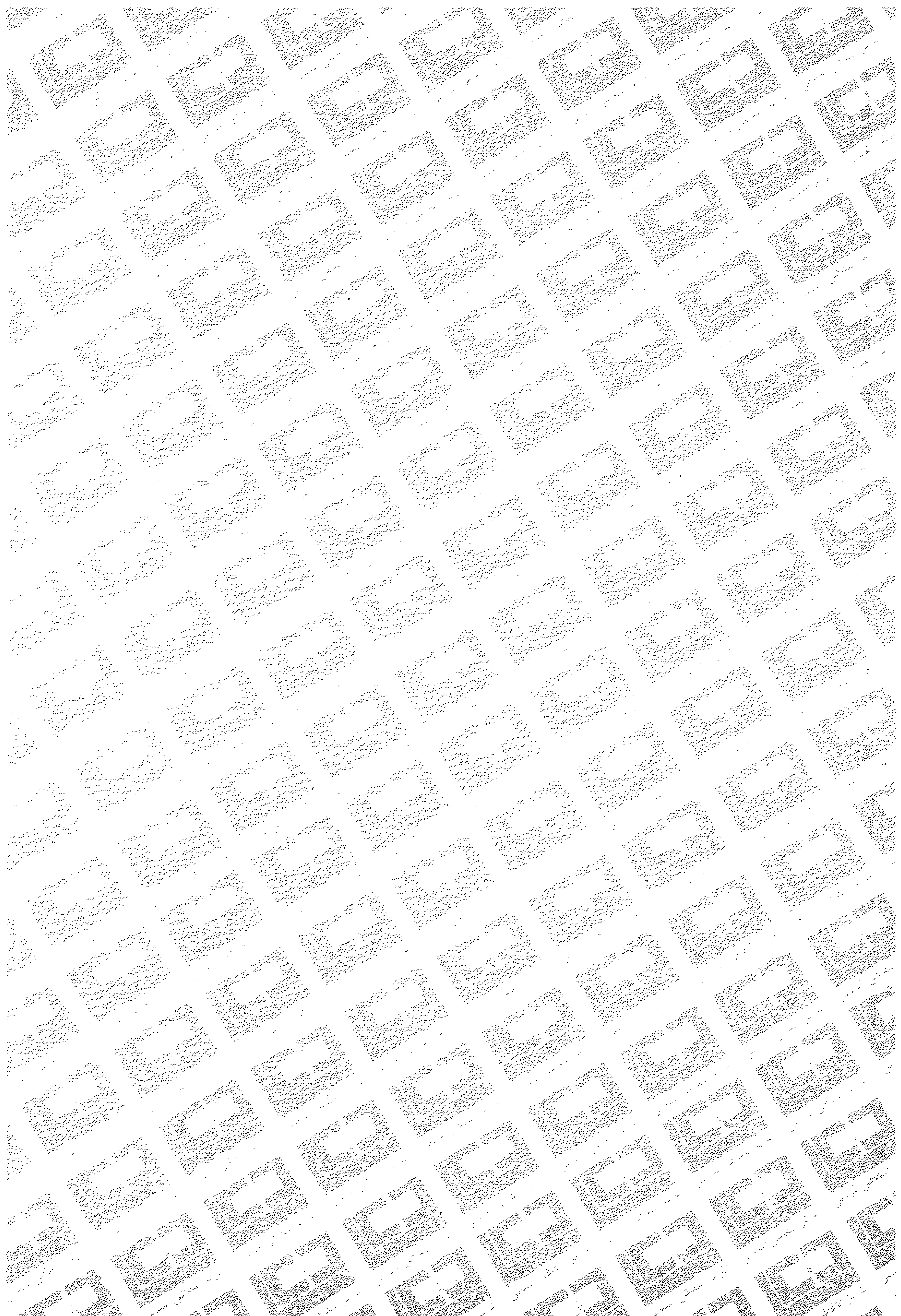
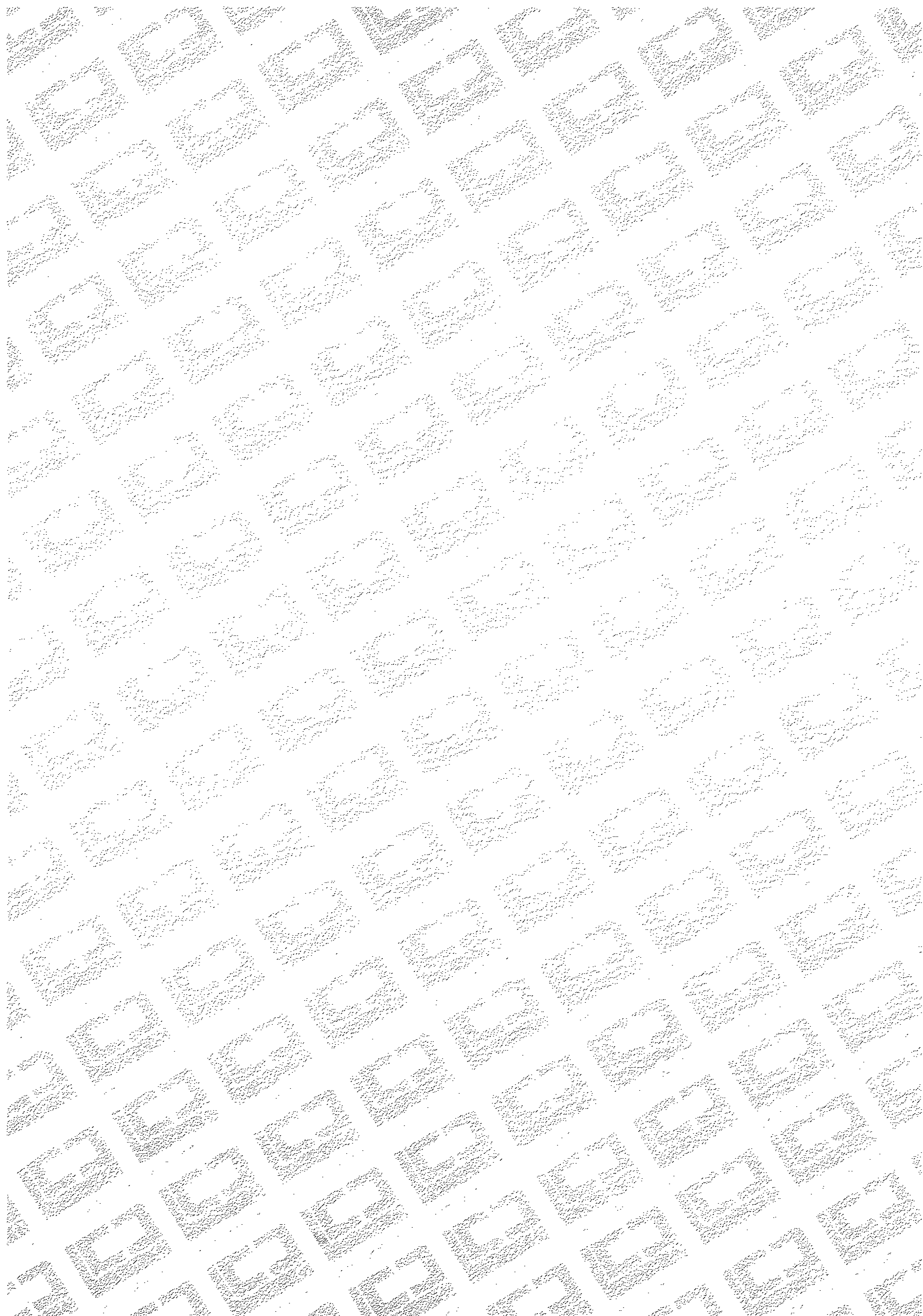
موسوعة الاغتيالات
ومحاولات الاغتيال في العالم

الجزء الثاني عشر

د. سليم الياس





موسوعة
الاغتيالات ومحاولات الاغتيال
في العالم

تنويه

أولاً: إن عرض هذه الموسوعة من حوادث الاغتيال قد تم سرد مواضيعها حسب التسلسل الزمني لوقوع حادث الاغتيال، حيث أنها لا تندرج بأيّ شكلٍ من أشكال التصنيف أو الترقيم.

ثانياً: إن المواضيع التي وردت في موسوعة الاغتيالات ومحاولات الاغتيال في العالم لا تعبِّر بالضرورة عن رأي مركز الشرق الأوسط الثقافي أو عن رأي المؤلف، وإنما هي مستقاة من المراجع والمستندات والمواقع الإلكترونية والتي تم ذكرها في هوامش كل موضوع، وبذلك فهي لا ترتب أية مسؤولية قانونية لا على الناشر ولا على المؤلف.

الناشر

سليم الياس

موسوعة

الاغتيالات ومحاولات الاغتيال

في العالم

الجزء الثاني عشر

مركز الشرق الأوسط الثقافي

الطبعة الأولى

1427 هـ 2006 م

مركز الشرق الأوسط الثقافي
للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

The Middle East Cultural Centerr
For Printing, Publishing, Translation & Distribution

الإدارة العامة:
بيروت - الحدث، هاتف: ٤٦١٨٨٨ - ٥ - ٩٦١
فاكس: ٤٦١٧٧٧ - ٥ - ٩٦١ - خليوي: ٦٤٠٤٩٠ - ٣ - ٩٦١
Web site: www.lccpublishers.tk

General Management:
Beirut - Hadath, Tel: 961 -5 -461888
Fax: 961 - 5 - 461777, Mobile: 961 - 3 - 640490
E-mail: lcc_pub@Yahoo.com

مقدمة

في مقدمة الجزء الثاني عشر والأخير من موسوعة الاغتيالات ومحاولات الاغتيال في العالم لابد لي أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم وساعد على إتمام هذا العمل الشيق والمضني في آن. كما أتوجه أيضاً بالشكر العميق إلى شخص سهر الليالي لمساعدتي ومدني بالقوة والمعرفة والمعلومات والتشجيع.

لم يكن بالأمر السهل على أي باحث أو كاتب أن يُعد موسوعة حول هذا الموضوع إلا وتترك في نفسه الأثر العميق لما يصادفه بين سطور مراجعه الدراسية من مآسي وهمجية في الأساليب التي اعتمدها المجرمون في تنفيذ جرائمهم.

إن أي عملية اغتيال، أكانت جسدية أو فكرية أو معنوية تترك الأثر السلبي العميق في نفس أي شخص يتمتع بحسّ إنساني، ولكن الشعور بالسخط والاشمئزاز يأتي عندما تقع عملية اغتيال تقشعرّ لها الأبدان وتكون خارجة عن مفهوم أو استيعاب العقل البشري لمثل هذه العمليات، كالاغتيال الجماعي والتي تشمل عائلة المغدور، وتذويب الجثة بالأسيد لإخفاء معالم الجريمة، أو تقطيعها وطمرها.

إن جميع أساليب الاغتيال تؤدي إلى نفس النتيجة، وهي القضاء على الضحية، ولكن من أحقر وأحط هذه الأساليب هو استعمال السمّ، لأن هذا الأسلوب من شيم الجبناء، ولو كانت جميع أساليب الاغتيال هي عمل جبان، لكن هذه تأتي في أدنى درجات الجبن.

وقد نشرت صحيفة «هاآرتس» العبرية تحقيقاً مطولاً لـ (يوسي ميلمان) حول نشاط الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وخبرتها الطويلة في مجال تسميم الخصوم، ويأتي شيوع صيت الدولة العبرية في هذا المضمار نظراً للبنية التحتية العلمية والقدرات التي لديها في مجال الأبحاث البيولوجية، والخبرة التنفيذية، إضافة إلى التاريخ الطويل من الاغتيالات،وفيما يلي نحاول تسليط الضوء على أبرز هذه النشاطات كما جاءت في الصحيفة.

ـ سموم الموت والعلاج:

سموم الموت والعلاج هو الكتاب الأكثر شهرة للطبيب اليهودي الأندلسي موسى بن ميمون، وخبرة إسرائيل في المعالجات والقتل ممتدة فلا يخفي يوسي ميلمان كاتب التحقيق أن الكثير من زعماء العالم جاؤوا إلى الدولة العبرية للعلاج من آثار سموم، كما حصل مع الفائز في انتخابات الرئاسة الأوكرانية ليوتشنكو الذي سُمَّ بالـ «الديوكسين» الذي شوه وجهه، علماً أن مادة «الديوكسين» تستخدم كسماد زراعي.

ويقول البروفيسور رون بركائي من قسم التاريخ في جامعة

تل أبيب: «إن الانجذاب للقتل بوساطة السم أمر مفهوم»، فيصفه بأنه «أسلوب ناجع لا يترك أثراً بخلاف القتل بالسكين أو بالسيف، فإن من الصعب اكتشاف القاتل بالسم، ولذلك فإن النقاشات في هذا الشأن جرت في العصور الوسطى سواء في الدول الأوروبية أو في دول الشرق الإسلامي». ويؤكد بركائي القول بأن الحكام استخدموا أطباء أيضاً من أجل حماية أنفسهم من التسميم، ولهذا السبب ألف موسى بن ميمون من أجل الحاكم المصري، الملك الفاضل، بحثه «سموم الموت والعلاج».

وقد كتب هذا البحث في الأصل باللغة العربية وترجم آنذاك، في القرن الثاني عشر، إلى اللغة العبرية، وجاء في مقدمة الطبعة العبرية الصادرة عام 1942 كما قال يوسي ميلمان: «في ذلك الوقت شكل التسميم الوسيلة الوحيدة لاغتيال المعارضين المكروهين، ولهذا الغرض سعى الملوك والوجهاء إلى الحصول على علاجات مضادة وقواعد سلوك، وبقدر ما قواعد حماية من التسميم بسموم قاتلة».

ويستطلع يوسي ميلمان في تحقيقه آراء الخبراء في هذا المجال، فيقول الدكتور كين أليبك، الخبير في الأسلحة البيولوجية إن هناك عدة دول تعتبر متطورة جداً في مجال السموم، ومن بين هذه الدول الإتحاد السوفياتي سابقاً، والولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا وإسرائيل، وخصوصاً في المعهد البيولوجي في «نيس تسيونا»، وتُعرف الخطة السرية للإتحاد السوفياتي لتطوير أسلحة كيماوية وبيولوجية باسم «ببوفرفرات»، وقد أشرف عليها جهاز

المخابرات السوفياتي الـ «كا جي بي». وفي العام 1992 فرّ الدكتور أليبك إلى الولايات المتحدة وسلّم الاستخبارات المركزية معلومات سرية عن السلاح البيولوجي في الإتحاد السوفياتي، وفي روسيا بعد تفكك الإتحاد، وعن تطوير السموم القاتلة.

ـ سموم لا تترك أثراً:

في القرن العشرين لم يعد استخدام السم في الاغتيال السياسي أو في تصفية المعارضين مجرد اغتيال، وإنما جزء من حرب بالسلاح البيولوجي. ويوضح البروفيسور مانفريد غرين، مدير مركز الإرهاب البيولوجي في جامعة تل أبيب، أن «بالإمكان إحداث تأثير واسع جداً حتى إن جرت إصابة عدد محدود من الناس، فالرعب يسيطر على الناس بسبب انعدام اليقين والخشية من إمكانية أن يتعرضوا هم أنفسهم للعدوى بالمرض القاتل». وحسب قول البروفيسور غرين، فإن السموم يمكنها أن تكون مواداً كيماوية أو مواداً بيولوجية جرثومية تلوثية ووبائية مثل: الجمرة الخبيثة، الأبولا، الجدري، الكوليرا أو السموم التي تبث عبر مصادر المياه والجو، وفي معظم الدول فإن المسؤولية عن إنتاج السموم المستخدمة كأسلحة كيماوية أو بيولوجية تقع على أجهزة الأمن أو وزارة الدفاع.

في 15 كانون الثاني/يناير 1959 استخدم الروس الخبرات والمواد التي أنتجها مشروع «بيوفرفرات» الروسي لتصفية المعارضين السياسيين ومنهم المنشق الأوكراني ستيفان باندرا الذي وجد أمام

بيته في ميونيخ يتخبط في بركة دم، وبعد عامين فرّ القاتل إلى الغرب واعترف أنه نفّذ عملية القتل بأمر من المخابرات السوفياتية، معترفاً أنه رش على وجه باندرا «حمض بروسي» يطلق سموماً تنتج السيانيد.

وقد أَنتج هذا السم المختبر رقم (12) الذي تأسس في العشرينيات، وبعد الحرب العالمية الثانية تحوّل المختبر إلى إنتاج سمّ من أجل اغتيال الزعيم اليوغسلافي جوزيف تيتو، وبالفعل جرى إنتاج بودرة بهدف رشها على تيتو، ولكن في اللحظة الأخيرة لم يصادق ستالين على العملية. كما أنتج هذا المختبر عام 1978 مادة الريتسين، وقد جرى استخدام هذه المادة في تسميم جورجي ماركوف في أيلول/سبتمبر عام 1978 في لندن، ورغم الفحوصات التي أُجريت له قبل موته لم يكتشف الأطباء السموم، ولكنه أبلغ عن أن أحداً كان قد أصابه بطريق الخطأ بطرف مظلته، كذلك لم يكتشف الأطباء في باريس سبب موت منشق بلغاري روى هو الآخر أن أحداً طعنه بمظلة، وبعد فحص ثانٍ تبين وجود بقايا سم ريتسين في جسده.

وفي الولايات المتحدة هناك وحدة تعمل بإمرة وكالة الاستخبارات المركزية وقاد هذه الوحدة ويليام باتريك، وضمت الوحدة أكثر من 100 مهندس وفني وعالم بهدف تحويل فطريات وبكتيريا وأمراض وسموم إلى أسلحة، وفي مقابلة مع «هاآرتس» عام 1998 قال باتريك: إنه شارك ضمن الأبحاث في الإشراف على ومراقبة اختبار جرى في المحيط الهادي، حيث ألقيت قنبلة

بيولوجية على زوارق تحمل قروداً وحيوانات اختبار أخرى، وكانت النتيجة مريعة، إذ إن نصف الحيوانات التي أُصيبت في القصف ماتت بعد آلام مضنية، مضيفاً: «حسبنا حينها أننا أنجزنا عملاً وطنياً». ومثل البرنامج السوفياتي سعى البرنامج الأميركي لتطوير سلاح بيولوجي قادر على التدمير الشامل، وعلى قتل إنسان بمفرده. وفي العام 1969 أمر الرئيس ريتشارد نيكسون بوقف المشروع الأميركي.

ـ جنوب أفريقيا وتصفية المعارضين:

تفوقت جنوب أفريقيا على الولايات المتحدة في تطوير السموم في الثمانينيات، وزاد نظام التفرقة في جنوب أفريقيا من استخدام السموم من دون قيود، ووصلت معظم هذه العمليات حدّ الجنون، ووقعت من دون ريب تحت وصف «جرائم ضد البشرية»، ولم يتم الكشف عن أبعاد هذه الخطة إلا بعد انهيار نظام الأبرتهايد، وقد حظي الدكتور ووتر باسون بلقب «الدكتور موت» الذي أشرف في مطلع الثمانينيات على خطة بيولوجية سرية تهدف إلى إنتاج سموم، جراثيم وأمراض لإزالة معارضي النظام.

في الميدان السياسي اعتبرت هذه الخطة وسيلة للحفاظ على النظام، وأُضيفت إلى ذلك مبررات أخلاقية ذات صبغة دينية، كما أثبتت الوقائع لاحقاً أن النظام العنصري تآمر لتصفية معارضيه باستخدام شوكولا مسمومة وسموم مسكرة وتحت إشراف «الدكتور موت» كما أنتج أدوية لتقليل خصوبة النساء السود لتقليص التكاثر.

- **إسرائيل الرائدة:**

أحد اقتراحات تنفيذ حرب بيولوجية قبل قيام الدولة العبرية وهي مرتبطة بمحاولة الشاعر المحارب ضد النازية أبا كوفنر الانتقام من الألمان، وطرح كوفنر فكرة لتسميم مصادر المياه في عدد من المدن الألمانية والتسبب بمقتل ستة ملايين ألماني، وكتبت البروفيسورة دينا بورات في كتابها البيوغرافي عن كوفنر أنه تسلم السّم من أعضاء في منظمة «الهاجاناه»، الأخوين إفرايم وأهرون كتسير اللذين كانا طالبين في قسم علم الميكروبات في الجامعة العبرية في القدس، وروى كوفنر لهما أنه بحاجة إلى السم من أجل تسميم رجال «إس إس» المعتقلين في معسكرات الأسرى، وأخفى عنهما خطته الأصلية.

والأخوان كاتسير غدوا بعد سنوات قليلة من أبرز علماء معهد «زيف» الذي تحول إلى معهد «وايزمان» وسلاح العلوم في الجيش الإسرائيلي، ذهبا إلى مخزن القسم وأخذا من هناك كمية من السم، أما منظمة «الهاجاناه»، التي كانت على علم بالخطة، فقد وفرت لكوفنر وثائق مزورة لجندي في اللواء الإسرائيلي، وسافر من ميناء حيفا على متن سفينة بريطانية حملت جنوداً لقضاء إجازاتهم، وعند اقتراب السفينة من الرسو في ميناء طولون في فرنسا ارتاب البريطانيون من كوفنر، واكتشفوا أن الوثائق التي يحملها مزورة، وتمكن قبل اعتقاله من إلقاء السم الذي كان موضوعاً في معجون أسنان وعلب طعام محفوظ في البحر.

وشكل معهد «زيف» وسلاح العلوم المكان الأول لتنشئة وتطوير

أقسام واسعة من البنية العلمية والتكنولوجية لإسرائيل، والتي عملت جزئياً في خدمة المؤسسة الأمنية، وبحسب ما نشر فإن مركز الأبحاث في ميادين الحرب الكيماوية والبيولوجية يقع في المعهد البيولوجي في «نيس تسيونا»، وهذا المعهد هو أحد المؤسسات الأشد سرية في إسرائيل، ويتبع مباشرة لرئاسة الحكومة وليس لوزارة الصحة.

وكانت الخشية من كشف الأبحاث السرية التي تجري في المعهد أحد الأسباب للحظر الشامل الذي فرضه المسؤولون عن الأمن في «الشاباك» بتأييد من المحكمة التي حظرت نشر أي نبأ عن محاكمة للبروفيسور أبراهام ماركوس كلينغبرغ الذي كان نائباً للمدير العام في المعهد، واعتقل عام 1983، وأُدين بتهمة التجسس لمصلحة الإتحاد السوفياتي.

وقام علماء المعهد البيولوجي وبينهم كلينغبرغ، في الخمسينيات بأبحاث حول وسائل منع انتشار أمراض معدية مثل القوباء الحلقية والسل، وفي السنوات الأخيرة أُجريت في المعهد أبحاث تأسست بناء عليها نظرية الحماية التي تستخدمها إسرائيل في مواجهة الحرب البيولوجية والكيماوية.

ـ عمليات إسرائيلية:

أُدخل إلى المستشفى في برلين الشرقية عام 1979 الدكتور وديع حداد، الذي كان مسؤولاً عن العمليات الخارجية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ووجد الأطباء أنه مصاب بسرطان الدم، وقد توفي

حداد بعد عدة شهور. وطوال سنوات راجت إشاعات بأن الموساد قام بتسميمه، إذ أُرسلت له مغلّفات مسمومة. وفي مقابلة مع «هاآرتس» روى ماركوس وولف الذي ترأس الاستخبارات الخارجية لألمانيا الشرقية قال: «سمعت أن الشكوك أثيرت حول قيام الموساد بعملية لتسميمه هو ونشطاء فلسطينيون آخرون»، مضيفاً أنه لا يعرف إن كانت هذه الإشاعات قد جرى التحقيق فيها، وماذا كانت نتيجة هذه التحقيقات.

وفي حادثة اغتيال خالد مشعل تم إرسال طاقم تنفيذي من الموساد إلى الأردن لتسميم رئيس المجلس السياسي لحماس، والسم الذي حملوه كان مُعداً لإظهار أعراض تشير إلى أن الرجل توفي إثر أمراض قلبية، وحسب تقدير البروفيسور يعقوب هوروفيتس من جامعة «بن غوريون» فإن هذا السم تشكل من تركيبة من «الديغوكسين»، الذي هو دواء لأمراض القلب، ولكنه إذا أُعطي بحقنة عالية فإنه يتسبب في تشويش وتيرة ضخات القلب والموت، وقد أُعد السم على شكل رذاذ، وقام طاقم الموساد باختبار رشه على المارة في شوارع تل أبيب.

وقاد فشل العملية إلى أزمة في العلاقات الإسرائيلية ـ الأردنية، وسارع الموساد لإرسال العلاج المضاد جواً إلى المستشفى في عمان الذي يحتضر فيه مشعل، ويوضح داني ياتوم، الذي كان حينها رئيساً للموساد، وهو اليوم عضو كنيست من «حزب العمل» في أول تعليق علني له عن الاعتبارات التي واجهت مخططي العملية أنه «اعتقدنا أن استخدام السم هو الأسلوب الأفضل، وقد استبعدنا

سلفاً اقتراحات تنفيذ عملية مدوية لأنه في أعقاب عملية صاخبة لإطلاق نيران هناك جثّة مع ثقب في الرأس، وحينها يعلم الجميع أن هذه عملية اغتيال ويشرعون بالتحقيق ويبدأون بطرح الأسئلة غير الضرورية، لقد أردنا تنفيذ عملية صامتة لا تحرج الأردنيين، واعتقدنا أيضاً أن الأسلوب المقرر يتيح لنا إيقاف العملية في اللحظة الأخيرة إن كانت هناك ضرورة لذلك».

رفيق الحريري

(1944 ـ 2005)

ـ البداية:

ولد رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق بهاء الدين الحريري، في مدينة صيدا اللبنانية في العام 1944م، لوالدين كرّسا حياتهما لأبنائهما الثلاثة: رفيق وشفيق وبهية. أكمل الحريري دراسته الإبتدائية والتكميلية والثانوية في مدارس صيدا، ثم تابع دراسته الأكاديمية وتخرج في كلية التجارة بجامعة بيروت العربية. وفي العام 1965م سافر إلى المملكة العربية السعودية سعياً وراء حياة أفضل، فعمل مدرساً ثم محاسباً قبل أن يدخل في مضمار الأعمال فيصبح مقاولاً ويجني ثمرة العمل الدؤوب، والمواظبة، والتمسك بأخلاقيات المهنة. وتمكن في بداية نشاطه من بناء فندق ميسرة «أنتركونتيننتال» في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية وتسليمه في ستة أشهر، وهي مهمة كانت شبه مستحيلة في ذلك الوقت.

تزوج رفيق الحريري مرتين، الأولى من إحدى السيدات الفاضلات التي أنجبت له ثلاثة بنين هم: بهاء الدين، وسعد الدين،

وحسام الدين (توفي شاباً في حادث سيارة). والثانية من السيدة نازك عودة (وكانت متزوجة سابقاً ولديها صبي وبنت هما عدي وجمانة) وأنجبت له فهد وأيمن وهند.

ـ نموذج فريد:

تُقدِّم سيرة حياة الحريري نموذجاً فريداً في عالمنا العربي لرحلة رجل من أصل متواضع استطاع في أقل من 20 عاماً امتلاك ثروة مالية، ونسج علاقات مؤثرة إنطلاقاً من السعودية ومنطقة الخليج العربي ليعود إلى وطنه الأم لبنان مقتحماً المسرح السياسي، وليفرض حضوره في ظروف بالغة الاضطراب، في صدارتها الحرب الأهلية والنزاعات الطائفية.

وربما تكمن المفارقة الكبرى في أنه: في الوقت الذي كانت فيه طائفته السنة تخرج من الحرب بوصفها من بين الخاسرين في علاقات القوى الطائفية السياسية في لبنان ما بعد إتفاق الطائف 1989، صعدت أسهم الحريري بوصفه من أقوى رجال الدولة اللبنانية منذ التسعينيات، ودون أن يكون للسُنَّة اللبنانيين ما لإخوانهم الشيعة من لافتة حزبية براقة وتنظيم قوي كـ «حزب الله».

والرئيس الحريري رجل عصامي بنى أعماله بنفسه على أساس السمعة الطيبة، والمصداقية الكبيرة، وروح الشراكة الجديرة بالثقة التي تطبع كل مشاريعه. وهو يؤمن بأن الثقة هي أهم رصيد يدير به الإنسان علاقاته البشرية والمهنية في آن واحد. ومعروف عن الرئيس الحريري أيضاً أنه ماهر ومخلص لعمله ولكل قضية ينتصر لها. وهذا يظهر جلياً في بروز نجمه بسرعة في المملكة العربية السعودية.

- **في معترك السياسة:**

دخل الرئيس الحريري معترك الحياة السياسية والإقتصادية في موطنه قبل زمن طويل من تسلمه زمام رئاسة الحكومة. فيوم كان يعيش في المملكة العربية السعودية بصفته رجل أعمال لبناني، اعتراه القلق على بلده الذي يرزح تحت القتال، فلعب في الكواليس دور الوسيط الذي يسدي النصح ويعزز فرص التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء الحرب الأهلية. واستثمر وقته وعلاقاته في العالم العربي وفي الخارج لإحلال السلام في وطنه الذي عاثت فيه الحرب دماراً وخراباً. فبعد الاجتياح الإسرائيلي في سنة 1982م، كان لشركة الرئيس الحريري، «أوجيه ـ لبنان»، دور ناشط في إزالة ركام الأبنية المحطمة، وفتح الشوارع والطرق المزروعة بأكياس الرمل والحجارة، مما مهد الطريق أمام عودة الحياة الطبيعية للعاصمة اللبنانية.

وفي العام 1984م، شارك الرئيس الحريري في إجتماعي جنيف ولوزان لتحقيق المصالحة السياسية في لبنان، وأسهم في الوساطة التي أثمرت مبادرات وضعت حداً للحرب الأهلية.

وفي العام 1989م، كان الرئيس الحريري وراء التوصل إلى إتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب الأهلية وأدى إلى صياغة دستور جديد للبنان. وتحول هذا الإتفاق إلى ميثاق سياسي أرسى مبادئ المصالحة الوطنية، التي تسود الحياة السياسية في لبنان اليوم.

- **سنوات الحكم:**

عاد الرئيس الحريري إلى لبنان في العام 1992م ليتبوأ منصب

رئاسة مجلس الوزراء بعد ثمان وعشرين سنة من العيش والعمل في المملكة العربية السعودية. فألف حكومته الأولى في 22 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1992م، وتحمل مسؤولية المساعدة في قيادة بلد خرج للتو من حرب أهلية دامت سبعة عشر عاماً مع كل ما خلفته وراءها من دمار مادي واسع، وتمزق إقتصادي، وانقسام سياسي.

وبصفته رئيساً لمجلس الوزراء، قبل الرئيس الحريري التحدي. فحول وجهة لبنان فوراً إلى حقبة ما بعد الحرب، وبدأ ببذل جهود مكثفة نقلت لبنان، في أقل من ست سنوات، من بلد يحمل بصمات الحرب إلى موقع لعملية إعادة بناء محلية لم يشهدها لبنان من قبل، وإلى لاعب محترم على الساحة الدولية. واعتبر الرئيس الحريري كل شيء أولوية عندما واجهه سؤال هو من أين تبدأ إعادة الإعمار، هل تبدأ من المدارس أو المستشفيات أو البنى التحتية أو الإقتصاد؟

وفي الوقت نفسه، ركزت حكومته انتباهها على ضمان استقرار العملة الوطنية وإعادة إعمار البنية التحتية من خلال عودة الخدمات الأساسية في البلاد، مثل توفير المياه والكهرباء والهاتف، وتنظيف بيروت من مخلفات الحرب. كما أولى رئيس مجلس الوزراء عناية خاصة للمشاكل الإجتماعية والتربوية والصحية التي عانى منها لبنان بسبب الحرب.

في نيسان/ أبريل عام 1993م، أسس الرئيس الحريري وزارة المهجرين لمساعدة ألوف الأشخاص الذين تركوا ديارهم عنوة أيام الحرب، على العودة إلى مدنهم وقراهم. وفي 25 تموز/ يوليو من

السنة نفسها، أمست البلاد مسرحاً لعمليات قصف استمرت سبعة أيام وطاولت المدنيين، فما كان من الرئيس الحريري إلا أن دعا إلى إجتماع عربي طارئ في دمشق، لحشد الدعم العربي للبنان.

- إعادة إعمار بيروت:

وعلى الرغم من هذه الأحداث، أطلق الرئيس الحريري في أيار/مايو عام 1994م مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري في العاصمة بيروت، الذي أتت عليه الحرب. وكان الرئيس الحريري يعتبر أن إعادة بناء قلب العاصمة يعيد الحياة إلى لبنان كله. وقد ثبت أنه كان محقاً في هذه الفكرة، فقلب بيروت أضحى ملتقى لكل اللبنانيين، وحتى للعرب والأجانب الذين يتوافدون عليه بالآلاف لينعموا بمزايا بيروت. والوسط التجاري بات كذلك مركزاً مالياً ومعقلاً لمؤسسات البلد. ومشروع إعادة بناء وسط بيروت هو الأقرب إلى قلب الرئيس الحريري، بين المشاريع التي أطلقتها حكوماته، وهو المشروع الذي عمل على تحقيقه قبل أن يصبح رئيساً للوزراء بكثير. وعملية إعادة الإعمار بدأت تحت الإحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وفي ظل التهديدات الإسرائيلية المستمرة بشن هجمات على البنية التحتية في البلد، ولا سيما على قطاع الكهرباء.

- الحكومة الثانية:

في أيار/مايو عام 1995م، شكل رئيس مجلس الوزراء حكومته الثانية، وعزم على استكمال عملية إعادة الإعمار. وفي ربيع العام

1996م، شنت إسرائيل هجوماً على لبنان، فقتلت مئة مدني لبناني في مقر للأمم المتحدة في قانا الجنوبية، في إطار عملية عسكرية أطلقت عليها إسرائيل إسم «عناقيد الغضب». وباشر الرئيس الحريري حملة دبلوماسية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية. وأفلحت الجهود التي بذلها في صب اهتمام العالم على الإحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، فأفضت إلى إتفاق على وقف النار، عرف بـ «تفاهم نيسان». وقد أرغم هذا الإتفاق إسرائيل على القبول، للمرة الأولى، بتجنيب المدنيين خطر المواجهة العسكرية في الجنوب. وشكل أطراف الإتفاق لجنة مراقبة للإشراف على احترام وقف النار، واتفقت على وضع إطار للمساعدة في إعادة إعمار لبنان. ومنذ ذلك الحين، استقر الوضع عموماً في لبنان، وبرزت فيه مؤشرات نمو إيجابية.

في أيلول/ سبتمبر عام 1996م، أجرى لبنان انتخابات نيابية، انتخب الرئيس الحريري على إثرها عضواً في مجلس النواب مع ثلاثة عشر مرشحاً على لائحته الانتخابية. فشكل الرئيس الحريري أول كتلة نيابية له. وفي 25 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1996م، طُلب من الرئيس رفيق الحريري تأليف حكومته الثالثة على التوالي. وفي عهد هذه الأخيرة، أجرى لبنان، في صيف العام 1998م، أول انتخابات بلدية منذ أكثر من 35 عاماً. وأعادت الحكومة فتح مطار بيروت الدولي، واستطاعت فك عزلة البلاد الدولية من خلال رفع حظر السفر الأميركي الذي كان مفروضاً عليها.

وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2000م، اختير رئيس مجلس

الوزراء رفيق الحريري لتشكيل حكومته الرابعة، بعد أن فازت كتلته النيابية بكل مقاعد بيروت في 3 أيلول/سبتمبر 2000م. وحصل الرئيس الحريري على دعم 106 نواب من أصل 128 عضواً في مجلس النواب، لتأليف حكومته الخامسة.

وكان الرئيس الحريري يرى في إحياء الإقتصاد جوهر الإستراتيجية التي يعتمدها، وهو يعتبر جذب الاستثمارات الخارجية إلى لبنان مجدداً بعد طول انتظار دعامة أساسية من دعائم البلد.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2004م، قدم الرئيس الحريري استقالة حكومته، معلناً اعتذاره عن عدم ترشيح نفسه لرئاسة حكومة جديدة.

ـ قصة المال:

قدّرت مؤخراً مجلة «فورشن» المختصة بالمال والأعمال ثروة الحريري بنحو 16 مليار دولار، الأمر الذي وضع السياسي اللبناني على قائمة أغنى أغنياء العالم. ولا شك أن قصة الثروة بدأت في السعودية. فخلال 5 سنوات بدأت مع عام 1978 أنشأ الحريري إنطلاقاً من الاستثمار في المقاولات مجموعة شركات ناجحة. وجاءت الخبطة الكبرى عام 1983 عندما اشترى مجموعة «أوجيه» الفرنسية للمقاولات، واندفع في عمليات تشييد مشروعات عملاقة في المنطقة، كان من بينها فندق الطائف بالمملكة، والعديد من القصور الملكية. وجاءت الخبطة الكبرى الثانية، عندما أسس شركة «سعودي أوجيه»، وجمعت بين سلسلة من البنوك في لبنان

والمملكة السعودية، بالإضافة إلى شركات في حقول التأمين والكمبيوتر والنشر.

ومع نمو تطلعاته السياسية، اتجه الحريري للاستثمار في مجال الإعلام. فأسّس شبكة تلفزيون «المستقبل»، واشترى إذاعة «الشرق» التي تبث من باريس، وامتلك إمتياز مجلة «المستقبل»، وجريدة «صوت العروبة»، وأصدر جريدة «المستقبل». وسرعان ما تحدث خصومه عن إمبراطورية الحريري الإعلامية، وبخاصة عندما نجح في شراء نسبة من أسهم دار «النهار» العريقة. ولعل آخر مشروعات الحريري التي لفتت الأنظار كان مسرحها سورية، حيث شارك في تأسيس «الشركة العربية القابضة»، برأس مال قدره 100 مليون دولار، بالإشتراك مع ثلاث مجموعات سعودية كبرى.

وتتباين الروايات حول الدور السياسي لثروة الحريري، فالبعض ينوه بمساهماته السخية في الأنشطة الخيرية خصوصاً في الإعمار والتعليم، إلا أن آخرين يزعمون أن رجل الأعمال الذي ينسب إليه لقب باني بيروت الحديثة، هو نفسه قد أسهم في دمارها إبان الحرب الأهلية بتمويل ميليشيات عكفت لسنوات على تخريب وسط المدينة التاريخي في الثمانينيات، تماماً مثلما تتباين التقديرات حول دوره في الإقتصاد اللبناني منذ ظهوره بقوة على المسرح السياسي مع إتفاق الطائف 1989، بين من ينسب إليه وقف انهيار العملة اللبنانية وجذب الاستثمارات الخليجية والدولية لإعادة بناء لبنان، وبين من يحمّله مسؤولية إهدار الأموال العامة واستفحال الفساد وسيادة الإقتصاد غير المنتج في البلاد، وتفشي الفقر والبطالة.

- تحولات سياسية:

في تشرين الأول/أكتوبر 2004، وقبل أقل من 6 أشهر من اغتياله، بدا الحريري وكأنه ينسحب من المسرح السياسي في بلاده. ورغم صلاته الوثيقة بدمشق فقد أبدى تحفظاً على التجديد للرئيس إميل لحود، وإن شارك في إجراءات تعديل نص دستوري فتح الباب لهذا التجديد، وبعدما لمس إصرار دمشق على ذلك. ولقد اغتيل بينما كان لبنان على موعد في أيار/مايو 2005 مع استحقاق انتخابات نيابية جديدة، لم يكن واضحاً ما إذا كان الحريري سيعود منها مظفراً إلى موقع رئيس الحكومة كما حدث في خريف 2000.

- الحريري رائد النهضة الإقتصادية في لبنان:

استخدم رئيس الوزراء اللبناني الأسبق المغفور له رفيق الحريري إمبراطوريته الإقتصادية لإعادة بناء بيروت بعد سنوات من الخراب التي سببتها الحرب الأهلية.

ووظف الحريري ثروته الهائلة التي حققها من الإنشاءات، والمجموعة الكبيرة من أصدقائه الأثرياء وأصحاب النفوذ.

كان الحريري أكثر أبناء وطنه ثراء، إذ قدِّرت ثروته في أواخر العام 2004 بأكثر من أربعة مليارات دولار، إلا أن شركته المسماة «سوليدير» هي أكثر ما يعبر عن دوره في دفع النشاط إلى الإقتصاد اللبناني.

وكانت شركة «سوليدير» - التي يمتلك الحريري معظم أسهمها - قد قامت بشراء أجزاء كبيرة من منطقة وسط بيروت وحولتها إلى

منطقة سياحية متألقة تعج بالحركة والنشاط، بعد أن كانت تمتلئ بالأنقاض والخرائب.

يقول الخبير الإقتصادي سيمون ويليامز: «كان الحريري هو القوة المحركة للمشروع الوطني لإعادة البناء في لبنان».

وشجع الحريري أصدقاءه الأثرياء على الاستثمار في بيروت، وكان يجد متعة بالغة في القيام بدور ممثل لبنان في الخارج.

ويثير اغتياله ـ في انفجار ضخم في 14 شباط/فبراير 2005 ـ مخاوف بشأن احتمال تراجع السياحة وسحب المستثمرين أموالهم من قطاع الخدمات المالية الجديدة في لبنان.

وكانت بيروت قد بدأت تشهد تزايداً كبيراً في أعداد السياح. وتقول وزارة السياحة إنها استقبلت 1,2 مليون سائح خلال الـ 11 شهراً الأولى من عام 2004 أي بزيادة قدرها 30 في المائة عن الفترة نفسها من العام 2003.

ويقول سيمون ويليامز: «إن بيروت تجذب السياح العرب من منطقة الخليج أساساً، الذين يقضون عطلات من المستوى المرتفع».

وقد أصبح السياح العرب الأثرياء يفضلون الذهاب إلى بيروت خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

وعندما كان رئيساً للوزراء تسببت مشاريعه الخاصة بإعادة بناء ما دمرته الحرب في تراكم الديون على البلاد.

وقفز العجز في الميزانية إلى 17 في المائة من مجمل الناتج

العام بحلول عام 2002، وأصبحت فوائد الديون تكلف الميزانية العامة للدولة 80 في المائة من العائدات.

إلا أن الحريري نجح في إقامة «مؤتمر باريس2» بشأن إعادة النظر في الديون عام 2002 حيث وافق المقرضون وفي مقدمتهم فرنسا ودول الخليج على تقديم ثلاثة مليارات دولار استخدمتها الحكومة اللبنانية في تسديد الديون المرتفعة الفائدة والحصول على ديون أقل فائدة.

كان الحريري يتمتع بأصدقاء كثيرين من أصحاب النفوذ والثروة في فرنسا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج تحديداً. وكان يقضي كثيراً من الوقت في عقد أواصر صداقات جديدة مع حلفاء أقوياء. وكان من الطبيعي أن تدور حوله الشبهات وتروج شائعات عن فساده واستغلاله للنفوذ.

ومن الاتهامات الرائجة حوله أنه استخدم ثروته لشراء خصومه السياسيين، كما استخدم نفوذه السياسي لخدمة مصالحه الإقتصادية.

وقد صعد أتباعه إلى مواقع سياسية بارزة، كما كوفئ حلفاؤه بالحصول على عقود تجارية مثمرة.

واعتبر الكثير من اللبنانيين أن إعادة بناء منطقة وسط بيروت التي شملت هدم الكثير من المنازل والممتلكات، تم دون دفع تعويضات كافية لأصحابها، وحققت للحريري بالتالي أرباحاً طائلة.

وشهدت سياسته تراجعاً خلال العامين الأخيرين 2003 ـ 2005

من وجوده رئيساً للحكومة اللبنانية بسبب خلافاته مع رئيس الجمهورية إميل لحود.

ومن المتوقع أنه يترتب على اغتياله انعكاسات إقتصادية سلبية على الساحة اللبنانية. ويتوقف الأمر في كثير من جوانبه ـ على موقف المستثمرين الخليجيين.

يتركز أحد المخاوف على تراجع سعر الليرة اللبنانية، إلا أن لدى البنك المركزي اللبناني ما يوازي 15,5 مليار دولار من العملات الصعبة والذهب لمواجهة الأوقات العصيبة.

وأصبح قطاع الخدمات المالية أقوى مما كان عليه قبل عدة سنوات، وهو أحد إنجازات الحريري في إطار رؤيته لبيروت التي كان يريد أن يجعل منها سنغافورة الشرق الأوسط.

ويتكون حوالي 75 في المائة من قطاع الخدمات من المصارف والسياحة والنشاط التجاري.

غير أنه كان هناك دائماً في الأفق تطلع لأن تتمكن بيروت من التغلب على سنوات الحرب الأهلية واللحاق بالبحرين ودبي.

ويظل الإنفاق العام مضطرباً إلا أنه أفضل حالاً عما كان قبل سنتين. ويظل باقي البلاد خارج بيروت يعاني من الفقر المدقع، حيث يعيش نحو ربع السكان تحت خط الفقر.

كان لطموح الحريري لجعل لبنان بلداً ثرياً جوانب أخرى أيضاً، فخلال وجوده في الحكم خفض الخدمات الإجتماعية وأجور العاملين بالقطاع العام والضرائب التجارية.

لكن يبدو أن طموحه لأن يجعل من بيروت قاطرة للتطور الإقتصادي يؤتي ثماره، بينما كان هو نفسه ينظر إليه باعتباره سفيراً للمصالح اللبنانية.

ولا يبدو أن هناك أية مخاطر تهدد إمبراطورية الحريري بالانهيار. فقد كان يساعده عدد من أفراد عائلته على إدارة شركاته، وكان يتميز بقدرته على توظيف أفضل الكفاءات من الخارج.

- رفيق الحريري يكتب بالوقائع والأرقام، 1992 ـ 1998: الحكم والمسؤولية(1)

- كلفة الخروج من الحرب، والدخول في المستقبل:

بانقضاء عشر سنوات على إتفاق الطائف، تنقضي مرحلة مهمة من تاريخ لبنان، اتسمت بجهد وطني كبير، أسهم في الانتقال من عالم الحروب والنزاعات الأهلية، إلى آفاق الوحدة والسلام والبناء والوفاق والتجدد.

ولئن لم يكن لبنان قد تحرك خلال تلك المرحلة فوق أرضية من الاستقرار الشامل والدائم، فإنه تمكن من النجاح في اجتياز العديد من الامتحانات الصعبة العائدة لـ : تجديد الثقة بالنظام الديمقراطي، وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، وتحقيق التوازن السياسي، والتصدي لمشكلة المهجرين، وإرساء قواعد السلم الأهلي، وإطلاق عجلة النمو الإقتصادي، والصمود في وجه العدوان الإسرائيلي المستمر، وترسيخ أركان العلاقة مع الشقيقة سوريا وتثبيت دوره في محيطه العربي.

ولقد حول لبنان العدوان الإسرائيلي في نيسان/ أبريل 1996 من مشكلة إلى فرصة لإظهار مدى عمق الوحدة الوطنية في رفض العدوان. وقد اعترف العالم كله بحقنا في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي وتوصلنا إلى تفاهم نيسان، بدعم من سيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد، ومساعدة الحكومة الفرنسية والرئيس الفرنسي الصديق جاك شيراك. وبات تفاهم نيسان إنجازاً هاماً تحاول إسرائيل الإفلات منه بشتى الوسائل. وكان انعقاد مؤتمر «أصدقاء لبنان» في واشنطن، بدعم من الرئيس بيل كلينتون، بمثابة مظاهرة دولية لدعم لبنان والوقوف بجانبه، وقد أدى ذلك بعد فترة وجيزة إلى إلغاء الحظر الأميركي على لبنان.

وتوالت زيارات كبار المسؤولين الدوليين والعرب إلى لبنان تأكيداً على ثقتهم بلبنان وبما يحققه من إنجازات ومنها زيارة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وزيارات الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي قام بها تعبيراً عن المكانة الخاصة التي تحملها فرنسا للبنان، وزيارات الرئيس الإيطالي أوسكارو سكالفارو والأرجنتيني كارلوس منعم والجزائري الشاذلي بن جديد وسمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله ورئيس الوزراء المصري الدكتور كمال الجنزوري ورئيس الوزراء الايطالي رومانو برودي ورئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية مادلين أولبرايت ووزير خارجية فرنسا هيرفيه دوشاريت ووزير خارجية مصر عمرو موسى ووزراء خارجية وبعثات وزارية لدول شقيقة وصديقة عديدة.

وجاءت زيارة سمو ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز تعبيراً وإسهاماً في تعميق الثقة بلبنان ولتوثيق العلاقات بين المملكة العربية السعودية ولبنان.

كما عقدت عدة إجتماعات بين الحكومتين اللبنانية والسورية وزارنا عدة مرات نائب الرئيس السوري الأستاذ عبد الحليم خدام ورئيس الوزراء السوري الأستاذ محمود الزعبي ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع، كما تم ترسيخ العلاقة مع الشقيقة سوريا برعاية ومتابعة كريمة من الرئيس السوري حافظ الأسد، وقد كان لهذه الزيارات الأثر الكبير في دفع الأوضاع الإقتصادية العامة في البلاد وترسيخ تطورها ونموها.

إن كل الإنجازات التي تحققت داخل لبنان وفي علاقاته الخارجية، في الإقتصاد كما في السياسات العامة، ما كانت لتتم لولا التوجه المشترك من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي والمجلس النيابي والحكومة، وهو توجه كان يستند دائماً إلى وعي وطني وإلى تأييد شعبي من كافة القوى السياسية والإجتماعية والإقتصادية والمهنية.

وها هو لبنان يقف الآن على مشارف مرحلة جديدة، تزخر أيضاً بالتحديات الداخلية والخارجية، التي مازالت تستوجب الالتزام الصادق بثوابت المرحلة الوفاقية، والإنطلاق منها لتطوير آليات النظام السياسي وحماية المجتمع الديمقراطي وتوطيد دعائمه في وجه التحديات التي قد تستهدفه.

إن الدعوة إلى حماية المجتمع الديمقراطي، هي عنصر من

عناصر الدعوة إلى مكافحة الطائفية وآفاتها ومخلفاتها المذهبية على كل مستوى من مستويات العمل السياسي.

فـ «الديمقراطية الطائفية»، تشكل في حقيقة الأمر، الوجه القبيح للنظام اللبناني، والمجال الذي يمكن من خلاله للقوى الطائفية والمذهبية أن تستحضر قواها، لتستقوي على النظام في مكامن الضعف والشدة.

وإذا كان هناك، من تستهويه لعبة النفخ في العواطف الطائفية على حساب المصلحة الوطنية، واستخدام هذا السلاح في الحملات السياسية، فإننا، ومن الموقع الذي لم نتخل عنه يوماً، نجد في الانتماء القومي للبنان، السبيل الوحيد لتأكيد العافية الوطنية وتعزيز منعة النظام العام.

لقد أكدت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف على هوية لبنان القومية، والتي أصبحت الركن التاريخي والثقافي الأساسي في الدستور اللبناني، والقاعدة التي يجب أن تشكل منطلقاً لتدجين الطائفية، بكل وجوهها السياسية والإدارية والفكرية، وإخضاعها لشروط العمل الوطني مع كل ما يستلزمه ذلك من مناخات وفاقية، ومن إيمان برسالة الأديان التي يتشكل منها النسيج الروحي لوطننا لبنان، ومن التزام عميق بوحدة الدولة وسلامة نظامها الديمقراطي.

إن نجاح لبنان في مواجهة الامتحان الإقليمي الصعب الذي تتهيأ له المنطقة، يوجب الفهم العميق للمعاني التي نشأت عن إتفاق الطائف، وللدروس التي يفترض بالقوى والمرجعيات السياسية والروحية في مختلف المناطق اللبنانية أنها استخلصتها طوال

السنوات المريرة الماضية، وأدركت من خلالها أن العصبيات الطائفية هي سبب من أسباب الضعف لا القوة، والانقسام لا الوحدة، والقلق لا الاستقرار، وهي إلى ذلك كله المكان الذي تتحول فيه الأوطان إلى أوكار سياسية تتنازع سلطة الهيمنة والبقاء.

إن الفرصة السياسية - الداخلية والعربية والدولية - التي أتيحت للبنان في أواخر الثمانينات، والتي أسفرت عن التوصل إلى إتفاق الطائف، هي فرصة وطنية وقومية ثمينة لا بد أن تبقى موضع عناية دائمة من النظام السياسي اللبناني حيال المخاطر الاستثنائية التي تلقي بظلالها علينا من الساحة الإقليمية، وهي الفرصة، التي يقتضي الوفاء منا، أن نتوقف عند الدور الرائد الذي لعبته الشقيقة سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد، في إطلاقها وتوفير عناصر النجاح لها، وشحذها بكل أسباب المناعة القومية في مواجهة آثار الحرب الداخلية ومخاطر الإحتلال الإسرائيلي.

بهذا المعنى فان النظام السياسي في لبنان، مسؤول عن إدراك أبعاد التحديات التي تحيط به وتنتظره، بمثل ما هو مسؤول عن تحصين الوقائع السياسية والدستورية والأمنية والإقتصادية والوطنية والقومية، التي تأسست خلال السنوات العشر الماضية، والتي جعلت منه نظاماً مستعصياً على الكسر واثقاً من نفسه أمام ما تحمله المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة من تحديات، مستقوياً بوحدته الوطنية وبالتضامن والتنسيق مع الشقيقة سوريا لمواجهة الإحتلال الإسرائيلي ومقاومة العدوان المستمر على أرضه وشعبه وسيادته.

إن التساؤل عن أهمية الإدراك السياسي لإبعاد المرحلة وتحدياتها، لا ينفي بالطبع مجموعة الأسئلة التي تتكوّن لدى الرأي العام اللبناني حول المسألة الإقتصادية وتداعياتها المالية والإجتماعية والتنموية، وهو ما نريد أن نطل عليه في هذا التقديم من خلال التأكيد على ثوابت القضية الوفاقية. وإنطلاقاً من عدم فك الارتباط بين أهمية إدراك جوهر التحدي السياسي للنظام اللبناني وإدراك حقائق التحدي الإقتصادي، إذ لا بد من أن تصبح الانجازات التي تحققت على الصعيد السياسي خلال السنوات الماضية، جزءاً لا يتجزأ من روح النظام وعقيدته وسلوكه، ومن العلاقات والالتزامات التي تحددت في ضوئها هوية لبنان ومكانته في محيطه العربي بصفة خاصة وفي العالم.

كذلك، لا بد من حماية هذه الانجازات وصيانتها تحت مظلة من الاستقرار الإجتماعي والنمو الإقتصادي. من هنا كانت الأولوية في مرحلة ما بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وإطلاق ورشة أعمار تمكن لبنان من اللحاق بركب التطور الذي تجاوزه خلال سنوات المحنة الطويلة.

إننا نشهد في لبنان، جدلاً هذه الأيام، حول تراكم المديونية وصعوبات السيطرة على العجز الكبير في الموازنة. ففيما يرى البعض أن التحديات التي نواجهها حالياً هي نتيجة مباشرة للسياسات المحفزة نحو النمو التي انتهجت خلال الأعوام الستة الأخيرة، وان المديونية العامة ارتفعت بشكل ملحوظ خلال تلك الأعوام، يرى البعض الآخر أن الجهود التي بذلت استهدفت التغلب على

صعوبات وتحديات لم يسبق للبنان أن واجه مثيلاً لها، وان الأعباء المالية القائمة ناجمة عن معالجة تلك المصاعب التي تلت الحرب مباشرة وعن العدوان الإسرائيلي المستمر، وفي طليعتها تلك التي نشأت عن مسألة الإعمار والتصدعات الإجتماعية وتردي مستويات المعيشة وإعادة بناء القوى العسكرية والأمنية اللبنانية.

وقد لا نكون في غنى عن التذكير، بأن سنوات الحرب والاضطراب التي عاشها لبنان بين 1975 و1990، خلفت آثاراً مدمرة جداً في الإقتصاد اللبناني وفي المجتمع الوطني بكل مؤسساته وفروعه السياسية والإدارية والتربوية والعسكرية والأمنية، بحيث لم ينج قطاع واحد من القطاعات الأساسية في المجتمع من تلك الآثار، وبحيث أن أي جانب من جوانب الدولة والمجتمع كان بحاجة إلى إعادة البناء.

وفاقاً لذلك، قدّر البنك الدولي إجمالي الأضرار المادية التي تكبدها لبنان خلال تلك الفترة بخمسة وعشرين مليار دولار أميركي، أي ما يفوق ثمانية أضعاف إجمالي الناتج القومي للبنان في العام 1990.

وشهدت البلاد، إلى ذلك، تآكلاً مريعاً لقاعدتها الإقتصادية، فانهار قطاع الخدمات وهاجر بعضه الآخر، وهو الذي كان مضرب الأمثال بديناميته ونشاطه وفرادته. وانحدرت مستويات قطاع الصناعة وقواعده الإنتاجية انحداراً مدمراً، فيما خسر قطاع الزراعة قدرته التنافسية وجزءاً كبيراً من طاقته الإنتاجية. وشلّ قطاع السياحة الذي كان يشكل 20% من الدخل الوطني.

وحصلت، إلى ذلك، سلسلة قفزات تضخمية وارتفاع في البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة، مما أدى إلى القضاء على الثقة بالليرة اللبنانية، وإلى هيمنة الإقتصادين الموازي وغير المشروع، وما نشأ عن ذلك من أضرار بليغة في الأوضاع الإجتماعية والموارد البشرية، بحيث لم يتعد معدل الدخل الفردي الحقيقي مع حلول العام 1990 ثلث ما كان عليه في العام 1975.

وربما كانت الخسارة الأكبر التي مني بها لبنان خلال سنوات الحرب، هي كلفة ضياع قرابة عقدين من التنمية المحتملة، مع كل ما يعنيه ذلك للمهارات البشرية والتقدم التقني والارتقاء الوطني والتي تجعل مجموع الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي مني بها لبنان تقارب مبلغ المائة مليار دولار أميركي.

وبالفعل، فقد ترافق تقهقر لبنان نتيجة ما عصف به من فوضى ودمار، مع تقدم سائر بلدان العالم، لا سيما بلدان المنطقة والعالم الثالث، ومواكبتها شروط الانتساب إلى العالم الحديث، وتبنّي الابتكارات الهائلة في الإقتصاد العالمي. ونتج عن ذلك، أن خسر لبنان معظم ميزاته التفاضلية مع غيره من البلدان عموماً والعالم العربي خصوصاً.

فإقتصاد السوق الذي أخذ به لبنان سابقاً كان يشكل بانفتاحه وليبراليته ومرونته العالية، مركز الشرق الأوسط للمال والأعمال والثقافة والتعليم والصحة، فإذا به يتحول إلى إقتصاد بدائي، مفرط في البيروقراطية، مكبل بالقيود، متخلف ومتقوقع على نفسه. وكانت أخطر العلامات التي رافقت ذلك كله الانهيار الكامل للقطاع

العام، والتشرذم الكامل للخدمة المدنية، مع ما نتج عنهما من قيود على أي نشاط ومبادرات للقطاع الخاص.

وإذا عدنا إلى الوضع السائد في لبنان عشية تشكيل حكومتنا الأولى أواخر العام 1992، نرى أن سعر صرف الليرة اللبنانية كان قد وصل إلى حدود 2800 ليرة لكل دولار أميركي، وأن معدل التضخم اجتاز عتبة الـ 120%، ووصلت معدلات الفوائد على سندات الخزينة إلى 34%، وتعدى معدل الفائدة على التسليفات والقروض التي تمنحها المصارف ما نسبته الـ 51%.

كذلك انخفضت، وبشكل خطير، قدرات القوى الأمنية والعسكرية مما كان لا بد أن ينعكس سلباً على سلامة الوضع الأمني. فيما تراجعت معظم التقديمات الإجتماعية في الصحة والتربية والشؤون الإجتماعية إلى مستويات وضعت الاستقرار الإجتماعي على شفير الهاوية.

أما البنية التحتية، فالحديث عنها محفور في ذاكرة اللبنانيين الذين عانوا كثيراً من الدمار الذي لحق بها. فالطاقة الكهربائية التي كانت متوافرة قبل الحرب انقطعت في معظمها، وسيطر التقنين على حياة الناس، وذاق اللبنانيون طعم الظلام لسنوات وسنوات، وبحيث لم يكن يتوفر لهم النور، حتى في المدن الكبرى، سوى لساعات قليلة في اليوم. وكذلك بالنسبة للهاتف الذي لم يكن إلا في متناول المحظوظين الذين يقصدون «السوق السوداء» والسنترالات البديلة، بفعل ما أصاب هذا القطاع من دمار بنيوي، أصبحت معه الاتصالات الهاتفية أشبه بالمعجزات، والحصول على خط هاتفي

يتطلب جهداً كبيراً ونفوذاً واسعاً. أضف إلى ذلك عدم توفر مياه الشرب والصرف الصحي لمعظم الأحياء السكنية في لبنان، واجتياح النفايات جميع المناطق، بحيث تحولت المدن إلى مكبات للنفايات التي كانت تملأ الشوارع، في بيروت وغير بيروت، بأبشع ما يمكن أن توصف به أحوال المدن. كما أن سوء تأهيل الطرقات، الرئيسية منها والفرعية، أدى إلى تخريب نظام المواصلات والنقل في لبنان، وكان الازدحام المريع للسير وفقدان قنوات التواصل الحديث بين المناطق اللبنانية، من علامات التخلف التي أصابت نظام الحياة في لبنان، وكذلك من أسباب فقدان التفاعل الإقتصادي والإجتماعي بين العديد من المناطق.

وما يقال عن الطرقات يسري على مطار بيروت الدولي، ومرفأ بيروت، والجامعة اللبنانية، والمدينة الرياضية، والمباني الحكومية، والمدارس والمعاهد والمستشفيات والوزارات المختلفة، التي أصيبت بأضرار جسيمة خلال الحرب مما جعلها غير صالحة للعمل والإنتاج، إلا في حدود ما تبقى من إمكانات وجهود فردية.

فلبنان في بداية التسعينات كان أقرب ما يكون إلى بلد تعاقبت عليه الزلازل: بنية تحتية مدمرة. قوى عسكرية وأمنية ذاتية ضعيفة. عشرات آلاف العائلات المهجرة في الداخل. هجرة كثيفة للطاقات والكفاءات إلى الخارج. اضمحلال خطير للطبقة الوسطى. تدهور حاد في المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود... وإحتلال إسرائيلي يلقي بثقل تحدياته العدوانية على كل جانب من جوانب الحياة الوطنية.

ورغم أن هذا الوضع المأساوي كان سائداً في حينه، فهناك من يقلل من خطورته ومن تبعاته، وربما يتعمد بعضهم تحجيم التحديات التي كان يواجهها لبنان، لتحجيم الانجازات التي حققتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة.

ولذلك، سنسعى إلى وضع المصاعب الحالية في إطارها الصحيح، وفي إطار ما عاناه لبنان خلال سنوات الحرب وما أنجز في الفترة التي تلتها. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نبدأ معالجة التحديات الراهنة وأن نحدد الرؤى لما يجب أن يرتقي إليه لبنان على أبواب الألفية الثالثة.

ـ الأوضاع السائدة عشية تشكيل الحكومة الأولى:

عندما تسلمنا رئاسة مجلس الوزراء، واجهنا تحدياً جسيماً، يتمثل في كيفية تحويل إقتصاد مدمر، فاقد لمعنوياته، متقلص، يجتاحه التضخم وغير مواكب للتطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية، إلى إقتصاد مستقر ونامٍ في طور إعادة الإعمار. علماً بأنّ الحكومات السابقة المتعاقبة بعد إتفاق الطائف، تمكنت من تحقيق إنجازات هامة على صعيد إنهاء الحالات المنتقصة من شرعية الدولة ووحدة مؤسساتها والمتصلة بالقوى الموروثة من أيام الحرب.

وكان اللبنانيون يتوقعون من حكومتهم أن تلحظ بشكل أساسي تحسين ظروفهم المعيشية، وان تجد حلولاً سريعة وجذرية لمشكلة وطنية وإجتماعية كبرى هي مشكلة المهجرين، وأن تنفق المزيد على الاستقرار الإجتماعي والإقتصادي، وأن تعزز الأمن والقوى العسكرية وتطلق برنامجاً شاملاً لتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية

المادية. كل ذلك في وقت تعاني البلاد من استمرار الإحتلال الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

كان الوضع في حينه يتطلب تقدماً سريعاً على جميع الصعد المعيشية في لبنان. كانت هناك حاجة لحفظ الأمن وتدعيمه. وحاجة لإعادة الثقة بالإقتصاد اللبناني ومستقبله، وحاجة لإعادة بناء كامل البنية التحتية المادية، وتوسيعها من خلال الاستثمار في الكهرباء والهاتف والاتصالات والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي وطمر النفايات الصلبة والنقل والمرافئ والمطار والري. وحاجة لإعادة تشغيل الخدمات العامة وتوفير الضرورات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم. وحاجة لحل مشكلة المهجرين. وحاجة لزيادة دعم الجنوب والبقاع الغربي وتحريره. وحاجة لتحسين الإطار التشريعي وتحديثه. والأهم من ذلك كله الحاجة لإحداث توافق إجتماعي ومصالحة وطنية تشكل القاعدة للنهوض الوطني على كل صعيد.

وبالطبع، كان التقدم في جميع هذه القطاعات والاستثمار فيها، يتطلبان موارد مالية هائلة لم تكن متوفرة في الخزينة اللبنانية التي كانت، أصلاً، تشكو من شح في الموارد ومن عجز أساسي ومرهق فيها. إذ أن مجموع الدين العام (حسب كلمة وزير المالية أمام المجلس النيابي بتاريخ 12/ 7/ 99) بما في ذلك 327,5 مليون دولار بالعملات الأجنبية قارب في نهاية العام 1992 أربعة آلاف وستمائة وخمسين مليار ليرة (3 مليار دولار بسعر صرف اليوم)، أي ما نسبته 49 في المائة من حجم الإقتصاد آنذاك. كما أن معدلات

الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية ارتفعت في حينه إلى 34 في المائة، وبلغ عجز الموازنة ما نسبته 49 في المئة من الإنفاق العام الذي كان يقتصر فقط على دفع الرواتب والأجور وخدمة الدين العام وبعض المصاريف المحدودة لتسيير أعمال الدولة. وهذا ما كان يؤشر إلى حتمية تراكم الدين العام وارتفاع نسبته إلى إجمالي الناتج الوطني وخاصة إذا ما اتبعنا سياسة انكماشية وغير محفزة للنمو الإقتصادي. وبالفعل، وبالرغم من انخفاض معدلات الفائدة بسبب السياسات التي اتبعناها، فإن تراكم هذا الدين القديم مع خدمته من نهاية عام 1992 إلى نهاية عام 1998 فاق أحد عشر ألف مليار ليرة لبنانية أي ما يوازي حوالي 41% من إجمالي الدين العام في نهاية عام 1998.

- الخيارات المتاحة أمام الحكومات اللبنانية:

من هنا توقفنا أمام ثلاثة خيارات مختلفة لمعالجة واقع مرير واحد:

- الخيار الأول: خيار الانتظار

انتظار توافر المساعدة الخارجية قبل الإنطلاق في برنامج عملاق لإعادة الإعمار وإعادة إنعاش الإقتصاد وتحسين مستوى عيش اللبنانيين ونوعيته. فمنذ توقف القتال الظاهري الأول في العام 1977 أدركت الحكومات اللبنانية المتوالية أهمية المساعدة الخارجية، ونشطت في البحث عنها للإسهام في إعادة تأهيل الإقتصاد اللبناني وإعادة إعماره. وبالفعل، ولأسباب مختلفة فقد قررت تلك

الحكومات انتظار المساعدة الخارجية قبل الإنفاق على إعادة الإعمار.

إلا أن مجتمع الدول المانحة، وباستثناء المساعدات التي قدمتها مشكورة المملكة العربية السعودية وفرنسا ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وبعض الصناديق العربية، لم يلب حاجات لبنان بالطريقة المفترضة سابقاً، ولم يوفر سوى غيض من فيض المنح والتمويل الميسر. ومع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ومع نهاية سنوات الحرب، وعد لبنان مرة جديدة بأكثر من ملياري دولار من المنح مساهمة في إطلاق عملية إعادة الإعمار. لكن التطورات السياسية الإقليمية مع ما فرضته من نزف في موارد دول الخليج العربي حالت دون تنفيذ معظم هذه الالتزامات تجاه لبنان.

كان يمكننا أن نختار انتظار توافر المساعدة الخارجية قبل الاستثمار في تطوير قدرات الشعب اللبناني وإمكانات الإقتصاد الوطني. لكن هذه الإستراتيجية كان من شأنها أن تؤدي إلى استمرار التراجع في النشاط الإقتصادي وفي نوعية الحياة مع ازدياد البطالة، إضافة إلى تنامٍ سريع في عمق الهوة بين لبنان وباقي العالم. وكما ذكرت آنفاً فإن الدين العام بلغ في نهاية عام 1992 حوالي 4650 مليار ليرة لبنانية (3 مليار دولار بسعر صرف اليوم) وبمعدلات فائدة بلغت 34%.

ومن هنا، فإن الأخذ بهذا الخيار كان سيؤدي تلقائياً إلى تنامي العجز في الخزينة وارتفاع الدين العام بوتيرة سريعة، وتراجع حجم

الإقتصاد الوطني وكذلك ارتفاع معدلات الفائدة. وفي هذه الحالة، فان نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي كانت ستتجاوز الـ 100% في غضون ثلاث سنوات فقط، وذلك من دون أي إنفاق استثماري في تحسين مستوى عيش اللبنانيين وفي البنى التحتية، وفي النمو الإقتصادي.

ـ الخيار الثاني: خيار زيادة الضرائب والرسوم

إطلاق إستراتيجية كبرى لتقليص عجز الموازنة من خلال تقليص جذري في الإنفاق وزيادة كبيرة في الضرائب. وهذا يعني، بكلام آخر، أن تلجأ الدولة إلى وقف الإنفاق على تطوير الأسلاك العسكرية والأمنية، والى وقف الاستثمار في إعادة إعمار البنى التحتية وتأهيلها وكذلك في التوقف عن معالجة الأوضاع الإجتماعية وأن يترافق ذلك مع زيادة في الضرائب والرسوم، أي أن تقوم الحكومة بمحاولة عقيمة للتخلّص من عجز الموازنة بسرعة، بأمل تحقيق الفائض في المدى المتوسط واستعماله بعد ذلك في تمويل إعادة الإعمار.

إن هذه السياسة ربما كانت تستهوي البعض من الناحية النظرية، إلا أنها ليست واقعية على الإطلاق لكونها مخالفة بشكل كامل لأبسط المبادئ الإقتصادية. فاللبنانيون الذين أرهقتهم سنوات الحرب الطويلة، كانوا يرغبون في أن تسعى حكومتهم إلى نقلهم إلى حال أفضل وبأسرع وقت ممكن، وليس الانتظار، على أمل أن يتمكنوا بعد سنوات لا نعلم عددها، من الحصول على خدمات الكهرباء والهاتف والمدرسة والمستشفى والجامعة والطرق وغيرها،

ناهيك عن الخسارة الأهم وهي عامل الزمن الذي لا يمكن وقفه حتى يستعيد لبنان عافيته المالية.

هذا مع العلم بأن هذه السياسة القائمة على زيادة الضرائب والرسوم في بلد خارج من حرب مدمرة ويعاني من خسائر هائلة ومن انعدام الأرباح في القطاع الخاص، لا تعطي المفعول المنتظر لأن الضرائب تفرض أصلاً على الأرباح، فضلاً عن أن فرض المزيد من الضرائب والرسوم يحول من جهة أخرى دون التوظيفات والاستثمارات ويحد من المبادرات الفردية والنمو الإقتصادي المرجو.

وهذا يعني أن تلك السياسة ليست واقعية على الإطلاق. ومن المؤكد بأن ذلك كان من شأنه، كما حصل في بعض بلدان أوروبا الشرقية، أن يلحق أضراراً شاملة بالإقتصاد اللبناني، كان سيدفعه نحو انكماش عنيف ويؤخر بشكل مستمر، إن لم نقل بشكل دائم، إعادة إنعاش الإقتصاد، الأمر الذي لا بد أن تترتب عليه مشاكل إجتماعية وخيمة وبطالة مزمنة. حيث أن الظروف الموضوعية للإقتصاد اللبناني بعد الحرب، والحاجات الطارئة والملحة للشعب اللبناني، كانا يستثنيان مثل هذه الإستراتيجية، لأن إقتصاد لبنان ما بعد الحرب كان وما زال يواجه تحدياً جسيماً يكمن في اللحاق بركب التطور المتسارع في العالم وإعادة الاندماج بالإقتصاد العالمي، ولم يكن يستطيع تحمل كلفة أعوام عدة من الجمود والانكماش الإقتصادي، كما كان من شأن هذه الإستراتيجية أن تؤدي إلى صدمات سلبية حادة تعطل التوافق الإجتماعي والمصالحة الوطنية.

ـ الخيار الثالث: خيار النمو والإنماء والإعمار

وهو الخيار الوحيد إن لم أقل الطريق الوحيد الممكن سلوكه في مواجهة التحديات الأساسية الآتية:

أولاً: إعادة بناء قواتنا العسكرية والأمنية وتوحيدها وزيادة عددها وتطوير قدراتها الذاتية.

ثانياً: إعادة تفعيل الخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم وتدريب مهني وتقني والمباشرة في إيجاد حلول لمشكلة المهجرين، ودعم صمود المواطنين في الجنوب والبقاع الغربي في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة.

ثالثاً: إطلاق برنامج إعادة الإنماء والإعمار لتوفير بنية تحتية حديثة تشكل شرطاً مسبقاً وقاعدة لا بد منها لتفعيل الدورة الإقتصادية.

إن هذا الخيار يقوم على فكرة الإنطلاق في إستراتيجية هدفها النمو، وتشدد على إعادة ثقة اللبنانيين والمجتمع الدولي بالإقتصاد اللبناني، وخلق الأجواء المشجعة للاستثمار ولتدفق رؤوس الأموال وإنجاز إعادة الإعمار وتسريع خطى إعادة الإنعاش الإقتصادي بهدف تحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني وإعادة تأسيس دور متطور للبنان في الإقتصادين العربي والعالمي، وهو ما يسهم في إظهار وتنمية القيمة الحقيقية لموجودات اللبنانيين والإقتصاد اللبناني مما يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ككل. لقد تطلب هذا الخيار بالطبع اعتماداً كبيراً على الموارد المحلية، وتحديداً على الاقتراض الداخلي وعلى تدفق الرساميل من الخارج، مع استمرار السعي

الحثيث للحصول على المساعدة المالية الدولية والاقتراض من أسواق الرساميل الدولية.

ومن المعلوم أن معظم دول العالم قد اعتمدت سياسة الاقتراض، لا سيما تلك التي واجهت أوضاعاً مأساوية شبيهة بوضع لبنان إثر الحرب المدمرة التي لا يزال يعاني من رواسبها.

إنّ اللبنانيين الذين تحمّلوا ويلات الحرب وتداعياتها المدمّرة على الصعد كافةً، وما خلّفته من أعباء وأكلاف باهظة، باتت قدرتهم الإقتصادية والمعيشية عاجزة جداً عن تحمّل المزيد من الأعباء والضرائب والرسوم.

إن إستراتيجيتنا كانت تهدف إلى استعادة ثقة المجتمعين اللبناني والدولي بمستقبل الإقتصاد الوطني وبقدرته على لعب دور رائد في الإقتصاد العربي. لذلك، أعدنا الاستقرار إلى الليرة اللبنانية ودعمناها، وخفضنا نسب التضخم بشكل سريع وفعال وتبنينا سياسة إنفاق عامة هدفها النمو وإعادة الإعمار وإعادة الإنعاش الإقتصادي في لبنان. كما أقمنا مناخاً تشريعياً وضريبياً يشجع على نمو القطاع الخاص واعتبرنا أن استقرار هذه السياسات تشكل أولوية لا يمكن التفريط بها. هذا المزيج من الإجراءات الإقتصادية المترافقة مع عودة لبنان الناجحة إلى النظام المالي الدولي، أحدثنا دفقاً ملحوظاً في الرساميل الخارجية وفائضاً في ميزان المدفوعات وهذه بدورها سمحت بتمويل معظم الإنفاق العام.

والأهم، أن هذه الإستراتيجية ارتكزت على إعادة تشييد وتدعيم الركن الأساس للإقتصاد اللبناني، وأعني بذلك، النظام الديمقراطي

الليبرالي الحر والمنفتح، الذي يلتزم التزاماً كاملاً بمبادئ إقتصاديات السوق وتقاليد السياسات الودية تجاه القطاع الخاص والوفاء بالتعهدات والالتزامات المحلية والدولية. وذلك إنطلاقاً من أن قوة لبنان وسبب وجوده يرتكزان ارتكازاً كاملاً إلى حمايته للحريات العامة والفردية بكل وجوهها السياسية والإجتماعية والإعلامية، ولحقوق الملكية الخاصة والسرية المصرفية وحرية التحويل، ولإقتصاديات السوق ولإستقلالية القضاء. وقد يكون من المفيد جداً، أن نؤكد مجدداً، على وجوب عدم ادخار أي جهد في الدفاع القوي عن هذه المبادئ والتقاليد والثوابت اللبنانية العريقة واعتبارها عاملاً مهماً في مسيرة تطور لبنان ونموه.

ومن المهم أيضاً، أن نشدد على أن إعادة الثقة بالإقتصاد والمحافظة عليها عبر تحويل الليرة اللبنانية إلى عملة موثوق بها، قوية ومستقرة، وتقليص التضخم بشكل كبير، هي عوامل أساسية في أي حملة لإعادة الإعمار والتحديث. وبالفعل، وبعد فترة قصيرة من تولينا المسؤولية، بدأ دفق الرساميل من الخارج يتسارع وبدأ سعر صرف الليرة اللبنانية يتحسن بشكل ملحوظ وتراجعت نسب التضخم وانخفضت أسعار الفائدة تدريجياً وتراكمت احتياطات واسعة من العملات الأجنبية. كما أن القطاع المصرفي ازدهر مع تضاعف الودائع لديه من 7 مليارات دولار في العام 1992 إلى 30 مليار دولار أميركي في العام 1998، بينما ارتفعت رسملة المصارف بشكل كبير والتي تضاعفت مع نهاية عام 1998 إلى أكثر من 14 مرة عما كانت عليه في نهاية عام 1992 لتصبح في حدود 2,4 مليار دولار. ذلك ما عزز قدرة القطاع المصرفي على تمويل القطاع

الخاص وزيادة التسليفات ومنح تسليفات متوسطة الأجل للقطاعات الإنتاجية ولقروض الإسكان والمباشرة في إطلاق القروض الاستهلاكية فضلاً عن تمويله لجزء من حاجات القطاع العام.

- برنامج طوارئ لتنمية متعددة الاتجاهات:

وفي غمرة سعينا نحو تحقيق النمو وتعزيزه، أطلقنا برنامج طوارئ لتنمية البنية التحتية، وبرامج خدمات إجتماعية مهمة، استهدفت توسيع خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني وإعادة المهجرين ودعم صمود المواطنين في الجنوب والبقاع الغربي في وجه الإحتلال ومسلسل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، والعمل على تحسين مستويات الدخل الفعلي للمواطنين بالتوازي مع تحصين الأوضاع الأمنية عبر زيادة ملحوظة في الإنفاق على جميع الأجهزة العسكرية والأمنية، لا سيما على مؤسسة الجيش اللبناني، التي كانت على الدوام محل اهتمام القيادة السياسية ودعمها ومتابعتها لتمكينها من أداء المهمات الوطنية المنوطة بها، سواء على مستوى الداخل من خلال مسؤولياتها المباشرة في حماية النظام العام، أو على المستوى الآخر المتعلق بمواجهة التحديات الناجمة عن الإحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة في الجنوب والبقاع الغربي.

وفي سعينا لتحقيق ذلك ضمن الظروف السائدة وإلحاحها، اعتمدنا في إدارتنا للمال العام على قاعدة مدى ضرورة الإنفاق وحتميته وليس على معيار زيادة الإنفاق أو إنقاصه ولا سيما عندما كان الإنفاق يتعلق بضمان وحدة الدولة وأمنها.

تجدر الإشارة إلى أن مجموع الإنفاق العسكري بما في ذلك

حصة المتقاعدين في الأسلاك العسكرية من معاشات التقاعد وتعويض الصرف منذ نهاية العام 1992 إلى نهاية العام 1998 بلغ لوحده 5005 مليون دولار أميركي أي ما نسبته حوالي 92% من مجموع الإنفاق على إنماء وإعمار البنية التحتية وعلى الزراعة والصناعة والسياحة معاً في تلك الفترة والذي بلغ 5432 مليون دولار. علماً بأن هذه النسبة مرشحة للتزايد خلال السنوات المقبلة، نتيجة للزيادة المتسارعة لكلفة هذه الأسلاك العسكرية وحصتها من معاشات التقاعد وتعويض الصرف. بدليل أن الإنفاق على الأسلاك العسكرية الملحوظ في موازنة العام 1999 وحده يمثل22% من مجموع إنفاق موازنة عام 1999 و25% من مجموع ما صرف على الأسلاك العسكرية خلال السنوات الست الماضية.

إلى ذلك أطلقت جملة مشاريع استثمارية شملت مجموعة واسعة من القطاعات، بما فيها الكهرباء والهاتف والاتصالات والطرق وتوفير المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل العام والمرافئ والمطار والري.

وبالفعل، بدأ الشعب اللبناني يتلمس نتائج الإنفاق العام، أكان ذلك في الأوتوسترادات والطرق الدولية والوطنية، أو في مطار بيروت الدولي الجديد والمدينة الرياضية، وكذلك إعادة تأهيل وتوسيع قطاع الكهرباء التي تدنت القدرة العاملة فيه بعد الحرب إلى حوالي 450 ميغاواط فقط، فأعيد تأهيل القدرة المجهزة التي كانت متوفرة في البلاد ما قبل الحرب والتي كانت بحدود 1350 ميغاواط. وجرى إضافة حوالي 950 ميغاواط جديدة إليها مما سمح بمضاعفة

الاستهلاك الكهربائي. وهو ما أدى إلى المزيد من تحفيز عجلة النشاط الإقتصادي وتحسين نوعية عيش اللبنانيين. كما أعيد تأهيل جميع الخطوط الهاتفية التي كان عددها لا يتعدى الـ 300 ألف خط هاتفي، وجرى زيادتها بحوالي مليون خط هاتفي جديد ثابت، إضافة إلى الخطوط الخلوية المستحدثة التيّ يقارب عددها 550 ألف خط.

أما في قطاع التعليم فقد أعيد تأهيل أكثر من 1280 مدرسة رسمية وتم تجهيز عدد كبير منها بالمعدات والمختبرات العلمية وبوشر العمل ببناء 25 مدرسة رسمية وتوسيع 26 مدرسة أخرى. كما قامت الحكومة بإنشاء وتأهيل 15 مستشفى وأكثر من 26 مركزاً صحياً في مختلف المناطق اللبنانية.

وتمت إعادة تأهيل جميع المباني الحكومية، وكذلك إعادة تأهيل المدارس والمعاهد والمباني التابعة لوزارة التعليم المهني والتقني كافة. كما جرى التحضير لبناء 31 مدرسة مهنية وتقنية جديدة. وأعيد تأهيل مباني كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في كل من الحدث والفنار، ومبنى المتحف الوطني، ومبنى قصر الأونسكو. وتتواصل أعمال تنفيذ مشروع إنشاء المدينة الجامعية التابعة للجامعة اللبنانية، الذي يفترض أن يشكل خطوة نوعية كبرى في مسيرة تعزيز التعليم الجامعي الرسمي، تضاف إلى إطلاق المناهج التربوية الرسمية الجديدة من قبل المركز التربوي الوطني للبحوث والإنماء، والعمل المستمر لوضع برامج ومناهج حديثة للتعليم المهني والتقني بما في ذلك منهاج التدريب السريع.

في ضوء ذلك، فإنه من المهم التشديد على أن إستراتيجية إعادة الإعمار وإعادة الإنعاش الإقتصادي كانت إستراتيجية شاملة ذات قاعدة واسعة وموزعة على كامل مناطق الوطن. وبالفعل فإن مناطق عديدة من لبنان والتي كانت في السابق محرومة في مجالات التنمية وتفتقر إلى الكثير من الخدمات الأساسية، شهدت للمرة الأولى وصول الكهرباء والهاتف والطرقات والمدارس والمستشفيات والمياه الجارية. مع الإشارة إلى أن الظروف القائمة، بالضرورات التي كانت تتطلبها، هي التي فرضت إيلاء هذه الاستثمارات أولوية مباشرة وبالتوافق بين الحكومة والمجلس النيابي ومختلف فئات المجتمع اللبناني.

- كلفة الإنفاق على الإعمار: حقائق وأرقام

لقد قيل الكثير في مجال الإنفاق على الإنماء والإعمار وكلفة هذا الإنفاق وقيمة الالتزامات المختلفة. ولا بد من الإشارة بداية، إلى أن النسبة الكبيرة من هذا الإنفاق، خصصت لأعمال مولتها مؤسسات دولية على غرار البنك الدولي، والبنك الأوروبي للتثمير، والصناديق العربية. وهي مؤسسات تراقب عن كثب عملية التلزيم وتفرض إجراءاتها في إدارة المناقصات، في الوقت الذي تخضع مؤسسات الدولة التي تدير هذه المناقصات لرقابة ديوان المحاسبة ولرقابة مدققي الحسابات ولرقابة مفوضي الحكومة. أضف إلى ذلك أن أهم المناقصات التي أجريت قد رست على أساس أسعار أدنى من الأسعار العالمية الرائجة في تاريخه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن 1,5 مليار دولار من الإنفاق على

الإنماء والإعمار كان من خلال قروض بالعملات الأجنبية وبمعدلات فائدة أدنى بكثير من معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية.

ونتوقف في هذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عند ثلاثة قطاعات حيوية تركز عليها الإنفاق:

في قطاع الكهرباء: قمنا من ضمن توسيع الطاقة الكهربائية بتجهيز معملي البداوي والزهراني بكلفة 536 مليون دولار أميركي ومجموعات غازية في بعلبك وصور بكلفة 60 مليون دولار أميركي وتجهيز محطات وخطوط نقل وكوابل متطورة بكلفة 282 مليون دولار أميركي.

وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن المردود الداخلي لهذا المشروع (internal rate of return) يبلغ 25%. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كلفة تجهيز كل «ك ف أ» في معملي البداوي والزهراني بلغت حوالي 500 دولار أميركي وهو أقل من الأسعار الرائجة في حينه بنسب تصل إلى خمسة عشرة في المائة.

في قطاع الهاتف: قدّر الاستشاريون المعتمدون من الدولة اللبنانية الكلفة المتكاملة لكل خط هاتفي جديد في لبنان ما بين 800 و1200 دولار أميركي. إلا أننا استطعنا تخفيض كلفة كل خط إلى حوالي 550 دولاراً فقط، كما أننا حصلنا على أسعار مميزة للخطوط التحويلية (switch line) فتراوحت بين 85 و100 دولار أميركي فقط للخط التحويلي الواحد. بالمقارنة فإن كلفة الخط الواحد في العديد من دول المنطقة بلغت 2700 دولار. كما تتراوح كلفة الخط الجديد في الولايات المتحدة ذاتها ما بين 1000 دولار

في المدن و2300 دولار في الريف، فيما يبلغ معدل كلفة الخط التحويلي الواحد (switch line) في الريف الأميركي 230 دولاراً. وتصل كلفة الخط الجديد في بعض بلدان أميركا اللاتينية إلى حدود 3250 دولاراً لكل خط في الريف. وبالتالي فإن كلفة التجهيزات الهاتفية الجديدة في لبنان كانت أقل بكثير من الأسعار العالمية الرائجة وأقل بكثير من تقديرات الاستشاريين العالميين وهي طبعاً ما زالت الأقل بين دول المنطقة.

بالنسبة لمطار بيروت الدولي الجديد: بعد أن تمّ تحديث المخطط التوجيهي لمطار بيروت الدولي الموضوع من قبل مؤسسة مطارات باريس (A.D.P) منذ عشرات السنين بوشر العمل بمرحلة الستة ملايين مسافر سنوياً وقد وصل إلى مراحله النهائية بكلفة 551 مليون دولار.

ويتألف مشروع المطار الجديد من مبنى المسافرين (terminal building) وكلفته 115 مليون دولار والأبنية الرديفة والمساندة وكلفتها 65 مليون دولار، والمدارج (runways) والحماية البحرية العائدة لها وكلفتها 310 مليون دولار.

وإذا قارنا كلفة هذا المشروع بكلفة مشاريع مماثلة أخرى مثل مطارات تايلندا والأرجنتين ونيويورك وواشنطن والصين وهونغ كونغ واليونان وتشيكيا وهنغاريا نجد أن كلفة مطار بيروت للمسافر هي الأقل بالنسبة للمشروع ككل وكذلك بالنسبة لمبنى المسافرين. ففي حين أن هذه الكلفة في مشروع مطار بيروت الدولي لا تتعدى 83 دولاراً بالنسبة للمشروع كاملاً و19 دولاراً بالنسبة لمبنى المسافرين،

نجد أنها تتراوح بين 93 و171 دولاراً للمشاريع الأخرى كاملةً و27 إلى 68 دولاراً لمباني المسافرين.

وهذا ما يؤكد قدرتنا على تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات المواصفات العالية بأسعار أدنى من الأسعار الرائجة دولياً.

- تفعيل علاقات لبنان المالية والإقتصادية:

إن الاستثمار في إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية يشكل ركيزة محورية لإعادة إطلاق الدورة الإقتصادية، إذ أن جميع القطاعات الإقتصادية بحاجة إلى بنية تحتية حديثة لتنطلق وتعمل.

لذلك لم يكن هناك أي خيار أمامنا سوى المضي في بناء البنى التحتية وتحديثها، وبما أن الهبات والمساعدات لم تكن متوافرة للبنان، برغم الجهود المضنية التي بذلت لتوفيرها. وبسبب حجم حاجات الإنفاق على إعادة الإعمار وعلى الخدمات الإجتماعية والأسلاك العسكرية والأمنية، ارتكز تمويل المرحلة الأولى من إعادة الإعمار والتعافي بعد الحرب بشكل واسع إلى المجهود الداخلي. لذلك، اعتمدنا على الموارد المحلية عبر إصدار سندات خزينة بالعملة الوطنية. لكننا عملنا أيضاً على توفير القروض الميسرة من الدول الصديقة والمجتمع المالي الدولي لتمويل المشاريع. وبالفعل فإن قدرتنا على ذلك زادت بشكل ملحوظ مع إثبات قدرتنا الكبيرة على هندسة وتنفيذ برامج متطورة ومتعددة الوجوه للبنى التحتية المادية والبشرية. كما أننا توجهنا بنجاح نحو أسواق رأس المال العالمية. وبالفعل، كان لبنان أول دولة في المنطقة تنجح في استقطاب الأموال من أسواق رأس المال الدولية بنسب فائدة متدنية.

وخلال فترة تسلمي المسؤولية قامت الحكومة اللبنانية بثمانية إصدارات عالمية للسندات بلغ إجمالها 45,2 مليار دولار. وقد حصلنا في جميع هذه الإصدارات على شروط أفضل من الدول المصنفة في مصافنا ائتمانياً، وأظهرت سنداتنا ثباتاً ساطعاً خلال الأزمة الأخيرة للأسواق الناشئة. والأهم أنه في العام 1998، وفي وقت تعذر على المقترضين من الأسواق الناشئة حتى التفكير بإصدار سندات، نجح لبنان في اقتراض 45,1 مليار دولار بشروط تنافسية ممتازة.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد فترة وجيزة من تسلمنا المسؤولية، انطلقنا في حملة واسعة لاستعادة الصورة المعروفة عن لبنان في الخارج واسترداد موقعه على خريطة العالم وإعادة تفعيل علاقاته الثنائية مع أصدقائنا في الخارج وخاصة في العالم العربي وفرنسا والولايات المتحدة وأطراف أخرى بالمجتمع المالي الدولي، والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار، والمؤسسات المالية العالمية الخاصة. كما نجحنا في إقناع معظم المؤسسات المالية لضمان القروض والصادرات مثل الإيطالية SACE والفرنسية COFACE والبريطانية ECGD والأميركية USEXIM والألمانية HERMES وغيرها بضمان قروضنا التجارية. ومن أجل زيادة الاستثمار الخارجي، انضم لبنان إلى وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف (ميغا). وقمنا بتعزيز أوضاع المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات التي أسست لتوفير تغطية تأمينية على شكل تعويضات للخسائر الناجمة من الأخطار غير التجارية. وأنشأنا المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (IDAL)،

وأعدنا إقامة المناطق الحرة على أمل دعم دور لبنان مستودعاً وممراً لتجارة الترانزيت. وخططنا لإقامة مناطق صناعية لزيادة الإنتاج الصناعي وفرص العمل المحلية. كما دعمنا القروض الإنتاجية بتخفيض كلفة الفائدة لهذه القروض بـ 5% مما شجع القطاعات الإنتاجية على تحديث مؤسساتها وإدخال التقنيات الحديثة إليها مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة وإلى تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات. والأهم أن حكومتنا أعادت فتح بورصة بيروت للأسهم وبدأت في تحديث الإجراءات التشريعية المؤاتية وقوانين المحاسبة العامة. وفي هذا المجال تبنت حكومتنا أيضاً مقاييس المحاسبة وتدقيق الحسابات العالمية لزيادة الشفافية من جهة، ولتوفير المناخ الملائم لنشاط القطاع الخاص وخاصة في أسواق المال والأسهم من جهة ثانية. كما أقرت قانوناً لإعادة تخمين الموجودات سمح للشركات بموجبه باحتساب القيمة الجارية لموجوداتها، إضافة إلى إقرار قوانين للودائع الائتمانية وتنويع قاعدة المستثمرين في المصارف وتوسيعها وتشريعات جديدة لإصدار أدوات الدين.

وأرسلنا إلى مجلس النواب مشروع قانون لإنشاء مؤسسة ضمان القروض لإنشاء وتشجيع المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة. وقد أقرّ مجلس النواب مؤخراً هذا القانون الذي يدخل الآن حيّز التنفيذ.

من المهم في هذا المجال، أن نشدد على أن إعادة لبنان إلى الخارطة المالية العالمية وإعادة الثقة المحلية والدولية بالإقتصاد

اللبناني، استندا بشكل أساسي إلى استقطاب خبرات رفيعة المستوى من جاليات المغتربين اللبنانيين والى تعيين الاختصاصيين ذوي الخبرة العالمية في المؤسسات الإقتصادية الرئيسية مثل المصرف المركزي ووزارتي المالية والإقتصاد ومجلس الإنماء والإعمار و«إيدال».

إلا أننا مع ذلك، كنا ندرك استحالة تلبية كامل حاجات لبنان ضمن المدة الزمنية المتوقعة ولا سيما في ظل الأوضاع غير المؤاتية للإدارة العامة. ولذلك كانت المهمة الحيوية التي أطلقناها تتمثل في إعادة تحديد أدوار كل من القطاعين العام والخاص. فكان على القطاع الخاص أن يلعب، دوراً متنامياً في مساهمته الناشطة بمجهود إعادة الإعمار عبر إتفاقيات «تشييد وتشغيل وتحويل» (بي. أو. تي ـ .B.O.T)، كما عبر ايلائه مهمات الإدارة التجارية تحت الإشراف والرقابة.

ـ حوافز لاستقطاب القطاع الخاص:

نتيجة لذلك، كان علينا تركيز اهتمام القطاع العام على المجالات المحفزة للقطاع الخاص وعلى لعب دور أوسع في المجهود الشامل لإعادة الإنعاش الإقتصادي. وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان إنجاز معظم برنامجنا، حيث جرى التركيز على تحويل موارد الحكومة الذاتية إلى أموال محفزة لاستقطاب إمكانات القطاع الخاص المحلي والأجنبي ضمن برنامج إعادة الإعمار والتحديث.

ومن الأمثلة الساطعة على الدور الداعم الذي يلعبه القطاع

الخاص اللبناني في عملية إعادة الإعمار، إنشاء «سوليدير» الشركة الخاصة التي أوكل إليها إعادة إعمار وتأهيل الأملاك الخاصة والعامة المدمرة في وسط بيروت.

ولا بد من التذكير هنا بأن الدولة في عهد الرئيس فؤاد شهاب سبق لها وبدأت في عام 1963 الدراسة والتحضير لإنشاء شركة خاصة لإعادة إعمار وتأهيل الأملاك الخاصة والعامة المتداعية في منطقة الغلغول في بيروت. لكن العمل في هذا الخصوص قد توقّف مع نهاية عهد الرئيس شهاب. وكان من الطبيعي أن نستلهم عناصر هذه التجربة والمبادرة إليها عندما قررنا إعادة إعمار وسط بيروت المدمّر.

إن مشروع «سوليدير» ذا الأبعاد والنتائج البارزة وطنياً وإجتماعياً وإقتصادياً، يمثل واحداً من أكبر المشاريع الإعمارية في الشرق الأوسط. و«سوليدير» في طور تحويل 135 هكتاراً من الأنقاض التالفة في وسط مدينة بيروت إلى مركز استقطاب ثقافي ومالي وتجاري حديث. والأهم أن عمل «سوليدير» يرمز إلى تصميم اللبنانيين على إعادة إعمار عاصمتهم واستعادتها لدورها الحيوي الرائد في منطقة تشهد تحولات كبيرة وعميقة على كل المستويات. وقد أدى هذا المشروع إلى جذب ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار من الأموال الخاصة خلال ستة أعوام ضخت في السوق المحلي.

وتماشياً مع إرادة الحكومة اللبنانية في إنعاش القطاع الخاص اللبناني، تم العمل على تهيئة مناخات تشريعية وضريبية تسهل نشاط هذا القطاع، وتحوله إلى قاطرة أساسية للنمو وخلق فرص العمل.

وقد عملت الحكومة على وضع نظام جديد للضرائب في لبنان يأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي يعاني منها ذوو الدخل المحدود ويكون أيضاً حافزاً للاستثمار وموفراً لأقصى درجات المردودية للمشاريع المقامة في لبنان وذلك من خلال تخفيض الضرائب والرسوم على جميع المواطنين والمؤسسات والشركات دون أي تمييز بين ما هو قائم أو مستجد أو بين قطاع وقطاع وهو الأمر الذي تظهر نتائجه الإيجابية على مدى سنوات عديدة.

إن قانون ضريبة الدخل الذي وضعته الحكومة يلحظ خفضاً هاماً على معدلات الضريبة على الرواتب والأجور وأرباح الشركات والمهن الحرة والمؤسسات الفردية من حوالي 50 في المائة كحد أقصى في عام 1990 إلى حوالي 10 بالمائة كحد أقصى وبدون أية إضافات ابتداءً من عام 1994. كما يلحظ خفض الضريبة على توزيعات أنصبة أرباح الشركات إلى خمسة في المائة بدلاً من اثني عشرة في المئة. هذا فضلاً عن أن هذا القانون أحدث تبسيطاً كبيراً في شطور الضريبة المختلفة وتخفيضات هامة على معدلات الضرائب الأخرى.

كذلك جرى إقرار قانونين يتناولان ضريبة الأملاك المبنية وضريبة رسم الانتقال «الإرث والهبة والوصية» وهما يلحظان تخفيضات هامة على المعدلات السابقة وفقاً لنفس الأسس المعتمدة في قانون ضريبة الدخل.

هذا فضلاً عن الإعفاءات والتخفيضات الإضافية التي منحها قانون موازنة 1995 للشركات القابضة (الهولدنغ) وكذلك أيضاً

للشركات المغفلة اللبنانية التي تمارس نشاطها خارج لبنان والتي تقوم بخدمات ونشاطات مصرفية ومالية ووساطة يجري تنفيذها خارج الأراضي اللبنانية.

كما وضعت تعرفة جمركية جديدة بهدف تخفيف عدد الرسوم ومستوياتها (وأعطت هذه السياسات ثمارها من خلال زيادات حقيقية وكبيرة في إيرادات الخزينة العامة)، وعملنا على عقد إتفاقيات مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات التبادل والتعاون الإقتصادي وتشجيع الاستثمارات وحمايتها وتفادي الازدواج الضريبي.

في المجال ذاته، سعينا للتفاوض على إتفاقيات تجارة حرة مع عدد من الشركاء التجاريين من خلال إتفاقية التيسير مع دول جامعة الدول العربية، كما أحرز الحوار الأوروبي ـ اللبناني تقدماً كبيراً. وأولينا خلال هذا الحوار عناية خاصة لضمان تخفيف الأكلاف الإقتصادية للانتقال نحو منطقة التجارة الحرة إلى درجة لا تُخل باستقرار الإقتصاد اللبناني. ومن المهم هنا، أن نشير إلى أن شركاءنا الأوروبيين، وخاصة فرنسا، أظهروا تفهماً كبيراً في هذا الشأن وعملوا معنا، لبلوغ هذا الهدف. كما توصلنا إلى إتفاقين تجاريين هامين مع كل من سوريا ومصر لإزالة الحواجز الجمركية على المنتجات المصنعة وذلك بشكل تدريجي، وعلى مدى أربع سنوات، ومن شأن ذلك أن يسهم في توسيع السوق اللبنانية وان يعطي معنى أوسع لإتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية المقبل.

وبعبارة واحدة، فان إستراتيجيتنا ارتكزت على إعادة الثقة بالإقتصاد اللبناني والانفتاح على الخارج للإفادة قدر الإمكان من

التحولات الإقتصادية العالمية مع محاولة استيعاب أي أكلاف انتقالية تنجم عن هذه التحولات.

إن نظرة سريعة إلى الأرقام تكفي لتبيان مدى التقدم الذي أحرزه لبنان خلال الأعوام الست الماضية، استقراراً في سعر صرف الليرة وخفضاً في معدلات الفوائد وقضاءاً على وحش التضخم، وتدعيماً في احتياط مصرف لبنان، وأخيراً ليس آخراً، ارتفاع إجمالي الناتج المحلي ثلاثة أضعاف أي من 5,5 مليار دولار أميركي في نهاية العام 1992 إلى 16,3 مليار دولار، في نهاية العام 1998. بكلام آخر، فإن معدل الدخل الفردي السنوي ارتفع إلى 4500 دولار الأمر الذي نقل لبنان إلى مصاف البلدان النامية المتقدمة والذي أدى إلى تحسين ملموس في مستوى معيشة المواطن اللبناني.

وكان سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في أيلول/ سبتمبر عام 1992 هو 2800 ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد، في مقابل 1502 ليرة مع نهاية العام 1998.

كان من الطبيعي أن يرتفع الإنفاق العام بشكل ملحوظ لتمويل المتطلبات الإعمارية والإجتماعية والأمنية. ونظراً إلى الموارد المحدودة وعلى رغم التحسن الكبير في التحصيل الضريبي، ارتفع عجز الموازنة ما أدى إلى تنامٍ مستمر في المديونية العامة. لقد كان ذلك نتيجة طبيعية لعملية النهوض الإقتصادي ولإعادة بناء القوات المسلحة لبلد يخرج من حرب طويلة مدمرة. غير أن هذه النتيجة يجب ألا تشكل عائقاً لا يمكن تذليله، طالما أن الإقتصاد يواصل نموه، وبشرط أن تستمر القدرة على تمويل العجز بشكل قوي،

باعتبار أن فقدان النمو وانخفاض تدفق الأموال يشكلان الهاجس الكبير إزاء معالجة عجز الموازنة.

يشار إلى أن لبنان تعرض خلال الفترة المعنية إلى صدمات خارجية وكذلك داخلية شكّلت تحديات كبيرة له، وتطلبت توسعاً غير متوقع في الإنفاق العام وأدت في بعض الأوقات إلى تراجع في ثقة الأسواق به وزيادة في أسعار الفائدة. وكان الاعتداءان الإسرائيليان في عامي 1993 و1996 أبرز الأمثلة على الصدمات العديدة التي تعرض لها لبنان. والجميع يتذكر التهديدات العلنية التي أطلقها قادة إسرائيل أثناء هذين العدوانين والقائلة صراحة بأن إسرائيل «لن تسمح لحكومة الحريري بمتابعة عملية البناء والإعمار ما لم يوقع لبنان معها إتفاق سلام منفرد».

ـ الإنفاق العام[1]:

أما على صعيد المالية العامة فقد بلغ مجموع الإنفاق العام من الموازنات العامة ومن خارجها بما في ذلك القروض الخارجية بين العام 1992 والعام 1998 حوالي 28 مليار دولار أميركي (بما في ذلك الديون المترتبة لغاية 31/ 12/ 1998). وكما ذكرت سابقاً أن الدين القديم في نهاية العام 1992 كان قد قارب أربعة آلاف وست مئة وخمسين مليار ليرة لبنانية (منها 327,5 مليون دولار بالعملات

(1) المراجع: إن معظم الأرقام والإحصاءات التي استندت إليها هذه المعلومات مأخوذة من:
- قطع حساب الموازنات المصدقة من المجلس النيابي.
- موازنة عام 1999.
- برنامج التصحيح المالي الذي أصدرته الحكومة الحالية.
- المعلومات التي نشرت مع الإصدار المالي الأخير بتاريخ 8 آذار/ مارس 1999.

الأجنبية). وبالرغم من انخفاض معدلات الفوائد بسبب السياسات التي اتبعناها، بلغت قيمة خدمة هذا الدين القديم حوالي 6937 مليار ليرة أو 4,6 مليار دولار أميركي. كما بلغت خدمة الدين الجديد، أي الذي اقترضته الخزينة بعد نهاية العام 1992، حوالي 6364 مليار ليرة أو 4,22 مليار دولار وقد توزع مجموع الإنفاق العام خلال تلك الفترة على الشكل التالي:

مجموع الإنفاق من أوائل 1993 حتى نهاية 1998 بلغ 28005 مليون دولار (على أساس سعر صرف 1508 ليرة لكل دولار).

إذا نظرنا إلى مجمل الإنفاق العام خلال السنوات الست الماضية، نجد أن الدولة أنفقت حوالي ستة عشر مليار دولار (أي 56% من إجمالي الإنفاق العام) على المتطلبات الرئيسية الآتية:

- القوى العسكرية والأمنية 5005 مليون دولار.
- الشأن الإجتماعي 5428 مليون دولار.
- الإنماء والإعمار والزراعة والصناعة والسياحة 5430 مليون دولار.

استحوذت هذه المتطلبات الرئيسية كما هو مبين أعلاه على إنفاق شبه متساوٍ. وبالتأكيد فإن معالجتها قد حظيت وما زالت تحظى بدعم اللبنانيين وتأييدهم. أما باقي الإنفاق العام خلال تلك الفترة فتوزع على خدمة الدين العام القديم والجديد (32%) والإنفاق على رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء وكل من وزارة العدل والخارجية والمالية (بما في ذلك تقاعد وتعويض صرف

الموظفين المدنيين في الدولة) والعمل والنفط والمغتربين والبيئة والشؤون البلدية والقروية والمجلس الدستوري (12%).

في المقابل أظهرت موازنة العام 1999 مقارنة بالإنفاق المحقق خلال العام 1998، أن الإنفاق على المتطلبات الرئيسية التي أشرنا إليها أعلاه توزع على الشكل الآتي:

	موازنة العام 1999	إنفاق العام 1998
القوى العسكرية والأمنية	%22	%20
الشأن الإجتماعي	%14	%18
الإنماء والإعمار	% 7	%12
خدمة الدين	%47	%41
الإنفاق على باقي الوزارات		
لتسيير شؤون الدولة	%10	%9
المجموع	%100	%100

يتبين مما تقدم أن على لبنان مواجهة تحدي خدمة الدين العام وتنامي تكاليف الأسلاك العسكرية والأمنية سيما وأن قسماً كبيراً من مشاريع تطوير البنية التحتية قد شارفت على الانتهاء.

تدل هذه الأرقام بوضوح على أن حوالي 79% من الإنفاق العام المتمثل بخدمة الدين والقوى العسكرية والأمنية وتسيير شؤون الدولة، لا يمكن تخفيضه، ولا يمكن المس به. وإن التقشف في الإنفاق على مشاريع الإنماء والإعمار والشأن الإجتماعي لن يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في عجز الموازنة ولكنه يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي وبالتالي لا بد أن يخفض إيرادات الخزينة ويزيد بالتالي

عجز الموازنة، كما انه يؤثر سلباً على الاستقرار الإجتماعي إذ أنه يخفض الخدمات الإجتماعية. وبالفعل إن التقشف في الاستثمار على الإنماء والإعمار الذي نشهده اليوم قد ساهم بشكل أساسي في الانكماش الإقتصادي الذي تعيشه البلاد مما يؤدي إلى انخفاض في إيرادات الخزينة حاضراً ومستقبلاً وارتفاع في عجز الموازنة العامة.

أما بالنسبة للإيرادات فقد ارتفعت إيرادات الخزينة من 1138 مليار ليرة في العام 1992 إلى 4430 مليار ليرة في نهاية العام 1998 أي أنها تضاعفت أربع مرات خلال السنوات الست الماضية. وقد تطور مجموع إيرادات الخزينة على الشكل التالي:

تطور إيرادات الخزينة بـ (مليار ليرة)[1]

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	المجموع
مجموع الإيرادات	1855	2241	3033	3533	3753	4430	18845

ومن هنا نرى أن مجموع إيرادات الخزينة ما بين العام 1993 وحتى نهاية العام 1998 بلغت 18845 مليار ليرة لبنانية أي ما يعادل 12,5 مليار دولار أميركي. وبما أن مجموع الإنفاق العام خلال الفترة ذاتها بلغ 42232 مليار ليرة (بما في ذلك مبلغ الديون المترتبة والبالغة 1242 مليار ليرة) أو 28 مليار دولار أميركي، فإن الزيادة في الدين العام بلغت 23386 مليار ليرة أي حوالي 15,5 مليار دولار، وذلك وفقاً لما هو مبين أدناه:

(1) تشمل إيرادات الموازنة وإيرادات الخزينة.

1 ـ الدين القديم (كما في 1/1/93)	3000 مليون دولار أميركي.
2 ـ مجموع الإنفاق العام بين 1/1/93 و31/12/98	28005 مليون دولار أميركي.
3 ـ ينزل مجموع إيرادات الخزينة بين 1/1/93 و31/12/98	12497 مليون دولار أميركي.
4 ـ مجموع الزيادة في الدين العام بين 1/1/93 و31/12/98	15508 مليون دولار أميركي.
5 ـ الدين العام حتى 31/12/98	8508 مليون دولار أميركي.

من جانب آخر، وإذا ما طبقنا النسبة نفسها العائدة إلى توزع الإنفاق خلال السنوات الست الماضية بعد تنزيل مبالغ الدين القديم وخدمته فإنه يمكن تفصيل مكونات الدين العام المتراكم حتى نهاية عام 1998 على الشكل التالي:

ـ تفصيل مكونات الدين العام

	قيمة مكونات الدين المبالغ بملايين الدولارات	النسبة إلى مجموع الإنفاق
1 ـ خدمة الدين القديم (كما في 1/1/1993)	3000	%16
2 ـ مجموع خدمة الدين القديم لتاريخ 21/12/1998	4600	%25
3 ـ مجموع الدين القديم مع خدمته لتاريخ 31/12/1998	7600	%41
4 ـ حصة الإنفاق على الأسلاك العسكرية بما في ذلك الرواتب والمعاشات والتعويضات وحصة المتقاعدين من تلك الأسلاك من معاشات التقاعد وتعويض الصرف وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام.	2868	%15

	قيمة مكونات الدين المبالغ بملايين الدولارات	النسبة إلى مجموع الإنفاق
5 ـ حصة الإنفاق على الصحة والتربية والتعليم المهني والتقني والجامعة اللبنانية والشأن الإجتماعي والإسكان وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب ودعم الكهرباء بما في ذلك الرواتب والمعاشات والتعويضات وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام.	3109	%17
منها:		
ـ حصة الإنفاق على صندوق المهجرين بما في ذلك كلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام:	393 مليون دولار أي	%2,1
ـ حصة الإنفاق على مجلس الجنوب بما في ذلك كلفة خدمة دين هذه الحصة من الدين العام:	273 مليون دولار أي	%1,5
6 ـ حصة الإنفاق على مشاريع الإنماء والإعمار والزراعة والسياحة والصناعة بما في ذلك كلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام.	3109	%17
7 ـ حصة الإنفاق على رئاسة الجمهورية ورئاسة ومجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء وكل من وزارة العدل والخارجية والمالية والعمل والإعلام والإقتصاد والنفط والمغتربين والبيئة والشؤون البلدية والقروية والمجلس الدستوري وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام.	1822	%10
المجموع العام (7+6+5+4+3)	18508*[1] مليون دولار	%100

(1) بما في ذلك الديون المترتبة لغاية 31/12/1998 والبالغة 1242 مليار ليرة لبنانية.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن موجودات البنك المركزي من احتياطي العملات الأجنبية ارتفع من 545 مليون دولار في 31/ 12/ 1992 إلى 3318 مليون دولار أميركي في 31/ 12/ 1998.

إن هذا التفصيل للدين العام، لا يغني عن القول أنه لو تمكنا من إقامة توافق أصلب حول جهد الإصلاح، وإزالة العوائق المتصلة بالوضعية غير المؤاتية للإدارة العامة، لكنا حققنا من دون شك مزيداً من النمو الإقتصادي، ووتيرة أسرع وأكثر فعالية لإعادة الإعمار. وعلى كل حال، فإنني لا اعتقد أن المستوى الإجمالي للإنفاق العام كان سيكون أقل من ذلك بكثير.

تجدر الإشارة إلى أن سياسة دعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية أثارت انتقادات وصلت إلى الحدة من قبل البعض، إنطلاقاً من احتساب نظري لكلفة مثل هذه السياسة على الخزينة اللبنانية. وهو احتساب، أقول عنه أنه نظري، لأنني كنت وما زلت اعتقد بأن استقرار سعر صرف الليرة يمثل ركناً أساسياً في إقامة صرح الثقة في الإقتصاد اللبناني، وطنياً ودولياً، كما أنه يشكل حافزاً فعالاً لتدفق رأس المال من الخارج، ولكبح جماح التضخم والضغط لتخفيض معدلات الفائدة السائدة في السوق، ناهيك عن دوره الايجابي المطلوب لحماية الادخار لدى الفئات الوسطى والقدرة الشرائية للعملة اللبنانية حفاظاً على ذوي الدخل المحدود. ومن هنا، ومهما كانت الكلفة النظرية التي يحلو للبعض التوقف عندها لهذه السياسة فإنها كانت أساساً في النجاحات التي حققها لبنان منذ تولينا المسؤولية.

إن التجربة التاريخية لدول أخرى في العالم خرجت من اضطرابات وحروب، تلقي الضوء على جسامة تحديات إعادة الإعمار والتنمية والنمو والاستقرار الإقتصادي والإجتماعي وإعادة بناء قواتها العسكرية. وبالفعل فإن تجربة أوروبا واليابان بعد الحرب تؤكد على المصاعب الهائلة التي تعرضت لها تلك البلدان خصوصاً مع غياب الموارد الملائمة لتمويل برنامج إعادة الإعمار والتأهيل. فأوروبا بعد الحرب كانت تواجه وضعاً صعباً جداً حيث وصلت نسبة الدين العام إلى مجموع الدخل الوطني في بريطانيا عام 1946 إلى 260% كما وصلت تلك النسبة في الولايات المتحدة في ذلك العام إلى 120%. ولولا تجييش المساعدة الخارجية الهائلة التي توافرت أمام دول أوروبا وبشكل منتظم وعلى مدى سنوات عدة لواجهت دول أوروبا كارثة إقتصادية حقيقية. فقد توافرت لأوروبا بعد الحرب مساعدات وقروض ميسرة ضخمة ضمن «مشروع مارشال» سمحا لها بتجاوز أعباء إعادة الإعمار بسرعة، وكذلك بالنسبة إلى اليابان التي عملت على تجاوز آثار الحرب.

تجدر الإشارة إلى أن كلاً من ألمانيا واليابان لم تضطرا إلى الإنفاق على قواتهما العسكرية، مما مكنهما من تعزيز الإنفاق الاستثماري، والذي أدى بدوره إلى نمو أسرع بكثير من بقية البلدان الأوروبية. وبالرغم من ذلك فان نسبة إجمالي الدين العام للناتج المحلي في ألمانيا واليابان وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي ستصل في نهاية العام 1999 في ألمانيا إلى 62% وفي اليابان إلى 130%.

رغم أنه لم تتوفر للبنان مساعدات كافية، فقد اعتمد على نفسه واتجه نحو الاقتراض المحلي والخارجي لإطلاق برنامج إعادة إعمار نفسه، وإعادة بناء مؤسساته السياسية وتركيز جانب رئيسي من الجهد على المسألة الأمنية وبناء القوى العسكرية الذاتية، باعتبارها المدخل الطبيعي الذي من شأنه أن يوفر الظروف الملائمة للاستقرار ومناعة النظام العام.

- رفيق الحريري يكتب بالوقائع والأرقام، 1992 - 1998: الحكم والمسؤولية (2)

- نظرة إلى المستقبل: أي هوية سياسية وإقتصادية للبنان:

باستشراف المستقبل والآفاق المتاحة أمامنا على عتبات القرن الجديد، نرى أن في استطاعة لبنان تجاوز التحديات الإقتصادية التي يواجهها، وهو الذي تعرض عبر تاريخه لمصاعب أكبر بكثير من المصاعب الراهنة. وتمكن، برغم ذلك من التصدي لها بكل ثقة.

ولكن لبنان العام 2000 يختلف من حيث الحاجات، وبالتالي من حيث السياسات الإقتصادية والتطلعات المستقبلية، عن لبنان العام 1989 والعام 1992 عندما كان التصدي لآثار حرب دامية دامت نحو عقدين يفرض نفسه في رأس الأولويات، خصوصاً في ظل ما يلوح في المنطقة من متغيرات سياسية وتحركات تعيد إنتاج عملية التسوية باندفاعة قوية لا تقل فعالية عن اندفاعة مؤتمر مدريد.

فلبنان، الخارج من الحرب في أوائل التسعينات، كان دولة منعزلة إقتصادياً. طاقاتها البشرية والإنسانية مبعثرة، بنيتها التحتية مدمرة، تعاني سيطرة قوى غير شرعية على عدد من مرافقها، وتعاني آثار هوة زمنية عميقة بينها وبين سائر بلدان العالم تمتد إلى حوالي عشرين سنة، حيث تقدم الآخرون أشواطاً وتطوروا بينما كنا أسرى الاقتتال والحرب.

أما اليوم، فإن لبنان بخلاف ما سبق، أصبحت لديه مقومات الدولة القادرة التي من شأنها أن تشكل القاعدة الأساس في مواجهة المستقبل ومتطلباته واحتمالاته على غير صعيد سياسي وإقتصادي، وهي احتمالات توجب مواصلة الاستعداد للمرحلة المقبلة وتهيئة الظروف الداخلية الملائمة لمواكبة السياسات الدولية والإقليمية، والوقوف على حقائق ما يدور في المنطقة وما يرسم لدولها من أدوار ومساحات إقتصادية.

إن التطورات التي عصفت بالإقتصاد العالمي وبمنطقة الشرق الأوسط خلال العقدين المنصرمين، من ثورة المعلوماتية وتأثيرها على الإنتاجية، وبروز شرقي آسيا كقوة إقتصادية مؤثرة على التنافس الإقتصادي بالرغم من كبوتها الحالية، وانتشار نظام السوق والانفتاح الإقتصادي في معظم أنحاء العالم، وانخفاض كلفة المواصلات والاتصالات بالتوازي مع تسارع تسهيلها، ما أدى إلى عولمة الإنتاج والتسويق ونمو وتطور إقتصادات البلدان العربية. كل هذه التطورات وضعت لبنان، أمام تحديات جديدة عليه مواجهتها، آخذاً في الاعتبار فترة الحرب التي مرت عليه، ومرحلة

الإعمار والإنماء التي أعادت لبنان إلى مصاف الدول التي تتمتع بنية متطورة.

لقد أدت هذه التطورات الإقتصادية، العالمية والإقليمية، إلى تغيير قواعد المنافسة وهمشت إلى حد كبير أهمية الميزات الوطنية التفاضلية الطبيعية، .بحيث أصبحت عناصر الإنتاج والتجارة والتمويل ترتكز إلى الكفاءة البشرية والقدرة على التأقلم والنوعية والإبداع، بدل الثروات الطبيعية والمواقع الجغرافية والإنتاج الكمي (mass production)، بحيث رأينا دولاً عديدة في مختلف القارات، تشهد نمواً إقتصادياً سريعاً على الرغم من ندرة المواد الأولية لديها أو انعدامها.

لم تعد الثروات الطبيعية، وحدها، تتحكم بالمصير الإقتصادي لأي بلد. بل أصبح لدى الكثير من الدول القدرة المباشرة على تطوير وخلق ميزات تفاضلية جديدة، وأصبح للدول الصغيرة ذات الثروات الطبيعية الضئيلة، كلبنان، مجالات واسعة للنمو والتقدم، الأمر الذي يوجب تحويل التحدي المستجد إلى فرصة على الصعيدين الوطني والإقتصادي.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه لبنان في المستقبل، هو تفعيل الإقتصاد ليصبح إقتصاداً تنافسياً يهدف إلى تأمين فرص عمل للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي من خلال إنماء متوازن.

يرتكز تحقيق هذه الأهداف على العناصر التالية:

1 ـ الديمقراطية والحريات ودولة القانون واستقلالية القضاء.

2 ـ تجديد الثقة بالاقتصاد اللبناني وتحصين خصوصياته.

3 ـ السياسة الخارجية ذات المردود الاقتصادي.

4 ـ معالجة الوضع المالي العام.

5 ـ تخفيض كلفة الإنتاج.

6 ـ الاستفادة من الطاقة البشرية وتطويرها لمجاراة العصر.

7 ـ تعزيز التقديمات الاجتماعية وتفعيلها وتحسين مردوديتها.

1 ـ الديمقراطية والحريات ودولة القانون وإستقلالية القضاء:

العنصر الأول نراه بصراحة سياسياً. لقد دخل العالم عصراً يصعب فيه اتباع برامج إقتصادية منفصلة عن الشأن السياسي. فقادة المنظمات الدولية، والدول المتقدمة وأصحاب الرساميل الخاصة المؤهلة للاستثمار الخارجي، يجمعون على أن النهوض الإقتصادي بات مشروطاً بتوفير شروطٍ أساسية أهمها قيام دولة القانون، والاحترام المطلق للحريات الفردية في مجال العقيدة والرأي والتعبير، وإستقلال القضاء المدني والإداري التام عن مؤثرات السلطة السياسية وضغوطها.

في المقابل فإن المزج بين الصلاحيات، أو التأثير على مسيرة القضاء، أو المس بالحريات الفكرية والسياسية أو خلق مناخٍ من الملاحقات الاستنسابية، من شأنه تنفير شركائنا في الخارج من دولٍ ومستثمرين، ناهيك طبعاً عن مناخ اللااستقرار

والتحفظ والسلبية الذي ينشأ لدى المواطن اللبناني نفسه من جراء هذه الممارسات.

ولبنان من الدول التي هي أولى بالاتعاظ من تجارب دول كثيرة في العالم، توسلت القضاء وسيلة للانقضاض على الحريات الفردية والعامة، وكان من شأن هذه الدول أن تعرضت لارتجاجات سياسية وإقتصادية عنيفة قلبت موازين القوى في العالم رأساً على عقب، وأعادت إنتاج أنظمة ديمقراطية جديدة، كما حصل في أوروبا الشرقية، على أنقاض الأنظمة التي سادت لأكثر من نصف قرن.

إن العدالة في تطبيق القوانين هي الوجه المكمل للعدالة في ممارسة الحرية. والعدالتان؛ بهذا المعنى، تلتقيان في معادلة واحدة هي معادلة النظام الديمقراطي البرلماني، الذي يشكل مصدر القوة الرئيسي للتجربة السياسية اللبنانية وضمانتها الأولى والأخيرة حيال الهواجس والشكوك التي تحيط بها.

2 ـ تجديد الثقة بالإقتصاد اللبناني وتحصين خصوصياته:

إن تعزيز الميزات التفاضلية للإقتصاد اللبناني يتم من خلال إعادة تأكيد الهوية الإقتصادية للبنان، (وقد تلاقى عليها اللبنانيون في أكثريتهم الساحقة منذ الإستقلال وأكدوها منذ ذلك اليوم بلا توقف)، وتجنب أية مبادرات أو إجراءات أو دعوات تتعارض وهذه الهوية، مع ما يعنيه ذلك من أهمية قصوى بالنسبة لتشجيع الاستثمارات اللبنانية والعربية والأجنبية وتدفق رؤوس الأموال. ويجب في هذا الإطار إعادة تأكيد الخصوصيات الأساسية للإقتصاد اللبناني المبنية على:

- تشجيع المبادرة الفردية.
- حرية انتقال رأس المال.
- حرية التحويل.
- الاستقرار التشريعي والضريبي.
- السرية المصرفية.
- اقتصاد السوق.

وفي سبيل ذلك سيكون من المهم جداً، تأكيد الفلسفة الإقتصادية التي توافق اللبنانيون عليها وتجنب التهديدات الموسمية وغير المسؤولة بإعادة النظر فيها، وبالتالي حسم التوجهات الإقتصادية للبنان وتبني سياسات واضحة تنمي قدرات الشعب وتوسع آفاق الإقتصاد من خلال نظام ضريبي يشجع على النمو وعلى استقبال الاستثمارات ويؤمن مصالح ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى، ويوفر فرص عمل متزايدة تفسح في المجال لاستيعاب طاقات الشباب وتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة. كذلك رفض السياسات التي تعيق النمو والحركة الإقتصادية وإنتاجية القطاعات المختلفة وتزيد من عدد العقبات والعراقيل أمام المبادرة الفردية.

ولابد من التذكير، هنا، أن السياسات التي تعيق النمو وتزيد من القيود والتوجهات القسرية على القطاعات الإقتصادية ليست جديدة، فقد حاول كثير من الدول النامية تطبيقها خلال الخمسينات والستينات، وهي قد برهنت عن فشلها في جميع الحالات ولا تزال معظم هذه البلدان ترزح تحت وطأة هذه السياسات الخاطئة التي

تنفّر المستثمرين وتحمل القطاع الخاص على السلبية والشلل، مما أدى إلى انكماش إقتصادي وتراجعٍ في مستوى المعيشة وضرب ثقة المواطنين في مستقبلهم. ويقيني أنّ اللبنانيين الذين أحسنوا حتى الآن تجنب اعتماد هذه السياسات القسرية، لن يقبلوا اليوم باللجوء إليها بينما نرى من كانوا دعاتها أنفسهم يتخلون عنها ويحاولون محو آثارها الوخيمة على إقتصادياتهم.

وليس الإدعاء بأن مشكلة لبنان الإقتصادية تتمحور حول إفراط الشعب اللبناني وقطاعه العام بالاستهلاك، إلا شعاراً سهلاً وخاوياً، هدفه الفعلي الانتقال إلى هذه السياسة الموجهة لحركة القطاع الخاص والتي تحاول أن تتدخل في أنماط وحجم إنفاق الشركات والمواطنين. إننا لا نرى لهذا التشخيص الخاطئ سوى نتيجة حتمية هي تخفيض المستوى المعيشي لجميع اللبنانيين تحت شعار تصحيح العجز في الميزان التجاري. فنحن نعتبر أن حل مشكلة الميزان التجاري لا تكون من خلال ضرب مستوى معيشة اللبنانيين أو الحكم بالبطء على الدورة الإقتصادية تحت شعار تخفيض الإنفاق، بل من خلال نمو الإقتصاد اللبناني وزيادة إنتاجيته. كما نعتبر أن المشكلة الحالية في ميزان المدفوعات ليست بسبب ارتفاع عجز الميزان التجاري، بل بسبب انخفاض الفائض في ميزان رؤوس الأموال (capital account) أي بسبب تراجع تدفق رؤوس المال إلى لبنان، وذلك نتيجة لهبوط مستوى الثقة بالإجراءات الإقتصادية الجديدة، والمس بالاستقرار التشريعي وضبابية السياسة الإقتصادية الحالية. فما الذي يجنيه لبنان إذا تقلّص العجز في ميزانه التجاري، وكان ثمن التقلّص شللاً عاماً في الدورة الإقتصادية؟

ولذلك، علينا مجدداً، أن نعيد تركيز طاقاتنا على إعادة الثقة المحلية والدولية وتدعيمها في إقتصادنا، بعد أن تعرضت تلك الثقة لقدر من الاهتزاز بفعل التصريحات المتناقضة الصادرة عن بعض الجهات الرسمية في المجالات المالية والضريبية وبفعل التذبذب المستمر في السياسات وفي تحديد الأولويات.

علينا استعادة مناخ يشجع تدفق الرساميل من الخارج والفوائض في ميزان المدفوعات، مما يسمح بتوسيع الكتلة النقدية وزيادة السيولة مع الحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية.

علينا متابعة برنامج الإنماء والإعمار وتدعيمه عبر توسيع قدرتنا التنفيذية والاستفادة من منشآت البنية التحتية التي باتت متوفرة إلى حد كبير وتشجيع مشاركة أكبر من قبل القطاع الخاص في مجهود التحديث الإقتصادي.

علينا تفعيل القطاع العام وزيادة إنتاجيته وتحديث تنظيماته وقوانينه وتسهيل المعاملات الرسمية وتخفيض عبئها على المواطنين وعلى القطاع الخاص وجعل القطاع العام أداة مشجعة للنمو وغير معيقة له، بناءً لقاعدة باتت واضحة وهي أن مسؤولية الإدارة العامة لا تختزل إلى مجرّد المتابعة وعدم وضع العراقيل بل تتضمن أيضاً المبادرة لخلق مناخ استثماري ملائم محفز للنمو.

3 ـ السياسة الخارجية ذات المردود الإقتصادي:

إن التطورات الإقتصادية التي عصفت بالعالم والتي ذكرتها آنفاً قد زادت وتيرة المنافسة الإقتصادية بين دول العالم مما حوّل السياسة الخارجية إلى أداة فعّالة في التنافس الإقتصادي والتسابق

على إيجاد أسواق للمنتجات والخدمات الوطنية وعلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتأمين الهبات والقروض الميسرة. وإنطلاقاً من ذلك لم يعد في استطاعة الدول الصغيرة، ومنها لبنان، إهمال هذه الأداة الإقتصادية الجديدة التي ترتكز إلى سياسة خارجية فعّالة ومواكبة للتطورات الجارية وتضع خبراتها وكفاءتها في خدمة الإقتصاد الوطني. وللبنان في هذا الإطار قدرات كبيرة، إن من خلال أبنائه في المهجر وأشقائه في العالم العربي، أو من خلال أصدقائه الكثر في المجتمع الدولي. إلا أنه من المؤكد بأن لبنان أصبح في حاجة ماسة لتعزيز طاقاته الدبلوماسية وقدراته التقنية وإدارته للسياسة الخارجية ذات المردود الإقتصادي، كما أصبحت تنمية العلاقات والصداقات الخارجية من صميم مهمات المسؤولين اللبنانيين لأنها تلعب دوراً أساسياً في تطوير قدرة لبنان على توفير أسواق لتصريف الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي والحصول على الهبات والقروض الميسرة.

وبالفعل وخلال السنوات الست الماضية، استطاع لبنان وبفعل علاقاته الثنائية وعلاقاته مع مؤسسات المجتمع المالي الدولي، أن يطور وبسرعة هائلة علاقاته الإقتصادية الخارجية، وأن يعقد إتفاقيات إقتصادية مع عدد كبير من الدول الصديقة والشقيقة، وإنطلاقاً من ذلك نرى وجوب تعزيز دور الدبلوماسية اللبنانية في الخارج لخدمة إقتصادنا الوطني وتنميته.

4 ـ معالجة الوضع المالي:

مع تقديرنا للمساعدات التي حصل عليها لبنان منذ خروجه من

محنته، ومع تأكيدنا على متابعة السعي للحصول على المزيد منها، لا سيما من الأشقاء العرب، وهم أدرى بالدور الذي لعبه وطننا في الدفاع عن المصالح العربية العليا وبالثمن الذي دفعه في هذا السبيل، فإن نظرة موضوعية للإقتصاد العالمي، كما تطور في السنوات الأخيرة، تحملنا على ملاحظة أن سيل المساعدات المالية الدولية ماضٍ نحو مزيد من الانحسار، بينما ازداد اعتماد الدول غير الغنية بالموارد الطبيعية، على الاستثمارات الخارجية الخاصة لدفع عملية نهوضها الإقتصادي.

غير أن هناك فارقاً كبيراً بين الحافز على تقديم المساعدات والحافز على الاستثمار. فبينما تتم المساعدات إجمالاً عن مشاعر بالتضامن وعن الرغبة بمعالجة الأحوال الطارئة والمآسي الإنسانية الناتجة عن الحروب أو عن الفقر، فإن الاستثمار مشروط تحققه بإقامة المؤسسات وباتباع السياسات التي تسمح للمستثمر بجني الأرباح وتوفّر للبلد المستقطب للاستثمارات فرصاً جديدة للعمل ومناسبة لانتقال التقنيات المتقدمة إلى إقتصاده.

من هنا، هذا التنافس الدولي الحاد على تأمين الشروط التشريعية والضريبية والمؤسساتية الكفيلة بجعل المستثمر يختار بلداً للتوظيف فيه دون غيره. ويقيني أن في إمكان لبنان الدخول في حلبة التنافس هذه، وملؤه الثقة بقدراته الإنسانية المتطورة وبتراثه العريق من الانفتاح الثقافي على العالم. غير أنه يقتضي علينا، إن عزمنا على تأمين موقع مرموق لوطننا في هذا التنافس، أن نؤمن معلوماتٍ دقيقة وشفافة عن أحوالنا الإقتصادية، وتشريعات مناسبة

تخلو من التعقيد وتتميز بالاستقرار والاستمرارية، وقضاءً مدنياً وجزائياً مستقلاً تمام الإستقلال عن التقلبات السياسية يطمئن المستثمر إلى نيله حقوقه وبسرعة في حال النزاع. لكن الأمر يقتضي أولاً وأساساً فريق عمل إقتصادي متماسك ونيّر يتجاوز بحزم نغمات الحنين لعقود الخمسينات والستينات، ويخاطب العالم بثقة وقوة.

إن معالجة الوضع المالي تنطلق من اعتماد هذه السياسات التي من شأنها أن تدعم النشاط والنمو الإقتصاديين، وأن تشجع تدفق رؤوس الأموال من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة في السيولة وتخفيض في معدلات أسعار الفائدة، الذي يقود تلقائياً إلى زيادة النمو وتخفيض كلفة الدين العام وخلق فرص العمل ويسهم بالتالي في معالجة عجز الموازنة.

وبالفعل، فإن النمو يشكل أفضل وسيلة لحل مشكلة العجز، وهو سيسمح للحكومة، من خلال إقتصاد متنامٍ، بأن تقتطع حصة أكبر من الدخل الوطني، دون أن يؤثر ذلك على مستوى دخل المواطنين.

فزيادة حصة المداخيل الحكومية نسبة إلى إجمالي الدخل القومي تستحيل في إطار إقتصاد منكمش، لأنها تؤدي، فقط، إلى تقليص إجمالي المداخيل وتعميق الانكماش الإقتصادي. وعليه لا مناص من البدء في وضع الإقتصاد على طريق النمو المستمر وخلق فرص عمل لآلاف الشبان سنوياً.

غير أنه يبدو من السياسات الإقتصادية المعتمدة حالياً أنها ترتكز

إلى هدف واحد فقط هو تخفيض عجز الموازنة والسيطرة على الدين العام.

إن هذا الهدف الإقتصادي مهم جداً، ويشكل إحدى ركائز أي سياسة إقتصادية تسعى إلى تحقيق نمو إقتصادي مستدام. إلا أن سياسة الحد من العجز في الموازنة مجرد وسيلة لتحقيق أهداف إقتصادية أخرى وهي ليست هدفاً في حد ذاتها. لذلك يأتي التخوف من الإفراط في هذه السياسة على حساب الإقتصاد الوطني والمستوى المعيشي للشعب اللبناني. فالوسيلة لبلوغ هدفٍ ما، عندما تصبح هدفاً لذاتها، تتحول في الواقع إلى عقبة إضافية وإلى نتيجة مناقضة لسبب اللجوء إليها أساساً.

إن الحل لمشاكلنا الإقتصادية يكمن في تبني مزيج من سياسات إقتصادية تؤدي إلى تعزيز النمو لا إلى تحقيق انكماش إقتصادي، فالتركيز على التقشف فقط، كأساس للسياسة الإقتصادية، بات يؤدي إلى تراجع جذري في الحركة الإقتصادية وانكماش في الإقتصاد الوطني، بل أنه بات يسهم في خلق مناخ يتعارض مع تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال، دون أن يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة في ظل عدم مرونة الإنفاق ومرونة الإيرادات. وهذا أمر يقتضي التوقف عنده.

فموازنة العام 1999، التي تتمحور حول زيادة الواردات الضريبية والتقشف والتأجيل في الإنفاق العام، هدفت إلى تخفيض في عجز الموازنة إلى حوالي 40% من الإنفاق العام، أي إلى حوالي 2300 مليون دولار أميركي. وهذه السياسة مضافة إليها التوجهات

والإجراءات المختلفة التي جرى تبنيها، أسهمت وستسهم في تراجع ملموس في نمو الإقتصاد الوطني، يلمسه أي مواطن في حياته اليومية، مما سيؤدي إلى أن تكون الزيادة في الإيرادات أقل مما ترتقبه الموازنة.

كما أن زيادة الضرائب على الدخل وإعلان النية على فرض الضرائب على الدخل المحصل خارج الأراضي اللبنانية لا تؤدي إلى زيادة في إيرادات الخزينة، إذ أن المعدلات الجديدة مقرونة، بالأكلاف الأخرى للعمل في لبنان، تتعدى الكلفة الإجمالية في عدد كبير من البلدان المجاورة مما سيؤدي إلى ردع المستثمرين من المجيء إلى لبنان، وانتقال العديد من الشركات والمؤسسات الفردية والاختصاصيين إلى الخارج. وبالتالي فإن الإقتصاد اللبناني سيخسر هذه الكفاءات كما ستخسر الخزينة اللبنانية الضريبة على دخلهم.

من جهة أخرى لم يُلحظ إنفاق الخزينة من خارج الموازنة في التقديرات المعتمدة في موازنة عام 1999، ولذلك لا بد من أن تتعدى نسبة عجز الخزينة 50% من إجمالي النفقات أي ما يقارب الـ 3000 مليون دولار. وبذلك يكون الدين العام قد ارتفع بنسبة تقارب الـ 17%. وهذه النسبة تدل أيضاً على مدى نمو نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج الوطني بسبب انكفاء النمو في الإقتصاد الوطني. وهكذا سيكون في إمكاننا أن نرى بأم العين أن سياسة تخفيض العجز من خلال التقشف والتراجع الإقتصادي غير مجدية تماماً، إن لم تكن لها نتائج عكسية لما تم توخيه منها.

لقد كان في الإمكان بعد تنفيذ الشق الأكبر من إعادة إعمار وتحديث وتطوير البنى التحتية، والتي تشكل الركن الأساس لأي حركة إقتصادية، وبعد تحقيق قفزة نوعية في الإنفاق على تعزيز القوات المسلحة وعلى الخدمات الإجتماعية، كان في الإمكان تثبيت مستوى الإنفاق العام في هذه المرحلة إن لم يكن تخفيضه قليلاً وذلك في إطار استمرار النمو الإقتصادي. وفي هذه الحالة فإن تخفيض الإنفاق العام، ممكن من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني وفي برنامج الإنماء والإعمار، ومن خلال الاستمرار في سياسة إعادة هيكلة الدين العام التي انطلقنا بها سابقاً، وإعادة هيكلة القطاع العام عبر إعادة النظر بدوره وحجمه.

نحن على يقين بأن استحداث بنية تحتية متطورة، والاستمرار في تعزيز ثقة اللبنانيين والعالم بالإقتصاد اللبناني، وتثبيت الإنفاق العام، وتفعيل حركة القطاع الخاص، وتطوير عمل القطاع العام، تشكل مجتمعة المدخل إلى ارتفاع النمو الإقتصادي وتعزيز تدفق رؤوس الأموال، مما يسمح بتخفيض معدلات الفائدة من دون المس بالاستقرار النقدي، ويسمح برفع حصة إيرادات الدولة من الإقتصاد الوطني، ويوفر فرص عمل جديدة للشباب ويؤدي بالتالي حل مشكلة العجز والمديونية تدريجياً.

إلا أن محاولة تثبيت الإنفاق العام لم تعد مجدية، بدليل أن سياسات التقشف والتوجهات والإجراءات المتبعة حالياً، أدت إلى تراجع ملموس في الحركة الإقتصادية وارتفاع نسبة البطالة، مما ضخم مشكلة العجز والمديونية وقلص إمكانية زيادة واردات

الخزينة. كما أن موجة التشاؤم الإقتصادي أدت إلى انخفاض حاد في قيمة الموجودات لدى اللبنانيين وانخفاض حتمي في دخلهم وتراجع مستوى معيشتهم.

بكلام آخر، إن ضرورة زيادة مداخيل الدولة تضعنا أمام خيار من اثنين:

الأول: إحداث نمو مضطرد في حجم الإقتصاد ينتج عنه نمو طبيعي في دخل الدولة بصفتها شريك ذو حصة ثابتة فيه، وهي حصة قابلة للزيادة بازدياد حجم الإقتصاد.

الثاني: زيادة حصة الدولة من إقتصاد لا يشهد، في أحسن الأحوال، سوى الثبات في حجمه، وفي أسوئها تناقصاً، وتحويل الدولة إلى منافس للقطاعات الأخرى، يحاول أن يقتطع، على حسابها، حصة أكبر لنفسه من الناتج القومي.

والفارق بين الخيارين ليس نظرياً فحسب، لأن الانعكاسات السلبية للخيار الثاني واسعة جداً، وفي مقدمتها ما يمكن أن يرتب من أضرار تصيب الطبقة الوسطى وهي، كما نعلم، ركيزة الاستقرار السياسي وضمانته، باعتبار أن زيادة دخل الدولة من إقتصاد منكمش أو متراجع، سيكون على حساب أصحاب العمل والمستخدمين، أي على هذه الشريحة من الناس التي تشكل غالبية الشعب اللبناني.

إن الخيار الثاني هو خيار لاستنزاف طاقة الطبقة الوسطى على الادخار والاستثمار والاستهلاك، والحد من سرعة ارتقاء الطبقات الأفقر إليها. إن هذا خيار لتركيبة إجتماعية وإقتصادية يمكن أن تغير وجه لبنان، بطريقة لا نوافق عليها، وتتعارض مباشرة مع تراث

لبنان الحديث القائم على توفير الإمكانية للارتقاء الإجتماعي من خلال النشاط والمبادرة والإقدام، كما تتعارض مع محاولاتنا لوقف انهيار الطبقة الوسطى في مرحلة أولى وإعادة توسيعها في المراحل اللاحقة.

5 ـ تخفيض كلفة الإنتاج:

إن تحفيز النمو يتطلب العمل على تخفيض كلفة الإنتاج في الإقتصاد، وهي كلفة أصبحت مرتفعة جداً في لبنان وتنعكس سلباً على القدرة التنافسية لمعظم القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وسياحة وخدمات أخرى. وتتمحور عملية تخفيض كلفة الإنتاج حول السياسات التالية:

أ ـ الخصخصة:

من المفيد التأكيد في البداية أننا لسنا ضد سياسة الخصخصة، فنحن نؤيد هذه السياسة من حيث المبدأ. إلا أن الخصخصة يجب أن تكون عاملاً مكملاً للتصحيح المالي الذي يرتكز على النمو الإقتصادي وليس العامل الأساس في كسر الحلقة المفرغة من عجز الموازنة وتنامي الدين العام.

إن سياسة التقشف والانكماش الإقتصادي ستنعكس سلباً على أي مشروع للخصخصة الذي بدوره لن يكون مجدياً في أجواء إقتصاد متقوقع. إذ أن الإيرادات المتوقعة من خصخصة مرافق الدولة لن تؤدي إلى تخفيض فعلي وملموس في نسبة الدين العام لإجمالي الناتج الوطني، لأن نمو الدين العام خلال السنوات الثلاث المقبلة لن يقل عن إيرادات الخصخصة، وبالتالي فإن الوضع المالي

سيعود إلى وضعه الحالي، ولكن بعد خسارة جميع مرافق الدولة التي تكون قد خصخصت.

أما بالنسبة لتفاصيل مشاريع الخصخصة، فاعتقد انه حتى بعد استحداث آلية فعالة لمراقبة المرافق التي يتم تخصيصها، يتحتم سن القوانين الضرورية لتحرير الإقتصاد، بغية تمكينه من التكيف مع المعطيات الإقتصادية المتغيرة في العالم وتهيئة أجواء مؤاتية للاستثمار في القطاعات التي ستخصخص.

ذلك أن التجارب العالمية العديدة قد أثبتت أن عائدات الدولة من عمليات الخصخصة تختلف في حجمها وفق المعطيات الإقتصادية العامة. فهذه العائدات تكون ضحلة عندما تكون الدورة الإقتصادية بطيئة ومنكمشة، وهي ترتفع بالقياس إلى مناخ الثقة المتوفر والى تحسن المؤشرات الإقتصادية المهمة.

ولن يكون من الخسارة في شيء، أن تنتظر الدولة قليلاً، قبل بيع الهاتف بسبب التطورات التكنولوجية. إذ انه بعد ثلاث أو خمس سنوات فان قيمة هذا القطاع الحيوي ستكون أكبر بكثير من قيمته الحالية. وربما كان من الاقتراحات المجدية أن يتم إدخال شريك استراتيجي بنسبة تتراوح بين 10 و20% في مجال الهاتف، ومن خلال مناقصة عالمية على أن يتم التعاون مع هذا الشريك لمزيد من التحديث في الاتصالات الهاتفية لتطويرها، وعلى أن تباشر الدولة بعد سنوات عدة في خصخصة ما تبقى من ملكيتها لهذا القطاع الحيوي مما يحسن من مردودية هذا التخصيص.

أما في مجال الكهرباء، فإنه من غير المجدي تخصيص هذا

القطاع قبل التحقق من تحسن الجباية والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الدولة وسلطاتها المختصة، ولا مانع بعد ذلك من إطلاق عملية الخصخصة لهذا القطاع، والبدء في خصخصة بعض المرافق العامة الأخرى.

إن المزيد من إشراك القطاع الخاص بتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والهاتف، وبالشروط التي ذكرتها آنفاً، من شأنه أن يحسن الإنتاجية والفعالية ويوفر الاستثمارات الإضافية اللازمة. ومن شأن تعزيز دور القطاع الخاص في هذه المجالات أن يوفر دعماً مضافا للخزينة، بشرط أن ترتكز مساهمته في هذه القطاعات إلى نظرة إستراتيجية والى توفير نوعية أفضل بكلفة أقل للمستهلكين. وهذا بدوره يزيد من إنتاجية القطاع الخاص وقدرته التنافسية مما يؤدي إلى تعزيز النمو الإقتصادي.

ب ـ الإصلاح الإداري:

إن لبنان، اليوم، يعبر مرحلة يجب فيها التفكير بجهود جدية لتحسين أداء القطاع العام. وليس على هذا الجهد أن يكتفي بالتركيز على تغيير كبار الموظفين فقط. إن الإصلاح الحقيقي للإدارة العامة يتم عبر تبسيط وتخفيف حقيقيين للأنظمة والمعاملات وتحديث للقوانين والإجراءات كي تتلاءم مع متطلبات التحديات، وكذلك عبر استحداث آلية تسهم في اختيار أفضل للمسؤولين في الإدارات والمؤسسات العامة على أساس كفاءاتهم وتدريبهم ومراقبتهم ومحاسبتهم. وبطبيعة الحال، يتحتم أن يترافق ذلك مع حملة كبيرة ـ إنطلاقاً مما تحقق خلال تولينا المسؤولية ـ لتوسيع دور التقنية

المعلوماتية في توفير الخدمات العامة والتحويل الالكتروني للوثائق والمعلومات بين المواطنين والقطاع العام، ذلك أنه عبر تبسيط الأنظمة والمعاملات إضافة إلى تضييق ظروف الاحتكاك بين المواطنين والموظفين، بكلام آخر استئصال الوسطاء، يصبح القطاع العام فعالاً وشفافاً. كما أنه أصبح علينا أن نسارع إلى تحديد دور القطاع العام وحجمه ومداه وحدود تدخله ومدى مشاركته للقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، بحيث يركز القطاع العام على ما يجب أن يقوم به بكفاءة وفعالية ويضع الأطر الصحيحة والسليمة لدور متنام للقطاع الخاص في مجالات درج القطاع العام على القيام بها، والتي يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها بشكل أوفى وأفعل وأقل كلفة وأكثر إنتاجية، وذلك ضمن الأطر التي تضعها الدولة والتي تكفل عدم الاحتكار والتسلط.

إن مشروع تحديث الإدارة ليس مسؤولية الدولة وأجهزتها ومجالسها فحسب، بل هو مشروع يجب أن يخضع لمبادرات ونجاحات القطاع الأهلي اللبناني، بما تتوافر لديه من طاقات وكفاءات. هناك ضرورة ملحة ومحورية لإشراك القطاع الأهلي بالشأن العام وبمسألة تحديث الإدارة بشكل خاص، ودائماً في ما يؤدي إلى تحقيق التناغم بين أهداف الدولة ومصالح القطاع الخاص.

لقد بات على القطاع العام أن يركز على الأمور الأساسية بدل الانشغال في أمور عديدة لا يستطيع أن يبرع فيها وتؤثر على فعاليته وإنتاجيته ونجاحه. إن هذا من شأنه أن يخفف من الفائض في عدد

المستخدمين في الإدارات العامة وأن يسهم في خفض عجز الموازنة، ويفتح مجالات لتوفير فرص عمل عديدة من خلال توسع القطاع الخاص في أعماله، واستعمال طاقات الدولة والإقتصاد بشكل أكثر تركيزاً وفعالية وإنتاجية.

فالإدارات الحكومية ستكون عاجزة عن لعب دورها الأساسي في التنمية إذا كانت مترهلة، عاجزة عن الاستفادة من أصحاب الخبرات العالية، وعرضة لتدخلات أهل السياسة ولأهوائهم. فمع تقديرنا لأهمية نظافة الكف والاستقامة والحس الوطني عند الموظف، فإن معايير الكفاءة المهنية والإنتاجية والحرص على حسن التنفيذ والابتعاد عن القرارات المشلّة للدورة الإقتصادية أو المحبطة لفعاليات القطاع الخاص هي معايير بنفس الأهمية إن لم يكن أكثر. بينما تكون إشاعة المزيد من حالات اللاقرار وانتظار التعليمات والتخلي عن روح المبادرة الإيجابية من جراء الخوف من عقاب غير مبرر، على حساب النهوض الإقتصادي وعلى حساب الموقع الذي يحق للبنان أن يطمح للفوز به في إقتصاد المنطقة والعالم.

ج ـ تشجيع القطاعات المنتجة:

إن تشجيع القطاعات الإنتاجية وزيادة إنتاجيتها هو أحد أهم العوامل لتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد اللبناني، إلا أنه يتطلب في الوقت ذاته تقدماً في العوامل الأخرى، لا سيما الخصخصة والإصلاح الإداري. وبالفعل فإن تخفيض كلفة الكهرباء والاتصالات والمياه من خلال الخصخصة يسهم إسهاماً فعالاً في

تشجيع القطاعات الإنتاجية. كما أن المباشرة بإصلاح إداري حقيقي من شأنه تحويل القطاع العام إلى قوة دفع للقطاع الخاص، الذي يحتاج إلى إدارة تسهل إنتاجيته عبر أنظمة وإجراءات تكافئ جهوده التحديثية والمبنية على إقتصاد المعرفة وتزيل العقبات الإدارية أمام انسياب المنتوجات والخدمات.

إن المجال واسع لتعزيز نمو القطاعات الإنتاجية بأشكالها كافة وخلق فرص عمل جديدة وقادرة على استيعاب الطاقات اللبنانية الشابة، من خلال العمل على التأقلم مع التطور الإقتصادي الذي طرأ على المنطقة خلال العقدين المنصرمين.

إن تنامي الإقتصاد العربي وتوسعه يفتحان أمامنا مجالات أوسع بكثير مما أتيح لنا في السبعينات، وذلك إذا ابتعدنا عن منافسة البلدان العربية وبذلنا الجهد في سبيل تطوير النواحي التكاملية بين لبنان والإقتصادات العربية. ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال السياسات التالية:

أولاً: تطوير وتشجيع قطاع الخدمات إنطلاقاً من الانجازات التي حققناها في الماضي مع التركيز على الاستفادة من موقع لبنان وطبيعته الجغرافية. وهنا تظهر أهمية الاستثمار في القطاع السياحي، إن من حيث المحافظة على ثرواتنا السياحية والبيئية المتكاملة، أم من حيث تفعيل الإعلام السياحي الخارجي وتوسيع السوق السياحي اللبناني بتوجيه اهتمام أكبر إلى الشرق الأقصى والدول الناشئة وتطوير الإرشاد السياحي وخاصة مراقبة جودة الخدمات السياحية ونوعيتها، واستحداث مكاتب سياحية في المناطق اللبنانية والخارج.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تطوير مستوى ونوعية الخدمة لدى العاملين في قطاع السياحة من خلال تكثيف التدريب المهني والتقني وتركيز الاهتمام على تلبية جميع متطلبات الصناعة السياحية العصرية. كما لا بد من المحافظة على البيئة في لبنان والتي تشكل أحد أهم ميزات السياحة في لبنان والعمل على تحسين المواصلات البرية في لبنان وتفعيل قطاع النقل العام.

ويصبح تطوير قطاع المواصلات البرية والبحرية والجوية ذا أهمية حيوية في هذا الإطار، إذ أن قطاع الخدمات بكامله يرتكز إلى تحديث المواصلات إن من حيث تنمية مطار بيروت الدولي وتحويله إلى مركز استقطاب لشركات الطيران (HUB) وتوسيع الخدمات المتعلقة مباشرة أو مداورة بالنقل الجوي، أو من حيث تنمية الموانئ التجارية والسياحية، وتعزيز شبكة الطرقات التي تربط لبنان بسوريا وعبرها بالبلدان العربية.

كما يصبح من المهم متابعة الخطوات التي اتخذت في السنوات الماضية لتنمية قطاع التجارة والشحن، عبر توفير التقنيات المتقدمة وإزالة العوائق من أمام الحركة التجارية، ورفع مستوى الخدمات العامة في المرافئ والمطارات، وإلغاء معظم القيود الروتينية الرسمية وغير الرسمية، وتبسيط جميع الإجراءات للاستيراد والتصدير والترانزيت، والمحافظة على مستويات رسوم تنافسية.

ويحتاج نمو هذا القطاع، أيضاً، إلى تكثيف التعاون مع المراكز التجارية المهمة في العالم العربي كدبي، والاستفادة من التكامل الموجود بين التجارة الآسيوية والمتوسطية.

ثانياً: تعزيز قدرة لبنان التنافسية في قطاع المعلوماتية وهو أكثر القطاعات نمواً في العالم، وذلك من خلال إعادة النظر بالتشريعات الموجودة وتطويرها لتراعي المقاييس العالمية، ومن خلال تحديث البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية وتطويرها، وإعادة النظر بكلفة استعمالها.

إن تشجيع تمركز مؤسسات متخصصة في هذه المجالات وتأسيس الأرضية الصالحة لتطوير الكفاءات البشرية الضرورية واستقطابها، يعطي الحوافز لنمو هذا القطاع. ومن المفيد هنا، ربط معظم مؤسسات الدولة ببعضها البعض معلوماتياً، وربطها بمؤسسات القطاع الخاص والقطاع الأهلي (مدارس وجامعات) من أجل تفعيل الإنتاجية في جميع هذه المؤسسات واستحداث ثقافة معلوماتية حديثة وتطوير نواة مركز معلوماتي مهم في لبنان. وهنا يمكن للدولة إنشاء مناطق معلوماتية مختصة (technology park) ذات التقنيات الحديثة والإعفاءات الضريبية المؤاتية والبنية التحتية الضرورية والتشريعات المتطورة لاستقطاب الطاقات البشرية الكفوءة.

أضف إلى ذلك، فلقد خطا قطاع البث الفضائي والعلاقات العامة والإعلانات خطوات كبيرة ومهمة، من خلال توسيع دور لبنان في هذا السوق المتنامي إقليمياً وعالمياً. ولذلك سيكون من البديهي التركيز على هذا القطاع وتشجيع الخطوات الآيلة لنجاحه والتأكيد على إعطائه أكبر هامش ممكن للتحرك، وتجنب كل ما من شأنه أن يؤذي أو أن يحد من حريته ونموه السريع ومن تعاظم حصته في السوق العربي والعالمي.

ثالثاً: تفعيل القطاعات الإنتاجية من خلال توفير التمويل الضروري لزيادة نمو هذه القطاعات وبأكلاف مخفضة، وذلك على غرار سياسة دعم فوائد القروض التي اعتمدتها الحكومة السابقة لتشجيع القطاعات السياحية والصناعية والزراعية، أو من خلال تفعيل التسليف لهذه القطاعات. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إن من خلال تسهيلات مالية عن طريق مؤسسة ضمان القروض التي بدأت بإنشائها الحكومة السابقة أو من خلال مراكز خدمات لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تسهل عليهم إدارة الأعمال والعلاقات العامة والمحاسبة ودراسات الجدوى الإقتصادية في القطاعات التي تهمهم. ومن المفيد أيضاً تشجيع استحداث جمعيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكنها التفاعل مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة عربية أو أجنبية صديقة، وبالتالي تشجيع مشاريع مشتركة وتعاون وثيق بين هذه المؤسسات ومثيلاتها في العالم العربي والدول الصديقة. كما يمكن تشجيع الصادرات من خلال استحداث آلية لاسترداد الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستعملة في الإنتاج الصناعي عند تصدير المنتوجات اللبنانية. ويمكن أيضاً رفع مستوى تقديمات الضمان الإجتماعي وتخفيض كلفتها من خلال توجيه الطاقات الأساسية نحو تحديث هذه المؤسسة وإصلاحها.

رابعاً: بما أن الإنتاج الصناعي والزراعي الحديث ليس مبنياً على الإنتاج الكمي (mass production) بل أصبح يعتمد على نوعية الإنتاج وعلى الأسواق المميزة (niche markets)، يمكن تفعيل دور

هذين القطاعين عبر إعادة هيكلتهما وإدخال التقنيات الحديثة عليهما، واستنفار قطاع الخدمات غير المالي لتوضيب الإنتاج اللبناني الصناعي والزراعي وتسويقه، وخلق ميزة تفاضلية لهذه المنتوجات عبر الاستعانة بالقدرات اللبنانية في مجال العلاقات العامة والإعلانات. ومن المفيد أيضاً الإسراع في إنشاء مناطق صناعية ذات بنية تحتية متطورة وتشريعات ملائمة تسمح بإنشاء آليات ضمان إجتماعي وصناديق تقاعدية خاصة تسهم في تخفيض الكلفة وتحسن من القدرة التنافسية وبالتالي تشجع على خلق فرص عمل جديدة ومثمرة.

خامساً: بات في إمكان لبنان، بل في مصلحته، وبفضل إتفاق التجارة الحرة الذي أنجزته حكومتنا مع الحكومة السورية، أن يدرس بعناية كيفية التكامل في الزراعة والصناعات التحويلية المشتقة عنها. فليس المهم أن ندعم الزراعة اللبنانية في منافسة تشبه المواجهة مع المنتجات السورية، التي يمكننا في نهاية المطاف إعتبارها منتجات محلية في إطار إتفاق التجارة الحرة. لأن الأهم هو التوافق مع المنتجين الزراعيين السوريين على برنامج شراكة، لا منافسة، حتى ولو تطلب سنوات عدة للوصول إلى التكامل، تختص بموجبه الزراعة اللبنانية بالمنتجات غير المتوفرة في سوريا، وتتجه بموجبه الصناعات التحويلية اللبنانية إلى إضافة القيمة على السلع الزراعية السورية التي لا ميزة تفاضلية للبنان كي ينتجها. وطبعاً، العكس بالعكس. وفي قطاع الزراعة بالذات يمكن للدولة العمل على تشجيع مشاريع مشتركة بين مؤسسات توزيع خارجية وبين المزارعين اللبنانيين حيث يتم ضمان تصريف الإنتاج الزراعي

اللبناني خارجياً ضمن شروط محددة لنوعية الإنتاج الزراعي وللتقنيات المستعملة كالزراعة الطبيعية (organic agriculture). وفي هذا الإطار أيضاً يجب تحويل الدعم الزراعي تدريجياً من دعم مباشر لبعض الأصناف الزراعية إلى دعم غير مباشر لدعم فرص العمل في الزراعة والحد من النزوح من الريف إلى المدن الكبيرة. وهنا من الضروري الاستثمار في مشاريع ري صغيرة وتحديث وتوسيع الطرق الزراعية. كما يمكن تعزيز الإرشاد الزراعي من خلال التعاون والتكامل مع الجامعات في لبنان من أجل استحداث آلية تؤمن توفير الإرشاد الزراعي المناسب في جميع المناطق الزراعية من قبل مشاريع مشتركة بين وزارة الزراعة وكليات الزراعة في لبنان. وأخيراً لا بد من استحداث آليات للتمويل الزراعي، إذ أن كلفة فائدة التسليف لمعظم المزارعين تفوق الـ 100%، وإن تخفيضها بشكل ملموس يسهم في تعزيز قدرة هذا القطاع على التوسع والنمو وذلك من خلال إنشاء بنك للتنمية الريفية بالإشتراك مع التعاونيات ومؤسسات القطاع الأهلي.

سادساً: استمرار العمل على تفعيل القطاع المالي اللبناني المتمتع بميزات معروفة وإرساء قطاع التأمين على أسس سليمة ورصينة. إذ أن قدرة قطاع التأمين على النمو وخلق فرص عمل جديدة وتوفير خدمات قيمة للمجتمع اللبناني وللعالم العربي مهم جداً. كما أن قطاع التأمين ومؤسسات الضمان وصناديق التقاعد الخاصة من العوامل الأساسية لتفعيل الأسواق المالية وتشجيع الادخار الوطني.

6 ـ الاستفادة من الطاقة البشرية وتطويرها لمجاراة العصر:

لن يكون في مقدور لبنان أن يطرق أبواب القرن الجديد، بمعزل عن سياسات واضحة تعيد إنتاج الطاقة البشرية اللبنانية وتطويرها على كل مستوى من مستويات العمل والإبداع، في السياسة والثقافة والإقتصاد والتحصيل العلمي.

وربما كان من الخسائر الجسيمة التي مني بها لبنان خلال العقدين الأخيرين، أن الحرب قد حدَّت من تطور هذه الطاقة بجناحها المقيم، وأجبرته إما على الانكفاء أو النزوح في اتجاه الشتات الواسع، كما منعت على جناحها المغترب من التفاعل مع جناحها المقيم، والتأثير الايجابي في متطلبات البناء الداخلي.

لقد نجح اللبناني، على مر السنين، في تقديم نفسه إلى محيطه العربي والعالم، بصفته إنساناً ناجحاً وقادراً على الإلمام بالتحديات التي تواجهه مهما كانت صعبة ومعقدة، وهو أسهم من خلال ذلك في إعادة تأهيل العديد من القدرات العربية وتنميتها، وكان محط أنظار البلدان التي لجأ إليها، في مختلف مجالات الإنتاج والعمل.

وإذا كانت السنين المريرة من الأحداث، قد أدت إلى تحجيم الطاقة البشرية اللبنانية وتعطيل المؤسسات العائدة لها، فإنه يفترض بالسنوات الراهنة والمقبلة، أن تشكل حافزاً لإطلاق هذه الطاقة وتجديدها، ودائماً من النقطة التي انتهت إليها الطبقة الوسطى في لبنان، باعتبارها المجال الإنساني الحيوي التي من دونها، ستبقى الطاقة البشرية اللبنانية قاصرة عن أداء مهماتها في إنتاج مجتمع متحرك وفعّال ومؤثر في محيطه العربي وفي العالم.

إن «ثروة لبنان» التي نشأت خلال نصف القرن الأخير، من كونه بلداً مصدراً للعلوم والثقافات والحريات والصحافة، وكذلك من كونه مستشفى العرب، ومطبعتهم، وجامعتهم، وحديقتهم، وملجأهم إلى الكثير من مظاهر النمو والارتقاء السياسي والإجتماعي، هذه «الثروة» ما زالت كامنة في المجتمع اللبناني، وهي ستكون بالتأكيد قادرة على تجديد نفسها، وبوجوه أخرى، تتلاءم مع المتغيرات التي شهدها لبنان وشهدتها المنطقة العربية عموماً.

إن التقدم الذي أحرزته البلدان الشقيقة في العديد من مجالات الارتقاء الديمقراطي والثقافي والإنساني والإقتصادي، يجب ألا تشكل سبباً للاندحار اللبناني عن القيام بالأدوار التي عرف بها وبرز فيها تاريخياً، بل هي خلاف ذلك لا بد من أن تشكل جوهر التحدي الذي يواجه الإنسان اللبناني، ومدخلاً لولوج القرن الحادي والعشرين من الباب الذي يعيد الاعتبار للطاقة البشرية اللبنانية.

لقد تمكنت أجيال متعاقبة من اللبنانيين من تأمين مواقع متقدمة في دول العالم على اختلافها ومن جني ثروات لا يستهان بها، دون أن تفقد شرائح واسعة منها تعلقها بالوطن الأم ودون أن تضعف آمالها بالإسهام في بحبوحته. لذا فالمعادلة الأساس التي من شأنها دفع المسيرة الإقتصادية تقتضي إيجاد المؤسسات واتباع السياسات القادرة، في آن معاً، على تشجيع عودة الخبرات اللبنانية العالية المهاجرة وعلى تشجيع استثماراتهم في لبنان. ولم يعد يمكن لهذا المنحى المزدوج، في الظروف الدولية الراهنة، أن ينجح إلا بتحصين

المؤسسات الديمقراطية، وباحترام الحريات الأساسية، السياسية والإقتصادية على السواء، وبطمأنة أصحاب الخبرات من اللبنانيين، والمستثمرين على اختلاف جنسياتهم، إلى أن السياسات الإقتصادية لها طابع الاستمرارية، لا يصار إلى تغييرها وفق أهواء استنسابية أو حسابات سياسية قصيرة الأمد.

إن تفعيل قطاع التعليم، وخاصة قطاع التدريب المهني والتقني، وتعزيز صدقيته وبعده الإجتماعي، يجب أن يكون هدفاً مباشراً ومركزاً من أهدافنا الوطنية للمرحلة المقبلة، وهو إلى جانب مجالات التعليم الأخرى التي قطعنا فيها أشواطاً واسعة، سيمكن لبنان من ردم الهوة الزمنية والتنموية التي نشأت عن الحرب، ومساعدته في الوقوف على قدم المساواة مع البلدان الأخرى.

إن تعزيز قطاع التربية يفرض تصور برنامج تربوي طويل الأمد يقوم في آن معاً، على تيسير نهل العلم لكافة فئات المجتمع، إنما مع اهتمام متوازٍ بإنتاج نخبة متقدمة، في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي. فديمقراطية التعليم معيار مهم، ولكن نوعيته معيار لا يقل أهمية. من هنا المسؤولية التي يجب أن تضطلع بها الدولة لتشجيع تعاون وثيق بين المؤسسات التربوية (المدارس والمعاهد المهنية والجامعات) العامة والخاصة وسوق العمل وربط برامجها مع حاجات سوق العمل المستقبلي لتوجيه الشباب نحو الاختصاصات العلمية المتلائمة، مع تطور الإقتصاد العالمي. كما يجب العمل على إيجاد المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والمشتركة، وبالتعاون مع الدول المتقدمة عندما تقتضي الحاجة،

لاحتضان الشباب الطموح والمؤهل لإحداث النقلة العلمية والتقنية النوعية التي يحتاج إليها لبنان لتوفير فرص عمل تتناسب مع هذه المؤهلات.

وغني عن التأكيد في هذا المجال أن قوة الطاقة البشرية اللبنانية، تكمن في كيفية استخدام الطاقات المتوافرة كافة؛ السياحية والإقتصادية والطبيعية والإنسانية والديمقراطية والفكرية والثقافية، في سبيل إعادة بناء الثروة الوطنية.

إن «النجاح اللبناني» هو عنوان لنجاحات متعددة الوجوه، وسيكون من الأهمية في مكان التركيز على إحياء هذه النجاحات وتطوير مؤسساتها.

لأن العدالة مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والحريات مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والديمقراطية مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والثقافة مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والسياحة مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والخدمات مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والتحصيل العلمي مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والبيئة مصدر من مصادر الثروة في لبنان.

والاستقرار عامل من عوامل الثروة في لبنان.

فالطاقة البشرية مصنع لكل الثروات في لبنان.

7 ـ تعزيز التقديمات الإجتماعية وتفعليها:

لقد آن الأوان كي يعيد لبنان تركيز الاهتمام على القطاعات الإجتماعية وتحسين برامجها وتعزيز مردوديتها، وتوجيه الطاقات الأساسية نحو إدخال المزيد من التماسك والفعالية والإجراءات العملية الحديثة في توفير خدمات الصحة والتعليم، عوض الاكتفاء بزيادة الإنفاق عليها.

ونعتقد في هذا المجال، أن على السلطات المحلية والبلديات، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، أن يضطلعا بدور أكبر في إدارة المدارس والمستشفيات العامة ومراكز الخدمات الإنسانية والإجتماعية والتوعية البيئية، بما لديها من قدرة أوسع في الإشراف على هذه النشاطات، فيما تتولى إدارات الحكومة المركزية مراقبتها لضمان النوعية واحترام المقاييس.

وهذه الفكرة تنطلق من ضرورة توفير مشاركة حقيقية ومؤثرة للمجتمع اللبناني في التقديمات الإجتماعية، مشيرين إلى أن لدى البلديات في لبنان حوالي مليون مكلف ضريبي يعكسون قدرتها على تحمل مسؤوليات أكبر في إدارة الشأن العام، لا سيما في هذا المجال الذي يرتبط بحياة المواطنين ومعيشتهم اليومية. إن البلديات بما لها من تعاطٍ مستمر مع المواطنين، تستطيع أن تراقب المستشفيات العامة والمدارس العادية والمهنيات الرسمية والمراكز الإجتماعية وتديرها بشكل أفضل وأفعل وكلفة أقل. وقد يكون من المفيد في ضوء ذلك أن يتم تحويل المدارس والمستشفيات الرسمية والمراكز الإجتماعية بما فيها من موظفين إلى سلطة البلديات

أو تجمع البلديات، على أن تستحدث مجالس إدارة لكل مدرسة ومستشفى ومركز إجتماعي تتمثل فيها كل من البلديات والقطاع الأهلي والوازارات المختصة.

إن أي قانون للامركزية الإدارية، يجب أن يضع في الحسبان، دور البلديات في التنمية الشاملة وإدارة الشأن العام والتخفيف عن كاهل المواطنين الإجتماعي والمعيشي، وأن القوانين والأنظمة التي تعنى بالشأن البلدي في لبنان، يجب أن تكون بالتالي موضع تطوير وإعادة نظر، في ما يؤدي تدريجياً إلى تأهيل البلديات لتمكينها من تحمل مسؤولياتها في برامج الخدمة الإجتماعية.

في هذا الإطار فإن التحديات الرئيسية التي تواجه المواطن اللبناني تتمحور حول متطلبات التربية والاستشفاء والإسكان والضمان الإجتماعي والقدرة على دفع فواتير الكهرباء والمياه والهاتف. ومن المؤكد أن إشراك القطاع الخاص في توفير الخدمة للمواطنين في قطاعات الكهرباء والماء والهاتف يجب أن يترافق مع تخفيض كلفة هذه الخدمات للمواطنين. وبالتالي فإن تخفيض رسوم الكهرباء والهاتف والمياه يجب أن يشكل أحد الشروط الأساسية في أي خطوة نحو خصخصة هذه القطاعات.

أما في ما خص قطاعات التربية والاستشفاء والخدمات الإنسانية والإجتماعية، فإن رفع مستوى هذه الخدمات العامة وتوسيع نطاقها يتطلب تعاوناً بين السلطات المحلية والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة المركزية كما ذكرت آنفاً. مع العلم بأن على الحكومة المركزية متابعة بناء المدارس الرسمية وتطوير البرامج

التربوية ومراقبة مستوى آداء المدارس الرسمية. كما على الحكومة المركزية العمل على توسيع الضمان الصحي والإجتماعي من خلال إعادة النظر بآلية عمل المؤسسات العامة في هذه المجالات والتعاون مع مؤسسات الضمان الخاصة من أجل تخفيض كلفة هذه الخدمات وتعزيز نوعيتها.

وأخيراً لا بد من توسيع نطاق القروض الإسكانية ودعم الدولة لكلفة الفائدة على هذه القروض من خلال المؤسسة العامة للإسكان وعلى غرار ما قامت به الحكومات السابقة. كما يمكن ربط التسليف السكني بصناديق التقاعد الخاصة والعامة من خلال استحداث آلية للقروض السكنية على حساب تعويض نهاية الخدمة للموظف على غرار ما يعمل به في سنغافورة.

ـ لبنان وسوريا وتحديات السلام:

يبقى في ضوء ذلك كله، أن الإيمان بالعمل العربي المشترك، هو البوابة الكبرى التي يستطيع لبنان من خلالها أن يحقق الاستقرار الإقتصادي، ويحتل موقعه الحقيقي في المنطقة والعالم.

فالجغرافيا العربية، هي المدى الحيوي الطبيعي لتفعيل الإقتصاد اللبناني، وتنمية القدرات البشرية والإنسانية اللبنانية، وأن سوريا بما لها من علاقات تاريخية مميزة مع لبنان، تشكل بدورها المدخل الطبيعي لهذا المدى، والامتداد الذي تتكامل بواسطته خريطة التفاعل الإقتصادي مع الإقتصادات العربية المجاورة والبعيدة.

إن سوريا لم تتخلف يوماً، خلال السنين العشرين الماضية، عن المساهمة في مساعدة لبنان ودفع الأخطار الداخلية والخارجية عنه، وهي قدمت في سبيل ذلك الكثير من التضحيات البشرية والمادية، لقاء أن يستعيد لبنان وحدته وسيادته واستقراره الوطني.

وقد يكون من الضروري التأكيد في هذا المجال، وفي ظل ما يلوح من متغيرات وتطورات في الساحة الإقليمية، أن سوريا هي صاحبة الفضل الأكبر في وصول لبنان إلى شاطئ الوفاق والسلم الأهلي، وهي بالتعاون والتضافر مع الأشقاء العرب، مكّنت اللبنانيين من التوصل إلى إتفاق الطائف، ووضع حد نهائي لخطوات الانزلاق نحو هاوية التقسيم والاندثار.

فمن دون سوريا ما كان للبنان أن يقف في المكانة التي يقف فيها اليوم، ومن دونها ما كان للبنان أن يعيد توحيد مناطقه ومؤسساته الدستورية والأمنية والعسكرية والإدارية، وما كان للحياة السياسية أن تتجدد وأن تشهد الحيوية التي تشهدها منذ العام 1992.

إن قرار سوريا بإنقاذ لبنان، ومثابرتها على وضع هذا القرار موضع العناية اليومية، هو الذي مكن لبنان من مواجهة نتائج الاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية المتتالية، وهو الذي يشد الآن من أزر لبنان في مواجهة التحديات الماثلة وما يمكن أن يعصف بالمنطقة من عوامل الحرب والسلام.

لقد عانى لبنان طويلاً من نتائج الإحتلال الإسرائيلي المباشر وغير المباشر لأرضه، وهو تعرض لثلاثة اعتداءات واسعة النطاق في الأعوام 1993 و1996 و1999، وهي اعتداءات بقدر ما كانت

توجب، في كل حين، تأكيد التمسك بوحدة الموقف مع سوريا، أوجبت العمل على تحصين الوضع الداخلي بكل مقومات التضامن والصمود والاستقرار.

وكان طبيعياً أن يفرض هذا الواقع أعباء والتزامات على الدولة، كما كان طبيعياً أن تتحمل الدولة هذه الأعباء والالتزامات، لأنها مهما كانت مكلفة، فإنها تبقى زهيدة أمام الهدف الأسمى المتعلق بمقاومة الإحتلال وتحرير الوطن واسترداد سيادته.

لقد كنا، دائماً، متمسكين بحقوقنا الشرعية وبوحدة المسار والمصير المشترك مع سوريا، إن هذه السياسة تمثل ركناً ثابتاً من أركان إستراتيجية المقاومة والصمود والتحرير التي اعتمدناها، حتى يتحقق السلام العادل والشامل بإنهاء الإحتلال للجنوب والبقاع الغربي والجولان.

لقد كان تطلعنا إلى السلام هدفاً ولم يكن رهاناً، وهو ما يجب أن يبقى في جوهر الحسابات اللبنانية للمرحلة المقبلة.

وهذه الأيام، يتردد الكلام بأن السلام أصبح قاب قوسين أو أدنى من المنطقة، وأن لبنان سيكون الرابح الأول من هذا السلام، وهو سيعود ليكون مركز استقطاب رؤوس الأموال العربية والعالمية في مرحلة ما بعد السلام.

وإذا كان من بديهيات الأمور التأكيد، في هذا المجال، على موقفنا الثابت والداعم لسلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، مبني على أساس الأرض مقابل السلام، وبما يحقق هدفنا في تحرير الجنوب والبقاع الغربي والجولان، فإنه في الوقت ذاته لا يجوز

إلا التنبيه من مخاطر الإفراط في التفاؤل حيال ما يمكن أن ينشأ عن عملية السلام.

فالافتراض بأن السلام سيوفر للبنان فرصاً كبيرة لم تكن متاحة في الماضي، هو افتراض يجب ألا يحجب في المقابل ما سيترتب عليه من تحديات جدية وكبيرة في الداخل والخارج معاً. والسلام بهذا المعنى لن ينهي الصراع في المنطقة، بل هو في أحسن الأحوال يمكن، فقط، أن يعدّل وجهة هذا الصراع، من صراع عسكري إلى صراع إقتصادي وثقافي وحضاري. وهذا الأمر يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة توجيه الجهد نحو تعزيز المصالحة الوطنية الداخلية وحماية الوفاق الوطني من التناقضات ليتكامل مع العلاقات الأخوية المميزة اللبنانية ـ السورية ومن خلالها مع مشروع أوسع للتضامن العربي يفترض أن يرسم حدود المشاركة في التحديات المرتقبة مع المشروع الإقتصادي والثقافي الإسرائيلي.

إن ما يزيد على العشرين عاماً من الإحتلال الإسرائيلي قد خلقت أوضاعاً في المنطقة المحتلة علينا مواجهتها والتعامل معها بكل دقة ومسؤولية، فالمناطق المحتلة تحتاج بعد تحررها، إلى برنامج خاص ومكثف وفوري، لتعويضها السنوات الماضية التي رزحت فيها تحت الإحتلال والقهر الإسرائيلي. في الوقت الذي نجد أن موضوع المقاومة هي واحدة من أقوى الأوراق في يد لبنان والتي يجب أن تبقى في أعلى درجات الاهتمام الوطني والدبلوماسي، فإن التعامل معها ينبغي أن يكون على صورة ما تعاملت به الأمم الراقية في حالات مماثلة، ودائماً من النقطة

التي تعزز موقع لبنان وسوريا في عملية التسوية.

إن أخطر ما يمكن أن نقع فيه، هو بناء الأوهام على السلام المرتقب، والاعتقاد بأنه السبيل إلى حل مشكلاتنا الإقتصادية، وهو وحده الكفيل بإعادة تدفق رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار العربي والأجنبي في الإقتصاد اللبناني.

إن تجارب دول عربية أخرى، توصلت إلى توقيع إتفاقات سلام مع إسرائيل ماثلة أمامنا، وهي لا تشير إلى أي تحولات إقتصادية ملموسة قد تحققت بعيد التوصل إلى هذه الإتفاقات. وبالفعل فإن إقتصاد مصر، لم يبدأ بالنمو والازدهار إلا بعد أن اتخذت مصر قراراً واضحاً بإعادة هيكلة الإقتصاد وتحريره وتشجيع الاستثمار وسن التشريعات الملائمة لذلك.

وفي الختام لا بد من إعادة التأكيد على دور لبنان المستقبلي والمبني على كونه أحد مراكز الإقتصاد والمال والثقافة والعلم والسياحة والإعلام، وهو مرشح لأن يكون مركزاً للتقنيات الحديثة والاتصالات المتطورة. والآفاق الحقيقية لهذا الدور الريادي لن تتبلور، إلا إذا ترسخت مبادئ المحافظة على نظامنا البرلماني الديمقراطي، وعلى الحريات الفردية والإعلامية والفكرية، وعلى سلامة تطبيق الأنظمة والقوانين وتأكيد مناعتها ضد الرغبات السياسية.

إن هذه القيم والمبادئ العريقة التي يقوم عليها لبنان، هي وحدها الكفيلة بإظهار الاستفادة من مكامن القوة والتفوق وثروة المجتمع اللبناني المميز.

إن التحديات التي يواجهها لبنان اليوم ربما تبدو خطيرة للبعض، لكنها تتضاءل بالمقارنة مع ما واجهه لبنان في السابق. وفي ضوء التقدم الكبير الذي شهدناه حتى اليوم، لدي ملء الثقة بأننا سنتمكن من تذليل المصاعب الراهنة ومن وضع لبنان على طريق ثابت نحو التنمية والازدهار.

إن اللبنانيين الذين أظهروا درجة عالية جداً في التكيف مع المتغيرات الإقتصادية والسياسية التي عصفت بالمنطقة والعالم خلال العقدين الماضيين، قادرون بالتأكيد على التكيف مع المتغيرات المرتقبة ومعالجتها بالتنسيق والتعاون الدائمين مع الشقيقة سوريا وسائر الأشقاء العرب.

كل ما نحتاج إليه في الحقيقة هو التصميم والتعاون، وتجديد ثقة اللبنانيين والأشقاء والعالم بوطننا ودورنا والوفاء لقيمنا الراسخة في الوفاق والحرية والديمقراطية، وأهم من ذلك كله نحتاج إلى الرؤية ثم الرؤية ثم الرؤية.

- إنجازات دولية:

في كانون الأول/ ديسمبر عام 1996م، عقد أول مؤتمر دولي هدفه الوحيد مساعدة لبنان في وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن، بدعوة من الولايات المتحدة الأميركية. وشارك الرئيس الحريري في رعاية هذا الإجتماع، الذي حضره ممثلون عن منظمات دولية، ومؤسسات مالية وتجارية من أكثر من ثلاثين بلداً. وتعهد معظم البلدان المشاركة بتقديم المساعدة المالية والتقنية للبنان. وكانت العودة إلى الساحة الدولية أساسية بالنسبة إلى لبنان،

وكذلك مواصلة جمع رأس المال اللازم لاستكمال جهود التنمية وإعادة الإعمار. فعقد مؤتمران مهمان؛ باريس ـ 1 وباريس ـ 2، التماساً لمساعدة المجتمع الدولي للبنان في إدارة دينه العام.

ـ باريس ـ 1:

في 27 شباط/فبراير عام 2001م، ترأس رئيس الوزراء رفيق الحريري الوفد اللبناني إلى الإجتماع الثاني لأصدقاء لبنان في قصر الإليزيه في باريس، بدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك. وأطلق على الإجتماع اسم «باريس ـ 1»، وحضره إلى جانب الرئيس الحريري والرئيس شيراك، رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي، ورئيس البنك الدولي جايمز ولفنسون، ونائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار فرانسيس ماير، ووزير المال الفرنسي لوران فابيوس، وغيرهم من كبار المسؤولين الأوروبيين والفرنسيين واللبنانيين.

ـ مبادرات الإصلاح الأساسية المطروحة:

عرض رئيس الوزراء رفيق الحريري برنامج حكومته للإصلاح الإقتصادي، الذي ارتكز على عدة عناصر أساسية هي:

ـ تحفيز الإقتصاد وتحديثه.

ـ متابعة عملية تحديث النظام الضريبي.

ـ تأمين التحسين البنيوي للمالية العامة الشاملة.

ـ المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، إضافة إلى استقرار الأسعار.

وقد حظي برنامج الحكومة اللبنانية للإصلاح بدعم المشاركين في المؤتمر، واتفق البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار على منح لبنان مبلغاً بقيمة 500 مليون يورو لتمويل مشاريعه الإنمائية.

ـ باريس ـ 2:

في 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002م، دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مؤتمر «باريس ـ 2»، الذي عقد في قصر الإليزيه تحت عنوان «بعد الإعمار والنهوض»، في اتجاه التنمية المستدامة، وحضر إجتماع «باريس ـ 2» مسؤولون مهمون في عدة بلدان ومؤسسات متعددة الأطراف. وقد هدف هذا المؤتمر إلى:

حشد دعم المجتمع الدولي من أجل مساعدة لبنان في جهوده الرامية إلى تخفيف عبء الدين العام وعكس الخلل في التوازن الذي يعاني منه الإقتصاد اللبناني على مستوى الإقتصاد الكلي وعلى المستوى المالي. وتكمن المساعدة في تقديم تمويل طويل الأمد، بمعدلات فائدة أدنى بكثير من المعدلات التي كانت الحكومة قد استدانت بها في الأسواق المحلية والدولية.

وشكل انعقاد هذا المؤتمر مؤشراً إيجابياً غير مسبوق على صعيد الإقتصاد والدعم السياسي المقدم للبنان. كما عكس المؤتمر إجماع المجتمع الدولي على تأييد التزام الحكومة بالبرنامج المالي والإقتصادي في لبنان. وقد ارتكزت مبادرات الإصلاح الأساسية المطروحة في المؤتمر على البنود التالية:

ـ الإصلاح البنيوي للإدارات والمؤسسات المختلفة.

- تعزيز إنتاجية القطاع العام وتحسين القدرة التنافسية.

- تحفيز النمو الإقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري.

ونتج عن مؤتمر «باريس ـ 2» حصول لبنان على منح وقروض بقيمة 10,1 مليارات دولار أميركي. فقد قدمت سبع دول مانحة أموالاً بقيمة 2,4 مليار دولار أميركي، ووضعت مصارف تجارية عاملة في لبنان خطة تدر مبالغ قيمتها 3,6 مليار دولار أميركي، ورسم البنك الدولي خطة أخرى لتوفير 4,1 مليار دولار أميركي.

- مؤسسة الحريري:

لعل أكثر ما يرمز إلى الرئيس الحريري ويدل على أهم إنجاز له، هو مؤسسة الحريري. فالمؤسسة شهادة على الأهمية التي كان يوليها هذا الرجل للتربية ولأجيال المستقبل. والرئيس الحريري كان يقول إن العمل الذي تقوم به مؤسسته هو الأقرب إلى قلبه، علماً أن هذه المؤسسة التي لا تتوخى الربح أنشئت في سنة 1979م، لمساعدة أكثر من 33 ألف شاب لبناني على التعلم في أفضل جامعات لبنان والولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا.

وتُقدم مؤسسة الحريري أيضاً خدمات صحية وإجتماعية وثقافية للبنانيين المحتاجين، ناهيك عن تشجيع الأنشطة الثقافية والأعمال الخيرية للأطفال. وهي تملك مكاتب في لبنان وفي باريس وفي واشنطن.

وتقديراً لالتزام مؤسسة الحريري بخدمة التعليم والثقافة، التي قدمت منحاً تعليمية، وبنت مدارس وجامعات في لبنان، وأسهمت في الحفاظ على الهندسة الإسلامية للمساجد، تم اختيار المؤسسة لمنحها جائزة «الملك فيصل العالمية» لخدمة الإسلام للعام 2005م، مناصفة مع «البنك الإسلامي للتنمية» ومقره مدينة جدة.

ـ شركة سعودي أوجيه المحدودة:

تأسست شركة «سعودي أوجيه» المحدودة ومقرها الرياض في شهر كانون الثاني/يناير من العام 1978م طبقاً للشروط والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية. وتطورت «شركة سعودي أوجيه» المحدودة بشكل كبير منذ نشأتها لتصبح مجموعة شركات ولها شركات تابعة وحليفة في المملكة العربية السعودية والخارج. ومع انصهار الخبرة الفنية الغربية التي يتمتع بها موظفوها في الخارج والشرق الأوسط، فقد أصبحت الشركة مركز الإنشاءات للمشاريع والمجمعات الراقية ذات التقنية المتطورة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا.

ويعمل لدى الشركة مديرون تنفيذيون ومديرون محترفون وآلاف من الموظفين ذوي الخبرات والمهارات العالية في قطاع الإنشاءات والتشغيل والصيانة والاتصالات. وتهدف سياسة الشركة إلى ترويج وتحسين والمحافظة على إرضاء العملاء وتحقيق توقعاتهم الطموحة جداً من خلال توفير الخدمات التي تتسم بالمواصفات العالمية وبالأخص المواصفات المحددة في سلسلة آيزو 9000.

لقد استطاعت شركة «سعودي أوجيه» المحدودة من خلال توفير

أرقى مستوى من الخدمات والمعدات والآلات العصرية والوضع المالي القوي للشركة، المحافظة على سمعتها المتميزة بين الشركات الرائدة في أعمال المقاولات والاتصالات.

- جوائز وشهادات حصل عليها الرئيس رفيق الحريري:

- وسام جوقة الاستحقاق الفرنسي برتبة فارس.
- وسام الشرف الإيطالي.
- وسام الأرز الوطني برتبة كومندور.
- جائزة الخدمات المتميزة من إتحاد غوث الأطفال.
- وسام الملك فيصل.
- وسام مفتاح مدينة باريس.
- وسام المفتاح الذهبي لمدينة بيروت.
- وسام الفنون والآداب برتبة فارس.
- وسام الشرف برتبة ضابط.
- دكتوراه فخرية من جامعة نيس.
- دكتوراه فخرية من جامعة بوسطن.
- دكتوراه فخرية من جامعة بيروت العربية.
- المفتاح الذهبي لمدينة ساوباولو - البرازيل.
- وسام محرر الأرجنتين - الجنرال خوسي سان مارتن.
- جائزة لويز مايكل - فرنسا.
- دكتوراه فخرية من جامعة جورج واشنطن - واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية.

- وسام الاستحقاق الدبلوماسي من كوريا.
- دكتوراه فخرية من جامعة أوتاوا الكندية.
- دكتوراه فخرية من جامعة مونتريال الكندية.
- وسام العرش الأكبر - المغرب.
- وسام النهضة الأول من المملكة الأردنية الهاشمية.
- وسام الشرف من الإتحاد العربي للجمعيات القدامى.
- دكتوراه فخرية في الآداب الإنسانية من الجامعة اللبنانية الأميركية - بيروت - لبنان.
- دكتوراه فخرية في العلاقات الدولية من معهد موسكو الحكومي.
- جائزة الشرف الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - برشلونة - إسبانيا.
- جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام.

- نهاية الطريق:

كان الحريري شخصية استحوذت على قوة المال وسطوة السياسة معاً، وربما على نحو لم تحظ به شخصية لبنانية من قبل. ولم يقتصر حضور الرجل على الساحة اللبنانية فقط، بل امتد عبر المنطقة بعلاقاته المميزة مع نخب من الحكام ورجال الأعمال. ونظراً لما تمتع به من نفوذ بين رجال المال والسياسة فقد ظل الحريري شخصية مثيرة للجدل سواء وهو في الحكم أو خارجه.

ـ **الاغتيال:**

اغتيال يكاد يكون في منتهى الكمال ـ مسرح الجريمة الكورنيش ـ شهود عيان يروون ـ ولدى سادلر، مراسل الـ «سي أن أن»، بعض الإحساس والتصورات.

في صبيحة ذلك اليوم الرابع عشر من شباط/فبراير عام 2005 يوم فالنتين، غادر الرئيس رفيق الحريري في حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً مبنى البرلمان في قلب بيروت، وسار على قدميه حوالي سبعين متراً إلى مقهى في ساحة النجمة. وهناك التقى مع بعض الأشخاص، وبقي معهم حوالي عشرين دقيقة، غادر على أثرها المقهى مع عضو البرلمان والوزير السابق باسل فليحان. سار الحريري بسرعة ومباشرة إلى الموكب المكون من ست سيارات: سيارة جيب في الأمام، ثم سيارة القيادة، وفيها أربعة رجال من شرطة بيروت، تليها سيارة مرسيدس سوداء، فيها ثلاثة رجال أمن شخصيين، وفي السيارة الثالثة، وهي سيارة مرسيدس سوداء مصفحة، جلس الحريري وفليحان. تبعتهم بعد ذلك سيارتا مرسيدس سوداوان، وسيارة جيب سوداء (سيارة إسعاف) وفي كل واحدة منها ثلاثة حراس شخصيين، والجميع مزودون بمسدسات ومدربون بشكل جيد. وكانت ثلاث من سيارات المرسيدس مزودة بأجهزة تشويش (4 ميغا هرتز) والتي كانت تعمل حتى آخر لحظة.

لم تعلم سيارة القيادة بخط المسير الذي ستسلكه إلا بعدما غادر الحريري ورفاقه المقهى. وجدير بالذكر أن الحريري لم يسلك هذا الطريق إلا ست مرات في الأشهر الثلاثة الأخيرة. غادر الموكب

ساحة النجمة بعد ذلك إلى شارع الأحدب، وشارع فوش، قبل أن ينعطف على الطريق الساحلي إلى عين المريسة وباتجاه فندق «السان جورج»[1]. إن الطريق التي اختارها موكب سيارات الحريري للعودة من وسط المدينة، هي منطقة الاتصال مع القسم الغربي من المدينة، والمخرج، أو المدخل محاط من كلا جانبيه بفنادق من ذات الأربع والخمس نجوم للسياح الأغنياء.

في يوم الاثنين الرابع عشر من شباط/فبراير 2005 تم اختيار هذه الطريق للعودة من البرلمان، بعد إجتماع عقد هناك. وتمر هذه الطريق بين مطاعم باهظة الأسعار في قلب المدينة، يطلق على مركز مدينة بيروت اسم «سوليدير»، وهذا اسم شركة تملك المليارات، وتعود ملكيتها جزئياً للحريري.. تمتلك هذه الشركة مركز المدينة بكامله، بيوتاً وشوارع ومراكز تموينية وخدمات أمنية ومقاهي وفنادق ومكاتب وعمارات سكنية وأرصفة وحدائق وكذلك بلدية بيروت، مع استثناء وحيد وهو فندق «السان جورج»، الذي رفض مالكه التنازل عنه، ويؤيد حملة ضد «سوليدير».

في تمام الساعة الثانية عشرة وستة وخمسون دقيقة بتوقيت بيروت المحلي، كان الموكب أمام فندق «السان جورج»، حينما هز انفجار هائل، سُمع من بعيد في الجبل الشرقي للمدينة، الكورنيش وساحل بيروت بكامله على البحر المتوسط.

(1) تقرير لجنة تقصي الحقائق في لبنان واستفسارات حول اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وملابسات هذا الاغتيال، ونتائجه، 25 شباط/فبراير ـ 24 آذار/مارس عام 2005.

لقد وضع مجرمون مجهولون، أمام فندق «السان جورج»، وفندق «فينيسيا أنتركونتيننتال»، ووسط منطقة تجارية ملأى بالمصارف والفنادق، قنبلة ذات قدرة تفجيرية تبلغ طناً واحداً من الـ «تي. أن. تي»، وفجروها لحظة مرور الموكب، ويبدو أن هؤلاء المجرمون أرادوا أن يضمنوا تماماً عدم خروج الحريري حياً من هذا الجحيم، وتكفي عادة مئتا غرام من هذه المادة الجهنمية لقتل إنسان واحد[1]، وللمقارنة: فإن قوة تفجير القنبلة الذرية، التي أسقطت على هيروشيما تعادل عشرين ألف طن من الـ «تي. أن. تي» وقد قتلت مباشرة ثمانين ألف شخص، وألحقت أضراراً جسدية بما يزيد عن مئتي ألف[2].

وهكذا لم يكن من المستغرب أن عدة سيارات من هذا الموكب الأمني انفجرت، واحترقت جراء هذه الكمية الكبيرة من المتفجرات، بالرغم من تصفيحها القوي. قتل مع الحريري سبعة من حراسه الشخصيين واثنا عشر من المدنيين المارة، أما فليحان فقد عاش بعد ذلك 64 يوماً، قبل أن يموت جراء الحروق الشديدة التي أصيب بها، في مستشفى في باريس، كما أصيب حوالي 220 شخصاً إصابات مختلفة، كان بعضها شديداً. وخلّف هذا الانفجار الهائل حفرة في الشارع، زاد عمقها عن خمسة أمتار، واكتسى محيط مكان الجريمة بغطاء من الغبار والرماد. كذلك سجل تحطم زجاج النوافذ على بعد 1600 متر، وغطت بيروت غمامة دخانية

---

(1) أرنست فويت: تدمير شامل ذري.

(2) شاهد عيان يصف هول الانفجار، 14/2/2005.

سوداء كثيفة، هذا المكان الذي اخترع فيه الفينيقيون الدراهم ذات يوم في غابر الزمن.

وصل روبرت فيسك، مراسل صحيفة الـ «أندبندنت» اللندنية، المقيم والعامل بالقرب من مكان الانفجار قبل خمس عشرة دقيقة من وصول الجيش إلى المكان، ورأى هذا الهول، ووصف انطباعاته لمحطة الـ «سي أن أن» الأميركية: «إنه منظر مذبحة كبرى. رأيت بعض الأجسام تحترق في السيارات. نزلت في الحفرة، التي لا يقل عمقها عن خمسة عشر قدماً. لقد كان انفجاراً هائلاً ومروعاً. احترقت على الأقل اثنتان وعشرون سيارة، حتى إن واحدة منها قذفت نتيجة شدة الانفجار إلى الطابق الثالث من بناء فندق مجاور، لم يفتتح بعد... تدفقت المياه من الأنابيب المتفجرة في الشوارع، وعندما أتى رجال الإطفاء كان عليهم أن يسحبوا خراطيمهم بين الجثث ليخمدوا النيران المتأججة. وحينما وصلنا إلى هناك كانت خزانات وقود السيارات لا تزال تنفجر، وتنفث النار في الشوارع. كان من الصعب معرفة عدد القتلى.. كانت هناك بلا شك كمية كبيرة من الأشلاء، ولكن كان هناك خمس جثث تحترق، أمكن التعرف عليها كأجساد بشرية.. كان الناس يأكلون في المطاعم المجاورة، وتلطخ العديد منهم بالدماء، بعد أن جرحتهم شظايا الزجاج المتناثر. وكثيرون آخرون لا يزالون تحت وطأة الصدمة[1]».

أما الأميركي برنت سادلر، الذي يعمل كمراسل لل «سي. أن.

---

(1) سادلر: أسوأ منظر منذ الحرب الأهلية، 14/2/2005.

أن»، وصادف وجوده قرب هذا المشهد لحظة الانفجار، فقد أرسل إلى المحطة التقرير المباشر التالي: «لم أر في بيروت منذ الأيام السوداء للحرب الأهلية، حادثة بهذا الحجم، كان الوقت بعيد الظهر بقليل، وكانت تلك هي الطريق، التي أسلكها كل يوم إلى المكتب في وسط المدينة ذهاباً وإياباً. وهذا هو أرقى حي في بيروت.. لا نعلم حتى الآن سبب هذا الانفجار، ولكنه انفجار هائل وقوي جداً. سمعت وعايشت في حياتي انفجارات كثيرة، وهذا الانفجار من أقواها، وما أراه الآن من الآثار الجانبية هو الأضرار التي لحقت بفندق «كونتيننتال».. أتكلم الآن هنا من بهو الفندق والزجاج متناثر من حولي، والجدران متهدمة، والغبار يغطي كل شيء، أُخلي الفندق، وخرج الجميع حتى الموظفون إلى الشارع، وهناك المئات، إن لم نقل الآلاف، من اللبنانيين يركضون في كل الاتجاهات[1].

ـ محاولة الإنقاذ:

مرة أخرى تتصاعد هبّات اللهب من الجثة العارية. قبل ذلك بدقيقة أطفأ المسعفون الذين أتوا مهرولين ثياب الجثة المشتعلة، وأخمدوا النار بغطاء. ولكن سرعان ما عاد الجانب الأيسر للميت إلى الاشتعال مرة أخرى وهو ملقى بشكل بشع على إسفلت الطريق. وفي اللحظة التي أتت فيها النار الملتهبة على الأضلاع، تقدم رجل ملتح بكل شجاعة وأخذ يضرب الجسد الميت بسترته الجينز الزرقاء. وكانت الجثة تهتز على إيقاع ضربات سترته.

(1) كاتيا شميت: تقارير وسائل الإعلام في زمن الحروب 2/ 5/ 2003.

وقد لمع الخاتم الذهبي في يد الميت اليسرى لجزء من الثانية في ضوء النار.

استطاع هذا الرجل الملتحي أن يطفئ النار التي عادت للاشتعال ولكنها كانت مغامرة لا أمل منها. كان الدخان الأبيض يتصاعد من الجثة ويلف خمسة من الرجال يحيطون بها منذ دقائق في محاولة للإسعاف سحبوا الميت، وجروه من يديه ورجليه خارج الحريق. وقف أحد المسعفين، الذي كان يسحب الجثة من الساق، ونظر مذهولاً إلى راحة كف يد الميت اليمنى. كان هناك شيء ما يلتصق بها.

أيادٍ رحيمة لفَّت أخيراً ما تبقى من هذه الجثة المشوهة بغطاء مقلم بالأحمر والأصفر والأخضر وعليه مربعات زرقاء ورمادية، وهو الغطاء الذي كان قد استخدم لإخماد النار. مات الرجل قبل دقائق قليلة بانفجار ضخم. تشوه وجهه لدرجة عدم معرفته وفوق تلك الكتلة المدمّاة التي كانت ذات يوم وجهه، كانت النار قد أحرقت كل شعر رأسه، حتى الحواجب والأهداب لم يبق لها أي أثر. حتى ثيابه لم يبق منها شيء بالكاد، ربما حذاؤه وجواربه القاتمة، وبقايا قبة قميص كان لونه أبيض تحتها أجزاء من ربطة عنق تكومت على الرقبة، وكانت خرقة من كمّ سترته لا تزال مكوّمة حول كتفه اليمنى وإبطه. لقد احترقت على جسده كل الثياب، التي كان يلبسها تقريباً، أدت الحرارة العالية أثناء الانفجار والحريق، الذي اشتعل بعد ذلك، إلى تصلب الجثة، حيث كان تأثير الحرارة على العضلات القابضة والباسطة كبيراً ولكن بما أن العضلات

القابضة هي الأقوى، فإنها تعطي الجثة والمفاصل وضعها الأخير. وهذا ما يفسر وضع ساقي الجثة، التي كانت ملقاة على ظهرها على الإسفلت، إذ كانت الساقان مطويتين، وكذلك الذراعان وخاصة اليسرى منهما، مطوية وملتوية بعيداً عن الجثة. أما بشرة الميت فكانت إما ممزقة ومتدلية من الجسم أوِ عليها بقع كبيرة من الكدمات الصفراء والطينية اللون.. وهذا دليل أكيد بالنسبة للطبيب الشرعي، على الزلال البشري المتخثر. وكانت البشرة أيضاً سوداء رمادية، أو متفحمة تماماً في بعض المناطق على العضد والذراع والكتف اليسرى.

وسيقول الاختصاصي في هذه الحالة إن هناك تفحماً وحروقاً من الدرجة الرابعة. لقد وقع سيء الحظ، الذي نتكلم عنه في هذا الكتاب ضحية مؤامرة سياسية، خطط لها بشكل محكم ونفذت بكل دقة.

تعرف على جثته بعد ذلك رهط من أقربائه وبعض السياسيين في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وتم فحص علامات الجسم الفارقة والأسنان باستخدام الصور الشعاعية لتأكيد هوية القتيل. وكتب الأطباء في تقريرهم إن سبب الموت إصابة في الدماغ مع توقف مفاجئ للقلب.

ـ من قتل الحريري:

من الذي يمكن أن يكون قد قتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري؟ إن هذا السؤال لا يحرك فقط هواة كل ما هو مخيف ومرعب، إذ أن خلفية هذا السؤال سياسية لا ريب، في موضوع

الحريري، وبالرغم من أن الحدود تبدو قد اختفت بين الرعب والسياسة، فإن الذي يملك قدرة تخيل مناسبة، ويستطيع أن يضع نفسه في ظروف مختلفة تجمع ما هو سياسي وما هو استخباراتي، فإنه يستطيع بشيء من السهولة، أن يفهم نظرية المؤامرة الحالية، والمعتمدة عالمياً، كما يستطيع أن يرضى بها أو يرفضها:

- سورية «الدولة المارقة»:

إن مجرد التصور أن سياسياً غربي الطابع لديه ميل إلى الديمقراطية يتولى منصباً رفيعاً، الذي يتهم فيه الأميركيون، تلك الدولة الشرق أوسطية المارقة والمسماة سورية، بأنها هي التي تتحمل مسؤولية اغتيال الحريري اتهاماً لا مهادنة فيه، هو تصور يصيب المرء بالدوار مثلما تفعل هذه الجملة الطويلة قبل فهمها، لأن أصدقاءنا الذين يديرون الحرب وجهوا بعد ساعات معدودة من الاغتيال، أصابعهم، التي تقف في خدمة المكتب البيضاوي في واشنطن، باتجاه دمشق. أما وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، الأميركية التي تعود بجذورها إلى أفريقية وذات الإغراء المماثل لصخر الغرانيت الأسود، فقد سحبت مباشرة سفيرتها الأميركية من دمشق. أما بالنسبة للرئيس الأميركي جورج بوش فقد كان كل شيء واضحاً بطبيعة الحال منذ الساعة الأولى وقد قال: «لبنان الذي كان يوماً بلداً على طريق النمو والنجاح هو الآن يعاني تحت وطأة جار متعسف» وبوش يعني ما يقول. أما وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز، فقد زعم مباشرة أن وراء هذا الاعتداء «مجموعة إرهابية تساعدها سورية حسب معلوماتنا»، كذلك راحت الديمقراطية الدولية

منذ ذلك الوقت تتبنى كل معلومات جديدة تعزز نظرية المؤامرة القادمة من واشنطن وتنشرها بلا تحفظ في كل وسائل الإعلام التي تشرف عليها. أما الدافع وراء هذا التوجه السياسي فهو واضح جداً بالطبع: إذ «عندما أرغمت سورية البرلمان اللبناني في نهاية سنة 2004، على تعديل الدستور، وتمديد فترة رئاسة الرئيس إميل لحود الموالي لسورية - وهي في الحقيقة واحدة من أغبى الخطوات السياسية التي قامت بها سورية - انتقل الحريري إلى المعارضة. وهذا سبب كاف لأن تكون سورية أعطت توجيهاً باغتياله»[1].

- ردود الفعل الأولية على الجريمة:

وزير داخلية لبنان: قال وزير الداخلية اللبناني سليمان فرنجية في 15/ 2/ 2005 أن التحقيقات الأولية في مقتل رفيق الحريري رئيس الوزراء السابق تشير إلى اغتياله في هجوم انتحاري بسيارة ملغومة.

وقال فرنجية للصحفيين إن السيارة الملغومة التي قتلت الحريري في بيروت في 14 شباط(فبراير) كانت تتحرك فيما يبدو واقتربت من هدفها قبل أن تنفجر.

وقال فرنجية «ربما أن شخصاً كان يقود السيارة وربما كان مهاجماً انتحارياً فجّر نفسه».

وأضاف فرنجية إن الحفرة التي خلّفها الانفجار في وسط الشارع تشير إلى أن السيارة لم تكن متوقفة على جانب الطريق عندما انفجرت.

---

(1) نوربرت ماتيس: البحث عن أجمل نظرية اغتيال، 24/ 2/ 2005، «WOZ» السويسرية.

قالت جماعة إسلامية غير معروفة في تسجيل بالفيديو أذاعته «قناة الجزيرة» الفضائية إنها قتلت رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في هجوم انتحاري يوم 14 شباط (فبراير) ووصفته بأنه عميل سعودي.

وقال رجل ملتح يعتمر عمامة بيضاء ويرتدي لباساً أسود في الشريط «نصرة لإخواننا المجاهدين في بلاد الشام وثأراً للشهداء الأبرياء الذين قتلتهم قوات الأمن التابعة للنظام السعودي في بلاد الحرمين عزمنا على إنزال القصاص العادل بعميل هذا النظام وأدواته الرخيصة في بلاد الشام. . . رفيق الحريري».

وتابع الرجل الذي كان يقرأ من بيان أن اغتيال الحريري تم «عبر تنفيذنا لعملية استشهادية مدوية تكون مقدمة لعديد من العمليات الاستشهادية ضد الكفرة والمرتدين والطواغيت في بلاد الشام».

وكان الرجل يجلس أمام علم أسود يحمل اسم جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام. وبلاد الشام هو الاسم التاريخي للمنطقة التي تضم اليوم سوريا ولبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن.

وذكرت «الجزيرة» أن منفذ الهجوم اسمه أحمد أبو عدس، كما ورد في الشريط. وكانت الجزيرة قالت في وقت سابق إن مكتبها في بيروت تلقى اتصالاً هاتفياً من رجل يتحدث العربية بلكنة أجنبية واضحة يزعم المسؤولية عن الهجوم. ولم يتسن التحقق من مصداقية الشريط.

وكانت عدة جماعات قد زعمت مسؤوليتها عن هجمات وقعت في السابق في العراق وأماكن أخرى بالمنطقة واتضح بعد ذلك عدم صدقها.

وبعد ذلك بساعات داهمت قوات الأمن اللبنانية منزلاً في بيروت قالت أنه يخص فلسطينياً ظهر في التسجيل وقرأ بيان المسؤولية. وقال مصدر أمني لبناني إن أحمد تيسير أبو عدس لم يكن موجوداً في المنزل وقتها.

- في المشهد السياسي: ربما يكون اغتيال الرئيس رفيق الحريري قد حرم المعارضة اللبنانية من عضو رئيسي ولكنه دعم في نهاية الأمر الدعوة لإنهاء الهيمنة السورية على لبنان.

وجاء اغتيال الحريري في وقت بالغ الحساسية في لبنان قبل نحو شهرين من الانتخابات البرلمانية التي ينظر إليها إلى حد كبير على أنها استفتاء على النفوذ العسكري والسياسي السوري.

وكان الحريري قد استقال من رئاسة الوزارة في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 ولكنه ظل محتفظاً بنفوذه وشارك في الدعوات المتزايدة من جانب ساسة معارضين في لبنان لسحب سوريا قواتها وقوامها 14 ألف جندي من لبنان. ويدعم هذه المطالب قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مما ترك دمشق في عزلة متزايدة.

وقال النائب الدكتور فريد الخازن «سيترك غياب الحريري فراغاً سياسياً هائلاً في لبنان. إنه ليس زعيماً لبنانياً فحسب ولكنه ربما كان أشهر سياسي لبناني في الخارج».

وأضاف «دوره محوري وضروري في المعارضة. . . إذا أُجريت الانتخابات في بيروت (في الأسبوع المقبل) سيسجل أنصار الحريري إنتصاراً ساحقاً. من الأسلم أن تفكر الحكومة في إمكانية تأجيل الانتخابات».

ويقول سياسيون معارضون أن البرلمان وافق على تمديد ولاية لحود تحت ضغط من دمشق. وعمّق قرار تمديد ولاية لحود الانقسام بين المعسكرين الموالي لسوريا والمعارض لها في لبنان.

وحمّلت المعارضة سوريا والحكومة اللبنانية التي تدعمها سوريا مسؤولية اغتيال الحريري وطلبت حماية المجتمع الدولي، وهي خطوة كان من شأنها تعزيز الضغوط الدولية المتزايدة على سوريا لمغادرة لبنان.

وقال سامي بارودي أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في لبنان «هناك بعض الضغوط بالفعل وربما يزيد الضغط على سوريا. مهما قال السوريون فإن المجتمع الدولي سيحاول أن يحملهم شيئاً من المسؤولية».

- مصادر مستشفى الجامعة الأميركية: إن وزير الإقتصاد اللبناني السابق باسل فليحان أصيب إصابة بالغة في الهجوم الذي وقع بسيارة ملغومة في بيروت يوم 14 شباط وقتل فيه رئيس الوزراء رفيق الحريري.

وقالت المصادر إن فليحان وهو مساعد بارز للحريري كان في الموكب الذي استهدفته السيارة الملغومة بالمنطقة الساحلية في بيروت.

وأضافت أن فليحان أصيب بجروح بالغة ونقل إلى غرفة العناية الفائقة في مستشفى الجامعة الأميركية.

أدانت السعودية التي تواجه حملة دموية من الهجمات تنفذها شبكة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن على مدى نحو عامين هجوم بيروت ووصفته بأنه عمل «آثم».

الجيش اللبناني في حالة تأهب: أعلن الجيش اللبناني يوم وقوع الجريمة حالة تأهب ونشر دوريات وأقام حواجز للتفتيش بعد مقتل الرئيس رفيق الحريري.

وقال بيان إن قيادة الجيش أعلنت حالة التأهب العامة لجميع وحدات الجيش اللبناني كما رفعت حالة الاستعداد القتالي إلى أقصى درجة.

الرئيس اللبناني العماد إميل لحود دعا إلى إجتماع طارئ للمجلس الأعلى للدفاع لمناقشة حادث الانفجار الذي أودى بحياة رفيق الحريري.

وشارك في الإجتماع عمر كرامي رئيس وزراء لبنان ووزراء الخارجية والداخلية والدفاع والمالية إلى جانب قادة الأجهزة الأمنية.

من ناحية أخرى، أكد مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت أن الحريري وصل إلى المستشفى جثة مشوهة نتيجة الانفجار الذي استهدف موكبه لدى عودته من مجلس النواب حيث شارك في إجتماع اللجان المشتركة لمتابعة مشروع قانون الانتخابات.

وأشار بيان لمستشفى الجامعة الأميركية إلى أن المستشفى استقبل كذلك تسع جثث وحوالي مائة جريح.

وقد احتشد آلاف اللبنانيين أمام المستشفى والشوارع المحيطة بها حيث علت أصوات الصراخ والنحيب عندما تأكد نبأ وفاة الحريري فيما شهدت منطقة الحمراء التي تقع فيها المستشفى زحمة سير خانقة.

من جانبه رفض وزير الداخلية اللبناني سليمان فرنجية التسرع بإعطاء أية تفصيلات حول حادث الانفجار الذي أودى بحياة الرئيس رفيق الحريري. وقال في تصريح له في موقع الحادث في اليوم نفسه إنه لا توجد لديه معلومات محددة حول عدد ضحايا الانفجار.

ـ السلطة الفلسطينية تدين اغتيال الحريري:

أدانت السلطة الفلسطينية يوم وقوع الجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في بيروت معتبرة الهجوم تهديداً للاستقرار في المنطقة.

وقال جبريل الرجوب مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لشؤون الأمن القومي «نحن ندين اغتيال دولة رئيس الوزراء رفيق الحريري. وهذا الحادث يخدم أعداء الشعبين الفلسطيني واللبناني ويهدد الاستقرار الإقليمي. وإن أمن واستقرار الشعب اللبناني هو مصلحة وطنية فلسطينية».

ـ الشارع اللبناني يتساءل... من قتل الحريري؟

من قتل رجلاً بحجم الحريري؟.. سؤال يردده الشارع اللبناني

بعد أن أفاق من هول الصدمة التي أصيب بها منذ سماعه دوي الانفجار المروع الذي ترددت أصداؤه في مختلف أنحاء العاصمة بيروت وأسفر عن مصرع الرئيس الحريري وعدد من مرافقيه. ومع ارتفاع ألسنة اللهب الناجمة عن قوة التفجير الهائلة ارتفعت أصوات الغاضبين من ردة الفعل الأولى موجهة أصابع الاتهام إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية، وهو ما سارعت دمشق إلى تبديده عبر نفي العديد من المسؤولين من خلال الفضائيات العربية وجود أي مصلحة سورية في هذا العمل الإجرامي الرهيب الذي يستهدف زرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد.

وعلى الرغم من إعلان جماعة مجهولة مسؤوليتها عن جريمة اغتيال الحريري. . إلا أن الشارع اللبناني لم يبد مقتنعاً بهذا الإخراج السيئ للجريمة على حد تعبير أحد المراقبين في بيروت لأن تنفيذ الجريمة بهذه الدقة والتقنية العالية التي اخترقت إجراءات أمنية معقدة لموكب الحريري يؤكد أنها من عمل أجهزة مخابراتية تعرف بدقة تحركاته والاحتياطات الأمنية التي يتخذها وليس جماعة متشددة أياً كان درجة احترافها في الإجرام.

وكانت المعارضة اللبنانية وجهت صراحة الاتهام للسلطتين اللبنانية والسورية وتحميلهما مسؤولية الجريمة وطالبت بلجنة تحقيق دولية وهو الأمر الذي رفضه بشدة وزير الداخلية سليمان فرنجية، خوفاً من تدويل الأزمة اللبنانية وخروجها عن دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وطالب المعارضة بعدم المتاجرة بدم الحريري.

وسعت المعارضة التي كان الحريري يُتهم من قبل المسؤولين في السلطة بأنه المحرض الأساسي لها إلى ضمان استمرار الزخم والتأييد الشعبي لمواقفها المطالبة برحيل حكومة عمر كرامي وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على إجراء انتخابات نزيهة في لبنان.

وبالتزامن مع اتهام سوريا بالمسؤولية عن اغتيال الحريري الصوت المعتدل في المعارضة، صعدت المعارضة التي تضم تيارات من مختلف المذاهب والطوائف اللبنانية من لهجتها بالمطالبة بالانسحاب السوري الكامل قبل إجراء الانتخابات. وهو الموقف الذي عبر عنه الزعيم الدرزي النائب وليد جنبلاط بالقول إنه من غير الممكن أن يستمر لبنان أسيراً، «نريد أن نقول لهم ارحلوا عنا واتركونا، وكفانا دماً». ويطرح السؤال عن اغتيال الحريري العديد من التساؤلات حول المستفيد من هذه الجريمة وفي هذا التوقيت الذي تتعرض فيه كل من سوريا ولبنان لضغوط دولية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1559 الداعي إلى سحب القوات السورية من لبنان ونزع سلاح «حزب الله» والسلاح الفلسطيني من المخيمات واحترام سيادة وإستقلال لبنان. وفي هذا الإطار يرى المراقبون أن استهداف رمز الاعتدال في المعارضة اللبنانية في الوقت الراهن يدفع البلاد نحو مزيد من التعقيد والتأزم الذي لم تخف حدته منذ إقرار مجلس النواب مشروع التمديد للرئيس لحود لمدة ثلاث سنوات إضافية.

وإذا كان وصول الوضع إلى حافة الانفجار يخدم المعارضة في

المطالبة بتطبيق مقتضيات القرار 1559 فيما يتعلق بالانسحاب الكامل للقوات السورية وإجراء انتخابات حرة دون تدخل أجنبي فإنه كذلك يوفر سبباً لقوى الموالاة باستمرار الحاجة إلى الوجود السوري لضبط الوضع الأمني للوقوف أمام مخاطر عودة نذر الحرب الأهلية التي عانى منها لبنان على مدى خمسة عشر عاماً قبل أن تتولى القوات السورية مهمة فك الاشتباك بين الميليشيات المتناحرة.

ومع غياب الحريري عن المسرح السياسي بشخصه تتحول جريمة اغتياله إلى قضية وطنية يتوقف على كشف خفاياها الكثير من التداعيات التي ستحدد موقف مختلف الأطراف خلال الفترة المقبلة وتحدد مستقبل لبنان وقدرته على الخروج من هذه الصدمة الأقرب إلى الزلزال.

وأنحت المعارضة اللبنانية باللائمة على سوريا والسلطات اللبنانية فيما يتعلق باغتيال الحريري وطالبت باستقالة الحكومة.

وكان الحريري، وبعد استقالته في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 من رئاسة الحكومة اللبنانية، قد انضم إلى المعارضة في المطالبة برحيل 14 ألف جندي سوري من لبنان في إطار حملة الاستعداد للانتخابات العامة في أيار/ مايو 2005.

- الصحف السورية تطالب اللبنانيين بالحفاظ على وحدتهم الوطنية:

دعت صحف رسمية سورية يوم الثلاثاء 15/ 2/ 2005 الشعب اللبناني إلى الحفاظ على وحدته الوطنية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وكرست معظم الصحف السورية صفحاتها الأولى يوم الثلاثاء لتغطية مقتل الحريري. ونشرت الصحف بيان الرئيس السوري بشار الأسد الذي قال فيه يوم الاثنين أن التفجير «عمل إجرامي رهيب».

وقالت صحيفة «الثورة» إن سوريا «احتضنت الحريري كأنه واحد من أبنائها» وحذرت وسائل الإعلام الأجنبية من تشويه الحقيقة.

وقالت الصحيفة أيضاً «لابد من وضع الأمور في نصابها فالمستهدف الحقيقي من اغتيال الحريري هو لبنان ووحدته الوطنية وسلمه الأهلي».

وقالت الثورة «إن لبنان ومعه سورية أصيبا في الصميم باغتيال رفيق الحريري، وهما مدعوان اليوم إلى مزيد من التلاحم والتآخي لتكريس النهج الوطني. . . ولصون الوحدة الوطنية التي كان اغتيال الرئيس الحريري يستهدفها باستهدافه».

وقالت صحيفة «تشرين» السورية «باعتقادنا لا يمكن عزل هذا العمل الإجرامي عن مجمل الضغوط الدولية والمؤامرة الإسرائيلية على لبنان وسوريا».

ـ العماد عون يعتقد أن لسوريا دوراً في اغتيال الحريري:

قال العماد ميشال عون قائد الجيش اللبناني السابق يوم الثلاثاء لوكالة «رويترز» أنه يشك في أن سوريا هي المسؤولة عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

ورداً على سؤال لإذاعة «أنفو» الفرنسية فيما إذا كانت دمشق

تقف وراء الهجوم قال عون «نعم. إنها تتحكم في البلاد بشكل كامل. . . السوريون يتحكمون بكل التحركات».

ويعيش عون في فرنسا منذ نفيه من لبنان بعد عملية عسكرية سورية ـ لبنانية على قصر بعبدا في 13/10/1990.

واعتبر عون ـ وهو زعيم مسيحي يتوق للعودة إلى بلاده بعد خروج القوات السورية ـ اغتيال الحريري مقدمة لسلسلة طويلة من الهجمات ضد الزعماء اللبنانيين المعارضين لدمشق (وقد عاد إلى ربوع وطنه في 7 أيار/مايو 2005).

وقال عون «في كل مرة نريد فيها إخراج السوريين تقع سلسلة من الهجمات». واستنكر مقتل الحريري ووصفه بأنه «تحد للمجتمع الدولي».

ـ الأردن يدين مقتل الحريري:

أدان الأردن مقتل الرئيس رفيق الحريري في هجوم بسيارة ملغومة على موكبه في العاصمة بيروت يوم الاثنين، قائلاً «إنها خسارة للعالم العربي».

وقال وزير الخارجية الأردني هاني الملقي «ندين كل أعمال الإرهاب بكل أشكالها. كان رجلاً من رجال الدولة الذين نعتز بهم».

وأضاف الملقي «وفاة الحريري خسارة كبيرة ليست للبنان فقط ولكن للأمة العربية. نأمل أن يتم تعقب الجناة وتقديمهم للعدالة. ونأمل ألا ينعكس ذلك سلباً على استقرار لبنان ومسيرته».

- الكويت تدين اغتيال الحريري:

أدانت الكويت اغتيال الرئيس رفيق الحريري في هجوم بسيارة ملغومة في بيروت يوم الاثنين وأعربت عن تأييدها لكل ما يتبناه لبنان من إجراءات لمواجهة مثل هذه «الأعمال الإرهابية».

وعبَّر الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس الوزراء الكويتي في برقية تعزية إلى رئيس الوزراء اللبناني عمر كرامي عن «استنكار دولة الكويت وإدانتها الشديدة لحادث الانفجار الكبير الذي وقع وسط العاصمة بيروت وأودى بحياة الرئيس رفيق الحريري وعدد من مرافقيه».

وأعرب عن صادق مواساته لشعب لبنان وعن تضامنه مع ما يتخذه لبنان من «إجراءات لمواجهة هذه الأعمال الإرهابية».

- المغرب يدين اغتيال رفيق الحريري:

أدان المغرب يوم الاثنين اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري ووصف مقتله بالحادث الإجرامي الشنيع.

ونقلت وكالة المغرب العربي للأنباء عن بلاغ لوزارة الخارجية المغربية قوله «تلقى المغرب بحزن بالغ نبأ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق».

وأضاف البلاغ «والمغرب إذ ينعي فقدان لبنان الشقيق أحد زعمائه الأوفياء فإنه يستنكر ويدين هذا العمل الإجرامي الشنيع الذي استهدف مرتكبوه وحدة وأمن واستقرار لبنان».

من جهة أخرى، أرسل العاهل المغربي محمد السادس في وقت لاحق يوم الاثنين برقية تعزية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود.

وجاء في البرقية «لقد كان للنبأ المفجع للاغتيال الآثم لدولة رئيس الوزراء اللبناني السابق المرحوم رفيق الحريري أعمق الأثر والأسى في أنفسنا».

وجدد العاهل المغربي «وقوف المملكة المغربية الدائم إلى جانب لبنان الشقيق واثقين أن هذا الاعتداء الإجرامي الذي أودى برجل دولة فذ... لن ينال من وحدته الوطنية واستقراره».

- موقف أميركا:

يوم الثلاثاء 15/2/2005 استدعت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش سفيرتها من دمشق للتشاور تعبيراً عن غضبها بسبب الوجود العسكري السوري في لبنان وتحكمه في توازن القوى داخل لبنان.

وقال مسؤولون أميركيون إنهم يبحثون فرض عقوبات جديدة على سوريا بسبب رفضها سحب قواتها البالغ قوامها 14 ألف فرد من لبنان وسماح سوريا للناشطين الفلسطينيين والمسلحين العراقيين بالعمل في أراضيها على حد قول واشنطن.

وقالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في واشنطن «للأسف تتخذ الحكومة السورية حالياً مساراً لا يؤدي إلى تحسن العلاقات بل يزيدها سوءاً». وأضافت رايس «سنواصل النظر في الخيارات المتاحة أمامنا».

وقال البيت الأبيض إنه من السابق لأوانه معرفة الجهة المسؤولة عن اغتيال الحريري.

وطلب مجلس الأمن الدولي من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بحث موضوع اغتيال الحريري على وجه السرعة وهو إجراء أمِلت الولايات المتحدة أن يؤدي إلى مزيد من الإجراءات من جانب المنظمة الدولية.

ـ جماعة الزرقاوي تنفي مسؤولية الجهاديين عن مقتل الحريري:

نفى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين في بيان على شبكة الإنترنت مسؤولية ما سماه التيارات الجهادية والسلفية عن تفجير سيارة ملغومة أودى بحياة الرئيس رفيق الحريري يوم الاثنين 14/ 2/ 2005.

وقالت الجماعة التي يتزعمها الأردني أبو مصعب الزرقاوي في البيان إن «ما حدث في بيروت ثم محاولة الجهة المنفذة إلقاء التهمة على التيارات الجهادية والسلفية في بلاد الشام لهو محض افتراء عظيم».

وقال البيان «إن التنظيمات الجهادية في بلاد الشام لها أولويات تعمل على أساسها وليس من أولوياتها تفجير السيارات في مدن البلاد». وزعم البيان أن التفجير من صناع جهاز المخابرات في إسرائيل أو سوريا أو لبنان.

وقال «نحن نتهم بصراحة أحد ثلاثة أجهزة بذلك هي جهاز الموساد أو استخبارات النظام النصيري في سوريا أو استخبارات النظام اللبناني».

وقالت الجماعة «لقد وضح جلياً أن أكبر مستفيد من إعادة إشعال الفتنة في لبنان هي الصهيونية العالمية تمهيداً للوصاية الأميركية عليها والاجتياح الأميركي المفترض لسوريا».

ـ وليد جنبلاط:

قال الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بعد تقديم التعازي لأسرة الحريري في بيروت «هذا نظام مدعوم من السوريين.. هذا نظام الإرهابيين والإرهاب الذي استمر واستطاع أن ينجح البارحة في إلغاء رفيق الحريري».

وتابع، «أتهم النظام البوليسي اللبناني ـ السوري بمسؤولية موت الحريري والوقوف وراء اغتياله».

وتابع جنبلاط «هذا نظام اعتبرنا والحريري خونة وعملاء لإسرائيل وأميركا وفرنسا وهذا ما يعبر عن عمله.. لكن يجب الاستمرار عندما نكون في مواجهة مع نظام توتاليتاري (استبدادي) يجب الاستمرار ويجب النضال والكفاح.

«هذا هو هدفنا ليس عندنا وسائل غير الحوار السياسي إنهم يرسلون لنا سيارات مفخخة ونحن نحاورهم سياسياً، نحن ليس لدينا وسائلهم الشيطانية».

وكان جنبلاط حليفاً لسوريا ثم انقلب عليها عقب اعتراضه على التمديد ثلاث سنوات إضافية لولاية الرئيس إميل لحود بدعم من سوريا وهو ما دفعه إلى الطلب من وزرائه الثلاثة الاستقالة.

ـ «حزب الله»:

دعا الأمين العام لـ «حزب الله» اللبناني السيد حسن نصر الله يوم الثلاثاء القوى الموالية والمعارضة للوجود السوري في لبنان إلى اللقاء والحوار لإنقاذ لبنان من الأزمة التي يمر بها بعد مقتل الرئيس رفيق الحريري.

وقال نصر الله في كلمة ألقاها أمام الآلاف من مناصريه في ضاحية بيروت الجنوبية «اليوم هناك فريقان: واحد يعبر عنه بلقاء عين التينة وآخر يعبر عنه بلقاء البريستول. أنا أدعو لقاء عين التينة بمن يمثل من اللبنانيين أن ينتدب وفداً يمثله ولقاء البريستول بمن يمثل من اللبنانيين أن ينتدب وفداً يمثله وبشكل طارئ أن يلتقي هذان الوفدان».

وقال نصر الله «المسؤولية الوطنية... المسؤولية الإنسانية... المسؤولية الأخلاقية... يفرضون أن يلتقي هذان الفريقان ويتناقشا ويتحاورا وحتى يتعاركا في قاعة مقفلة».

وتساءل «ألا يستحق إنقاذ البلد أن نجلس وأن نتكلم وأن يصرخ بعضنا في وجه بعض في لقاء مغلق وها نحن نصرخ في وجه بعضنا على الفضائيات وأمام العالم كله».

وقال السيد نصر الله «يجب أن نلتقي ونتحدث ونبحث عن إمكانية تفاهم وطني وتوافق وطني وإلا ليس أمامنا خيار آخر. الذهاب إلى المجتمع الدولي وإلى مجلس الأمن سيزيد الأمور تعقيداً في لبنان سيزيد الصعوبات في لبنان فضلاً عما وصل الأمر بأن يطلب بعضنا قوات دولية إلى لبنان».

وأشار إلى أنه «بفعل المساعدة السورية ومسؤولية الدولة والتوافق الوطني الداخلي أمكن تجنيب لبنان تداعيات الكثير من الصراعات التي تجري في العالم».

واستطرد قائلاً: «المجيء بقوات دولية إلى لبنان يعني أننا نجلب عناصر إضافية للصراع والمواجهة على الساحة اللبنانية... لا تعالج الأمور بهذه الطريقة».

وقال «يجب الذهاب إلى تحقيق جدي (في مقتل الحريري) وليس الاتهام على أساس التحليل. مسؤولية السلطة في لبنان كشف الفاعلين والذين يقفون خلف عملية الاغتيال الدامية هذه».

وحذر نصر الله من أصوات التحريض التي ستنطلق من أماكن كثيرة في العالم لتحرض الناس بعضهم على بعض وخصوصاً الأبواق الإسرائيلية. «وعندما توجه إسرائيل أصابع الاتهام لأحد يجب أن ندقق أكثر في هذا الاتهام الذي يوجهه الصهاينة لهذا الأحد أو لذاك الأحد».

«أتوجه بالنداء الحار إلى كل اللبنانيين للتعاطي مع المرحلة القائمة بروح المسؤولية التاريخية».

- اللبنانيون يشيعون الحريري:

شارك عشرات الآلاف يوم الأربعاء 2005/2/16 في تشييع جنازة الرئيس رفيق الحريري الذي قتل قبل يومين في انفجار في بيروت مرددين هتافات تدعو إلى خروج القوات السورية من لبنان.

وبدأت مراسم التشييع في العاشرة صباحاً بالتوقيت المحلي، واخترقت الجنازة شوارع بيروت وبكى المشيعون وهتف بعضهم مطالباً بخروج القوات السورية من لبنان قائلين: «بدنا نقول الحقيقة سوريا ما بنطيقها» بينما ألقى بعض السكان من الشرفات الأرزّ على سيارة الإسعاف التي كانت تنقل الجثمان.

ومضت الجنازة صامتة إلا من صوت سيارة الإسعاف قبل أن يصيح البعض مرددين «الله اكبر» وتطلق هتافات معادية لسوريا وحلفائها في لبنان.

وصاح بعض المشيعين مطالبين بالثأر من الرئيس اللبناني إميل لحود والرئيس السوري بشار الأسد.

وكانت هناك لافتات تشيد بالحريري وتندد بقاتليه قرب منزله. وصاح أحد المشيعين مطالباً بخروج سوريا من لبنان، ومعبراً عن رغبته في قتل أحد السوريين.

وشارك في تشييع الجنازة العديد من الوزراء العرب والأوروبيين من بينهم الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ومساعد وزيرة الخارجية الأميركية وليام بيرنز ومسؤول السياسة الخارجية في الإتحاد الأوربي خافيير سولانا.

وأوضحت أسرة الحريري أن لحود والمسؤولين اللبنانيين الموالين لسوريا مثل رئيس الوزراء عمر كرامي ووزير الداخلية سليمان فرنجية لن يكونوا محل ترحيب في الجنازة.

وردد المشيعون هتافات تشيد بالنجل الأكبر للحريري رجل

الأعمال بهاء الدين في مبايعة غير مباشرة ليخلف والده قائلين بأعلى أصواتهم «بالروح بالدم نفديك يا بهاء» و«يا بهاء لا تهتم عندك رجال بتشرب دم».

ورفع المشاركون في الجنازة شعارات «الحريري لم يمت اسمه مرفوع في بيروت».

وخلال الجنازة رددت أبواق المساجد الآذان بينما قرعت أجراس الكنائس في جميع أنحاء بيروت.

ـ التشييع:

رفرفت الأعلام السوداء فوق المباني وأعمدة الكهرباء وامتلأت شوارع العاصمة اللبنانية بصور الحريري.

وشددت السلطات اللبنانية الإجراءات الأمنية قبل جنازة ودفن الحريري في مسجد محمد الأمين في منطقة وسط بيروت التي حوّلها رئيس الوزراء الراحل من ساحة حرب إلى منطقة راقية.

وكانت هناك لافتات تشيد بالحريري وتندد بقاتليه قرب منزله الذي نقل إليه الجثمان وقد لف بالعلم اللبناني استعداداً للجنازة. وبكت نساء من أسرة الحريري فوق النعش.

ـ ردود فعل فورية على مقتل الحريري:

ـ تظاهرات في صيدا:

استيقظت مدينة صيدا الجنوبية مسقط الرئيس رفيق الحريري على تظاهرات منددة بالوجود السوري في لبنان.

ومنذ ساعات الصباح نزل المئات من المواطنين إلى الشوارع التي رفعت عليها إشارات سوداء وصور للحريري وتعالت من مآذنها آيات من القرآن الكريم.

وقال شهود عيان إن مجموعة من المتظاهرين اشتبكوا خلال مسيرتهم مع عمال سوريين وانهالوا عليهم بالضرب مرددين هتافات تتهم سوريا بالضلوع في جريمة اغتيال الحريري.

وقال شهود إن المتظاهرين دعوا إلى خروج سوريا من لبنان لكن مسؤولين في تيار المستقبل التابع للحريري كانوا يحاولون منع الهتافات المنددة بسوريا.

وأضاف الشهود أن قوى الأمن اللبنانية في موقع التظاهرة تعرضت للرشق بالحجارة بكثافة من قبل المتظاهرين الذين كانوا يرددون هتافات منددة بالمسؤولين اللبنانيين مما دفع هذه القوى إلى الابتعاد عن المتظاهرين الغاضبين.

وسارت دوريات في شوارع صيدا شبه الخاوية حيث أغلقت المتاجر أبوابها في بداية حداد رسمي.

وألقى يوم الاثنين متظاهرون في بيروت يتهمون سوريا بتدبير الحادث بالحجارة على مقر الفرع اللبناني لحزب البعث الحاكم في سوريا. كما أشعلوا النار في إطارات السيارات وفي صورة للرئيس السوري خارج مكتب الحزب في بيروت.

ـ طرابلس:

ونزل آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في مدينة طرابلس الساحلية

في شمال البلاد كما تظاهر المئات في بلدة صيدا مسقط رأس الحريري مرددين هتافات تحمّل الرئيس السوري بشار الأسد مسؤولية قتله بحسب ما أفاد به شهود عيان.

وهاجم حشد من اللبنانيين الغاضبين عمالاً سوريين بالقرب من منزل شقيق الحريري في صيدا فأصابوا خمسة منهم بجراح. وأُضرمت النيران في شاحنة سورية في شمال لبنان.

ودوت مآذن المساجد في أنحاء العاصمة بيروت بآيات القران الكريم. وخلت الشوارع من المارة وأغلقت المدارس والمحال التجارية والمؤسسات العامة والخاصة أبوابها مع بداية حداد رسمي لمدة ثلاثة أيام. ووضع الجيش اللبناني في حالة تأهب قبيل جنازة الحريري يوم الأربعاء.

- وزير الإعلام السوري مهدي دخل الله: «سوريا... تعتبر ما جرى عملاً إرهابياً وإجرامياً هدفه زعزعة استقرار لبنان».

- شمعون بيريس نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي: «ليس لدى فكرة عمن فعل هذا. لقد عاش الحريري في بلد خطير وكان على اللبنانيين أن يبسطوا سيطرتهم على ذلك البلد. لكنهم بدلاً ذلك استسلموا لكل أنواع الإرهابيين».

- ريم علاف خبيرة شؤون الشرق الأوسط بالمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن: «هذا الحادث من عمل جهاز مخابرات وليس جماعة صغيرة. وأيّا كان الفاعل فإن هدفه خلق حالة من الفوضى في لبنان وتوجيه أصابع الاتهام إلى سوريا. ولست أعتقد

أن أحداً في سوريا تبلغ به السذاجة إلى حد الاعتقاد بأن مثل هذا العمل سيساعدهم».

- عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية: «لا أعتقد أن هناك أية مكاسب ستتحقق من وراء هذه الجريمة. هذه لحظة عصيبة وعلينا أن نمعن التفكير فيها».

«أعتقد أن هذه اللحظة ليست لحظة مناسبة لتوجيه أصابع الاتهام... كل ما آمله في الوقت الحالي ألا يدخل لبنان مرة أخرى في إحدى المراحل الخطيرة التي قد تؤثر على وحدته».

- جبريل الرجوب المسؤول بالسلطة الفلسطينية قال: «إن حادث الاغتيال يخدم أعداء الشعبين الفلسطيني واللبناني». وأعرب عن إدانته الشديدة للحادث الذي «يهدد استقرار المنطقة» على حد قوله.

- عبد العزيز الفايز عضو مجلس الشورى السعودي أشار إلى أن الحادث سيعني الكثير بالنسبة لعلاقات لبنان مع الكثير من البلدان وليس المملكة السعودية فحسب. وقال إن الحريري لم يكن سياسياً هامشياً وإنما كان قوة سياسية يعتمد عليها، مؤكداً أن وفاته ستغير الخريطة السياسية في لبنان وعلاقاته بالكثير من البلدان.

- شيراك سافر إلى لبنان لتقديم التعازي:

وصل الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى بيروت يوم الأربعاء 16 شباط(فبراير) 2005 لتقديم تعازيه لعائلة الرئيس رفيق الحريري.

وهبطت طائرة شيراك في مطار بيروت وتوجه مباشرة إلى منزل

الحريري. وكان شيراك صديقاً شخصيا مقرباً للحريري. ودعا الرئيس الفرنسي إلى إجراء تحقيق دولي حول اغتيال الحريري.

وأضاف إن فرنسا «تطالب بإجراء تحقيق دولي دونما إبطاء للوقوف على ملابسات هذه المأساة والمسؤولية عنها قبل إنزال العقاب بالجناة».

- التحقيق في عملية الاغتيال:

تقرير فيتزجيرالد:

طلب مجلس الأمن الدولي بعد وقت قصير من الاعتداء تقريراً عاجلاً عن ظروف الاغتيال وأسبابه وعواقبه وأرسل في 24 شباط/ فبراير محققين من أيرلندا ومصر والمغرب، وبعد ذلك خبراء متفجرات سويسريين إلى بيروت. وكانت لجنة الأمم المتحدة هذه برئاسة نائب رئيس الشرطة الأيرلندي بيتر فيتزجيرالد وقد أنهت يوم الأربعاء 16 آذار/ مارس 2005 جولتها الأولى من التحقيقات وشكرت رئيس الجمهورية اللبنانية لحود «على تعاون السلطات اللبنانية». وكان من المقرر أن ينشر التقرير بعد ذلك بأسبوع.

ولكن ذلك لم يمنع «ثوار الأرز» وكل المعارضين لسورية من أن يتهموا بلا أي دليل جهازي الاستخبارات السورية واللبنانية بأنهما كانا وراء عملية الاغتيال. وقد زاد الطين بلة ودعم هذا التصور - يومين قبل أن تنهي اللجنة أعمالها - أن المراسل في «الشرق الأوسط» روبرت فيسك، نشر في الصحيفة البريطانية الـ «أندبندنت» صورة مغلوطة عن تحقيقات لجنة الأمم المتحدة حيث قال:

إن المحققين مقتنعون أن الأدلة قد طُمست من قبل «كبار ضباط المخابرات» وإن تقرير الأمم المتحدة سيكون له أسوأ الآثار و«ماحق». ولكن فيسك لم يذكر مصادره إلا أنه تنبأ أن الرئيس الأميركي جورج بوش سيعلن يوم الأربعاء «أن ضباطاً من المخابرات العسكرية السورية وربما بالإشتراك مع ضباط لبنانيين متورطون في عملية الاغتيال». إلا أن البيت الأبيض نفى ذلك على لسان الناطق باسم الرئاسة الأميركية سكوت ماك كليلان الذي قال: «ليس عندنا أي تصور عن مصدر هذا النبأ والمهم بالنسبة لنا أن تكشف حقيقة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. والأمم المتحدة تقوم بتحرياتها ولا نملك حالياً أية معلومات جديدة أو نتائج نهائية».

إلا أن الرئيس بوش نفسه لم يعلق على ذلك، وقد كتب فيسك بعد ذلك أن الابنين الكبيرين للملياردير الحريري قد غادرا لبنان «على عجل» بعد أن أُنذرا باحتمال كونهما هدفين تاليين لمن اغتال والدهما. عند الحريري خمسة أولاد وزوجته وابنته في بيروت، غادر أربعة من أولاده بيروت بعد الاعتداء. وقد قال فؤاد السنيورة المقرب من العائلة والذي كان وزيراً للمالية: «نصحوا بمغادرة البلاد لأسباب أمنية». إلا أن هذا ليس إلا نصف الحقيقة فاثنان من أولاده خارج البلاد للاهتمام بشركاتهم وأعمالهم التجارية في الخارج»[1].

كذلك دخلت الصحيفة البريطانية «تايمز» على النغمة العامة للدعاية المغرضة، وكتبت بتاريخ 18 آذار/مارس 2005، أنها تمتلك «أدلة واضحة» ضد سورية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني

---

(1) يورغن كاين كولبل: لا أدلة ضد لبنان وسورية، يونغه فيلت 18/3/2005.

الأسبق ورجل الأعمال والملياردير رفيق الحريري وإن سورية مسؤولة عن ذلك. وقد استندت الصحيفة إلى أقوال الزعيم المعارض اللبناني، وليد جنبلاط الذي نقل عن رفيق الحريري قوله له قبل يومين من اغتياله: «سيقتل أحدنا خلال الأسبوعين القادمين، إما أنت، أو أنا»[1]، وقد قالت صحيفة «التايمز» أيضاً أن الحكومة في بيروت أمرت بتنظيف مكان حادثة الاغتيال لتزيل كل الآثار، التي تدل على مسؤولية سورية في الجريمة.

كذلك لم يشأ فيتزجيرالد أن يغادر بيروت قبل أن يصب الزيت على النار، ويلهب المشاعر «المناهضة لسورية». وقد أفهم الزعيم المعارض وليد جنبلاط أنه يستطيع أن يثبت أن السلطات البيروتية، العاملة في «رعاية السوريين قد أخفت بعض التحقيقات أو عرقلتها وأنها طمست بعض الأدلة». كما قال فيتزجيرالد لآل الحريري إن تقريره سيكون «مدوياً ومدمراً».

ثم ظهر تقرير فيتزجيرالد، ولم يحتو على أية أدلة. إلا أن اللجنة نصحت بتوسيع التحقيقات على مستوى دولي ولكن التقرير تجنب أن يربط سورية بشكل مباشر بـ «حادثة الاغتيال»[2].

وقد انتقد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع تقرير الأيرلندي بيتر فيتزجيرالد، الذي حمّل سورية «مسؤولية انعدام الأمن والنظام وكذلك مسؤولية الأوضاع السياسية المتوترة في لبنان قبل اغتيال

---

(1) يورغن كاين كولبل: يبقى الجو ضبابياً حول اغتيال الحريري، نويس دويتشلاند، 21/ 3/ 2005.

(2) يورغن كاين كولبل: رجل بوش في بيروت، يونغه فيلت، 30/ 3/ 2005.

الحريري». واتهم السلطات اللبنانية بأنها أفسدت التحقيقات إن لم نقل أنها زورتها. وقد طلب الشرع حذف الفقرة، التي تحتوي «مزاعم مختلفة» لطرف ثالث، حيث ورد ما نصه: «إن الأسد هدد الحريري و(الزعيم المعارض) جنبلاط بإلحاق الأذى الجسدي بهما»[1].

- دور جماعة النصرة والجهاد في عملية الاغتيال:

في يوم الجريمة في الرابع عشر من شباط/فبراير وحوالي الساعة الواحدة والنصف ظهراً تلقى غسان بن جدّو، مدير مكتب محطة «الجزيرة» الفضائية في بيروت، اتصالاً هاتفياً من شخص «يتكلم العربية برداءة أو أنه تظاهر بأنه لا يجيد العربية» ولكن بن جدو زاد في الإيضاح وقال «الشخص لم يتكلم عربية سليمة، لقد تكلم العربية بلكنة أجنبية». على أية حال فقد أخبر هذا الشخص أن مجموعة «النصرة والجهاد في بلاد الشام (ربما كانت مجموعة جند الشام - المترجم) تتحمل مسؤولية تنفيذ الإعدام العادل بالعميل الكافر رفيق الحريري» وقد علّق بن جدو بالقول: «لم يسبق أننا سمعنا بهذه المجموعة». وقد أذاعت محطة «الجزيرة» هذا التصريح في حوالي الساعة الرابعة عشرة. وبعد عشرين دقيقة على ذلك فقط اتصل رجل آخر بالمحطة ولكن تكلم هذه المرة «بلغة عربية جيدة» وقال إنه يمكن الحصول على شريط فيديو موجود في شجرة قرب المركز الرئيسي للأمم المتحدة في بيروت. وبالفعل فقد ذهب أحد العاملين في مكتب المحطة إلى المكان المذكور وعاد خائباً ولكن عاملاً آخر استطاع اكتشاف مكانه، وأتى به إلى مدير مركز المحطة.

---

(1) يورغن كاين كولبل: واشنطن تصر على موعد الانتخابات، يونغه فيلت، 31/ 3/ 2005.

وفي الساعة 15 و27 دقيقة احتج شخص ثالث هاتفياً على عدم بث الشريط حتى الآن. وأجاب مدير مركز المحطة إن المركز الرئيسي للمحطة في قطر هو الذي يتخذ قرار البث أو عدمه، فما كان من الشخص المتصل إلا أن صرخ بصوت عال وهدد مدير المركز بأنه سيندم إذا لم يتم بث الشريط سريعاً. في الساعة 17 و4 دقائق اتصل نفس الشخص مرة أخيرة وهو غضبان وسأل فيما إذا كان الشريط سيبث أم لا. حينذاك أخبر مدير المركز هذا الشخص المجهول أن الإدارة اتخذت قرار البث وما عليه إلا أن يتابع برامج المحطة.

وفي مساء ذلك اليوم الاثنين بثت المحطة أخيراً شريط الاعتراف بتحمّل المسؤولية. وقد ظهر فيه شاب ذو لحية وعمامة بيضاء وعباءة سوداء وقال: «من أجل إخواننا المجاهدين في العربية السعودية... قررنا أن ننفذ حكم الإعدام بكل أولئك الذين يؤيدون هذا النظام». وكان هذا الشاب يجلس أمام راية كتب عليها مجموعة النصرة والجهاد في بلاد الشام حينما استمر في الكلام يقول: «لقد نفذنا عملية جهادية... وهذه هي بداية سلسلة من العمليات الجهادية ضد الكفار والمرتدين في بلاد الشام». ثم ذكر في هذا الشريط أن الانتحاري فجّر نفسه، وقد أرادت المجموعة بذلك أن تنتقم للمجاهدين، الذين قتلتهم الشرطة السعودية. وقد وصف هذا الشاب الفلسطيني، والمدعو أحمد أبو عدس، الحريري بأنه طاغية يجب أن يقتل لأنه كان «عميلاً للنظام السعودي». وقد أعلن العزم على تنفيذ ضربات أخرى ضد «الكافرين والمرتدين والطغاة». ومن العجب أن أحمد أبو عدس يعتبر رسمياً مفقوداً منذ 19 كانون الثاني/ يناير عام 2005.

- إسرائيل:

يفترض أن إسرائيل تقف على لائحة المشتبه بهم، لا بل في مقدمة هذه اللائحة، لقد صرح مصطفى ناصر، المستشار السابق للسياسي اللبناني رفيق الحريري عشية اغتياله لوكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»: «إن اغتيال الحريري إحدى مهام الموساد، الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية، الذي يسعى لإيجاد توتر سياسي في لبنان، ودون أدنى شك فإن السلام والاستقرار والمستوى الأمني الجديد الذي كان مسيطراً في لبنان في الأعوام القليلة الأخيرة، جعل كل المجموعات اللبنانية تؤدي أدوارها بتناسق تام، إلا أن ذلك يتناقض تماماً مع النوايا السياسية الإسرائيلية في المنطقة، وقبل كل شيء فإن إسرائيل تسعى إلى خلق جو من التوتر المستمر في المنطقة حتى تضمن استمرار وجودها. وقد كان هذا هو السبب الذي جعل تل أبيب تساعد على الحرب الأهلية لأعوام طويلة وتحتل أرضنا، وتزرع الفوضى واللا استقرار لأكثر من عقد من الزمن»[1].

يقر كثيرون من صقور حكومة بوش بصلتهم الوثيقة برئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون وحزب الليكود. وقد كتب الخبير في شؤون الشرق الأوسط الأميركي بيب اسكوبار في «آسيا تايمز أون لاين»: «يبدو أن إسرائيل فقط هي المستفيدة من اغتيال الحريري». أما قدرة الموساد على القيام بهذه الجريمة فهذا أمر لا يشكك فيه حتى كبار ضباط الجيش الأميركيين، كما تقول دراسة صادرة عن

---

(1) مستشار الحريري السابق: اغتيال الموساد للحريري يهدف الى إيجاد التوتر في لبنان «IRNA 15/2/2005».

المدرسة العسكرية للدراسات المتقدمة، والتي ذكرتها صحيفة الـ «واشنطن تايمز» في 10 أيلول/ سبتمبر عام 2001. ففي ذلك الوقت نقلت الصحيفة عن ضابط أميركي شارك في الدراسة: «الموساد جهاز من دون رقابة ولا ضوابط وهو عديم الضمير وفاسد السريرة وواسع الحيلة. لديه إمكانيات لمهاجمة قوات الولايات المتحدة الأميرية في حين يجعل هذا الهجوم يبدو وكأنه عملية فلسطينية أو عربية». وكما لا توجد أدلة على تورط سورية كذلك لا دليل هناك على تورط إسرائيلي[1]».

وبالإضافة إلى ذلك «فإن العلاقات السورية ـ الروسية تشكل خطراً كبيراً على إسرائيل، لأن بإمكان الروس أن يبيعوا أنظمة أسلحة جديدة للسوريين. وهذا ما اعتبرته صحيفة «اعتماد» الإيرانية دافعاً كافياً لعملية الاغتيال».

إنها ليست مسألة دافع فقط، فإسرائيل ذات ماض طويل في استخدام الاعتداءات الإجرامية كأداة في سياسة الدولة. وقد نفذ النظام الإسرائيلي مرات عديدة عمليات إرهابية واتهم أعداءه بها. وكانت فضيحة لافون من أسوأ الأمثلة على ذلك، حيث أنشأ جهاز المخابرات الإسرائيلي، الموساد، شبكة سرية في مصر، قامت سنة 1953 بسلسلة من الاعتداءات بالقنابل على منشآت دبلوماسية أميركية، وترك المهاجمون أدلة مزورة تشير إلى عرب معادين

(1) راينر روب: من المستفيد من جريمة الاغتيال في لبنان؟ الولايات المتحدة الأميركية تضع سورية تحت الضغط وتصورات حول تورط الموساد، «ويس دويتشلاند» 23/ 2/ 2005.

لأميركا. وكان الهدف من ذلك كله إحداث توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر.

وخلال تاريخه الطويل في اغتيال القادة الفلسطينيين ـ وقد اغتيل العديد منهم في بيروت ـ فإن النظام الإسرائيلي كان يحاول دائماً بشكل روتيني أن يورط الفصائل الفلسطينية المتنافسة في هذه الأعمال.

كما كان الاغتيال بالسيارات المفخخة جزءاً منتظماً من سجل الموساد. ففي أعوام السبعينيات والثمانينيات، حينما دخل الإسرائيليون إلى لبنان، أصبحت هذه الاغتيالات شيئاً يومياً وسجل الكثير منها على عاتق إسرائيل. ونذكر من (أحدث) الاغتيالات التي جرت، اغتيال الياس حبيقة في كانون الثاني/يناير 2002 وهو وزير سابق وأمير حرب. وقد اغتيل مع ثلاثة من مرافقيه في أحد شوارع بيروت عن طريق استخدام سيارة مفخخة وتفجيرها عن بعد. وكان حبيقة قد صرح قبل أيام قليلة من اغتياله بالقول إنه مستعد ليشهد حول الدور، الذي قام به رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون في مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا.

في شهر حزيران 2004 اتهم قاض لبناني خمسة أشخاص عرباً بأنهم قد تعاونوا مع الموساد لاغتيال أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله. وقد اعترف أحدهم أمام المحكمة بأن الموساد هو الذي نظم اغتيال حبيقة. وفي شهر أيار/مايو سنة 2002 قتل الموساد الإسرائيلي محمد بن أحمد جبريل أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد علّق وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك بنيامين بن

إليعازر، بسخرية «ليس كل ما ينفجر في بيروت له علاقة مع دولة إسرائيل». إلى ذلك فقد اغتيل في آب/أغسطس 2003 في بيروت علي حسن صالح، أحد قادة حزب الله. وقد أنكرت إسرائيل كل علاقة لها بهذا الاغتيال، لكن كل اللبنانيين كانوا مقتنعين بأنها إحدى عمليات الموساد.

يقود الموساد منذ سنة 2002 مئير داغان، الذي كان قائداً للقوات الإسرائيلية المحتلة في جنوب لبنان. وقد ثبت فعلاً أن شارون أعطى داغان تفويضاً بالعودة إلى استخدام كل أساليب الموساد التقليدية في الخارج بما في ذلك الاغتيالات.

- لجنة التحقيق الدولية وتقريرا ميليس:

تحتاج الجرائم السياسية إلى محققين ذوي صفات مميزة: فبعدما أنهى فيتزجيرالد «عمله»، كلف أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان المدعي العام في برلين ديتليف ميليس بالاستمرار في التحقيقات. وقد أعلن ميليس في منتصف أيار/مايو عام 2005 أنه سيكشف ملابسات الجريمة في غضون الأشهر الثلاثة القادمة: «أنا أنوي أن أنتهي من هذا الموضوع خلال هذه المدة». وهكذا راح يبحث، بالإتفاق مع الأمم المتحدة، عن هدف ثابت وهو «الأثر الذي يقوده لاتهام سورية».

وهكذا استطاع أن يضمن في صيف 2005 إصدار أمر من قاضي التحقيق في بيروت، الياس عيد، يقضي باعتقال الجنرالات الأربعة ذوي المناصب الرفيعة «والموالين لسورية»، الذين يفترض أنهم متورطون في جريمة اغتيال الحريري، بتهمة «القتل المتعمد ومحاولة

القتل والإشتراك في أعمال إرهابية وحيازة أسلحة ومواد متفجرة» (غير مرخصة) وهؤلاء الجنرالات الأربعة هم رئيس الحرس الجمهوري السابق مصطفى حمدان، ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق ريمون عازار، ومدير عام الأمن العام السابق جميل السيد، ومدير الأمن الداخلي السابق علي الحاج، وهم كلهم من «المخلصين» لرئيس الجمهورية إميل لحود «الموالي لسورية»، والذين لا يزالون رهن الاعتقال دون «أدلة دامغة» حتى الآن. وهم مهددون في حال إدانتهم، بالإعدام رمياً بالرصاص وفق القانون اللبناني.

تحدث ميليس في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2005 في تقرير مبدئي له، عن «أدلة مقنعة» لتورط ضباط استخبارات سوريين ولبنانيين في جريمة الاغتيال، واستند في ذلك على أقوال «شاهد سوري الأصل، مقيم في لبنان وسبق أن عمل مع الاستخبارات السورية في لبنان» وقد شرح هذا الشاهد المدعو هسام طاهر هسام، «كيف قرر مسؤولون سوريون ولبنانيون، رفيعو المستوى، اغتيال الحريري» وبالإضافة إلى ذلك «فقد ادعى الشاهد صلات وثيقة مع ضباط سوريين رفيعي المستوى عاملين في لبنان» وقد عرف أيضاً أن «بعض رجال الأمن اللبنانيين سافروا عدة مرات إلى سورية للتخطيط لجريمة الاغتيال». كما راقب هذا الشاهد «في الأيام الثلاثة التي سبقت الاغتيال، كيف وضعت المواد المتفجرة في السيارة التي كان انفجارها سبباً في الحادث».

ولكن سرعان ما وجد المحقق الألماني نفسه أمام كومة من

الحطام. فقد أعلن شاهد الإدعاء هسام طاهر هسام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 أن كل أقواله، التي أعطاها أمام لجنة التحقيق الدولية، قد انتزعت منه بالتعذيب وإعطائه المخدرات وإغرائه بمبلغ من المال بلغ مليوناً وثلاثمائة ألف دولار. وقبل ذلك في الصيف كانت مصداقية شاهد هام آخر قد تبخرت، كما يذوب الجليد في الشمس. إذ أن هذا الشخص، الذي كان معتقلاً، وسبق له أن دخل السجن مرات عديدة واسمه زهير الصديق، اتهم مسؤولين سوريين ولبنانيين بأنهم خططوا لجريمة الاغتيال في إحدى الشقق البيروتية. وقد ثبت بالبرهان القاطع أنه أعطى هذه الأقوال لقاء رشوة مالية، فقد قال هو نفسه: «لقد أصبحت الآن مليونيراً». وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر قتل شاهد آخر في حادثة سير مريبة وهو بائع الهواتف المحمولة في طرابلس نوار حبيب دونة، الذي قيل إنه قد باع بطاقات للهواتف المحمولة، التي كان يستخدمها المجرمون.

وبعد أن تراجع هسام عن أقواله، طالب إبراهيم دراجي، الناطق باسم لجنة التحقيق السورية في جريمة اغتيال الحريري «بإعادة نظر كاملة في تقرير لجنة التحقيق الدولية» لأن هذا التقرير «قد تداعى وانهار». وقال الدراجي أيضاً: «إن الكرة الآن في ملعب لجنة ميليس «لأن نتائج التقرير اعتمدت على أقوال شاهدين هما محمد زهير الصديق، المسجون حالياً في فرنسا، وهسام». وهكذا فإن نشوة اللبنانيين الأولية تحولت تدريجياً إلى صحوة، إذ أن «عملية ميليس أخذت تبدو أكثر غرابة.. وبدأت تبدو غير مهنية البتة». هذا ما كتبه جوشوا لانديس، الأميركي المقيم في دمشق والخبير في الشؤون السورية. كذلك لم يأت تقرير ميليس الثاني إلا بكلمات

سياسية ضبابية، دون ذكر أية حقائق دامغة يمكن أن تؤدي حقاً إلى كشف جريمة الاغتيال.

وصل ميليس إلى نهاية حكمته في ربط الشبكات العنكبوتية حول سورية وغادر البارجة «المعادية لسورية» بعد أن أخذت تغرق رويداً رويداً، لأنه لم يعد راغباً، على ما يبدو، باستكمال هذا التحقيق. وفي نهاية سنة 2005 ترك ميليس منصب المحقق الدولي، وانتهى بذلك فصل مخز وفاضح. وهكذا خلف البلجيكي سيرج برامرتز سلفه ميليس(1).

بتاريخ 11/1/2006 عيّن الأمين العام للأمم المتحدة القاضي البلجيكي سيرج براميرز خلفاً للقاضي الألماني ميليس للتحقيق في جريمة اغتيال رفيق الحريري وكشف ملابساتها. وحتى تاريخه لم تتوصل لجنة التحقيق إلى كشف هوية الفاعلين ومن يقف ورائهم.

---

(1) اغتيال الحريري «أدلة مخفية»، يورغن كاين كولبل، ترجمة د. هاني صالح وكامل إسماعيل، دار الرأي للنشر/ دار الحصاد/ دار السوسن، دمشق سورية ط1 نيسان/ أبريل 2006، ص ـ ص 15 ـ 35.

أصلان مسخادوف

(1951 ـ 2005)·

إذا أردت أن تختزل مأساة أصلان مسخادوف فبوسعك أن تراه رجلاً وقف في منتصف الطريق، فلا هو كان مغامراً إلى درجة التعاون مع أعدائه لرسم مستقبل الشيشان ضمن حدود الدولة الروسية، ولا هو كان خيالياً فرمى بنفسه وراء حلم الدولة الإسلامية المستقلة الكبرى التي تمتد من البحر إلى البحر (بحر قزوين والبحر الأسود هذه المرة).

أصلان مسخادوف ترك نفسه لمن حوله فضاعت خطاه، قدم نفسه طرياً فصوره البعض ضعيفاً يسهل قيادته، ورآه آخرون حريصاً على رفقاء القضية حتى لو لم يكن مقتنعاً بأساليبهم.

ـ من المنفى إلى العالم:

ولد أصلان مسخادوف في 1951 في كازاخستان في المنفى الذي أرسل إليه ستالين الشعب الشيشاني كغيره من جيل النفي الكبير. وتلقى تعليماً عسكرياً وخدم في الجيش السوفيتي حتى وصل إلى منصب جنرال قبل أن يستقيل ويعود إلى الشيشان ليشارك في الحركة القومية الساعية إلى الإستقلال في أوائل

التسعينيات. صار الساعد الأيمن لأول رئيس للشيشان الجنرال جوهر دوداييف.

اختير في العام 1997 رئيساً للشيشان، وظل يشغل بهذا المنصب حتى الحرب الشيشانية الثانية التي اشتعلت في بداية العام 2000، وظل يقود المقاومة الشيشانية حتى أُعلن اغتياله في 8 آذار/مارس 2005.

اكتسب أصلان مسخادوف معرفة العالم به من خلال ثلاثة مواقف:

ـ انتخاب الشعب الشيشاني له رئيساً للجمهورية بنسبة 60% متفوقاً على سليم خان يندربابييف، وتوقيعه إتفاقية الترتيب لإستقلال الشيشان مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين عام 1997.

ـ عدم تضامنه مع سياسة تفجير القطارات واحتجاز الرهائن في المسارح والمدارس وغيرها، باعتبارها أساليب جنونية تشوه سمعة المقاومة الشيشانية. ولكنه كان يؤكد في أعقاب كل حادثة أن روسيا هي المسؤولة عن هذه العمليات بإخضاعها الشيشان تحت سيطرتها رغماً عنها.

ـ مناداته على مدى السنوات الأخيرة بالاستعداد للتفاوض والحوار لإيقاف نزيف الدم في الشيشان. ونجح في إرسال أحمد زكاييف وزير الثقافة في حكومته السابقة مبعوثاً إلى الدول الأوروبية فحقق زكاييف تقدماً ملموساً في إيقاظ الوعي الشعبي الأوروبي بما يجري في الشيشان.

ـ الخيار الصعب بين بن لادن وياسر عرفات:

في نهاية العام 1999 كانت المناقشات الإعلامية الروسية تغازل مسخادوف المعتدل وتدعوه إلى الإتفاق والتفاهم، حتى إن بعض السياسيين والخبراء ـ والجيش الروسي يزحف نحو غروزني لإسقاطها ـ رشحه للبقاء في رئاسة الشيشان إذا هو سلم «الوهابيين» برئاسة شامل باساييف للقوات الروسية.

لم يكن مسخادوف ليستطيع أن يتبرأ من باساييف أو يسلمه للروس، ليس لأن الأخير له نفوذ طاغ اكتسبه من خبرة حرب العصابات وتكتيكات الميليشيات فحسب، بل لأن باساييف رسخ شرعيته كعقل مدبر قلب هزيمة الشيشان في عام 1995 إلى نصر بعد عملية مستشفى بودينوفسك[1]. وبتكتيكات باساييف المرعبة، ظهرت المقاومة الشيشانية كقوة جسورة ركّعت روسيا العظمى.

تعتبر «غزوة داغستان»[2] النقطة المفصلية في مأساة أصلان

---

(1) في حزيران/يونيو من عام 1995 وفي عملية تشبه عملية بيسلان أو مسرح موسكو احتجز باساييف ألفي شخص في مستشفى في مدينة بودينوفسك على بعد مائة كيلومتر من الحدود الشيشانية داخل الأراضي الروسية. وحينما حاول الجيش الروسي اقتحام المستشفى قُتل ما يزيد عن مائة شخص وجرح مئات آخرون، وانتهى الأمر بخروج باساييف آمناً في درع بشري من الرهائن ليكتب فصل النهاية في الحرب الشيشانية الأولى، ويخرج الجيش الروسي من الجمهورية لتبدأ أولى خطوات ترتيب انفصال الشيشان عن روسيا.

(2) في أيلول/سبتمبر من عام 1999 وفي وقت كانت الشيشان تحقق خطوات ثابتة على طريق الاستقلال غررت الأوضاع المتساهلة على الحدود بين داغستان والشيشان بفريق باساييف بتوسعة حدود جمهورية الشيشان الإسلامية لضم ما يجاورها من أراض، وبصفة خاصة داغستان الغنية بالموارد. فقام باساييف بالهجوم على قرى في غرب داغستان وأعلن قوانين الشريعة الإسلامية. واعتبرت روسيا ذلك انتهاكاً للاتفاقية التي وقعها أصلان مسخادوف مع بوريس يلتسين على الأمن المتبادل بين الجانبين وقامت بغزو الشيشان.

مسخادوف وكثير من قادة الحركة الشيشانية. باساييف الذي كان قد لمع نجمه اختار تصعيد الموقف ولم يتمكن أحد من الوقوف أمامه.

غادر مفتي الجمهورية أحمد قاديروف معترضاً إلى معسكر الروس، بينما أبى مسخادوف أن يخون عهده لجوهر دوداييف وللشعب الشيشاني الذي انتخبه. وقف مسخادوف عدة أشهر متردداً قبل أن يتبع فريق باساييف دون أن يكون مقتنعاً بما اختار، لكن البديل كان أن يتحول إلى قاديروف ثانٍ.

في ذلك الوقت كانت روسيا ما تزال تعيش في أواخر أيام بوريس يلتسين المشغول تارة بمرضه وتارة بجمع أوراقه في الكرملين والإفلات من تهم الملاحقة بالفساد. لم يكن أحد يتوقع أن رئيس الوزراء الشاب فلاديمير بوتين سيشعل حرباً في الشيشان تعيدها إلى أجواء الحقبة الستالينية.

هكذا انخدع مسخادوف ووقع في الخطأ المميت، استهان بروسيا فلاديمير بوتين من ناحية، وترك نفسه فخطفته جماعة باساييف من ناحية ثانية. لم يخطف باساييف مسخادوف فحسب، بل خطف المقاومة الشيشانية بأسرها. فرّ مسخادوف مع المقاومة الشيشانية إلى الغابات والجبال في جنوب الشيشان محافظاً على لقبه رئيساً لجمهورية أتشكيريا بين صفوف المقاومة.

وبالتدريج بدأت المقاومة تصحو على واقع مختلف، أدركت أنها لا تواجه ذلك الجيش الروسي المتهالك الذي كسرته في

حرب الشيشان الأولى 1994 ـ 1996، وبدا لمسخادوف أنهم قد وصلوا إلى نقطة اللاعودة يقودهم باساييف فعلياً ويقودهم هو اسماً.

لم يكن مهماً لباساييف أن يصنفه الإعلام كإرهابي دولي أو أمير حرب أو حتى بن لادن روسيا، كما لم تستهوه مغازلات الصحافة الأوروبية لمسخادوف مشبهة إياه بياسر عرفات الشيشاني أو شارل ديغول القوقاز.

لم يكن لدى باسايف بريء وجلاد، فكل الروس مجرمون. يقول في حديث للقناة الرابعة للتلفزيون البريطاني: «كل ما يحقق هدفنا فهو مشروع، سواء استهدفنا مدنياً أو عسكرياً».

ـ على مذبح السلام:

أخيراً حسم مسخادوف أمره في مطلع العام 2004 وبدأ في محاولات سرية للتفاوض مع الحكومة الروسية، بدأت الرائحة تنبعث مع تصريح أحمد قاديروف قبل أشهر من مصرعه حينما قال: إنه سيُدخل الشيشان إلى تاريخ جديد بعد أن يسلم مسخادوف نفسه تاركاً «عصابة» باسايف في العراء. توالت الأحداث، اغتيل قاديروف وارتكبت مذبحة بيسلان وقطع السبيل على التفاوض.

اضطر مسخادوف للانتظار ثانية، من أيار/مايو 2004 إلى شباط/فبراير 2005 ليعلن عن هدنة من طرف واحد

لإيقاف أي هجوم من المقاتلين الشيشان. في الأيام الثلاثة الأولى من شهر آذار/مارس 2005 أعرب مسخادوف في آخر مقابلة صحفية أجراها قبل اغتياله عن أمله في أن يلتقي بالرئيس بوتين لمدة 30 دقيقة وهو واثق أنها ستنتهي بإيقاف الحرب في الشيشان.

يقول مسخادوف في المقابلة التي أذاعها راديو «الحرية»: «الرئيس بوتين لا يعرف حقيقة ما يجري في الشيشان، إن جنرالاته وضباط مخابراته يخدعونه ولا يقدمون له الحقيقة، يمكننا أن نصل في حوار صريح ومباشر إلى إيقاف الحرب».

إذا ترجمنا مسلك مسخادوف في مساره التفاوضي الأخير فيمكن أن نستشف ما يلي:

1 ـ إن المقاومة الشيشانية تستشعر أن الخناق قد ضاق عليها وأن ما تبقى لها يكفي بالكاد للتماهي والاختفاء.

2 ـ إن ما تعرض له الشعب الشيشاني من كافة صنوف التعذيب لم يعد يترك طاقة لحماية المقاومة من ناحية، ولم يعد هذا الشعب قادراً على البقاء من ناحية أخرى. وبشهادات روسية فإن الشعب الشيشاني يتعرض بحجة التعاون مع المقاومة لأكبر عملية «تطهير عرقي».

3 ـ إن إتفاقاً ما يمكن أن يقوم به مسخادوف مع الروس سيقدم للحكومة الروسية نصراً لامعاً إذا ما سمي التفاوض «استسلاماً» بعد أن انهارت سمعة الدولة بعد حادثة

بيسلان. وفي المقابل يستفيد الشيشانيون بتفاوض (استسلام) مسخادوف في إيقاف الحملة العنصرية ضدهم، وربما يتم إشراك مسخادوف في شكل ما من أشكال إدارة الجمهورية.

توجه مسخادوف بهذه القناعات إلى الروس، وبدلاً من أن يلقى الترحيب اغتالته القوات الروسية؟ (الرواية الروسية تقول إنه قتل في مخبأ أثناء التحضير لعملية تفجيرية).

ربما لم ينتبه مسخادوف إلى أنه قد صار كالخيل الطاعنة في السن، لا مكسب من وراء المراهنة عليها. ما يتبقى للرئيس فلاديمير بوتين في الكرملين ثلاث سنوات بالكاد تصلح لقتل المناوئين لا التفاوض معهم. مسخادوف توجه للسلام وليس معه ما يغري بالتفاوض. كان باساييف يعرف ذلك، وهو يعرف أيضاً أن احتجاز الرهائن قد يدفع الروس للتفاوض، وهكذا لا يستبعد البعض وقوع بيسلان جديدة.

ـ هؤلاء اغتالوا مسخادوف:

أصلان مسخادوف اغتيل لأنه وقع ضحية أطراف عديدة:

فهو ضحية المتعجلين في المقاومة الشيشانية الذين لم يشغلوا أنفسهم بإعادة بناء الأرض التي دمرتها الحرب الأولى، وجروا وراء شعارات إقامة الشريعة الإسلامية خارج حدود الجمهورية في وقت كانت العاصمة غروزني تحتاج فيه إلى كل من يرفع حجراً ويداوي جريحاً.

هو إذن ضحية جماعة من المغامرين يسميها المراقبون في الغرب «أمراء الحرب»، ويسميها الشامتون في الشرق صعاليك «الإسلامويين» وأصحاب فانتازيا الغزوات.

وهو ضحية أحداث أيلول/سبتمبر التي وحدت واشنطن وموسكو، فأُطلق لروسيا العنان تفعل ما تشاء دون حساب ودون مراجعة. كما هو ضحية الغزل المتبادل بين بوش وبوتين لتبادل المصالح في عالم آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأدنى.

وهو ضحية النفاق الدولي الذي يجعل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا في سبيل تحالفها مع روسيا لا تبدي اعتراضاً تجاه إبادة جماعية. وقد أحسن الفيلسوف أندريه غلوكسمان في صحيفة «الليموند» الفرنسية حينما خاطب شيراك وشرويدر وبوش بالقول: «تقبلوا يا سادة امتنان قيصر الكرملين، تقبلوا شكره لموقفكم الصامت بعد أن اغتالت قواته مسخادوف الرئيس الشرعي الذي شهدت بشرعيته المنظمات الدولية»».

وهو ضحية مثاليته وأوهامه التي أوصلته إلى الاعتقاد بأن حواراً في 30 دقيقة سيحل مشكلة ظلت قروناً دون حل.

مسخادوف الذي استنكر كل حوادث قتل المدنيين داعياً الدول الكبرى إلى الاستماع إلى صوت السلام من قلب المقاومة الشيشانية، لم يقل أحد كلمة بحق مقتله، ولم يعترض أحد على عرض جثته عارية مفقوءة العينين غارقة في بركة من الدماء.

في عشر سنين (1996 ـ 2005) اغتيل أربعة رؤساء للشيشان، من جوهر دوداييف مروراً بيندربابييف، وقاديروف، ووصولاً إلى مسخادوف. كان لدى الرؤساء الأربعة حلم الدولة الشيشانية وإن اختلفت المناهج. سقط الرؤساء الأربعة في حوادث اغتيال دون أن يحققوا من حلمهم شيئاً. عاشوا على صوت القنابل والرصاص وماتوا على نفس الصوت.

باسل فليحان
(1963 ـ 2005)

ـ سيرة الشهيد باسل فليحان:

وُلد باسل فليحان في عين زحلتا في أيلول/سبتمبر عام 1963.

والده الدكتور فريد لبيب فليحان، طبيب في مستشفى الجامعة الأميركية. والدته رضا نصر، ناشطة إجتماعية، عملت في الجمعية المسيحية للشابات.

متزوج من يسما نبيل مسلّم سنة 1998 ولهما ولدان رانية (5 سنوات) وريان (3 سنوات).

عُرف برصانته وأخلاقه العالية ومن سماته بسمة لا تفارق شفتيه مع الحزم في اتخاذ القرارات.

التحق بفريق العمل الإقتصادي للرئيس الحريري في نهاية التسعينات، بعدما أمضى فترة طويلة من حياته في الولايات المتحدة. جذب الإقتصاد الشاب باسل فليحان منذ كان يافعاً فاختار دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت لينال البكالوريوس في الإقتصاد عام 1984 ويتخرج حائزاً جائزة «بنروز» مع إمتياز، ليتابع

فيما بعد دراساته العليا في الولايات المتحدة، حيث حصل على الماجستير من جامعة «ييل» في العام 1985، والدكتوراه من جامعة «كولومبيا» عام 1990. كما شكّلت الولايات المتحدة وتحديداً واشنطن المحطة المهنية في حياة فليحان. إذ عمل في صندوق النقد الدولي منذ العام 1988 وحتى العام 1993، حين عاد إلى لبنان. وفليحان الذي مراراً ما ردد أن الصدفة لعبت دوراً بارزاً في حياته، تعرّف إلى الرئيس الحريري صدفة أيضاً.

في العام 1993 انتدب باسل فليحان من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية للعمل في وزارة المالية اللبنانية، فاستمر في هذا الموقع على مدى ست سنوات، ليشغل بعدها موقع مستشار وزير المالية، كما كان مسؤولاً عن إعادة تأهيل الوزارة. وخلال وجوده في وزارة المال، من عام 1993 وحتى 1999، تعرّف فليحان إلى الرئيس الحريري عن طريق الوزير فؤاد السنيورة. وتوطدت علاقة فليحان بالرئيس الحريري وأصبح يحظى بثقته. وكان الأخير يستشيره في مختلف الشؤون الإقتصادية.

وإلى جانب وجوده في وزارة المالية ما بين عامي 1994 و2000 كان فليحان يدرّس مادة الإقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد أعطى دروساً في إقتصاديات النمو والإقتصاد الدولي والسياسات الإقتصادية التطبيقية إضافة إلى الإقتصاد الرقمي. وقد أجمع طلابه على وصفه بالأستاذ الذي يشحذ طلابه ويدفعهم إلى تنمية مقدراتهم التحليلية النقدية، وقد نشأت بينه وبينهم علاقة صداقة.

وفي صيف العام 2000، وبينما كان فليحان يبلغ من العمر 37 عاماً، اختاره الرئيس الحريري لترشيحه على لائحته الانتخابية لمدينة بيروت عن مقعد الطائفة الإنجيلية، التي تندرج ضمن خانة طوائف الأقليات. وفي أيلول/سبتمبر عام 2000 أوكل رئيس الوزراء رفيق الحريري حقيبة الإقتصاد والتجارة للنائب باسل فليحان، الذي استمر بها بزخم حتى استقالة الحكومة في نيسان/أبريل عام 2003. وعرف فليحان بجدارته الإقتصادية ورؤيته المنفتحة المتطورة نظراً للخبرة التي اكتسبها من صندوق النقد الدولي. وأبرز إنجاز له هو أنه مهندس المؤتمر الإقتصادي «باريس ـ 2» الذي جرى برعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 وقامت بموجبه العديد من الدول والهيئات الإقتصادية الدولية بمنح لبنان قروضاً ومساعدات بقيمة 4,6 مليار دولار. وفي عهده اتخذت أولى خطوات تحرير الإقتصاد اللبناني، إذ تم توقيع إتفاقية الشراكة الأوروبية ـ الشرق أوسطية التي تعتبر مدماكاً في خطة الإصلاح الإقتصادي، وتم بموجبها إلغاء التعرفة الجمركية تدريجياً وفتح الأسواق.

ـ قدر الاستشهاد:

عشية عودته إلى بيروت من جنيف يوم 13 شباط/فبراير عام 2005، ألحّت عليه زوجته أن يبقى معها إلى اليوم التالي لكنه أصر على العودة إلى بيروت وقال لها إن هناك مناقشات برلمانية لقانون الانتخابات توجب وجوده في بيروت.

عاد باسل فليحان في 13 شباط/فبراير عام 2005، ليكون رفيق

الرئيس الشهيد في استشهاده كما كان رفيقه في حياته ودخل في صراع مع الموت دام 64 يوماً جراء الحروق البالغة التي أصابته خلال الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه ومجموعة من المواطنين الأبرياء.

ـ اغتياله:

ـ باسل فليحان.. «رفيق» الحريري يودع الحياة بعد صراع 64 يوماً مع الحروق التي طالت 95% من جسمه:

بعد صراع مع الألم استمر 64 يوماً، أسلم النائب ووزير الإقتصاد والتجارة السابق باسل فليحان الروح في مستشفى بيرسي العسكري في باريس.

وكان فليحان قد عانى من حروقات بالغة طالت 95% من جسمه وجروح أصيب بها خلال عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط/فبراير 2005، إذ كان جالساً إلى جانبه في السيارة التي كان الرئيس الراحل يقودها بنفسه. وفي اليوم التالي للاغتيال نقل فليحان إلى مستشفى بيرسي العسكري (الواقع في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية) المتخصصة بمعالجة الحروق. وطوال هذه الفترة كانت حال فليحان سيئة جداً ولكن مستقرّة. إذ كان يجري تخديره بالمورفين معظم الأوقات. كما خضع لعمليتين جراحيتين لإزالة طبقات الجلد المحروق. وقد كانت حروق فليحان بليغة وأحدثت تشوهات كبيرة في وجهه وجسمه. ولم يعرف ما إذا كان مردها

إلى استخدام النابالم المحرم دولياً في المتفجرات التي استخدمت لاغتيال الرئيس الحريري.

وفي التاسع عشر من نيسان/أبريل عام 2005، خطفت يد الموت نائب بيروت عن المقعد الإنجيلي وزير الإقتصاد والتجارة السابق باسل فليحان بعد أكثر من شهرين من خروجه مشتعلاً بالنيران من سيارة الرئيس رفيق الحريري الذي قضى بعملية اغتيال في 14 شباط/فبراير 2005.

وطوال فترة رقود فليحان في مستشفى بيرسي كانت الأوساط اللبنانية ـ بمختلف مستوياتها ـ تتابع حالته الصحية. حتى أنه في أواخر شهر آذار/مارس 2005 تداعى أصدقاؤه لمسيرة صامتة حملوا خلالها الشموع ودعوا له، ومعهم جميع اللبنانيين، بالشفاء. وكان أبرز المشاركين بالمسيرة يومها والدته السيدة رضا. وقد بقيت زوجته السيدة يسما مسلّم إلى جانبه طوال فترة وجوده في المستشفى.

وعند إعلان نبأ وفاة النائب فليحان أصدرت العديد من القيادات الرسمية، وأبرزها رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء المكلف نجيب ميقاتي وعائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، بيانات نعي. كما خصت الجامعة الأميركية في بيروت ابنها باسل فليحان بنعي مؤثر جداً عنونته «الأميركية نعت ابنها باسل فليحان»، وصفت فيه الجامعة نفسها بالأم الثكلى وتحدثت عن مناقبية تلميذها وأستاذها.

وأبرز ما جاء في نعي الرئيس لحود: «غياب النائب الشهيد

باسل فليحان، هو خسارة كبرى للبنان وللبنانيين نظراً لما كان يمثله داخل المجلس النيابي من حضور ومتابعة كوّنهما من خلال ثقافة جامعية واسعة، أضاف إليها خبرة عالية في عالم الإقتصاد والتجارة والمال لا سيما خلال عمله في البنك الدولي والأمم المتحدة، ومن ثم انتقاله إلى لبنان، فكان إلى جانب الرئيس الشهيد رفيق الحريري، سواء في حياته العملية والنيابية ثم من خلال المسؤوليات الوزارية التي تحملها النائب فليحان بجدارة وإخلاص وتفان وهي صفات لطالما قدرناها بالنائب الشهيد عندما تسلم حقيبة الإقتصاد والتجارة».

وختم رئيس الجمهورية قائلاً: «إن لبنان يودع اليوم شهيداً آخر شكّلت حياته نموذجاً للشباب اللبناني المندفع والمتفاني في خدمة وطنه».

أما عائلة الشهيد الحريري فقالت: «تنعى عائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري إلى اللبنانيين جميعاً شهيد الوطن النائب الدكتور باسل فليحان الذي انضم بعد 64 يوماً على الجريمة الإرهابية النكراء التي هزت لبنان والأمة العربية والعالم إلى قافلة الشهداء الأبرار الذين سقطوا فداء للوطن ولحريته وإستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي. إن خسارة الشهيد باسل فليحان الذي كان رفيقاً وفياً وصديقاً مخلصاً للرئيس الشهيد رفيق الحريري، تمثل بالنسبة إلينا خسارة فرد من أفراد عائلتنا التي أحبها وأحبته وافتخرت به شخصية مميزة وكفوءة عملت إلى جانب الرئيس الشهيد في أصعب الظروف في سبيل النهوض بلبنان وبناء مستقبل مزدهر لإقتصاده ولجميع أبنائه».

ـ تشييع جثمان فليحان:

في الثالث والعشرون من نيسان/ أبريل 2005 شُيع جثمان النائب الشهيد الدكتور باسل فليحان، في مأتم شعبي كبير، انطلق من دارة الرئيس الشهيد رفيق الحريري في قريطم سيراً على الأقدام وصولاً إلى الكنيسة الإنجيلية قرب السراي الحكومي.

وأطل الوريث السياسي لرئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، نجله سعد الدين، على اللبنانيين في مسيرة تشييع النائب باسل فليحان الذي قضى متأثراً بالحروق التي أصيب بها جراء الانفجار الذي أودى بحياة الرئيس الحريري ورفاقه في منطقة السان جورج ببيروت في 14 شباط/ فبراير 2005. وشارك في وداع النائب فليحان الآلاف من محبيه، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، والنائب بهية الحريري، ورئيس الحزب التقدمي الإشتراكي النائب وليد جنبلاط، إضافة إلى وزراء وأعضاء في البرلمان اللبناني تقدمهم نواب «كتلة قرار بيروت» التي كان فليحان ينتمي إليها، وأعضاء من السلك الدبلوماسي في مقدمهم السفير الفرنسي، برنار إيميه، والسفير الأميركي، جيفري فيلتمان.

وأجرى رئيس الجمهورية، إميل لحود، اتصالا هاتفياً بنائب رئيس المجمع الأعلى للطائفة الإنجيلية في لبنان وسورية، القس صموئيل حنا، وقدم إليه، باسم لبنان رئيساً وشعباً، التعازي باستشهاد النائب فليحان، مؤكداً أن «غيابه المؤلم هو خسارة كبرى للبنانيين وللبنان الذي أعطاه النائب الشهيد الكثير من علمه وثقافته وإخلاصه وتفانيه حتى الشهادة». وكان جثمان فليحان قد وصل إلى

مطار بيروت فجراً، ترافقه والدته وزوجته وشقيقه وعدد من الأصدقاء. وكان في استقباله نواب «كتلة قرار بيروت» ونواب من «تيار المستقبل» و«اللقاء الديمقراطي». وعلقت على النعش صورة لفليحان مع عبارة: «شهيداً... لأجل لبنان». وتوجه الموكب الذي رافق النعش من المطار إلى قبر الرئيس الحريري ثم إلى مكان وقوع الانفجار في منطقة السان جورج.

وانطلق موكب تشييع فليحان بعد الظهر من دارة الرئيس رفيق الحريري في قريطم سيراً على الأقدام، سالكاً طريق البريستول ـ وزارة الداخلية، وصولاً إلى منزل فليحان في منطقة الصنائع حيث كان لقاء مؤثر بين عائلة الراحل وأصدقائه ونعش الفقيد. وتابع الموكب الذي ضم الآلاف مسيرته عبر شارع سبيرز وزقاق البلاط باتجاه الكنيسة الإنجيلية في وسط بيروت. ووضع النعش على عربة يجرها جواد ولف بالعلم اللبناني. وفي ختام الجنازة، أقيم حفل تأبيني للنائب الراحل في الكنيسة الإنجيلية في وسط بيروت، حضره حشد من الشخصيات.

ولدى وصول الجثمان إلى منزل الشهيد في منطقة الصنائع، حيث كانت العائلة في انتظاره، رفع النعش على الأكف، ووضع على منصفة أمام المنزل، حيث ألقت العائلة النظرة الأخيرة عليه. وتليت صلاة من قبل رجال دين في الطائفة الإنجيلية التي ينتمي إليها الشهيد. وانضم إلى المشيعين أمام منزل الشهيد فليحان رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، وتعانق مع سعد الدين الحريري والنائب الحريري وأفراد العائلة، كما وصل رئيس الحزب التقدمي

الإشتراكي النائب وليد جنبلاط وزوجته السيدة نورا، ونواب اللقاء الديمقراطي، ونواب آخرون، والوزير السابق فؤاد السنيورة ثم وضع نعش الفقيد فليحان على عربة مدفع يجرها حصان، وانطلق الموكب ثانية عبر شارع سبيرز ـ زقاق البلاط في اتجاه السراي الكبير وصولاً إلى الكنيسة الإنجيلية، حيث أقيمت مراسم خدمة الجنازة.

وتقدم النعش رجال دين الطائفة، ثم سار خلفه عائلة الشهيد فليحان ـ ووالدته وزوجته وابنتاه، فالمشيعون الذين ساروا بصمت احتراماً لروح الشهيد.

ضيف الغزال

(... ـ 2005)

أكدت الأنباء مقتل ضيف الغزال، الصحافي الليبي الذي اختطف قبل أسبوعين، بعد العثور على جثته، يوم الجمعة الماضي 3/ 5/ 2005، مدفونة بمنطقة قنفودة إلى الغرب من بنغازي مشوهة وفي حالة تحلل.

واتهمت جمعية «الرقيب» لحقوق الإنسان في ليبيا تيار الفساد داخل الدولة الليبية بتصفية الغزال الذي تصدى وهو أعزل لهذا التيار المتغلغل داخل أجهزة الدولة.

ونقلت الجمعية عن الطبيب الشرعي الذي قام بفحص جثة القتيل قوله إن ضيف الغزال تعرض لعملية تعذيب وصفتها بالبشعة بحيث قطعت أصابعه وطعن بالسكين قبل أن يجهز عليه رمياً بالرصاص.

وطالبت المنظمة الحقوقية السلطات الليبية بتحمل مسؤولياتها في ملاحقة قتلة ضيف الغزال معتبرة تصفيته «تهديداً لأمن المواطنين وترويعاً للكتاب والنخب».

وكانت مؤسسة «الرقيب» أبدت خشيتها في وقت سابق من أن

يكون ضيف الغزال قد قتل على يد من أسمتهم المتشددين في حركة اللجان الثورية بعد الانتقادات التي وجهها لهم بسبب ممارسات الحركة، واعتبرت اختطافه نسفاً لكل جهود السلطات الليبية لتحسين حقوق الإنسان.

وكان الصحفي ضيف الغزال تم اختطافه من قبل مجهولين منتصف ليلة السبت في 21/4/2005 في مدينة بنغازي وتم اقتياده بقوة السلاح إلى مكان مجهول. وعلى إثر ذلك سارعت أسرته وأقاربه بالاتصال بجميع مراكز الأمن الداخلي والخارجي التابعة للسلطات الليبية إلا أنهم نفوا وجوده داخل مقراتهم.

وكان ضيف الغزال 31 عاماً نشر مقالات في صحيفة «ليبيا اليوم» انتقدت الأوضاع بالبلاد مطالباً بسياسة واضحة للقضاء على الفساد، كما أعلن مقاطعته الكتابة في صحيفة «الزحف الأخضر» التابعة لحركة اللجان الثورية، ودخل في صدام مباشر مع بعض رموز الحركة، وصل إلى حد تهديده أكثر من مرة بالقتل.

التحق الغزال باللجان الثورية الليبية في العام 1994. تخرج من كلية الإعلام في جامعة قاريونس وعمل كصحفي لمدة أربع سنوات في جريدة «الزحف الأخضر»، وهو عضو في رابطة الأدباء والكتاب الليبيين.

في شهر شباط/فبراير من العام 2005 أعلن مقاطعته الكتابة في جميع الصحف التابعة للنظام الليبي وقال وقتها، في تصريح خاص أدلى به إلى صحيفة «ليبيا اليوم»، إنه لن يدفع باسمه في أي نشاط

ما لم يكن هناك رغبة لدى أركان الدولة الليبية في تصحيح المسار المعوج.

نشر مجموعة من المقالات في الصحف الليبية. وكان مرشحاً لمنصب نقيب الصحفيين في بنغازي.

وكتب سليم نصر أدم الرقعي، في صنحيفة «ليبيا المستقبل» المعارضة التي تنشر على الانترنت إن «اختطاف وتعذيب وقتل شهيد القلم المواطن والصحفي الليبي ضيف الغزال والتمثيل بجثته بشكل بشع ـ رحمه الله وثأر له ـ سيكون بلا شك إحراجاً للقذافي ولنظامه الفاسد المتسم بالإرهاب والفساد، ومن المتوقع أن القذافي سيحاول أن يجد مخرجاً دعائياً من هذا الأمر المحرج ليبرئ فيه ساحة نظامه ولجانه الثورية من هذه الجريمة البشعة النكراء».

سمير قصير
(1960 - 2005)

سمير قصير لم يكن مجرّد صحافياً أو كاتباً أو أستاذاً جامعياً أو ناشراً أو مؤرّخاً أو ناقداً فنيّاً أو مناضلاً سياسياً. كان جميع هؤلاء على السواء. وإلى جانب ذلك كان عاشقاً، وكان عاشقاً بإمتياز. عاشقاً للحياة، لتلاوينها وتناقضاتها، لصعابها وإنتصاراتها، لحلوها ومرّها، وخاصةً لتغييرها.

كيف لا وهو الدائم التفاؤل، المُجترح للأفكار والداعي لنفض الغبار عمّا علق بالأذهان من تصوّرات يحسبها المرء حقائق لا رادّ لها، فإذا به يهزأ منها، ويعرّيها بسخريته المعهودة ونقده اللاذع، ويعيد تشكيلها رافضاً الاستسلام للاستسهال، ومُعيداً في كلِّ مرّة الاعتبار للعقل، للنقد العلمي الواقعي، ويتفوّق في ذلك.

لم تكن سنواته القليلة ولكن الغنية إلا شاهداً على ذلك. فهذه الروح الثائرة الممزوجة بالذكاء المتّقد وحضور الذهن والشجاعة القصوى لم تدرّجه، وإنما خلقته هكذا دفعة واحدة. فهو لم يتقدّم في الصحافة وإنما بدأ فيها كبيراً، اسماً لامعاً تسمعه فتدرك فوراً

أنك أمام قلم قوي قاسٍ لا يتردّد في سرد الحقائق أو نقدها أو الإعمال تشريحاً فيها؛ وكل ذلك من أجل مشروعه الكبير وحلمه الكبير بالتغيير.

كتب باكراً بالفرنسية، فعرفناه كاتباً محترماً في واحدة من أكبر الصحف في فرنسا والعالم، جريدة «لوموند»، قبل أن يتولّى الإشراف على إصدار «لوموند ديبلوماتيك» ـ طبعة الشرق الأوسط. وقبل أن ينتقل إلى جريدة «النهار» ليصنع من عاموده الأسبوعي عزّاً إضافياً ونكهةً مميّزةً لهذه الصحيفة الرائدة.

لم يبدأ كغيره مغموراً في الكتابة السياسية. لقد بدأ رائداً في كتابة «السياسة»، إلى درجة أصبحت «نهار» يوم الجمعة باعتراف الجميع «نهار سمير». الجميع يتلهّف لقراءة موقفه ورأيه ونقده وجرأته. الأصدقاء والأخصام. وهنا تكمن أهميّة هذا الرجل وأخلاقيته. ففي خضّم مقارعته الفكر المقابل ونقده وتفكيكه ومن ثم تعريته، لم يكن يساوم على مبادئ الحريّة والديمقراطية وحقّ الاختلاف. وفي الوقت عينه لم يكن يتردد في توجيه نقده، وأحياناً بقساوة أكبر، إلى الأصدقاء وإلى رفاق الطريق. فاكتسب بذلك مصداقية رفيعة ومكانة أخلاقية هي أقرب إلى «الرسولية السياسية» غير الملوَّثة بالعماء الأيديولوجي أو بالمصلحة الشخصية أو بالتسلّط القامع للآخر المختلف، من غير أن ننسى جرأته في طرح مسألة الوجود السوري في لبنان.

و«رسوليته» تلك مارسها أيضاً في التعليم، حين جعل من «واجبه» المهني في التلقين الجامعي لأجيال الشباب، واجب آخر

هو نشر الوعي الديمقراطي وثقافة الحوار وتفهّم الآخر وتقبّله ونشر ثقافة المقاومة. مقاومة الأفكار المطلقة السائدة وإخضاعها لمبضع التشريح ونزع القداسة عنها. فلا الأيديولوجيات أصناماً للعبادة والترديد، ولا الأديان مقدسات غير قابلة للتفكّر، ولا الأفكار السياسية والإجتماعية بمنأى عن النقض والتطوير والتغيير. لقد لقّن أصول هذه «المقاومة» إلى أجيال من الشباب، فكان رائداً شجاعاً في التعبير عمّا يجب أن يكون عليه هؤلاء، كيف عليهم أن يمارسوا دورهم ويختاروا أساليب حياتهم دون تهوّر ولكن أيضاً دون وصايات واستكانة إلى السائد من الأفكار والتقاليد والعادات والقيود المتوارَثة المختلفة.

لقد كان، قدوة في فهم الاختلاف والتعامل معه دون إفساد القضية ودون الانزلاق إلى اصطفافات بدائية غير جديرة، من غير المساومة على أفكاره التي كان ينشرها بدأب وشغف ونشاط. وهي حبّ المعرفة والثقافة والفن والثورة والسياسة، وحبّ الوطن والتضحية في سبيله (حتى الاستشهاد) والافتخار به، من دون شوفينية، ولكن إلى حدود إعتبار لبنان، بالرغم من حجمه الجغرافي وقدراته، «مسؤولاً»، في مكان ما، عن جيرانه العرب. مسؤولاً عن تعميم ما اعتبره «مكتسبات» ديمقراطية وثقافية وإجتماعية ونهضوية على باقي الشعوب العربية البريئة من ممارسات حكّامها والخاضعة، في ظلم مطلق، لجور هؤلاء الحكّام.

هنا أيضاً تبرز تعدّدية هذا الرجل وغناه المعرفي ووعيه السياسي.

هذه الرسولية تجلّت أيضاً في الكتابة. فإلى جانب تجربته الرائدة في إطلاق المجلة الأنيقة «L'orient-express» بالفرنسية، واسمها يدلّ على المضمون، أصدر العديد من الكتب والمؤلفات بالعربية والفرنسية وآخرها كتابان لا نبالغ في القول أنهما، في معنى من المعاني، سمير قصير نفسه أو أنه قد سكب من روحه فيهما. الأول هو «تاريخ بيروت» وهو عمل موسوعي تأريخي كبير، يروي فيه سمير، بحبّ ولكن أيضاً بمنهج علمي وأكاديمي، قصة هذه العاصمة المثيرة، فلا يكتفِ بالتأريخ بل يلقي الضوء على ناسها، على أحوالهم وأفكارهم، وعلى تطوّرهم على مرّ السنين. وفي ذلك تعبيرٌ عن شخصية سمير المهمومة أولاً وأخيراً بالإنسان.

أما الكتاب الأخير فهو «تأملات في شقاء العرب» المترجم الأمين لهذا العقل النقدي والطليعي، الباحث دوماً عمّا يعيد إلى العرب نهضتهم وإلى ما يعيدهم إلى خريطة الحضارة، بعيداً من عقَد الدونية أو الاستعلاء، كلتا الآفتين اللتين لم تنتجا إلا تهميشاً وتخلّفاً وتبعية..

وكان إلى جانب الكتابة السياسية، يجد بشكل مذهل، الوقت لمتابعة وللكتابة عن الفن والأدب والسينما والموسيقى، وهي هواياته التي حرص على التمسّك بها، فعرفناه ناقداً ومتابعاً لشؤون الثقافة في عاموده الآخر، كلّ ثلاثاء، ما أكّد على طبيعته المتعدّدة والمتوثّبة حبّاً بالحياة.

ولم يكتف. أسّس داراً مرموقة للنشر، «دار الليالي»، فكانت للفنون من رسم وتصوير الحصّة الكبرى. وكانت الكتب الأنيقة

الفخمة، وكانت اللوحات التصويرية النادرة، من ملصقات «رحلات شرقية» إلى «قصة حب» وهي مجموعة ملصقات أفلام السينما المصرية القديمة بحلّة فاخرة وجذّابة.

حتى لنستطيع القول إن سمير قصير، بحياته القصيرة المتوقفة قسراً وغدراً، لم يكن ليدع دقيقة واحدة تنساب هدراً من بين أصابعه.

- سمير قصير العربي:

لقد شدّه همّه النهضوي إلى إيلاء القضية الفلسطينية اهتماماً غير عادي. وهو المناضل اليومي الذي لا يفرّق ما بين الفكر والواقع. كنا نراه في كتاباته المدوّية وفي صرخاته المدوّية في الشارع. ولطالما كان المبادر إلى إطلاق التظاهرات والاعتصامات في بيروت وباريس تأييداً للقضية الفلسطينية أو استنكاراً لما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي المستمرّ أو من ظلم ذوي القربى العرب الذين بدورهم لم يتوانوا عن بلّ أصابعهم في مأساة فلسطين. وكم قرأناه مندّداً بأوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، داعياً لإعطاء اللاجئين الحقّ في الحياة الكريمة اللائقة بعيداً عن التجاذبات السياسية التي بسببها لطالما انتهكت حقوق الإنسان. ولكنه، كعادته، لطالما كان يفاجأنا بموقف من هنا أو من هناك يذكّرنا أن لا يجب أن ننزلق إلى ما ينتظر منّا الأعداء. فقد كتب بشجاعة وجرأة ضد السائد المهلّل للعمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، وانتقدها وبيّن خطورتها وأحياناً تماهيها مع الجلاد الإسرائيلي في استهداف المدنيين العزّل بوحشية وسادية. ولطالما

كتب عن ثقافة الحياة في مواجهة ثقافة الموت وعن أهمية النضال من أجل الحياة وفي سبيلها لا من أجل الاستشهاد والعالم الآخر.

ـ سمير قصير في اليسار والانتفاضة:

إلا أن محطتان أساسيتان طبعتا شخصية سمير قصير في سنواته الأخيرة.

المحطة الأولى هي انتماؤه إلى «اليسار الديمقراطي»، لا بل مشاركته النشيطة والفاعلة في تأسيس هذه الحركة وإطلاقها، في انحياز كامل ومن غير تردّد للعمل السياسي المباشر وإلى موقع مميّز فيه أراده منبراً يعبّر منه وفيه عن أحلامه وطموحاته في وطن حرّ ومستقل، عربي وديمقراطي وعلماني. وقد ساهم في «تعميم» أحلامه ومشاطرة آخرين بها في موقع يسعى لتحقيقها بواقعية ومن دون أوهام طوباوية، ودون التقوقع في عزلة «طهرانية مزيفة»، وخصوصاً دون الانزلاق إلى مواقع ملتبسة وغير واضحة، تحرف المسار وتضلّل الناس وتأخذهم دون أن يدروا إلى الضفة الأخرى.

لقد كان سمير قيادياً في حركة اليسار وكان لصولاته وجولاته الأثر الكبير في رسم سياسة هذه الحركة الفتية وتحالفاتها وأشكال نضالها.

وكعادته لم يكتفِ. لقد كان يهتمّ بأدقّ التفاصيل: عَلَم الحركة وألوانه، شعاراتها، موقعها على الإنترنت، مكاتبها وهيكليتها التنظيمية، انتخاباتها، وقد أصرّ على تطبيق مبادئ الديمقراطية فيها ولو أنها ما زالت في مرحلة تأسيسية، فكان حضوره يمثّل «ضميراً»

في جسم الحركة وقد سعى ناجحاً إلى نشر هذا «العناد الديمقراطي» في أوسع شرائحها.

المحطة الثانية كانت انتفاضة الإستقلال.

كعادته، لم يتأخّر هذه المرّة أيضاً عن الساحة. حتى لتحسب أن هذه الانتفاضة هي انتفاضته الشخصية.

فمنذ اليوم الأول، عشيّة اغتيال الرئيس الحريري وقبل دفنه، تلقّف بسرعته المعهودة، نداء «انتفاضة الإستقلال» ليباشر التحضير لوضعه موضع التنفيذ. لقد قرأ بسرعة خطورة الحدث، وقرّر أن الوقت ليس للتنظير وراء المكاتب وتبادل الأفكار ببرودة وسلبية، أو حتى لتدبيج المقالات أو لبكاء الشهيد ورفاقه. إنه وقتٌ للعمل. وانطلق إلى الساحة ينظّم صفوف المعتصمين ويدعوهم إلى الاستعداد لمواجهة طويلة ستستدعي منهم الجهد والوقت والصبر والنشاط. ببساطة طالبهم بالبقاء هناك وعدم العودة إلى منازلهم. فوصَل الليل بالنهار متابعاً وضع الشباب المنتفض. حاجاته والاستعدادات. اهتم بالاتصالات والخيم والإمدادات والتجهيزات والمنبر والأغاني والهتافات والأعلام.. تابع كل ذلك بشغف العاشق للحريّة، المؤمن بقضيته دون حساب.

فكنت تراه آخر الليل، مفترشاً الساحة بين الشباب، مُنهَكاً ولكنه فخور كان بما يراه، غير مصدّق هذه الأعجوبة، على حد تعبيره، المتحققة يومياً دون افتعال.

ولم ينسَ في تنقّله، على مدار الساعة، بين مكتبه في «النهار» و«ساحته» قربها ومكتب اليسار وإجتماعات المتابعة، أن يترك لخياله

العنان في ابتداع الأفكار وتنفيذها فوراً ودون تردّد. فكان شال المعارضة باللونين الأحمر والأبيض، وكان شعار الانتفاضة «05 إستقلال»، وكانت الأعلام، والمنصّة، والتجهيزات الصوتية، وكان الاتصال بجميع وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية، وكان تجهيز موقع الإنترنت والعمل على إطلاقه..

وفوق كل ذلك كان ظهوراً إعلامياً شبه يومي وتنظيم ظهور إعلامي لآخرين لساعات من البث الفضائي الذي نقل الانتفاضة إلى العالم.

كل ذلك، ألم يكن كافياً لجعله هدفاً للاغتيال؟!

ـ صنع نفسه بنفسه وأمضى 5 سنوات يمشي متطلعاً خلفه:

تدخل أحد مباني الأشرفية، الطبقة الرابعة. تخرج من المصعد. باب شقة. اثنان. ثلاثة. يفتح الباب. تدخل منزلاً تشعر أنك زرته من قبل. تصر الأم ليلى والأب جان على الانتقال إلى الصالون المكتظ بصور الشهيد سمير قصير إلى جانب الأولاد والأحفاد...

نسألهم إلى أي مدى كانا يعلمان بمشاركته بـ 14 آذار/مارس؟ يجيب جان قصير: «كنا نعلم ذلك ولكن ليس بهذا القدر». تعقّب ليلى: «كنا نراه يقف متكلماً من على شاشة التلفزيون. مرة أذكر جيداً، أنه توجه إلى أهالي برمانا وبيت مري لينزلوا للمشاركة قبل 14 آذار. ولكن لم نكن مدركين أنه مشارك بهذا الشكل العميق».

ـ المطاردة الأبوية:

يعترف جان أنه لم يكن يعرف أن ابنه منخرط في حزب «اليسار الديموقراطي»، إلا بعد قراءته ذلك في المقالات التي نشرت عنه بعد رحيله. وحيث ذكر أنه كان من المؤسسين للحزب منذ 4 سنوات، مع الياس خوري. و«الغريب في المسألة أني كنت ألتقيه يومياً تقريباً لتناول الغذاء».

لم يكن سمير الإبن يقول ما يجول في خاطره لوالديه. يحاول ألا يتحدث في السياسة. يسألانه ما الأخبار؟ يجيب: «ماشي الحال». جلّ ما كانا يلاحظانه أن الاتصالات على هاتفه الخليوي لم تكن تهدأ خلال تناوله الطعام. «بالنسبة إلينا كان كتوماً، وكنا نعلم إلى أي مدى كان عاطفياً ولا يحب إظهار ذلك. لا يريد أن يقلقنا، لأنه اكتشف ردة فعلنا عندما علمنا بتعقب الأجهزة له، ورأى بأي وضع أصبحنا. كنّا نلاحقه دقيقة بدقيقة. عندما كان يترك البيت كانوا يتبعونه فوراً. كنا فوراً نسمع هدير السيارتين وموتوسيكل. . . نتصل به بعد دقائق نسأله: كيف؟ وصلت؟ أوكيه. مشي الحال؟

كان جان يلاحقه على طريقته. إن كان مسافراً عبر المطار، كان يزعجه باتصاله على سلم الطائرة. يجيب: أووه لهون لاحقني؟ قلت له: بدي ضلّ لاحقك»، لأني أشعر أن ثمة شيئاً يُخيف. أن ثمة أشخاصاً وسخين، مصممين. هذا عدا الكلام الذي كانوا يقولونه له عندما يتصلون به. إلا أنه لم يكن يتحدث في هذه المسألة، دوماً من دون تفاصيل».

- **حضور الغائب:**

«هو كذلك مذ كان صغيراً؟ كان يتمتع بشخصية خاصة. هو الثاني بعد سولي (سليمان) وتلاه وليد (أصغر منه بـ 5 سنوات). بالفعل كان لديه شيء مميز. كيف لاحظت ذلك؟ مذ كان في المدرسة. كانوا يستدعونني إلى الليسيه، لأنه تجادل مع أستاذه. كان المتمرد. أينما يرى أمراً مزعجاً ينتقده. حتى سياسياً لم يكن منسجماً مع المنطقة التي نسكن فيها. بقي فترة في الأشرفية، بعدها ذهب وسكن في ما كان يسمّى «الغربية».

وجودنا في المنطقة كان ينفعه في بعض الحالات. خلال الأعياد كنت أجري اتصالات حتى لا يتم إزعاجه.

كان عنيداً لكنه كان حنوناً. لديه شخصية خاصة. كان يحب تحدي المعلمة. يبرهن لها أنه يعرف أكثر منها، إذ كان يقرأ كثيراً. منذ السابعة والكتاب لا يغادر يده. من الممكن أن يقرأ كتابين أو ثلاثة في الأسبوع. إذا ذهبنا في السيارة لزيارة منزل عماته في المزرعة، يكون الكتاب في يده، في حين أخوته يلعبون. مذ كان طفلاً صغيراً كانت لديه معلومات عامة، وفي كل موضوع لديه إجابات».

في باريس كان أصحابه أكبر منه سناً. يسمونه الأخ الصغير. الطفل المتمرد. كان عمره 20 عاماً عندما بدأ الكتابة في «لوموند ديبلوماتيك».

يصرّ جان قصير على وصف ابنه ليؤكد أنه لا يزال بينهم. أما المشهد الذي لا يفارقه، فهو مشهد سمير «يحمم» ابنته ميسا

عندما كانت طفلة في باريس. منظر غريب الشكل! فهو الذي يوحي أنه ثورجي ومتمرد، كان عطوفاً متفانياً. كأنه كان يقول لنا إن ما من أحد يمسّ ميسا أثناء حضوره، فهو موكل الاعتناء بها.

منذ صغره كان يحب رياضة كرة السلة، وكان لاعباً جيداً. ثم أتى وقت آلمته فيه رجلاه، جراء طوله المتسارع. اصطحبته والدته إلى الطبيب، فمنعه من ممارسة الرياضة، فتأثر كثيراً. وكانت له مواهب عدة، منها المشاركة في أعمال مسرحية مدرسية. تتذكر ليلى: ذات يوم فتحت باب المنزل ففوجئت به يتمرن وأصدقاؤه على المسرحية. لم يحب سمير الصيد يوماً، لكنه عشق السينما والسباحة فحاز ميدالية برونزية في صف البكالوريا.

من يسمع من والديه كم كان كتوماً يعتقد أنه ليس الصحافي نفسه الذي ملأ مكتب عمله عجقة تحليلات سياسية وتحديات ومناقشات صريحة ومنفتحة. كان يقول رأيه في كل شيء. لكنه مع أهله آثر التكتم، فلم يكن يريد إزعاجهم بهمومه المهنية والحياتية.

يصمت جان لوهلة ثم يتابع متذكراً بعض الصور من دون أن يبوح بها كلها. يقول إن سمير لم يكن يقبل أن يعتذر لأحد. فهو يعتبر نفسه لا يخطئ. كان يسأل لماذا فلان يريد أن يقاصصني. مرة حبسه عمه في الحمّام نصف ساعة أو أكثر، ليعتذر. لكنه لم يفعل.

- دموع على الدرج:

المشهد الذي لا يبارح ذاكرة والدته هو «حين كنا نذهب لزيارته

في باريس ويقف لاستقبالنا، ودموعه تنهمر. وحين كان يودعنا في بيروت، زمن الكهرباء المقطوعة دائماً أيام الحرب، كنا نصر على مرافقته، فلا ينظر في عيوننا بل ينزل الدرجات، وتسقط الدمعة تلو الأخرى».

تأثر أهل سمير قصير بتعلق رفاقه به، بإخلاصه لهم. منهم من ظلوا أصدقاءه منذ زمن صف الحضانة. كم تأثروا باستمرارية هذه الصداقات، رغم البعد الجغرافي. إذ منهم من توزع في بلدان الاغتراب فتأثر والده بقدوم بعض أصدقائه من الخارج للمشاركة في وداعه الأخير.

تتذكر والدته أنه حين أغلقت مدرسة «الليسيه» أبوابها في بدايات الحرب، انتقل معظم طلابها إلى مدارس أخرى. إلا أن سمير بقي في المنزل يقرأ. وعندما عادت مدرسته وفتحت بوابتها، اقترحوا على من خسر عامه الدراسي تقديم امتحان لاجتياز الصف. لكنه قدّم ورقة بيضاء، لأنه أراد أن يتابع دراسة الأول ثانوي. وعندما سألته والدته لماذا فعل ما فعل مع أن معظم زملائه اجتازوا الصف وسبقوه، أجابها أنه لم يدرس مواد هذا الصف، بالتالي لا يريد الترفع إلى صف البكالوريا قسم أول. بسيطة، عوض أن أحصل على البكالوريا في الـ 18، أحصل عليها وأنا في الـ 19. تعلق والدته بعد انتهائها من سرد هذه الحادثة: «كان صاحب ضمير، لا يحب أن يساوم».

حين تتحدث مع جان قصير تشعر مباشرة بافتخار الأب بعصامية ابنه الذي بدل لغته الكتابية من الفرنسية إلى العربية. «كان يعتبر بين

أفضل الذين يكتبون باللغة الفرنسية في لبنان. لكنه سرعان ما بات لديه أسلوب متميز في اللغة العربية. بات لديه أسلوب خاص به، مختصر وواضح وعميق. الشيء الوحيد الذي قد يكون أخذه منا هو أن يكون صريحاً ومباشراً. كان يمنع نفسه عن تناول الخبز ولا يستغني عن السيجارة. في باريس كنا نذهب إليه عندما تشتد الحرب، فنراه مستمراً في العمل إلى ما بعد منتصف الليل. كان يطبع على الدكتيلو (الآلة الكاتبة) نص كتابه الأول الذي أصدره مع صديقه فاروق مردم.

يصر والده على القول إن سمير عاش حياة صعبة في باريس. كنا نحاول مساعدته قدر ما نستطيع. بعد ذلك خطوة خطوة أخذ يحسن وضعه. لم يكن أبداً «fils à papa». منذ البداية لمسنا ولعه بالسياسة. كانت لديه أفكار حزبية يسارية. بعض أصحابه في الميليشيات كانوا يحمونه. مرة اتصل بي مدير «الليسيه» ونبهني: «موسيو، يجب أن تأتي لأن هناك وضعاً مقلقاً». لكنه لم يتبدّل. أنا أيضاً إن اقتنعت بفكرة لا أغيرها. وربما أخذ هذا الشيء منا.

ويتابع والده: سمير لم يكن مرة اتكالياً أو مادياً، لذا بقي «طفران»، وبقيت الأولوية لأولاده.

ـ يمشي ملتفتاً خلفه:

نادراً ما كان والده يرافقه إلى المقهى. «مرة جلسنا في مقهى وتحدثنا ما يقارب الساعة، محاولاً أن أقنعه بوجهة نظري. كان يستمع. لكنه لم يكن من مجال أن يبدّل رأيه. أعطاني حججاً

لم أتمكن من مجادلته فيها. في مرة أخرى، وكان ذلك يوم أحد، قال أنه يود مرافقتي إلى «التشايز»، لأن سمير فرنجية سيأتي ليأخذه من هناك. ذهبنا من البيت مشياً على الأقدام، وكان طوال الطريق يلتفت وراءه. وقد ذكر بوضوح قبل أسبوع من استشهاده أنه أمضى 5 سنوات يمشي ويتطلع خلفه».

يوم الجمعة، موعد صدور مقالته، كان جان يصحو باكراً ليقرأها على الصفحة الأولى في «النهار»، ثم يعود إلى النوم. كان يريد أن يعرف ما كتب ليطمئن إلى أي مدى رفع ابنه الصحافي السقف.

لا يتذكر والد سمير أنه أنّبه مرة واحدة عندما كان صغيراً. فقد كان يغيب النهار بطوله ليعمل في شركة كتانة. وكانت ليلى تتكفل تربية أولادها، فتتذكر مبتسمة أنه لم يكن يطيب لهم أن يدرسوا إلا على ظهر الخزانة. كان سولي شقياً، وسمير تعلم منه.

يقصقص جان قصير كل شيء كتب عن سمير بعد استشهاده. يرتب القصاصات في ملف كبير بحسب تواريخها. وبين فترة وأخرى يضيف إليها الجديدة. لا يضع ورقة قبل أن يعيد قراءتها. من خلال هذه القصاصات تعرّف إلى وجوه كثيرة كان يجهلها في ابنه. وعن أكثر ما فاجأه في ما قرأه عن ابنه يقول: المفاجأة كانت مركزه في كثرة الصحف العالمية التي كتبت عنه، من «الواشنطن بوست»، إلى الصحف الإيطالية التي ذكرته على صفحاتها الأولى. علاقته بـ «مراسلون بلا حدود»، و«أطباء بلا حدود».

- نبتة في آذار:

في العام 2004، وصل إلى منزل والديه لتناول الغداء مع زوجته جيزيل خوري، كان يحمل في يده شتلة «أزاليا». «حاملها وفرحان»، وصفت والدته، التي أبقت الشتلة داخل الصالون إلى أن «خلصت الزهرات». لكنها عندما تفتّحت براعمها، استغرقت في البكاء. «الزهرة التي أهداني إياها عاشت وتفتحت في آذار، أما ابني فرحل».

«ما من مرة سافر إلا وجلب لي هدية. اشترى لي كل جاكيتاتي، كان شديد التعلّق بي...». وتغرق في البكاء.

سمير غير طائفي. وهذه من الأمور التي أخذها منا في العائلة. إلا أن ليلى كانت سعيدة لأنه وافق أن يتكلل في الكنيسة.

وعن تلقيهم خبر الاغتيال: كانت ليلى جالسة في الصالون. سمعت دوي انفجار. فتحت التلفزيون على «المستقبل»، قالوا قرب المونوبري. بعدها اتصلت صديقة للعائلة، ثم قرأت على شريط شاشة الـ «أل.بي.سي»: انفجار يستهدف الصحافي سمير قصير. أما جان فكان عائداً من بيت شقيقه الذي يبعد 100 متر. فسمع مجموعة من الناس في الطريق يتحدثون عن جيزيل وسمير قصير. سألتهم ما الأمر؟ فسألوني عن علاقتي في الموضوع، فأجبتهم: سمير قصير ابني، علمتُ منهم الخبر. ثم جرتني جاكلين صاحبة الصيدلية القريبة إلى منزلنا، حيث كانت ليلى في حال انهيار والجيران متحلقون حولها. في الأسبوع الأول لم نعد نعرف كيف ننام. فنحن أصلاً نعيش على الأدوية.

عن آخر مرة قابله، يذكر: «كان ذلك قبل يوم واحد مما جرى. أتى. شرب فنجان قهوة. جاءه اتصال هاتفي من إلياس عطالله. تحدث معه. كان يحمسه من أجل خوض الانتخابات. ثم وضع الجاكيت على كتفه وقال لنا باي...».

وعن شعوره في 14 آذار 2006؟ أجاب: «أشعر أن كلاً من السياسيين في بلدنا، وجد طريقة للاستفادة من 14 آذار. لم يصنعوا منه مثلما كان يحلم هو لمستقبل ذلك اليوم. لحسن الحظ أن الشباب لا يزالون على أفكار مثل أفكاره (...) سمير عبّر عن ذلك في مقاله: «إنتفاضة في الإنتفاضة».

وعن لقائه به بعد 14 آذار 2005، وهل تحدث معه في هذا الشأن يقول: كان يزورنا سريعاً كالريح. أتصل به مرات لأطمئن عليه. كان لديّ إحساس بأنه في خطر.

ـ لن أغفر:

في إحدى المناسبات التكريمية لابنه، طُلب من جان أن يرتجل كلمة، فاعترف أنه لا يمكنه أن يقول ما قاله غسان تويني، عندما طلب دفن الأحقاد. فهو لن يسامح.

مرات كثيرة يرافق جان زوجته ليلى إلى مدافن مار متر لتفقد ابنها. وفيما بعد أصبحت تزور شهيدين: سمير وجبران مرة في الأسبوع، وتحديداً كل يوم خميس، لأنه غاب في ذلك اليوم قرابة الساعة 11، وهي تزوره أيضاً في الثاني من كل شهر.

وتقصد جيزيل خوري منزل أهل سمير وتجلس إلى مائدة الغداء، على طرفها تحديداً. . . حيث كان يطيب له أن يرتاح. تتناول طعام والدة الرجل الذي عشقت، في محاولة منها لاستعادة طقوس مشتركة مع رجل ساهم في صنع سعادتها وكرامة الصحافيين في العالم.

- اغتيال سمير قصير:

في الثاني من حزيران/يونيو عام 2005 اغتيل الصحافي في صحيفة «النهار» اللبنانية سمير قصير في انفجار وضع في سيارته في منطقة الأشرفية شرق العاصمة بيروت.

وكانت جثة سمير قصير في المقعد الأمامي لسيارة متوقفة على جانب الشارع في الطريق المؤدية إلى مدرسة «زهرة الإحسان» وقع الانفجار حوالي الساعة العاشرة قرب مركز الأشرفية التجاري.

وقال شهود إن سيدة كانت برفقة قصير أصيبت بجروح نقلت على أثرها إلى المستشفى. ونفت مصادر أمنية أن تكون زوجة قصير الصحافية جيزيل خوري أصيبت بجروح جراء الانفجار، مؤكدين أن جيزيل خوري متواجدة حالياً في الولايات المتحدة. السيارة التي كان يقودها قصير من نوع ألفا روميو، رمادية اللون، وهي محترقة بالكامل. ورغم أن الانفجار وقع بالقرب من مدرسة «زهرة الإحسان»، إلا أنه لم تقع أي إصابة بين الطلاب الذين يتواجدون في هذا الوقت في صفوفهم، بحسب ما أوضحت إدارة المدرسة. وتوجه إلى مكان الحادث رئيس الوزراء نجيب ميقاتي والنائب المنتخب ورئيس تحرير جريدة «النهار» جبران تويني.

وانتشر الجيش اللبناني في مكان الانفجار الذي وصلت إليه فرق الإنقاذ فوراً. ولم يوقع الانفجار أضراراً كبرى في محيطه، واستهدف فقط سمير قصير الذي كان ينتقد مؤخراً وخصوصاً «النظام البوليسي اللبناني».

كما دأب على الكتابة في الصفحة الأولى من «النهار» منتقداً الوصاية الأجنبية على لبنان. وقد تعرض في العام 2001 لمضايقات وألغي جواز سفره من قبل الأجهزة الأمنية، وحاول عدد من الشخصيات السياسية اللبنانية حمايته، خصوصاً بعد المطاردة التي تعرض لها إثر مواقفه إزاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري في الرابع عشر من شهر شباط/ فبراير 2004.

- من هو سمير قصير؟:

الصحافي المعارض سمير قصير الذي اغتيل في انفجار عبوة ناسفة وضعت في سيارته في بيروت، كان من أبرز وجوه الصحافة اللبنانية خصوصاً عبر عمله في صحيفة «النهار» الواسعة الانتشار، ولم يتوان طوال السنين الماضية عن توجيه انتقادات لاذعة إلى النظام السوري.

ولد سمير قصير في بيروت عام 1960 من أب سوري وأم فلسطينية، وهو كاتب عمود في الصفحة الأولى في صحيفة «النهار» وأستاذ في العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت.

وقصير ذو القامة الممشوقة والوجه المبتسم دائماً والعينين

المتقدتين واللحية الرمادية، تعاون لفترة طويلة أيضاً مع صحيفة «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية الشهرية التحليلية.

كما عمل قصير أيضاً باحثاً في «المركز الفرنسي للدراسات والأبحاث في الشرق الأوسط» حيث نشر أطروحة دكتوراه حول الحرب اللبنانية.

ويملك قصير دار نشر تحمل اسم «دار الليالي» وله مؤلفات عدة بينها كتاب مرجعي نشره دار «فايار» الفرنسي عام 2003 بعنوان «تاريخ بيروت» كما قدم هذا الكتاب أيضاً في السنة نفسها في معرض الكتاب والفرنكوفونية.

أما إصداره الأخير فهو كتاب بالفرنسية نشره عام 2004 بعنوان «تطلعات إلى المأساة العربية».

وكان قصير عضواً في حركة اليسار الديمقراطي اللبنانية المعارضة كما كان يدرس العلوم السياسية في «جامعة القديس يوسف» في بيروت.

لقصير ابنتان رزق بهما من زواج أول قبل أن يتزوج مرة أخرى من الإعلامية اللبنانية جيزيل خوري التي تعمل حالياً لدى شبكة «العربية» التلفزيونية الفضائية.

وفي العام 2000، لاحق الأمن العام اللبناني قصير وكان يرأس هذا الجهاز حينها اللواء جميل السيد الذي استقال بعد انسحاب القوات السورية من لبنان تحت ضغط مطالبة المعارضة بإقالته مع باقي رؤساء الأجهزة الأمنية.

وأقدم الأمن العام اللبناني حينها على مصادرة جواز سفر قصير عند وصوله إلى مطار بيروت وقال قصير الذي يحمل أيضاً الجنسية الفرنسية، أن المخابرات السورية ـ اللبنانية كانت تتعقبه بشكلٍ دائم.

وأخذ حينها رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري الذي اغتيل في 14 شباط/فبراير 2005، قضية قصير على عاتقه وقدم له الحماية.

وفي إحدى آخر افتتاحياته نشرت في 27 أيار/مايو بعنوان «الخطأ بعد الخطأ»، ندد قصير بـ «استمرار القمع» في سوريا منتقداً اعتقال أعضاء منتدى الأتاسي في الرابع والعشرين من أيار/مايو، وهو المنتدى السياسي الوحيد الذي ما زال ينشط في سوريا.

وكتب قصير «أن حكم المتبقي من البعثيين يتصرف في سوريا مثلما تصرف في لبنان فيراكم الخطأ بعد الخطأ (..) بإدارة القيمين الحاليين وعلى رأسهم بشار الأسد».

وقال صديق المغدور، السينمائي السوري المعارض عمر أميرلاي أن قصير كان «مدافعاً كبيراً عن الحريات في العالم العربي» ووصف عملية اغتياله «بعمل إرهاب دولة».

وقال باحث لبناني عمل مع قصير وفضل عدم الكشف عن هويتهِ «كان أحد أكثر الرجال شجاعة في انتقاد سلسلة من الممارسات السياسية للطبقتين السياسيتين اللبنانية والسورية».

أضاف إن «الذين قتلوه قتلوا رمزاً شبيهاً بما يمثله رفيق الحريري ومروان حمادة» النائب الدرزي المعارض الذي نجا من محاولة اغتيال في تشرين الأول/أكتوبر 2004 في بيروت.

- ردود فعل غاضبة على اغتيال قصير، واتهامات للأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية:

دانت شخصيات وقوى لبنانية جريمة اغتيال الصحفي سمير قصير الذي قضى بتفجير سيارته في منطقة الأشرفية بالعاصمة بيروت.

- سعد الحريري:

رأى النائب المنتخب سعد الحريري أن قتلة سمير قصير، «هم أنفسهم قتلة» والده رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبناني السابق الذي اغتيل في شباط/فبراير 2005.

وقال سعد الحريري في بيان أصدره مكتبه الإعلامي أن «الأيادي السوداء التي قتلت الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 شباط/فبراير (..) امتدت اليوم مجدداً إلى الصحافي الحر سمير قصير».

ووصف اغتيال قصير بأنه «جريمة إرهابية»، مشيراً إلى أن هذه الجريمة حصلت «في وقت بدأت لجنة التحقيق الدولية (في اغتيال رفيق الحريري) عملها في بيروت».

وأضاف سعد الحريري أن هذا الاغتيال «يظهر أن النظام المخابراتي المجرم الذي طالما ناضل الشهيد سمير قصير بقلمه

لتحرير لبنان منه، ما زال يتحدى إرادة اللبنانيين والمجتمع الدولي وكل القوانين والأعراف السماوية والأخلاق الإنسانية».

- **وليد جنبلاط:**

شن النائب وليد جنبلاط حملة عنيفة على الرئيس إميل لحود وطالب بإقالته قائلاً إن «النظام الأمني الذي لا يزال موجوداً ومتحكماً بالبلاد من خلال بعبدا «القصر الرئاسي» اغتال اليوم سمير قصير وهذا في سياق محاولة اغتيال مروان حمادة واغتيال رفيق الحريري».

- **نبيه بري:**

دان رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري و«حزب الله» جريمة الاغتيال.

وقال بري في بيان إن «استهداف قصير هو استهداف لحرية الرأي والتعبير واستهدافه كإنسان استهداف لكل مواطن لبناني».

وأضاف إن «الجريمة في التوقيت هي محاولة لتخويف اللبنانيين الذين لم تروعهم الجرائم السابقة وعلى رأسها جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وقرروا الإنتصار لبلدهم عبر إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها الدستورية».

وتقدم الرئيس بري بتعازيه الحارة إلى أسرة الفقيد وإلى نقابتي الصحافة والمحررين ولمؤسسات الرأي الإعلامية خصوصاً أسرة صحيفة «النهار» مؤكداً أنه «سينتصر وسينحاز إلى الحرية وأقلامها وصوتها الصارخ في البرية» داعياً «الحكومة ووزاراتها وأجهزتها إلى تحمل المسؤولية تجاه هذه الجريمة».

ـ حزب الله:

كما دان «حزب الله» في بيان «الانفجار الآثم الذي أودى بحياة الصحافي سمير قصير».

واعتبر أن «هذا العمل بقدر ما يستهدف حرية التعبير وأهل الإعلام في لبنان فإنه بالضرورة يستهدف الأمن والاستقرار الداخلي في هذه الظروف التي يمر بها اللبنانيون ويخوضون فيها استحقاقاً أساسياً من أجل التعبير عن تطلعاتهم السياسية».

وطالب الحزب القوى الأمنية والقضاء بالعمل السريع لكشف الجناة كما تقدم من عائلة قصير ومن أسرة جريدة «النهار» والجسم الإعلامي في لبنان بأحر التعازي.

ـ من مقالات الشهيد سمير قصير:

ـ «ليس الإحباط قدراً»[1]:

أول النقد يكون بالنقد الذاتي: لقد كنت من ضعيفي الإيمان الذين تأففوا في سرهم من نوعية النشاطات التي دعت إليها السيدة بهية الحريري في ذكرى 13 نيسان، لكن ما حصل بين ليلة السبت الماضي وليلة الأربعاء في وسط بيروت، أكد مرة جديدة أنه يجب محاذرة أي نزعة نخبوية في مثل هذه اللحظات التاريخية، والوثوق بالحس الشعبي. قد لا تكون محصلة هذه النشاطات مرضية لجهة استخلاص دروس الحرب في ذاتها، لكن

(1) جريدة «النهار» 15/4/2005.

نزول عشرات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع للتسكع فيها وتمضية الوقت الجميل في لياليها، أثبت بما لا يحمل اللبس أن اللبنانيين لا يضعون مشروع حرب جديدة على رزنامتهم. فالحرب تبدأ برفض التلاقي، وها هم يقبلون على بعضهم البعض. والحرب تنشأ من تضخيم الخطر والخوف، وها هم يكسرون مجدداً حاجز الخوف. ليس فقط الخوف من تسلط المخابرات، فهذا انتهى في 14 آذار، بل الخوف من الإرهاب والتخريب. ومن يكسر هذا الخوف، من يستطيع إسكاته بعد الآن؟

ما يغيب أحياناً عن المثقفين، لا يجوز في حال من الأحوال أن يغيب عن السياسيين. وإذا كانت الحكمة تملي الركون إلى الحس الشعبي لإعلان إرادة اللبنانيين في الحياة، رغم أنف المخربين، فكم بالحري لإعلان إصرارهم على حصد ما زرعوه من آمال. هنا، وبعكس نشاطات 13 نيسان، لا مجال للخطأ. فكل من له أذنان يستطيع أن يسمع شكوى الناس. حتى أنه لو كتب للمليون ومئتي ألف الذين اجتمعوا في 14 آذار أن يجتمعوا مجدداً، فإنهم سوف يهدرون بما اعتبروه تحصيل حاصل في ذاك اليوم، أي أنهم من صَنَعَ الإستقلال الجديد، وأنهم لا يقبلون بأن يقوّض أحد طموحهم، بل إنهم لا يستسيغون أن يتم التخلي عن ضغطهم لاستكمال ما لم ينجز بعد، وتحديداً الانتخابات.

مساء أمس، عاد شيء من هذا الضغط. عاد شيء من النبض

إلى ساحة الشهداء حين تم تركيب ساعة العد التنازلي لانتهاء المهلة القصوى للدعوة إلى انتخابات في نهاية شهر أيار. لم يكونوا أكثر من مئتي شخص، أقل بما لا يقاس من الذين اجتمعوا قبل يوم لسماع ماجدة الرومي، ولكن أكثر بالتأكيد من متطوعي المجتمع المدني الذين تداعوا إلى الاعتصامات الأولى بعيد تشييع رفيق الحريري، أو من المناضلين الشباب الذين أقاموا أول خيمة إلى جانب تمثال الشهداء. في تلك الأيام، كان الغضب يحركهم. واليوم أيضاً غضب، لكنه غضب آخر. الغضب من استمرار لعبة المماطلة التي لجأت إليها بقايا السلطة لمنع الانتخابات، وتجنب محاسبة قادة النظام الأمني. الغضب من استمرار ما يسمى «الموالاة» في التلاعب بالمؤسسات، سواء أكانت سياسية أم أمنية. وفوق ذلك وقبله، الغضب من عجز المعارضة في ترجمة الغالبية الشعبية التي تجسدت في 14 آذار فعلاً مبادراً يردع المنتفعين من نظام التبعية المنتهي.

لا ينفع هنا التذكير بأن انتفاضة الإستقلال حققت إنجازاً هائلاً، وإنها خطت خطوة كبيرة نحو جلاء الحقيقة في قضية اغتيال الحريري مع اعتماد مجلس الأمن القرار 1595. فإذا كان التذكير بهذين الإنجازين ضرورياً لكي تشعر الحركة الشعبية أنها أثمرت، فإنه يفيد أيضاً أنه يمكن الذهاب أبعد بكثير في رسم ملامح لبنان الجديد، وإن الإحباط ليس قدراً. ولكن كيف لا يحبط الناس حين يرون هذه القوة أو تلك من قوى المعارضة تجازف بوعد التغيير من أجل حسابات فئوية صغيرة، مثلما جرى في انتخابات نقابة المهندسين حيث تحالف تياران من المعارضة، مع قوى فاعلة في

«حزب التلازم» وضد المعارضين الآخرين. أو مثلما يجري في البازار الانتخابي المبكر وراء الكواليس، حيث يتم «تبييض» وجوه جسدت التلازم في السياسة الخارجية أو المالية للدولة، أو مثلما يخشى أن يحصل إن تم تحصين «موقع الرئاسة» لمجرد أنه يرمز إلى طائفة.

لحسن الحظ، لم يفت الأوان بعد، وإن بدأ يفرغ الصبر. ويأتي التزامن بين عودة النبض إلى ساحة الشهداء واستعداد المعارضة لاستعادة المبادرة في الموضوع الحكومي، ليساهم في إزالة الغموض المحبط. لكن الإحباط لن يزول إلا بالحركة، والحركة الواضحة التي تعيد رسم الرهانات في أولوياتها: بداية، الضغط من أجل حسم الانتخابات ضمن المهلة، وهذا يعني الإسراع في تأليف حكومة قادرة على إيفاء شروط تنظيمها، وأولها تعطيل النظام الأمني من خلال إقالة قادة الأجهزة، ومن ثم حملة انتخابية متجانسة وواعدة بالتغيير، إن لجهة البرامج أو لجهة المرشحين. وأخيراً تتويج التغيير في أعلى الهرم، على ألا يتم تحريك مسألة الرئاسة سوى بما يخدم التطلع الإصلاحي للمجتمع اللبناني، مما يسقط حكماً الفاسد ومقاوم الساعة الخامسة والعشرين.

قطعاً، ليس من الصعب فهم هذه الأهداف. ولكن إن صح أن هناك من لا يريد فهمها، فقد تكون للعودة إلى الشارع أهمية مضاعفة.

عودوا إلى الشارع، أيها الرفاق، تعودوا إلى الوضوح.

- انتفاضة في الانتفاضة:

ربما كان لا بد من أن يخرج المرء من معمعة المتابعة اليومية للحدث ليواجه عطش مواطنين لبنانيين في الخارج إلى الأجوبة، حتى ينتبه إلى ما كان يفوته من وعي لأبعاد اللحظة التاريخية، وفي الوقت نفسه من قلق حول إمكانات تثميرها. فسواء في أوروبا أو في الخليج العربي، يُستقبل القادم من بيروت بمزيج من الفخر والحماسة والفضول والشك والخوف. وإذ يلاحظ أن الخوف لا يعود فقط إلى ما يسمعه المغتربون ويرونه عن مسلسل التفجيرات، بل إلى تشكيك ينال مباشرة «السياسي اللبناني»، أياً يكن، فيجد نفسه مدفوعاً إلى إعادة صوغ فهمه للحالة الإستقلالية بما يتجاوز أطرها السياسية المباشرة، ولا سيما أنه متى عاد إلى المتابعة ولمس هنا وهناك بداية خيبة، تأكد أن هذه الأطر لا توحي في ممارستها اليومية أنها أدركت حجم الحدث الذي ساهمت في صنعه.

قد يكون من المبكر التفكير في مساءلة المعارضة، والمعركة لم تنته بعد. وقد يكون انتقادها في غير محله بعد خروجها ببيان شامل جديد يمكن وصفه بالجيد إجمالاً، وإن يكن ما دون اللحظة التاريخية. ومع ذلك، قد يكون ضرورياً، في هذه المرحلة الانتقالية، إجراء تقويم لما سمي، وبحق، «انتفاضة الإستقلال»، وهو ما لم يفعله بيان المعارضة أمس، رغم أنه صدر عن أول إجتماع يعقد بعد التظاهرة الحدث في 14 آذار.

أما التظاهرة الحدث، فلم يقل فيها ما يكفي، بل ما يجب.

وهو أولاً أن هذه التظاهرة كانت بالأرقام الصافية أكبر تظاهرة معارضة في التاريخ العربي المعاصر (ولا تدخل في هذا الحساب طبعاً المناسبات الوطنية المرعية من السلطات القائمة ولا تظاهرات التشييع، سواء في مأتم عبد الناصر أو أُم كلثوم أو عبد الحليم حافظ). أما في المقاييس النسبية، أي قياساً بعدد السكان المقيمين، فقد تكون من كبرى تظاهرات التاريخ العالمي، لا تقارن إلا بصيف الثورة الفرنسية في العام 1789 وبأيام آذار وتشرين الثاني 1917 خلال الثورتين الروسيتين وبنزول الشعب الإيراني إلى الشارع في خريف 1978 وشتاء 1979. وهذا في ذاته يستوجب وقفة تأمل، بل وقفة تواضع من الجميع. ذلك أن ما فعله ثلث الشعب اللبناني في ذلك اليوم كان تأكيده أن الحالة الإستقلالية التي تعيشها البلاد أكبر بما لا يقاس من كل من ساهموا في صنعها ومن سعوا إلى قيادتها. وإنها أكبر حتى من محصلة كل هؤلاء، مهما يكن دورهم الماضي أو الحاضر.

لا حاجة الآن إلى تفنيد بعض التصرفات الأنانية لهذا أو ذاك من وجوه المعارضة، أو لجرد الأخطاء التي وقع فيها فلان أو علان. فالحالة الإستقلالية لا تزال في حاجة إلى تعبير سياسي له امتداد برلماني. إلا أنه لا يمكن غير التوقف عند إشارات التململ التي يرسلها الجسم الإجتماعي إلى المعارضة برمتها، ولعل أولها يتصل بغياب التقدير للأوزان الحقيقية، وتحديداً للوزن الأكبر في المعادلة، وهو وزن الشارع، سواء في قسمه الصغير المؤطر بالأحزاب والتنظيمات والتيارات، أو قسمه الأكبر غير المؤطّر.

فغير طبيعي أن تنتظر المعارضة أكثر من أسبوعين لتعقد إجتماعاً عاماً من أجل تثمين ما حصل في 14 آذار وإلقاء تحية إجلال لمن صنعوا هذا اليوم.

وغير طبيعي أن تترك تعبئة هذا اليوم تتبدد، وإن يكن من الصعب إبقاؤها عند حدها الأقصى. وكأنه يقال للمواطنين: حسناً فعلتم، عودوا الآن إلى بيوتكم، نتصل بكم إذا احتجنا إليكم مجدداً!

إشارة تململ أخرى تتعلق بغياب آلية واضحة لاتخاذ القرار وتحديد الوجهة. كما يتبين من التصرف الفردي الذي أمكن رصده في أكثر من مناسبة وحيال مواضيع حساسة للغاية كمصير رئيس الجمهورية الممددة ولايته أو «سلاح المقاومة» والمقصود بذلك محافظة «حزب الله» على فرعه العسكري والدولة ضمن الدولة التي يحرسها، فضلاً عن الموقف الضبابي حتى الأمس من الأزمة الحكومية، والذي بلغت تجلياته حد اقتراح أحد أقطاب المعارضة، وبوساطة شاشة فضائية، اسم أقل ما يقال فيه أنه يحتل في الذاكرة الجماعية اللبنانية سمعة سوداء.

لكن المصدر الأكبر للتململ قد يكون في شعور المواطنين بأن لحظة الإنتصار هي لحظة للقطف، وليست لحظة للتأسيس. ففي إزاء بعض الوجوه التي تبدو متسلحة برؤية مستقبلية ومسلكية سوية، بات يهدد مشهد المعارضة أنه يزخر بوجوه أخرى لا يعنيها إلا أن تكون في المكان المناسب في الوقت المناسب، وسواء تعلق الأمر بالانتخابات النيابية أم بإعادة فتح الاستحقاق الرئاسي. صحيح أن

الميزان ضيّق بين ضرورة توسيع جبهة المعارضة و«هرهرة» كتل الموالاة من جهة، والحاجة إلى مسلكيات جديدة في الحياة العامة من جهة أخرى. ولكن ليس من المستحيل التوصل إلى معيار وسطي يفتح لموالي الأمس مجال تعويض ممارستهم السابقة من دون أن يخولهم ذلك إهانة ذاكرة المواطنين بإدعاء لعب أدوار قيادية في المعارضة، وتحديداً في تشكيل لوائحها الانتخابية المقبلة. كما أنه في المقابل، لا يمكن القبول بأن تعطي المعارضة عن نفسها صورة ناد للمرشحين إلى الانتخابات النيابية. فمع الأخذ بضرورة تجديد الجسم البرلماني، ألا تقتضي إعادة الاعتبار إلى السياسة أن يشعر المواطنون أن المعارضين ليسوا كلهم طلاب مناصب؟ وما يقال عن بازار الترشيحات إلى الانتخابات النيابية يقال مثله عن النيات المبيتة في الاستحقاق الرئاسي القابل للفتح. فمع أخذ العلم بالتأجيل الحكيم لهذا الموضوع، أليس معيباً، بعد هذه الانتفاضة، أن يفكر هذا أو ذاك من الأقطاب بأسماء ارتبطت لنحو عقد من الزمن باستماتتها في الدفاع عن «تلازم المسارين» وتغييب الإرادة الوطنية في إدارة سياسة لبنان الخارجية كما الداخلية؟ أليس مريباً أن يشعر كل سياسي ماروني، مرة أخرى، أنه مرشح للترشيح لمجرد كونه ولد في هذه الطائفة؟ أليس معوقاً لبناء دولة تحترم مواطنيها، أن يتم التسويق لمن لا يمكن إعتباره «معارضاً منذ أكثر من عشرة أعوام» أو لمن يحمل ترشيحه طابع التحدي؟

أسئلة مبكرة؟ لا، أيها الرفاق في المعارضة، جدداً كنتم أم أقدمين، انزلوا إلى الشارع، تسمعونها، وتسمعون معها نداءً عاجلاً إلى أن تبادروا إلى انتفاضة من نوع آخر.

- «لو قالوا لا»[1]...

... وسقط القناع. سقط قناع النظام الأمني. انتهت المسرحية المؤلمة التي تدور رحاها منذ أعوام مديدة. قد تتأخر تقنياً لبضعة أيام عملية «الوضع في التصرف» التي ستنهي عهد جميل السيد في أعلى هرم الحكم البوليسي. وقد يحاول غيره من رموز الطوفان المخابراتي شراء المزيد من الوقت. وقد يسعى النظام الأمني مرة جديدة إلى الانتقام. لكن شيئاً لن يقدر على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

لقد ذهب النظام الأمني. فليكن ذهاباً من دون رجعة.

إلا أن فتح الصفحة الجديدة في الحياة السياسية اللبنانية لن يكون ممكناً، ما لم تطوَ جدياً الصفحة السابقة، بما يعني ذلك من استخلاص للعبر، وأهمها أن تفكيك النظام الأمني كان أسهل مما توقّع معظم العاملين في الشأن العام. ربما لأن هؤلاء ساهموا، من حيث يدرون أو لا يدرون، في تضخيم هالة رجل الأمن، فزادوا من ادعائه وضاعفوا من قدرته على التخريب.

لم يسقط القناع لأن جميل السيد «وضع نفسه في تصرف رئيس الحكومة». بل سقط لأنه وُجد أخيراً وزير للداخلية ليقول كفى استهزاء بالمؤسسات وتراتبيتها. سقط لأن السياسة لم تسكت. لأن نواباً من حلفاء وزير الداخلية الجديد تصدّوا للتعدي المتمادي لرجل الأمن، ولأن رجال الإعلام تحرّروا بدورهم من تلعثم اللسان عند مجرد التلفظ باسمه.

(1) جريدة «النهار» 25/4/2005.

لا يمكن قطعاً استخدام حرف «لو» عند كتابة التاريخ. لكن الـ «لو» تصلح لتقويم المسؤوليات التاريخية. ليس مجانياً إذاً التساؤل حول ما كانت آلت إليه سطوة رجل الأمن لو قالوا «لا». لو فعل عدد من النواب ما لمع به باسم السبع من على منبر البرلمان، أو لو تسلح الصحافيون بتجارب من لم يرتعد منهم خوفاً من رجل الأمن بدل إعتبار فضح فظائعه اليومية «قضية شخصية».

ليس المجال هنا لتوزيع الشهادات في مقاومة الاستبداد، وتقويم المسؤوليات لا يرمي إلى تصفية الحسابات، بل فقط إلى أن يكونَ تفكيك النظام كاملاً غير منقوص. فمع أهمية إقصاء قادة الأجهزة الأمنية بذاتهم، يفيد التذكير بنمط التواطؤ الذي ساد لأعوام. يفيد في فهم الحجم الذي بلغه هذا النظام الأمني، بما كان (ولا يزال) نظاماً ممتداً إلى حقلي السياسة والإعلام، فضلاً عن الحقل النقابي.

بالتأكيد، يبقى لبنان بلداً توافقياً، وقد يكون مسيئاً التفكير بحملة تطهير واسعة تطول كل من تعامل مع النظام الأمني أو تواطأ معه. كما أن الدعوة إلى قطع الأرزاق لا تفيد إلا في تعقيد خروج لبنان من عهد الهيمنة. إلا أنه لا يمكن القبول بأن يتحول رجل الأمن وحده كبش محرقة، فلا يتلازم مع إقصائه «إعادة تموضع»، في أقل تقدير، لأولئك السياسيين والإعلاميين الذين ارتضوا أن يكونوا في خدمته مطيعين متبرمجين، يأتمرون بأمره اليومي، وينقلون تهديداته، ويروّجون لعبقريته. فالديمقراطية

لا تعني في حال من الأحوال تبييض المرتكبين، ولا مزوّري الرأي العام.

بل إن شرط الديمقراطية، حتى تسود، هو سقوط الأقنعة كلها، وليس فقط القناع الأبشع.

- «عودة الأب الضال»[1]:

هناك دائماً شيء مثير للغبطة في عودة المنفيين. وعودة العماد ميشال عون لا يمكن أن تشذ عن القاعدة، اللهم إلا في نظر غلاة أعدائه. ولا يجوز تالياً لأحد في لبنان أن يستكثر على أنصاره الفرحة العارمة التي سيستقبلون بها غداً السبت عودة بطلهم. كما لا يجوز لأحد على الإطلاق أن يغيّب البعد العاطفي الذي تنطوي عليه هذه العودة، إن بالنسبة إلى العماد عون بعد خمسة عشر عاماً في المنفى، أو بالنسبة إلى جمهور محازبيه القدامى، وحتى الجدد منهم. لكن عون الذي أراد لنفسه دوراً سياسياً وطنياً، يدرك ولا بد أن عودته لا تقارَب كحدث عاطفي فحسب. فهذه العودة تبقى حدثاً سياسياً، وهي تخضع حكماً للتقويم السياسي والصحافي، وإن يكن أي تقويم سيأخذ في الحسبان ضرورة مراعاة «حزب الجنرال». ليس بسبب الجنرال نفسه، وإنما لأن الطاقات التي انضوت تحت لوائه هي ذخيرة للبنان الجديد، بعدما كانت مع غيرها من الطاقات في صميم صناعة الإستقلال.

(1) جريدة «النهار»، 6/ 5/ 2005.

قد لا يستسيغ الجنرال عون أن يخضع هو إلى التقويم والمساءلة، وخصوصاً أنه سيعود بعد أن يكون أمضى أسبوعاً كاملاً يقوّم الآخرين، مطلقاً الأحكام في كل الاتجاهات وعبر كل الشاشات. للمناسبة، فإن النتيجة الأولى لهذه الإطلالات اليومية كانت أن أعادت «تشويش» صورة عون، فتراجع الرجل السياسي المرن الذي كان نجح في تظهيره في الأشهر الماضية، وأطل برأسه القائد الشعبوي الذي يخاطب الجماهير بمنطق العسكر التبسيطي، والحامل طابع التحريض على الطبقة السياسية. هكذا، على الأقل، لن يخطئ أحد التقدير: عون الراجع هو عون الذي لا يتغيّر، يحاكِم ولا يحاكَم.

لكن احترام انتفاضة الإستقلال يفترض على من كان من داعميها، ألا يضع نفسه في منأى عن رياح الحرية التي أطلقتها. وإذا كان مفهوماً، بل مأنوساً للرأي العام، أن يوضع قادة المعارضة على المحك، فليس من سبب لأن يستثنى منهم عون. على العكس، فإذا كان يؤخذ على هذا أو ذاك أنه لم يحترم وعود التغيير التي أطلقتها الانتفاضة، فإن عون من جهته يوحي كأنه لا يقيم إعتباراً لمن قام بهذه الانتفاضة. إذ يقدم نفسه كأب للإستقلال، ويقول أنه هو من أعاد إلى لبنان سيادته وحريته. ويردد القريبون منه أنه «المحرر» و«ربيع لبنان» الآتي، إلى ما هنالك من صفات تختزل جهود شعب بأكمله.

قد يُفهم، على خلفية الحملة الانتخابية، أن يرفض عون الاعتراف بفضل لوليد جنبلاط، وحتى بفضيلة وضع رأسه تحت حد المقصلة.

وقد يُفهم أيضاً، في السياق نفسه، أن يعتبر اغتيال رفيق الحريري مجرد شرارة لا فضل للرئيس المغدور في اندلاعها. وأن ينسى أعجوبة نجاة مروان حمادة من الاغتيال.

وقد يكون منطقياً من وجهة نظره أن يحتقر «قرنة شهوان» وكل السياسيين الموارنة غيره، وأن يبقى على مسافة نقدية مع البطريرك صفير، وإن لم يفصح، وأن يلوم «القوات اللبنانية» لأن محازبيها لم يلتحقوا بالتظاهرات التي كان يقررها هو. لكن ما لا يقبله أي منطق محايد، هو أن يغيب عن عون دور التعبئة الشعبية في إنجاز الإستقلال. ولعل أكبر مفارقة هي التي يضع عون نفسه فيها حين يبرر إدعاءه أنه من أعاد الإستقلال والسيادة باستحضار دوره في تحول النظرة الدولية إلى سوريا، لا الدور الفعال للعونيين على الأرض، حتى لا نتحدث عن آخرين قد لا يحضرون على ذهنه! وكأن مخاطبة «شعب لبنان العظيم» هي مجرد سهولة لفظية.

المسألة تذهب أبعد من اختزال الفعل التاريخي بعظمة الفرد، وفقاً لفهم مبتسر للتجربة الديغولية في فرنسا. فإذا كان تجاهل الحجم الشعبي للحدث ينم عن مفهوم فوقي للعمل السياسي، فإن تجاهل دور القوى السياسية الأخرى يفيد بوجود سوء تفاهم مقلق حول معنى المعركة الأخيرة. وقد يكون الخطأ الأكبر الذي يرتكبه عون، وترتكبه أيضاً فئات مسيحية أخرى، هو في إعتبار انتفاضة الإستقلال استكمالاً لفصول الحرب، وفي ذلك مغالطتان تاريخيتان على الأقل.

المغالطة الأولى تكمن في الخلط بين الدور الذي لعبته سوريا خلال الحرب، وهو دور متبدل ومتفاوت الوتيرة، مستفيداً مما أصاب المجتمع اللبناني في الفصلين الأخيرين من الحرب بين عامي 1988 و1991، أي في أيام عون تحديداً، ومما ناله إتفاق الطائف من تحوير جراء رفض عون إياه له.

أما المغالطة الثانية، فهي أن قوى الممانعة في المجتمع اللبناني لم تعمل خلال عهد الوصاية وفق منطق حربي وإلغائي، بل استنبطت أساليب عمل جماعية وديمقراطية. وإذا كان لا يجوز إهمال دور العونيين في شبكات الممانعة، فإنه يجب أيضاً التذكر أن التيار العوني حرم نفسه لأعوام طويلة من تفعيل هذا الدور بحجة عدم شرعنة دولة الطائف. طبعاً، لا يتحمل العونيون وحدهم مسؤولية مقاطعة الانتخابات عام 1992، إلا أن استمرارهم في نهج المقاطعة عام 1996 أعاق عملية توسيع المعارضة البرلمانية التي تجلت في رفض التمديد للرئيس الياس الهراوي، وهذا ما عادوا وانتبهوا إليه في انتخابات عام 2000 ثم وخصوصاً في انتخابين فرعيين لاحقين. وفي هذا المعنى، فإن منطق مقاطعة المؤسسات قد يكون من العوامل التي أخّرت تشكل جبهة معارضة واسعة، وتالياً تشكل المأزق الذي وقع فيه نظام الوصاية.

بيد أن القفز فوق مرحلة ما بعد الحرب، وما شهدته من ممانعة لم تقل شجاعة عن شجاعة المنفى، وما تخللها من بناء لمفاهيم ديمقراطية جديدة، لا يضيّع فقط معاني انتفاضة الإستقلال، بل

يدخل الشك إلى فكرة الإصلاح التي صار يدعو إليها عون بعدما غاب عن هذه الورشة وغيّب عنها مناصريه طيلة خمسة عشر عاماً. أما إذا استعاد تلك المرحلة، فهو لن يكتشف فقط أن بعضاً من حلفائه في معركة الإستقلال كانوا جزءاً من السلطة، كما لا ينفك يقول منذ أيام، لكنه قد يدرك أيضاً أن التشكيك في السياسيين هو الذي هيأ الطريق أمام النظام الأمني، وهو تشكيك يستمر فيه عون الآن فيما ينحو إلى التخفيف من مسؤوليات العسكر، من رئيس الجمهورية المنتهية ولايته إلى قادة أجهزة العسس، في ما آلت إليه أحوال البلاد.

إن من يأخذ على عون إلغاءه الآخرين، لا يمكنه الدعوة في المقابل إلى إلغاء دوره هو ولا إلى نكران أهميته ومزاياه. إذ يجب أن يكون في عون «شيء ما» كي يستجلب عطاء ووفاء مناضلين قد يكونون من خيرة ما أنتجته هذه البلاد، ضحّوا بالغالي والرخيص إيماناً بفكرة رأوها متجسدة في هذا الرجل، وإن اضطروا أحياناً إلى فعل عكس ما يقتنعون به لأنه قرر هو ذلك لأسباب يجهلونها.

إن الوفاء لصلابة هؤلاء والتزامهم هو ما يجب أن يجعل من يوم غد يوماً للاحتفال جديراً باحترام كل اللبنانيين. لكن هذا يتطلب من ميشال عون عناية خاصة، فلا يتقدم كأب للإستقلال لأنه يكون بذلك قد ضل معنى الإنجاز. ولعل أكبر هدية يقدمها عون إلى مواطنيه عند عودته هي ألا يأتي إليهم منتصراً، بل مبتهج بإنتصار هيأ له مع آخرين وصنعه لبنانيون من كل المشارب، ومن دون احتكار.

- «تريدون تمثيلاً»[1]؟

عود على بدء. لو خرجت المعارضة مساء 14 آذار بقرار حاسم يقضي بمطالبتها بتأليف الحكومة بنفسها وتسلم الحكم على أساس أنها تملك الشرعية الشعبية، لكان كل شيء ممكناً، ولاستطاعت فرض إرادتها على كل مكونات السلطة؛ بما فيها رئيس مجلس النواب. لكن فقدان الزخم الشعبي، أو التخلي عنه، لأسباب تعددت بين تغيير الأولويات هنا، والعجز عن إنتاج قيادة منصهرة وجماهيرية هناك، أعاد لبقايا الأجهزة ودوائر القصر الجمهوري ورئيس المجلس القدرة على التعطيل والتخريب.

أما وقد ضاعت هذه الفرصة، فقد بات الحديث عن إمكان العودة إلى قانون 1960 معدلاً في الفترة القصيرة بين تأليف الحكومة الميقاتية وانتهاء المهلة الدستورية، يتطلب غياباً قياسياً للنضج والحس السياسي. أصلاً، يلزم الكثير من السذاجة للاعتقاد أن قانون 1960 يستحق الدفاع عنه بهذه الاستماتة التي نسمعها. فإذا كان قانون عام 2000 يُعزى إلى غازي كنعان ومعاونه جميل السيد، فإن العودة إلى قانون 1960 لم تكن لتطرح لولا ضوء أخضر من رستم غزالة خليفة كنعان. وفي جهة المعارضة، فإن التوافق حول هذا القانون (ما عدا بيروت) كان تسوية ليس إلا. فأكثر من طرف معارض كان منحازاً إلى مبدأ النسبية وتخلى عنه سعياً للتسوية، فيما كان أطراف آخرون يفضلون الدائرة الوسطى لكنهم رضوا أيضاً بالتسوية. وفي أي حال، لا يمكن الإجماع التكتيكي حول القضاء

(1) جريدة «النهار»، 13/ 5/ 2005.

أن يخفي المساوئ العظيمة لقانون 1960 الذي يتيح تعبئة طائفية كما حصل عام 1968 ويشجّع على الدوام الزبائنية التي لولاها لسقط زعماء الطوائف، فضلاً عن أنه شكّل حاجزاً منيعاً أمام قوى التغيير، فكانت من نتيجته أن دفعت السياسة إلى الشارع في السبعينات، كما يتبين من المقارنة بين مشهد مجلس النواب المنتخب عام 1972 وموازين القوى خارج البرلمان عشية الحرب.

وهذا يعني أن التمسك بقانون 1960، بعدما فشلت المعارضة في اقتناص فرصة إقراره، أكان ذلك قبل اغتيال الحريري أم بعده، والاستمرار في طرحه رغم انقضاء المهلة الدستورية، تصرّف يفتقر إلى الحكمة. وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على القيادات المسيحية.

ولا بد من القول هنا أن القيادات المسيحية، على اختلافها، أكانت «قرنة شهوانية» أم «عونية» أم «قواتية»، لم تجد الشجاعة الكافية للتصدي لحملة التحريض الطائفي التي أطلقتها وسائل إعلام كانت تأتمر لأعوام وأعوام بتعليمات جميل السيد. وما لبثت هذه القيادات أن استبطنت أطروحات آلة الدعاية المتبقية من عهد الوصاية، فتبنت مقولة الإحباط المسيحي المتجدّد، بدل بذل جهد تربوي إعلامي لإفهام المواطنين، والمسيحيين منهم تحديداً، أن انقلاب موازين القوى في البلاد على وقع 14 آذار والانسحاب المخابراتي باتا يؤكدان ما كان مستشفاً منذ انطلقت تعبئة المعارضة بعد التمديد لرئيس الجمهورية المنتهية ولايته. أي أن قانون الألفين لم يعد مشكلة بالنسبة إلى المسيحيين، على الأقل من ناحية النتائج

المرتقبة، وإن ضرره الكبير هو في حجب الصوت الشيعي المغاير للتنظيمين المهيمنين.

يبقى المأخذ المتمثل بحؤول قانون الألفين دون تمثيل حقيقي للمسيحيين، وهو الأمر الذي أصر عليه مجلس المطارنة الموارنة في إجتماعه الاستثنائي فحاول إثبات غياب التمثيل بالأرقام، ووقع في خطأين جسيمين. الخطأ الأول هو في الأرقام. فحين يقول بيان المطارنة أن 15 نائباً مسيحياً فقط من أصل 64 يتمتعون بصفة تمثيل المسيحيين، والمقصود نواب المتن الشمالي وكسروان وجبيل، فإنه يجافي الموقف الأصلي لبكركي من قانون 1960، مثلما يجافي رعاية البطريرك صفير لـ «لقاء قرنة شهوان» ومن أركانه سياسيون شماليون لا غبار على صفتهم التمثيلية. لذلك يجب أن يضاف إلى رقم الخمسة عشر نائباً رقمين آخرين. الأول هو حصيلة عدد النواب المسيحيين في الدوائر التي يُعمل بها بمبدأ القضاء (الشوف وزحلة والبقاع الغربي فضلاً عن بعبدا ـ عاليه حيث تبقى الغلبة الديموغرافية للمسيحيين)، أي 15 نائباً. أما الثاني فهو عدد النواب المسيحيين في دوائر البترون والكورة وزغرتا حيث يوازن المسيحيون مسلمي طرابلس. وهذا يعني إضافة 8 نواب، حتى لا نحكي عن نائبي بشري، رغم أن المعارضة توافقت على إسناد المقعدين على لائحتها إلى «القوات اللبنانية»، وهي في عرف بكركي تمثيلية ولا ريب. بذلك نصل إلى رقم 38 نائباً (40 إذا أضفنا بشري) من أصل 64، أي ما يمثل 30 في المئة (أو 31) من مجموع مجلس النواب.

قد يبقى في ذلك الكثير من الإجحاف من وجهة نظر طائفية، ولكن لا مجال إلا للاعتراف بأن هذه النسبة تشبه البلد، بمعنى أنها تقترب من نسبة المقترعين المسيحيين، والبعض قد يذهب إلى القول أنها تفوق نسبة المسيحيين المقيمين في التركيبة السكانية. ألم يكن أفضل، من وجهة نظر طائفية، أن يتجنّب مجلس المطارنة فتح هذا السجال، ولاسيما أنه استظل الطائف وأحد أبعاده كان يقضي بإبعاد المعادلة الطائفية عن لعبة الأرقام والنسب من خلال إقرار المناصفة؟ وكيف يردون غداً إذا استغل أحد هذا الخطأ وقال لهم: تريدون تمثيلاً حقيقياً، تعالوا نبحث في الأرقام؟

أما الخطأ الثاني فهو الذي يتمثل بالتركيز على مبدأ التمثيل الطائفي، إذ يبني مجلس المطارنة تحليله على فرضية تمثيل النواب المسيحيين للناخبين المسيحيين حصراً، وفي ذلك مغالطة دستورية. إذ أن النائب هو ممثل الشعب، بصرف النظر عمن انتخبه. وأخرى ميثاقية إذ أن إتفاق الطائف أقر المناصفة كمدخل للبحث في إلغاء الطائفية السياسية. أما أن يركّز المطارنة الآن على صفاء التمثيل الطائفي، فهذا خروج واضح على الطائف، وهذا ما لا يمكن تبريره حتى باتهام الحلفاء بخيانة الوعد المقطوع.

ويزيد من فداحة هذا الخروج، أنه يأتي من حيث لم يتوقع أحد. يأتي من رجل لا يمكن أحد إنكار دوره الكبير في رعاية الطائف ودوره الأكبر، حين حصل الانقلاب على الطائف، في الحفاظ على البلد وعلى تعايش الطوائف فيه. فما الذي دها البطريرك صفير؟

يؤمل ألا يكون الغضب، وإن بدا له مشروعاً. ويؤمل خصوصاً ألا تكون رغبة في إعادة النظر بالطائف. وإذا كان لا بد من إعادة النظر من أجل الأخذ بصفاء التمثيل الطائفي، فالحل موجود في الطائف نفسه: في إنشاء مجلس شيوخ يقوم على مبدأ التمثيل الطائفي (مع ضرورة أن يؤخذ في الحسبان من لا يريدون الانتماء إلى طائفة)، وانتخاب مجلس النواب على أساس لا طائفي ونسبي، وإن روعي فيه التمثيل المناطقي. فهل البطريرك مستعد لذلك؟ يا حبذا. بل يا ليته يقول ذلك أمام الجموع التي تجتمع أمام بابه، بدل الإيحاء إلى أيتام الوصاية أنهم نجحوا في مسعاهم إلى الالتفاف على انتفاضة الإستقلال.

- صدى الانتفاضة ووعد التغيير[1]:

يحار المرء ما هو الأسوأ: أن يختلف أطراف المعارضة حول تشكيل لوائح المرشحين، أم أن يتوافقوا في ما بينهم فيلغوا مبدأ الانتخاب؟ ولا ما هو الأقل ضرراً للمستقبل: أن يُترك مكان على هذه اللوائح المعارضة للقوى المعترضة على التقاسم الجاري بين زعماء الطوائف، أم أن يُحكم عليها بالعمل خارج الإطار البرلماني؟

الحيرة هي على صورة الوضع الذي رسا عليه لبنان مؤقتاً مع انتهاء عصر الوصاية من دون أن يكتمل تفكيك التركيبة السياسية التي انتهجتها الوصاية، كما يستدل من الدور المحوري الذي لا يزال يؤديه السيد نبيه بري إلى الآن، وقد يستمر في تأديته بعد هذه

(1) جريدة «النهار»، 20/5/2005.

الانتخابات الغريبة العجيبة التي تطل علينا. ولعل أبلغ المفارقات في مرحلة ما بعد الوصاية، أن تكون هذه الانتخابات التي طال انتظارها، والتي يجب أن تحصل في موعدها، من النوع الذي يفضّل نسيانه في أسرع وقت، وإن يكن المجال لا يزال مفتوحاً لبعض المعارك الكبيرة الرمزية، في الجنوب والشوف والشمال.

ولا ريب أن هذه الحيرة التي يزكيها تكاثر الانتخابات بالتزكية، هي ما يغذي الشعور العام بالإحباط الذي يلف الرأي العام، ويصل أحياناً إلى حد القرف. إلا أن الموضوعية تفترض الإقرار بأن الإحباط ليس مبرراً بالكامل. ليس فقط لأن العديد من المحبطين يريدون الشيء وعكسه، مثلاً «صحة التمثيل المسيحي» و«الخلاص من الطائفية»، بل لأن الإحباط في معظمه ينتج من تحوير بالمفعول الرجعي لمعاني الحركة الإستقلالية.

فإذا كان من الخطأ إعتبار انتفاضة الإستقلال استكمالاً لفصول الحرب، كما تفعل بعض أطراف المعارضة، وخصوصاً في الجانب المسيحي منها، فإن من الخطأ أيضاً إعتبارها حركة سياسية ذات برنامج واحد، كما يطيب الاعتقاد لعدد من الشباب المنخرطين فيها. صحيح أن هذه الانتفاضة أخذت حجم ثورة سلمية ضخمة، وإن الزخم الذي تميّزت به، وخصوصاً يوم 14 آذار، يدفع إلى استهجان التصرف الفوقي لقيادات المعارضة (ولا أفضلية لأحد على الآخر في هذا المجال). إلا أنه في المقابل لا يمكن تحميل الحدث ما لم يحمله. فالناس لم تنزل إلى الشارع في شهري شباط وآذار من أجل التغيير، بل من أجل التخلص من هيمنة النظام الأمني.

إلا أن هذا لم يمنع كثيرين ممن شاركوا في الانتفاضة، من أن يحلموا بأكثر من ذلك، ولا سيما بعدما لمسوا زخم التعبئة الشعبية من جهة، وطابع المصالحة الوطنية الذي انطوت عليه من جهة أخرى. ولكن هل كان ثمة حلم واحد يجمعهم؟

وحتى إذا افترضنا أن الكل أجمعوا على التغيير والإصلاح، فمن الواضح أنهم لم يجمعوا على محتوى التغيير والإصلاح. ينطبق ذلك على قانون الانتخاب تحديداً، على ما بدا من سجال في هذا الموضوع ومن استعداد أجزاء من الرأي العام الخوض فيه، وإن من دون إلمام به. هكذا، تمت إحاطة العودة إلى قانون 1960 بهالة من القدسية قد تكون مبررة بالسمعة السيئة للقوانين التي عُمل بها بعد الطائف، بما فيها قانون الألفين، لكنها بالتأكيد غير مستحقة. ففي مقابل استيفاء قانون 1960 شرط التمثيلية، مقارنة بقانون الألفين، يبقى بعيداً كل البعد عن الإصلاح السياسي المطلوب، مثلما دلت تجربة لبنان قبل الحرب. كذلك ينطبق هذا الانفصام بين الدعوة المجردة إلى الإصلاح والموقف السياسي الآني، على مقاربة التحالفات الانتخابية. فإذا أخذنا ما حصل في نهاية الأسبوع الماضي، سنجد من يرى في ضم السيدة صولانج الجميل إلى لائحة الحريري والسيد جورج عدوان إلى لائحة وليد جنبلاط تجلياً لروح المصالحة المتمثل بـ 14 آذار، مثلما سنجد من يرى في ذلك خيانة للوعد بلبنان جديد الذي حمله 14 آذار إياه، وخصوصاً أن نتيجة هذه التحالفات تصب في خانة تعليب الانتخابات.

قطعاً، يحق للناخبين التوق إلى شيء أفضل من هذه الانتخابات المعلبة بتوافق أقطاب المعارضة، والمرشحة إلى مزيد من التعليب إذا انتهى التوافق إلى شمل العماد عون ومرشحيه. لكن هذا التوق لن يترجم واقعاً، إلا إذا لازمه التزام مزدوج يعبّر عنه في عملية الاقتراع، ثم بعد انتهاء الانتخابات. وهذا يعني أولاً التزام جانب الرفض لمبدأ التعليب، إذا لم تمنعه التزكيات، من خلال اختيار المرشحين الذين يجمعون في شخصهم صدى انتفاضة المستقبل ووعد التغيير، سواء كانوا على اللائحة الرسمية للمعارضة أو على لائحة أخرى، أو فضلوا الترشح منفردين، بما يستتبع ذلك من رفض للصفقات مع رموز عهد الوصاية. ويعني ثانياً التزاماً بالانخراط في معارك التغيير التي سوف تلي الانتخابات، وفي مقدمها المعركة التي يجب أن تفتح في 20 حزيران، غداة الانتهاء من الجولة الأخيرة في الشمال، من أجل قانون انتخاب عصري وعادل يمنع المحادل، إلى أي طرف انتمت.

وهنا يكمن الوفاء الحقيقي لحدث 14 آذار: في إعتباره نقطة البداية لعمل سياسي قد يتطلب وقتاً مديداً كي يثمر، مثلما تطلب إنهاء عهد الوصاية نضالات طويلة وتضحيات كبيرة لم تختصر بالنزول إلى ساحة الشهداء ذات يوم من أيام شباط أو آذار. وفي الاتعاظ منه بأن السياسة ليست حكراً على السياسيين، مهما حاولوا احتكارها، وإن الإصلاح لن يبنيه إلا من لهم مصلحة فيه. أما التبرم والإحباط والقنوط، فتلك هي تحديداً العادات التي لم يعد لها مكان منذ 14 آذار.

- «انتخابات لبنان بين الإحباط والتغيير»[1].

لم يتنبه اللبنانيون بما فيه الكفاية إلى أن ما صنعوه بانتزاعهم إستقلالهم الثاني هذا الربيع ليس ملكهم وحدهم. ولم يدركوا تحديداً، لكثرة انشغالهم بحالهم، إن «انتفاضة الإستقلال»، ورغم أهميتها الاستثنائية في تاريخ النضالات الشعبية العربية وتداعياتها المؤكدة على إشكالية الديمقراطية في المنطقة، لن تجد مكانها الثابت في الوعي العربي إلا بعدما يتضح مآلها الديمقراطي، وإن الصورة الجديدة المشرقة للبنان واللبنانيين التي أبرزتها التظاهرات والاعتصامات الكبيرة في وسط بيروت قد تهتز إن لم يكملها أداء سياسي مغاير للمعهود.

ولا ينطبق ذلك فقط على من رأوا في ربيع بيروت فأل خير ودليلاً على بداية أفول زمن الجمود العربي، بل إنه ينطبق أيضاً على من شككوا في التحرك الشعبي اللبناني وفضلوا الانحياز إلى الاستبداد لمجرد كونه يتلبّس لبوس العروبة، وعلى قاعدة نظرة تآمرية ترى يد أميركا في كل شيء. ولا ريب أن الاهتمام العربي الكبير بالانتخابات اللبنانية التي تبدأ هذا الأحد يأتي من هنا (ومعه الاهتمام الدولي).

بيد أن المتابعة الصحافية لهذا الاستحقاق قد تثير شيئاً من الخيبة. فمن المفارقات اللبنانية أن التحول الهائل الذي أحدثته «انتفاضة الإستقلال» لا ينعكس بشكل آلي في الانتخابات، بل إن

---

(1) جريدة «النهار»، 29/ 5/ 2005.

هذه الانتخابات سوف تبدو فاترة، وفي بعض الأحيان مملة، مقارنة مع ما سبق من أحداث. ولن يتأخر مراسلو وسائل الإعلام العربية والدولية عن رصد هذا الفتور، وفتح مجال التعبير واسعاً أمام الممتعضين منه.

لهذا الفتور وذاك الامتعاض أسباب يمكن رصدها، فمنها التقني، ومنها النفسي ومنها السياسي. السبب التقني قد يبدو سخيفاً، لكنه بالتأكيد ينعكس سلباً على انطباعات الذين يؤمّنون التغطية الإخبارية للانتخابات، وربما للناخبين أنفسهم، فهو يكمن في امتداد مرحلة الانتخابات على أربعة آحاد، إذ تجري الانتخابات في بيروت اليوم 29 أيار، وفي الجنوب في 5 حزيران، وفي جبل لبنان ومنطقة البقاع في 12 حزيران وفي الشمال في 19 حزيران. وفي هذا «التقسيط» تخلف واضح للنظام السياسي اللبناني، وهو في أي حال لا يحسّن سمعته الديمقراطية. أما السبب النفسي، فهو بديهي، إذ يتمثل في الفارق الشعوري وحتى الجمالي بين مشاهد الحشود المتوحدة باللونين الأبيض والأحمر والمتلحفة بالأعلام اللبنانية خلال «انتفاضة الإستقلال»، ومشهد الشرذمة الذي يتأتى من الحملات الانتخابية في ظل قانون انتخابي لا يشجع البرامج بل الولاءات السياسية البدائية. أصلاً، يكفي كل من يمر في ساحة الشهداء التي فرغت من المعتصمين أن يتذكر مشهد المليون ومئتي ألف نسمة الذين اجتمعوا فيها في 14 آذار حتى يشعر بانخفاض في الضغط وتباطؤ في النبض.

غير أن القبول بقانون الألفين عجل بدوره الاصطفافات الجديدة

داخل المعارضة. فقد نجحت الحملة الإعلامية التي أطلقتها شخصيات مسيحية كانت قبل حين في المعسكر السوري في تغذية تململ الرأي العام تجاه ما عدّ استئثاراً جنبلاطياً وحريرياً في انتقاء حلفائهم من المسيحيين. وهذا بدوره عبد الطريق أمام خروج ميشال عون، العائد من منفاه الباريسي، عن توافق المعارضة، ومهّد لتحالفات غير متوقعة بينه وبين رموز من عهد الوصاية، من بينهم طلال ارسلان، غريم جنبلاط في الطائفة الدرزية، وميشال المر، الذي احتكر وابنه الياس (صهر لحود) وزارة الداخلية أكثر من أحد عشر عاماً، وسليمان فرنجية، صديق آل الأسد الذي كان وزيراً للداخلية لحظة اغتيال الحريري واتهم بتمويه التحقيق.

هذه التحالفات الجديدة، إذا ثبتت، لن تكون على المحك سوى في الدورتين الثالثة والرابعة من الانتخابات، في كل من جبل لبنان والشمال. لكن الدورتين الأولتين قد تؤثران أيضاً عليها وعلى المنافسة بين أطراف المعارضة، والتي باتت العنوان الأبرز لهذه الانتخابات. ذلك أن النتائج المرتقبة لهاتين الدورتين قد تعزز الشعور الشعبي بأن الانتخابات معلبة سلفاً، مما قد يزيد حجة عون قوةً في رفضه ما اعتبره محاولة لتحجيمه. والحال إن الانتخابات محسومة في كل من بيروت والجنوب قبل أن تبدأ.

في انتخابات بيروت التي تجري اليوم، لا يبدو أن ثمة أحداً قادر على الوقوف في وجه لائحة الوفاء للرئيس المغدور رفيق الحريري بقيادة نجله سعد. والحال إن 9 من المرشحين من أصل 19 قد فازوا بالتزكية، مما سيخفف حتماً من زخم المشاركة اليوم، فيما لا يواجه

المتبقون منافسة تذكر سوى في دائرة بيروت الثانية حيث لا بد من مشاركة كثيفة لتأمين فوز النائب الحريري عاطف مجدلاني (عن المقعد الأرثوذكسي)، في وجه معارض الحريري الدائم نجاح واكيم، وإن لم يكن أحد يشك في أن مثل هذه المشاركة ستتوافر. وفي الدائرة نفسها مواجهة أخرى ذات دلالة، بين مرشح «حزب الله» عن المقعد الشيعي، المندرج ضمن لائحة الحريري، وإبراهيم شمس الدين، نجل الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين الذي كان يرأس المجلس الإسلامي الشيعي. والدلالة في هذه المعركة سوف تكون في وجود أو عدم وجود اقتراع سني معترض على «حزب الله»، على خلفية الصراع المذهبي الخافت بين السنة والشيعة، ولا سيما بعد اغتيال الحريري. وفي ماعدا ذلك، تكاد معركة الانتخابات في بيروت تقتصر على نسبة المشاركة، مع العلم أن تحميل هذه النسبة معنىً سياسياً سلبياً يتطلب الكثير من سوء النية.

أما في الجنوب، فالتقطيع الانتخابي يحتّم اكتساح اللائحة المشتركة لحركة «أمل» و«حزب الله»، مما سيمكنهما من الاحتفاظ بكتلتين برلمانيتين كبيرتين. وتكمن المشكلة في أن النتيجة المرتقبة من دورة الجنوب سوف تؤسس لإعادة انتخاب نبيه بري رئيساً للمجلس للمرة الرابعة، وهو الأمر الذي يعده معظم اللبنانيين عائقاً أمام أي عملية إصلاحية جدية نظراً للحصة الكبيرة التي كانت له بين أكلة الجبنة. وبهذا المعنى، فإن الثمن الذي دفعته المعارضة بقبولها قانون الألفين سوف يتضاعف بسبب شيوع شعور الإحباط الذي يثيره بقاء بري في قلب المعادلة السياسية عند كل الذين شاركوا في «انتفاضة الإستقلال».

في أي حال، يعني غياب المنافسة الحقيقية في كل من بيروت والجنوب أن المعركة الانتخابية لن تقع فعلاً إلا ابتداءً من 12 حزيران/يونيو. ورغم أن النتائج المعروفة سلفاً للدورتين الأولتين قد تؤثر في مجريات المعركة اللاحقة، إلا أن معالم هذه المعركة لم تتضح كلياً بعد. فالتحالف المعلن أو المضمر بين عون وحلفاءه قد يبطل مفاعيل التعاطف الشعبي الذي ولده خطابه المناوئ للطبقة السياسية. كما أن كثرة المرشحين الذين ينضوون تحت لواء المعارضة، وسواء عن حق أو عن باطل، قد يؤدي إلى تفعيل العوامل المحلية والعائلية في عدد من الدوائر، مما لا يسمح باستباق النتائج بدقة.

بيد أنه يمكن الجزم في المقابل أن المشهد البرلماني المقبل سوف يحمل، رغم ما قيل ويقال، طابعاً تغييراً، وإن ظل التغيير محدوداً. وإذا كان بقاء بعض رموز العهد السوري، سواء من خلال التقطيع الانتخابي كما هي حال بري، أو بسبب تحالفات ميشال عون، لا يساهم في تتويج «انتفاضة الإستقلال» تتويجاً كاملاً، إلا أنه يصب في خانة التعددية السياسية. ففي النهاية، لن يصمد من هذه الشخصيات المرتبطة بالوصاية إلا من كان يملك شيئاً من الشرعية الشعبية. أما الآخرون، الذين كانوا يملأون الشاشات من دون أن تكون لهم قاعدة تذكر، فجلهم فضل العزوف عن الترشيح.

وفي الجهة المقابلة، سوف تكون قوى المعارضة، رغم تشتتها، حاضرة بقوة، مما يسمح منذ الآن باستشراف الفصل الجديد الذي سيلي مباشرة الانتخابات النيابية، وهو فصل إسقاط

إميل لحود، رئيس الجمهورية الممددة ولايته. لكن حضور الوجوه الجديدة من معارضي الأمس، رغم بقاء الكثير من الوجوه التقليدية، سوف يحسّن أيضاً من فرص التواصل بين الندوة البرلمانية والقطاعات التحديثية في المجتمع اللبناني التي كان إسهامها كبيراً في انتفاضة الإستقلال، وإن لم تترجمه انتخابياً. وفي مثل هذا التواصل الفرصة الوحيدة لاستكمال الإستقلال الجديد باستنباط ديمقراطية جديدة، فيكون لبنان 14 آذار لبناناً جديداً.

جورج حاوي

(1938 ـ 2005)

يا أبناء بيروت البطلة، يا أبناء شعبنا اللبناني العظيم في الجنوب والجبل والبقاع والشمال، أيها المقاتلون الوطنيون الشجعان.

إن العدو الإسرائيلي المستمر في حربه الوحشية ضد لبنان منذ أكثر من مئة وأربعة أيام يبدأ اليوم تدنيس أرض بيروت الوطنية الطاهرة التي قاومت ببطولة طوال هذه المدة ولقّنته في خلدة والمتحف وفي ضاحيتها الجنوبية وكل مداخلها دروساً في البطولة لن ينساها.

إن العدو المجرم يتنكّر لكل الإتفاقات التي أُجبر على إبرامها بفضل المقاومة البطلة للشعبين اللبناني والفلسطيني بقيادة القوات المشتركة، ويستهدف اقتحام بيروت الوطنية التي استعصت عليه عندما كانت في حال الاستنفار والتعبئة، وقبل تثبيت الخطة الأمنية التي قضت بتسليم أمن بيروت للسلطة الشرعية.

إن العدو الإسرائيلي يستأنف جريمته النكراء وسط الرعاية الأميركية نفسها التي تميزت بالخداع المكشوف والرخيص والتي أظهرت خلالها الولايات المتحدة الأميركية أنها القائدة الفعلية

للعدوان عسكرياً وسياسياً ضد لبنان وشعبه، ويكشف التذرع بجريمة اغتيال المرحوم الشيخ بشير الجميل للقيام بهذا العدوان الغادر على بيروت الوطنية مسؤولية إسرائيل وأميركا عن جريمة الاغتيال، كما يؤكد مدى خطورة الأهداف المجرمة التي يحملها المخطط الأميركي - الإسرائيلي ضد لبنان، وحدة وكياناً ومصيراً.

إن أميركا وإسرائيل لا تريدان لبنان بلداً موحّداً مستقلاً حراً سيداً وديموقراطياً.

إن أميركا وإسرائيل ستتابعان تنظيم الدسائس والمؤامرات لتفرقة شعبنا وتقسيم بلادنا وتجزئتها تأميناً لسيطرة مديدة لهما على لبنان، وعبر لبنان على سائر الأقطار العربية المجاورة.

يا رجال ونساء لبنان من كل الطوائف والمناطق والاتجاهات.

أيها اللبنانيون الحريصون على لبنان بلداً عربياً سيداً حراً مستقلاً.

إلى السلاح استمراراً للصمود البطولي دفاعاً عن بيروت والجبل، عن الجنوب والبقاع والشمال.

إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الإحتلال وتحريراً لأرض لبنان من رجسه على امتداد هذه الأرض من أقصى الوطن إلى أقصاه.

أيها اللبنانيون، إن واجب الدفاع عن الوطن هو أقدس واجب. إن شرف القتال ضد المحتلّ هو الشرف الحقيقي الذي ينبغي لكل وطني أن يفاخر به.

فلتنتظم صفوف الوطنيين اللبنانيين كافة، وبغضّ النظر عن انتماءاتهم السابقة وعن الاختلافات الإيديولوجية والطائفية والطبقية، في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الإحتلال الإسرائيلي، كسراً للقيد الذي تحاول أن تفرضه اليوم أميركا وإسرائيل على عنق شعبنا الحر ورفعاً لراية التحرر الحقيقي لشعبنا العظيم.

بيروت في 1982/9/16
جورج حاوي
محسن إبراهيم

لكي نعرّف عن جورج حاوي كان لا بد لنا من أن نبدأ بهذا النداء الشهير الذي أطلق من خلاله أكبر عملية مقاومة وطنية شاملة ضد الإحتلال الإسرائيلي، وكتب القدر لجورج حاوي المناضل والثائر أن يقطف ثمار ما زرعته يداه في العام 2000 قبل أن تمتد يد الغدر لتغتاله في وضح النهار وفي قلب بيروت الذي أحبها وضحى من أجلها.

- وجورج حاوي شهيداً: اغتيال لأمان كل لبناني[1].

مع الدوي المهيب الذي أعلن اغتيال جورج حاوي، صبيحة الثلاثاء الواقع فيه 21 حزيران/يونيو 2005، انتشر الذعر في أربع رياح لبنان، ورفرف الموت بأجنحته فوق كل المدن والقرى والدساكر بعيدها عن بيروت أو المتصل بها كضاحية. بكت الأمهات في البيوت وهن يهرعن إلى الهاتف للاطمئنان عن الأبناء

(1) جريدة «السفير»، طلال سلمان، 2005/6/22.

في المدارس، وأعول الأطفال وهم يغرقون في خوفهم من ذعر أمهاتهم. . . أما الرجال فقد وجموا، في عيد الأب حيثما كانوا، وهم يهجسون بمن تراه من بينهم يكون الضحية التالية على قائمة الموت التي تبدت مفتوحة كشبكة شيطانية ممتدة حتى لتشمل الجميع من غير استثناء!

لكأن لبنان صار أرض الموت بعدما امتلأ بأشباح القتلة الذين عجز اللبنانيون عن تحديد أهدافهم المحتملة، وبالتالي عن مقاصدهم الفعلية التي لا تتخذ طريقها إلا عبر الدم!

فأن تمتد يد الاغتيال إلى جورج حاوي، بالذات، بعد قافلة الشهداء الذين خسر لبنان بعض معناه (وبعض عروبته) بفقدهم، فمعنى ذلك أن كل مواطن مهدد، بغض النظر عن معتقده وهويته السياسية. .

فجورج حاوي كاد يكون متفرغاً لمحاورة الآخرين، داخل حزبه كما داخل الأحزاب الأخرى، وفي مواقع القيادة، داخل لبنان وفي جواره القريب والبعيد، بدءاً من سوريا وحتى اليمن، وإنطلاقاً من فلسطين وحتى السودان، مروراً بمصر والجزائر والمغرب، قبل أن نصل إلى أحزاب الحركة الشيوعية في العالم، إنه لا يمكن أن يشكل مصدر خطر على نظام أو تنظيم، أو جماعة أو مجموعة. إنه لا يملك إلا رأيه. . . ورأيه مفتوح على الاجتهادات، وهو قابل للنقاش دائماً، وقابل لأن يتطور فيتحول في اتجاه التسوية. إنه ملك التسويات والحلول الوسط، بل إنه مبتدع مثل هذا الخط حتى في القضايا المبدئية.

إنه نموذج لشيوعي فذ، ناضل مع كوكبة من الحالمين بغد أفضل، ليتخطى الحزب إطار الشغيلة والكادحين، بالمفهوم الأممي، فيكون الحزب الوطني العربي، بقدر ما هو ماركسي المنطلق والمبادئ الفكرية. ولقد نجح، مع سابقيه ورفاقه من الذين انفتح وعيهم على هوية أرضهم وناسها، في إسقاط شيء من «الهجانة» كانت لاحقة بالحركة الشيوعية العربية... وتمكنوا، مجتمعين، من تعريب هذه الحركة، ومن التعميق لجذورها في المجتمعات العربية بحيث لا تبدو مستفزة لمعتقداتهم ولعميق انتمائهم إلى أرضهم وتاريخهم وتراثهم الديني والثقافي النابع منها.

جورج حاوي؟.. ولكنه لم يكن مصدر خطر إلا على موقعه التنظيمي وسمعته السياسية، فاتّهم كثيراً، وأُدين بخروجه على الانضباط الحزبي، وعوقب على اجتهاداته، غير مرة، بل لقد بلغت الاتهامات حد اتهامه بأنه عميل للإمبريالية!!

لقد كان يختزن ذلك القلق الفذ الذي لا يملكه إلا الباحث عن يقين، وبإصرار بل عناد لا يتحلى بمثله إلا المقاتل من أجل التغيير، ولو على مراحل.

جورج حاوي؟! ابن جبل لبنان، رافع راية النضال من أجل فلسطين، الساعي إلى تسوية ذات أفق وطني وقومي مع سوريا، حادي الثوار في اليمن، المبشّر بالعروبة في ليبيا، مهدئ اندفاعة «بطل القادسية» حتى لا يتسبب في تدمير العراق ومن بعده الأمة.

جورج حاوي؟! الذي قاتل القوى التي تصدت لحركة التغيير في لبنان، ثم انقلب إلى محاور ممتاز لها بعدما عادت إلى وعيها، مناصر الثورة الفلسطينية من أجل الوصول إلى فلسطين بقوة السلاح التي قد تأتي بالحل، المفاوض الذي لا يتعب مع القيادة السورية لترشيد قرارها حول لبنان.

جورج حاوي؟! كاتب البيان الأول (مع محسن إبراهيم) لأول عملية فدائية نظمها ونفذها شيوعيون ضد عساكر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في أيلول/ سبتمبر 1982؟!

جورج حاوي؟! المشاكس، المغامر، المجادل، المحاور، المتنقل، المتبدل، المتحول، المتجول بين الأفكار والأحزاب والأنظمة بين أدنى الأرض في المعسكر الإشتراكي العظيم، وأقصاها في المجتمع الأميركي وصولاً إلى كوبا كاسترو وتشي غيفارا... ثم إلى واشنطن ومنتدياتها، محاضراً ومجادلاً فذاً..

جورج حاوي؟ الشيوعي الذي أخذه الإحباط إلى القول بضرورة تجنب المواجهة حتى الانتحار مع الرأسمالية وهي في ذروة إنتصارها، وأخذته الخيبات والانتكاسات القومية إلى التسليم بالكيانية لطمأنة الطوائف الخائفة أو المخوّفة حتى لا تهدم الوطن على رأسها ورؤوس شركائها فيه..

جورج حاوي؟! أمثل هذا الرجل الأعزل إلا من اجتهاداته وأفكاره وأهوائه وإصراره على التجريب، وعناده على الحوار مع

رافضه، المتنازل حتى يتمكن، فإذا تمكّن أخذ شريكه إلى الحل الوسط. .

جورج حاوي. . . أحد أبرز الشهود، وصاحب الخبرات النادرة في أسباب النجاح والفشل في الحركة الوطنية العربية، وصاحب الاجتهادات غير المسبوقة في «توطين» الحركة الشيوعية وتعريبها، بالحوار والمجادلة والابتكار وقوة الحجة ولو اضطره الأمر إلى المبالغة وإلى التهويل بمخاطر رفض التسوية والإصرار على معاندة المحيط. .

أَمثل هذا الرجل المسالم الذي لا يحمل غير أفكاره واجتهاداته يستحق القتل اغتيالاً، وفي وضح النهار، وأمام منزله؟!

جورج حاوي. . أحد أظرف الناس، وأحد اثنين تحمل بصماتهما مرحلة العمل في إطار الحركة الوطنية بحيوية فائقة، وهي تواجه أقسى الظروف، بالنكتة، أو التشنيعة، التي كثيراً ما فتحت باب الحوار مع الخصم، وكثيراً ما أسقطت الهالات المصطنعة من فوق رؤوس قيادات «استُحدثت» على عجل، وكادت تأخذ الناس إلى انحرافات دموية ومنعطفات سياسية خطرة!

ليس مبالغة القول إن جورج حاوي بكل اجتهاداته، المصيب منها والمخطئ، يكاد يكون أهم شيوعي عربي، ليس فقط لأنه «صهر» المؤسس أرتين مادويان، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي اللبناني، فتلميذ فرج الله الحلو، بل لأنه اقترب حتى كاد يندمج في الحركة القومية العربية وأسهم في تطوير منهجها الفكري، مهتدياً

بقيادة جمال عبد الناصر في مواجهته الفذة للاستعمار القديم ولمشروع التوسع الإسرائيلي، ثم متعلماً من تجربة النضال الفلسطيني، ومن صمود القيادة المميزة لحافظ الأسد، ومن شقاء الدرس في جنوب اليمن، ومن بؤس التجربة الصدامية في العراق، ومن تيه المغامرات الفكرية لمعمر القذافي..

جورج حاوي... الذي سعى إلى التفاهم بالحوار مع رجل الدولة الذهبي الذي اكتسبت صورته إطارها البهي الكامل مع استشهاده، الرئيس رفيق الحريري، والذي أقام جسراً مع المقاومة ممثلة بـ «حزب الله»، واقترب إلى حد الشبهة من «قرنة شهوان»، وحاول إقامة حوار جدي مع العماد ميشال عون، وجادل رفاقه في الحزب الشيوعي حتى أتعبهم فاقترح عليهم صيغة المتصل المنفصل، الملتزم مع اجتهاد، حتى كاد يكون قاسماً مشتركاً مع الجميع من دون أن يستعدي أحداً.

جورج حاوي يكافأ بالاغتيال؟! لقد سقط الأمان عن رأس جميع اللبنانيين.

إن لبنان في خطر أعظم من كل ما شهده في الحرب الأهلية. انتباه أيها اللبنانيون، إن وطنكم في خطر، وأنتم جميعاً على قوائم الشيطان الذي يكره الشمس والحرية وفرح الأطفال.

ـ جورج حاوي في سطور:

ولد جورج حاوي في بلدة بتغرين (المتن الشمالي ـ شرق بيروت) عام 1938. والده أنيس حاوي، والدته نور نوفل.

متأهل من الدكتورة سوسي مادايان ابنة أرتين مادايان أحد مؤسسي «الحزب الشيوعي اللبناني» في مطلع العشرينات. انتسب إلى «الحزب الشيوعي اللبناني» مطلع العام 1955.

كان أحد قادة الإتحاد الطلابي العام في أواخر الخمسينات وقد شارك في كل التحركات الجماهيرية- والمظاهرات والإضرابات وكان يقود معظمها. وكان لفترة طويلة مسؤولاً للجنة العمالية ـ النقابية.

سجن عام 1964 لمدة 14 يوماً لدوره في إضراب عمال الريجي مع رفيقه جورج البطل وبعض قادة نقابة عمال الريجي. ثم اعتقل مع آخرين من قادة الأحزاب والقوى الوطنية إثر مظاهرة 23 نيسان/أبريل عام 1969 الشهيرة تأييداً للمقاومة الفلسطينية، كما اعتقل عام 1970 بتهمة التعرض للجيش.

انتخب أواخر العام 1964 عضواً في اللجنة المركزية لـ «الحزب الشيوعي اللبناني»، وكان أصغر أعضائها سناً. ولم يلبث أن أصبح عضواً في المكتب السياسي وعضواً في السكريتاريا في العام 1966.

انتخب أميناً عاماً مساعداً في أواسط السبعينات، ثم أميناً عاماً في المؤتمر الرابع عام 1979 خلفاً لنقولا الشاوي. وكان ثاني أمين عام للحزب بعد انفصاله عن «الحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني». وظل في منصبه حتى العام 1993.

انتخب رئيساً للمجلس الوطني للحزب في العام 1999. وظل

في هذا الموقع حتى أواخر العام 2000 وكان أحد أبرز قادة الحركة الوطنية إلى جانب الزعيم الراحل كمال جنبلاط. وانتخب نائباً لرئيس المجلس السياسي للحركة الوطنية.

وفي مواجهة إحتلال الجيش الإسرائيلي لبيروت صيف العام 1982 أعلن مع الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي محسن إبراهيم إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي باشرت فوراً عملياتها، واستمرت تلك العمليات بالتصاعد حتى تم تحرير جميع الأراضي اللبنانية في أيار/مايو عام 2000.

كما أسهم جورج حاوي في نشاطات قومية وعالمية عديدة دفاعاً عن مصالح لبنان والأمة العربية وكان شخصية معروفة في لبنان وعلى امتداد العالم العربي وفي العالم.

اغتيل بتفجير سيارته عام 2005، ضمن حملة اغتيالات اجتاحت لبنان لشخصيات معارضة للوجود السوري في لبنان.

ونقلت «رويترز» عن شاهد يعمل في محل لبيع الفطائر بجانب مكان الانفجار قوله: «كنت واقفاً أمام المحل ولم نشعر إلا بالانفجار وبقيت السيارة تسير، سمعنا السائق يصرخ وسرعان ما رأيناه وهو يقفز من النافذة، فركضنا باتجاه السيارة وشاهدنا جورج حاوي في الداخل».

وذكرت «رويترز» إن الانفجار نجم فيما يبدو عن قنبلة وضعت تحت الكرسي بجانب السائق. وظهرت الجهة التي كان يجلس فيها حاوي وقد تهشمت فيما بقي الجانب الآخر سليماً.

كان جورج حاوي حتى استشهاده أحد أبرز الشخصيات اللبنانية ومن أشجع قادة الرأي في لبنان.

ـ المقال الأخير لجورج حاوي:

نشرت صحيفة «الرأي العام» الكويتية في عددها الصادر في23/ حزيران/ يونيو 2005 المقال الأخير لجورج حاوي كتبه بخط يده عشية اغتياله، بعد ظهر الاثنين، ويتناول فيه المشهد السياسي اللبناني في ضوء انتخابات الشمال والاصطفافات الجديدة في البلاد. وجاء فيه:

«عانى المسيحيون في لبنان منذ الطائف حالة تهميش، ومرحلة هيمنة فئوية على حسابهم من خلال التطبيق المشوّه للطائف، داخلياً، والانتقائي، خارجياً، وتحديداً في ما يتعلق بتنظيم الانسحاب السوري، والوجود السوري في لبنان.

لقد تم تنصيب ممثلين مزيفين عنهم في السلطة، وفي المجلس النيابي، لولا قلة ممن التقوا في إطار «قرنة شهوان» يستظلون عمامة البطريرك، ويستلهمون بيانات المطارنة...

وبين الموقف الواقعي، والعاقل، والمتزن للقادة السياسيين المسيحيين المعارضين والموقف الشعبي المحتقن والغاضب، نشأ تناقض واضح... إلى أن جاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فانفجر الشارع المسيحي كما الشارع السني والدرزي، والتقى الجميع في 14 آذار/ مارس... طلباً للحقيقة، ولإخراج السوريين، ولإسقاط النظام الأمني...

غير أن معارضة 14 آذار/مارس لم تكمل الطريق. وطغى الهم الانتخابي على أقطابها. تصاعد انتقاد بعض القادة المسيحيين لبروز دور وليد جنبلاط وسعد الدين الحريري. وبات الهمس يتزايد حول قيادة الدروز والسنة للشارع المسيحي، وتزايد تمايز البطريرك المقصود عن المعارضة الموحدة.. وجاءت بعض تكتيكات وليد جنبلاط لتثير الشكوك، وخاصة لقاءه مع قادة «حزب الله» و«حركة أمل»... وذهابه إلى الانتخابات ولو بقانون الألفين...

في هذه الأجواء جرى ترتيب عودة العماد عون، بأمل إحداث قنبلة فراغية في صفوف المعارضة. ولعب بيان المطارنة بانتقاد صيغة إقرار قانون الـ 2000 دوراً في الهياج الطائفي... الذي قفز عليه العماد عون، وكل بقايا النظام الأمني مزايدين على أدراج بكركي... ومثيرين أجواء طائفية مقيتة، جرى في ظلها التشكيك بـ «قرنة شهوان»، وبمدى مصداقيتها...

ولعب الإعلام دوراً بالغ السوء حيث تولت إحدى المحطات المعروفة بث السموم الطائفية بشكل ممجوج... وكانت التفجيرات الأمنية قد استهدفت منطقتي المتن وكسروان خصيصاً لإثارة المسيحيين، وإخافتهم، وجعلهم يطالبون بزعامة تحميهم!...

هنا جاء دور العماد عون، فاوض مع وليد جنبلاط وسعد الحريري ليختلف، وليبرز كزعيم مسيحي يريد تحجيم

المسلمين... والله يعلم ما هو دور أميركا، وما هو دور الكنيسة في هذه الطروحات... التي غطت إتفاقات عون مع ميشال المر وحزب الطاشناق وطلال إرسلان... وأخيراً سليمان فرنجية و«الحزب القومي»... وكل الأوساط المشبعة بالفساد... وذلك تحت عنوان محاربة الفساد...

إن الشارع المسيحي كان يطالب بزعيم... أي زعيم... أكان عاقلاً أم مجنوناً... وتهيأ له أنه قد حظي به... إنه العماد عون، فكان ما كان في جبل لبنان الشمالي... ثم جاءت الصفعة في الشمال... لتشكل ردة فعل قاسية على وجوه أولئك الذين اعتقدوا أن 14 آذار/ مارس قد انتهى...

الظاهرة العونية ليست بريئة. ولن تكون طويلة الأجل... لقد بدأ المسيحيون يدركون أن نتائجها الأساسية هي تقسيم المعارضة وضرب صفوفها، وتفتيت المسيحيين بشكل خاص في وقت يتوحد فيه المسلمون أكثر من أي وقت مضى!...

ذهبت السكرة وجاءت الفكرة، كما يقول المثل!

والناس تتساءل: أين هو البرنامج؟ أين هي المبادئ في ظل التحالف مع ميشال المر والطاشناق وسائر العملاء؟ أين هي الشفافية ومحاربة الفساد في ظل قبض ملايين الدولارات من عدد واسع من المرشحين، والانغماس في عمليات الرشوة...».

- **حديث جورج حاوي مع محطة «الجزيرة» يبث للمرة الأولى:**

نشأ في عائلة متواضعة، وتعلم في مدارس مسيحية، وبسبب جداله مع رجال الدين اعتنق الماركسية.

تعرض لمحاولات اغتيال عديدة، وحُرق منزله خلال الحرب الأهلية، كما أُحرق منزل أهله وهُدم جزء منه. يقول جورج حاوي بأن ميشال المر هو الذي يقف خلف إحراق منزل أهله، وهو الذي نافسه على زعامة بتغرين.

حصل على جوازات سفر عدة: جزائري، يمني، ليبي، سوري، ولبناني شرعي ومزور مرات عدة، ولكنه لم يحصل على جواز سفر سوفياتي.

يقول حاوي بأن المشروع بصيغته القديمة قد فشل، ويبقى الحلم والتصميم على دراسة أسباب الفشل لبناء المشروع الجديد من قبل الأجيال الطالعة.

ورداً على سؤال حول الجهة التي قتلت الراحل كمال جنبلاط، يقول: «من زمان نحن نعرف من قتل كمال جنبلاط، واليوم سأعلن وبمسؤولية، أنه أحد أطراف النظام السوري النافذ، وأنا واثق أن ذلك تم دون علم الرئيس الراحل حافظ الأسد، وهذه معلومات أصبحت واضحة وكثير من الناس يعرفونها. الدكتور رفعت الأسد هو وراء هذا الاغتيال، وكان يحتل موقعاً أساسياً. ولم يحصل اغتيال كبير في لبنان والمنطقة بقرار من طرف واحد، بل كان هناك فريق يحمي وآخر يغتال، وقد كنا فشلنا في إيجاد ملاذ آمن لجنبلاط بما في ذلك القاهرة».

وحول الجهة التي اغتالت الرئيس الراحل رفيق الحريري يقول حاوي: «دعنا ننتظر صدور تقرير اللجنة الدولية. الفارق هنا هو أنه لم يكن هناك تخل من الفريق الآخر، هذه المرة الفريق الحامي لم يتخل».

يضيف: «المشكلة بأن الحريري تصدى للحالة الإقتصادية من دون أن يتصدى للإصلاح السياسي، وهذا ليس خطأه وحده، النظام الأمني قال له: «الموضوع الإقتصادي لك والموضوع الأمني لنا»، وقبل مرغماً بذلك، وبعد أن قبل قيل له: «ما لنا لنا وما لك لك ولنا».

وأعتبر أن اغتيال الحريري جاء انتقاماً من دور ماضٍ له وخشية دور لاحق في ما يتعلق بالمشروع الإقتصادي ودوره العربي، وسيطرة النظام الأمني لم تكن ممكنة طالما أن الحريري يحتل هذا الحجم، ويتحالف مع وليد جنبلاط وعبره مع المعارضة في الانتخابات التي كانت على الأبواب. وبغباء استثنائي وحقد لا مثيل له وبروح إجرامية استثنائية اتُخذ هذا القرار، إما لإرهاب آخرين وقلت في حينها أنها جريمة «ممهورة بتوقيع منفذها» signe وإما أن يفجر الاغتيال أوضاعاً في لبنان تؤدي إلى تأجيل الانتخابات وتشعل ناراً ملتهبة أوسع من نار اغتياله، إلا أن ما جرى كان عكس ذلك، إذ هبّ الشعب بأكثريته الساحقة وتاريخ 14 آذار/مارس شاهد على ذلك.

وأعتبر أن الدخول السوري إلى لبنان لم يكن قد تم بموافقة أميركا فقط، بل إسرائيل أيضاً، وكان المغفور له الملك حسين

اجتمع ورئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحيم بيغن في السفارة الإسرائيلية في لندن، وتولى إبلاغ حافظ الأسد بهذه الموافقة كضمانة لعدم اعتداء إسرائيلي على سوريا.

وأشار إلى أن إسرائيل تحكمت بالصراع في لبنان وكان هدفها استمراره، وعندما كادت سوريا تقضي علينا كانت إسرائيل تغض النظر عن جلب الأسلحة إلى لبنان من خلال مصر، الجزائر والإتحاد السوفياتي وغيرها من البلدان. وعندما كنا والمقاومة الفلسطينية ضد سوريا كانت إسرائيل تزعجنا في الجنوب... لقد كانت جزءاً من قرار عربي دولي أزكى حرب لبنان، كي يطوع أطرافها خاصة السوريين والفلسطينيين.

ولفت إلى «أننا كنا أكثر تطرفاً بالحرب من حافظ الأسد، كان يطلب منا وقف إطلاق النار وكنا نرفض، كان يطالب بمصالحة داخلية وكنا نرفض، كنا نسعى نحو مشروع تغيير نوعي في النظام اللبناني، ليس على أساس طائفي كما اتهمنا، بل على أساس علماني تقدمي»، ورأى أنه طالما النظام الطائفي موجود فالخارج لديه مطامع.

ويتحدث عن ظروف دخول الحزب الشيوعي في حرب مع حركة «أمل» ويقول: حتى أن «حزب الله» دخل في تجربة شبيهة مع الحركة، وقلت آنذاك «لو قدر الله وانتصرت الحركة ما كانت راحت المقاومة؟» مؤكداً أن أسلوب الحزب وتنظيمه وكفاءاته والدعم الذي يتلقاه كله يختلف قياساً إلى الحركة. إننا لم نستطع أن ننتصر بوجه الحركة، كما أننا دخلنا في حصار مالي هائل من كل الأنظمة العربية

بما في ذلك ليبيا، علماً أننا كنا نتلقى الدعم من العراق أيضاً واليمن والجزائر ومساعدات مختلفة من البلدان الإشتراكية.

وقال: إننا نفذنا 118 عملية جدية، 95 منها قمنا بها بين العامين 1982 و1990، ولا أذكر أنني طلبت إذناً لعملية. ولكن السوريين أذكى من أن يطلبوا منا وقف العمليات بل إنهم يدفعوننا إلى وقفها إذا شاؤوا.

وحول اختفاء السيد موسى الصدر وعلاقته بمعمر القذافي قال: سألت القذافي عشرات المرات عن الأمر، ودخلت في وساطة شبه رسمية، حيث كان القذافي ينفي نفياً قاطعاً أنه وراء اغتيال أو اختفاء الصدر، وقال لو أرادوا قتله لما فعلوها في ليبيا، بل في بيروت أو الجنوب اللبناني، وهذا منطقي.

وأضاف: إن اختفاء الصدر واعتقد أن مقتله برغم أن لا أدلة عندي حول ذلك نجم عن فعل مؤامرة داخل ليبيا، استُهدف فيها الصدر والقذافي والعلاقات السورية ـ الإيرانية ـ الليبية. وأعتبر أن محاولات إخفاء هذه الجريمة بإرسال جوازات السفر إلى ليبيا و«الشنط» إلى إيطاليا وإخفاء الجثة (باعتقادي) كان هدفها إخفاء هذه الحقائق عن القذافي حتى لا ينتقم ممن اقترفوها.

ورداً على سؤال رأى أن النظام اللبناني فاسد، والوضع العربي في أسوأ أيامه، ونحن أمام ثلاثة خيارات: إما القبول بالإحتلال الأميركي، أو القبول بالحالة الأصولية «البنلدانية» (على طريقة بن لادن)، أو القبول بالأنظمة التي أذلت مجتمعاتنا..

ورداً على سؤال قال: أنا لم أقتل أحداً، بل خططت لقتل إسرائيليين، أما خلال الحرب الأهلية فلا أزال أعتقد أننا كنا بموقع دفاعي.

- محسن إبراهيم ومنظمة العمل الشيوعي ينعيان رفيق الدرب وزميل نداء المقاومة:

نعى الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان محسن إبراهيم «رفيق الدرب» الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، وأكد «إننا لن نغير أبداً ولن نتغير تحت كل الظروف عن متابعة الطريق التي سار عليها الشهيد». وأكدت منظمة العمل الشيوعي في بيان أصدرته «إن دماء جورج حاوي ودماء كل الشرفاء الذين سبقوه ستكسر نصال الظلام المسمومة».

وكان إبراهيم قد نعى إلى «جميع الوطنيين اللبنانيين وسائر الوطنيين العرب في كل مكان، صديق العمر ورفيق الدرب وزميل النداء الأول لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي عام 1982 الركن البارز في الحركة الوطنية والقائد المقدام في الحركة الشيوعية اللبنانية الرفيق الشهيد جورج حاوي».

وقال إبراهيم: استشهاد جورج حاوي بعد 28 عاماً من استشهاد قائدنا ورئيسنا كمال جنبلاط يأتي ليعلن في هذه اللحظة الدامية القاسية أن صراعنا مستمر بلا هوادة من أجل لبنان ديمقراطي مستحق للحياة يكون أبناؤه الأحرار وحدهم ضمانة إستقلاله النابض الشجاع وخزان عروبته الطليعية المستنيرة.

وختم إبراهيم قائلاً: على هذه الطريق سار الشهيد جورج

حاوي وعليه نحن مستمرون. لن نغير أبداً ولن نتغير تحت كل الظروف.

بدورها، قالت المنظمة في بيان لها «امتدت يد الغدر الخسيسة فنالت من القائد الوطني الكبير جورج حاوي، الشيوعي القلق واليساري الدائب والإشتراكي الدائم». وذكّرت المنظمة بنضالات حاوي كقائد شاب ومساهمته في تعميق انتساب الشيوعيين إلى بيئتهم ودفاعه عن حرية قرارهم وإستقلاله وعروبة وطنهم. وأشارت المنظمة إلى مساهمته في الدفاع عن حرية فلسطين ووقوفه في وجه الإحتلال الإسرائيلي وإطلاقه نداء المقاومة دفاعاً عن حرية لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي.

وكررت المنظمة سؤال حاوي الدائم: متى ينهض لبنان العربي الديمقراطي السيد المستقل، وكأنه لا مكان لعروبته الحية النابضة لأن النصوص العربية الميتة الجامدة أقوى، ولا مكان لديمقراطيته لأن نصوص الطوائف المبهمة عسيرة الممرات. وكأن لا مكان لإستقلالية وسيادية حاوي لأن السيادات والإستقلالات مفصلة على مقاسات حدود الجماعات الأهلية المتناحرة.

وشددت المنظمة على أن أسئلة حاوي ستظل ممسكة برقاب كل الذين لا يعرفون الوطن إلا من خلال صناديق مغانمهم، مؤكدة تشبث رفاق حاوي بحلم الوطن ومضاعفة البذل والجهد في سبيل تجسيده. وختمت المنظمة قائلة: «لن يطول زمن الجريمة، ولن ينتصر زمن الخوف، وستكسر دماء جورج حاوي ودماء كل الذين سبقوه كل نضال الظلام المسمومة».

- جورج حاوي رحل: هل يمكن للتاريخ أن يرحل[1]؟!

هل يمكن لرمز لحركة شعب أن ينسف بقطعة متفجرات تدس تحت مقعد في سيارة؟

هل يمكن لتاريخ لبنان منذ منتصف الستينيات وحتى الآن، أن تقتله أحقاد القتلة؟!

هل رحل كمال جنبلاط باغتياله؟! هل رحل فرج الله باغتياله؟

لم يرحل أبو أنيس، هذا الصاخب من دون أن يضجر، المناضل من دون أن يتعب.

لن يرحل جورج حاوي ومعه أمل شعوبنا العربية بعروبة تقدمية ديمقراطية خالية من هواجس الأمن والقمع.

لن يرحل الجنوب.. ومن أطلق النداء الأول من أجل مقاومة الإحتلال، المجبول عرقه بكل حبة تراب من بيروت إلى الجنوب، المجبول هذا التراب بدماء شهداء المقاومة الذين كان قائدهم وكان حاضراً معهم في كل طلقة وعملية وإنتصار.

لن يرحل الحلم بلبنان الديمقراطي، هذا اللبنان الذي أراده جورج حاوي وحزبه علمانياً، ديمقراطياً، في مواجهة فعل التقسيم والشرذمة الطائفية.

لن يرحل صاحب الحلم بالإصلاح والمصالحة الوطنية الحقة، الذي فاجأ الجميع مقترحاً باسم حزبه الذهاب إلى أنطلياس، عارضاً

---

(1) الأمين العام لـ«الحزب الشيوعي اللبناني» خالد حدادة.

برنامجاً للمصالحة الوطنية، برنامجاً للتغيير الديمقراطي: مشروع كمال جنبلاط.

كيف يمكن أن تقتل «روح المبادرة»، ويرحل الرجل الذي كان ولادة مبادرات من أجل لبنان الموحد الديمقراطي.

هل يمكن أن يرحل فقراء لبنان وكادحوه، الذي ذاب جورج حاوي التصاقاً بقضاياهم، والذين هاجر بعضهم بحثاً عن العمل والعيش الكريم دون أن يهجروا فكرة الوطن وحلم التقدم.

هل يمكن ترحيل الشعب بأكمله ليبقى «نواطير المفاتيح»؟!

جورج: في تشييع مهدي عامل قلت «إن حزبنا لا ينسى، ويعرف كيف يرد».. هذا الحزب، أيها الرفيق القائد، يعاهدك اليوم بأنه كما أردته، قوياً بوحدته، فاعلاً في حياته الديمقراطية وتنوعه، صلباً في تيار قوى اليسار والديمقراطية في لبنان والعالم العربي والعالم، مؤتلفاً مع نسيج شعبك المناضل في اتجاه الوطن العلماني والديمقراطي الذي حلمت به نموذجاً للعروبة الديمقراطية التقدمية..

وليبلع الحاقدون المحيط.. فأنت لا ترحل، وأفكارك وقيمك باقية.. نعاهدك يا جورج أن نبقى كما أردت: متنوعين بتفاعل، وأن يستمر التاريخ فينا يخلق الأمل بالمستقبل الأفضل، وتضيء بسمتك وأفكارك هذا الليل اللبناني العربي الحالك، والذي يعمل القتلة لكي يستمر إلى الأبد.

- كريم مروة: سنكمل يا رفيقي.

ما أصعب هذه اللحظات عليّ، أنا رفيق جورج حاوي منذ خمسين عاماً. رفيقه في درب اخترناه بوعي، هدفنا فيه واضح مثل ضوء الشمس: وطن حرّ وشعب سعيد. لكننا منذ أن اخترنا هذا الطريق، كنا نعرف أنه طريق صعب مليء بالألغام... بالقتلة.

سبقنا إلى الشهادة رفاق كبار وأصدقاء كبار ورموز للحرية من كل التيارات. هل ننسى فرج الله الحلو وحسين مروة ومهدي عامل والشيخ صبحي الصالح وآخرين؟

مسلسل القتل سيستمر وهذا ما يشير إليه اغتيال جورج حاوي هذا الصباح.

البارحة كنتُ مع جورج حتى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، وكنا نبحث معاً حول ما ينبغي علينا القيام به في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلدنا، المرحلة التي ينتقل فيها لبنان، بصعوبة وبأثمان باهظة إلى حرية افتقدناها طويلاً، وتساءلنا قبل أن نفترق: مَن هو الهدف التالي بعد سمير قصير؟ هل يُعقل أن يأتي الجواب في هذا الصباح، ويكون جورج هو هذا الهدف؟

أقول لرفيقي جورج وأنا أودّعه، بكل ما أعانيه من آلام، إننا ماضون في هذا الطريق الذي اخترناه. منذ أكثر من نصف قرن باسم ديمقراطية التقدم والحرية والعدالة الإجتماعية الذي كان مشروعنا الإشتراكي عنوانها بالأساس.

كتبنا كثيراً وتحدّثنا كثيراً حول كيفية إعادة صياغة هذا المشروع

في شروط عصرنا، فثق يا رفيقي جورج إنني سأكمل ما بدأناه حتى لو كان الثمن باهظاً من نوع ما تمثل في اغتيالك واغتيال سمير قصير وآخرين قبل ذلك بزمن.

- حسين عبد الرازق الأمين العام لحزب التجمع القاهرة، هذا هو قدرنا.

لم ينقضِ وقت طويل على اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق وأحد أبرز شخصياته في 14 شباط/ فبراير 2005 ورجل الوفاق الوطني ورجل النهوض الإقتصادي والشخصية اللبنانية التي حظيت باحترام عربي ودولي كبيرين، حتى اغتيل الصحافي سمير قصير وجرت محاولتان لاغتيال شخصيات سياسية لبنانية، وأخيراً اغتيل أمس جورج حاوي الأمين العام السابق لـ «الحزب الشيوعي اللبناني».

وجورج حاوي ليس مجرد شخصية سياسية عادية، فإضافة لموقعه في اليسار اللبناني عامة، فهو شخصية وطنية ينتمي إلى جيل من القادة اللبنانيين الذين تجاوزوا الانتماء الطائفي واحتلوا موقعاً بين كل اللبنانيين، وكان من أبرز الذين انحازوا للمقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي، ومن القلة النادرة التي اختارت ترك مواقعها القيادية لتفسح المجال للأجيال الجديدة لتولي القيادة. ودافع في الساحة الإقليمية والدولية عن قضايا لبنان وفلسطين والإشتراكية.

وقد جاء اغتياله في توقيت اختاره القتلة بدقة. فنتائج الانتخابات اللبنانية الديمقراطية التي جرت بعد خروج سوريا من

لبنان وأدت إلى فوز تحالف من غير حلفاء سوريا، فتحت الباب أمام لبنان جديد يتجاوز الطائفية وتسوده أجواء الحرية والديمقراطية، فإذ بهذه الجريمة تشوّه هذا العرس وتنذر بدخول لبنان في نفق مظلم.

فالاتهامات تطال الجميع.. من إسرائيل، إلى سوريا أو المخابرات السورية إلى الأمن اللبناني الذي يتحمّل المسؤولية عن توالي عمليات الاغتيال دون أن يضع يديه على أي خيط يقود إلى الفاعلين أو يوفر الحماية للشخصيات المستهدفة.

ويلفت النظر في هذه الجريمة أن جورج حاوي لم يكن من الشخصيات العنيفة التي تفرق بين العداء والخصومة، بل كان دائماً يحكمه المنطق والعقل. ولكن يبدو أن العقلاء مستهدفون قبل غيرهم. ولكن لبنان هو المستهدف أولاً. ففي لبنان استطاع عشرات الآلاف من المتظاهرين في الشوارع والميادين أن يسقطوا حكومتهم، وهو حدث جديد على العواصم العربية، وأن يفتحوا الباب أمام تطور ديمقراطي يفتح شهية الشعوب العربية للتغيير ويمنحها الثقة في قدرتها على الفعل، وأن ينهوا دور قيادات تقليدية عفى عليها الزمن ويدفعوا للواجهة بقيادات جديدة وتجمعات شعبية تتجاوز تعقيدات الواقع اللبناني.

وعلى هؤلاء جميعاً تقع اليوم مسؤولية التصدي لكل الذين أفزعهم لبنان الجديد ويحاولون وأده قبل أن يشتد عوده، ويحولوا استشهاد جورج حاوي إلى تجاوز جديد للطائفية ولحظة للتلاقي وتأكيد للحرية والديمقراطية.

ـ خلّص حالك يا ثابت:

كنت أمام منزله عند الساعة التاسعة والثلث صباحاً. نزل بعد دقائق فصبّحته مثل العادة. ناولني مفاتيح السيارة. استقليناها معاً. وقال لي: «لا داعي لتحمية السيارة. مشوارنا قريب». وعندها سألته: «إلى أين؟»، فأجاب: نشتري الصحف ومن ثم إلى مقهى الـ «غوندول». خرجنا من مفرق المنزل باتجاه ملعب الصفا وافترقنا يميناً باتجاه محطة الزهيري ووقع الانفجار». رواية يتلوها ثابت بزي مرافق حاوي الذي نجا بأعجوبة وإن كان أصيب بصدمة وجروح وكدمات بسيطة: «أتذكر كلمة واحدة قالها لي بعد الانفجار: خلّص حالك يا ثابت».

بعد أن كنا صرخنا معاً. رميت بنفسي من نافذة السيارة وأخذت بالصراخ. اقتربت من باب مقعده الأيمن. كان قد استشهد... تجمهر الناس ونقلوني إلى مركز النجدة الشعبية حيث ما لبث الصليب الأحمر أن أتى وأقلني إلى المستشفى... بعدها لم أعد أذكر شيئاً». رواية بزي كان يدلي بها إلى جريدة «السفير» بعد وصوله مساء الأربعاء (22 حزيران/يونيو 2005) إلى منزل والدته في برج حمود.

«فقط لم أعد أسمع بأذني اليسرى من جراء الانفجار، وهذا أمر يمكن حلّه بعلاج طويل».

ثابت بزي، في أولى ساعات النقاهة القسرية، في منزل العائلة، بدا كمن يسعى إلى تخطي الفاجعة بهدوء شديد. رفض في البداية الحديث عما جرى... هو فقط يريد استذكار «أبو أنيس» وقد بدأ

حديثه عنه قبل السؤال: «أبو أنيس كان الحزب، وكان يردد أن الناس هم الحزب، وهو للناس كما أن الحزب لهم ومنهم»، ثم يعود ويروي أنه كان يعرفه أميناً عاماً لـ «الحزب الشيوعي» وأنا حزبي، وكان يعني لي المقاومة التي أطلقها في 16 أيلول/ سبتمبر 1982».

ولكن مع حلول العام 2000 بدأ ثابت بالعمل المباشر مع حاوي، «كنت مرافقه، سائقه، مساعده، كل ما كان يطلبه كنت أقوم به أنا وفؤاد (مرافقه الآخر). ومنذ ذلك العام وحتى تاريخ استشهاده لم أفارقه للحظة باستثناء أيام سفره».

في وجه ثابت وكلماته، قوة ذهنية فيها شيء من الصفاء وشيء من الحزم والثبات (مثل اسمه)، ربما لأنه يعيش اليوم ضمن عائلة مؤلفة من أم وثلاثة أولاد جرحى حرب ومن ضمنهم ثابت الذي أصيب في ظهره وعينه، وشقيقة استشهدت عام 1978 وأب شهيد في العام 1982، أصر ثابت على إظهار صورته الوسيمة في كتاب شهداء الحزب الشيوعي.

«أم ثابت»، مريم بزي، تتنقل من غرفة إلى أخرى في ذاك البيت الصغير وتهدد أولادها بالهجرة وحدها «كلهم يمشون عكس السير» علقت على إصرار ثابت على إكمال مسيرته الحزبية.

ولكن ماذا ستفعل بعد اليوم؟ يجيب «الأمر غير متبلور أمامي اليوم. ما أعرفه هو إني تربيت في منزل شيوعي، ولا أرى نفسي إلا شيوعياً»!.

شيوعي لم يندم، لأن كل ما قام به من عمل حزبي «كان عن قناعة. حتى إصابتي عن قناعة. وسأكمل عن قناعة. أنا ورفاق آخرون سنكمل ما بدأه أبو أنيس. بشهداء أو بغير شهداء سنستمر بالطريق الصعب والطويل».

ثابت يحبّ «أبو أنيس» كثيراً، حبّ انتقل وراثياً إلى ابنتيه مريم (13 سنة) وفرح (12 سنة): «تحدثت إليهما بعد أن استعدت قواي في المستشفى، قالتا لي الحمد لله على السلامة بابا. لقد شاهدتا الحادث على التلفزيون بعد خروجهما من المدرسة. هما تحبان «أبو أنيس» بالقدر نفسه الذي أحبه».

لثابت أشياء كثيرة يقولها عن «أبو أنيس»، روايات مبعثرة في ذهنه لكنه يستحضر حالة خاصة «للرفيق»، يبدو أنها الأحب إلى قلبه لا بل يعتبرها من حظه: «تخيلي نفسك مكاني إلى جانب جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي سابقاً، يغني. كان يدندن كلما كان فرحاً ويطرق بيده إيقاعاً على رجله أو باب السيارة. هي حالة تجعله خارج إطاره السياسي، ينفر من نشرات الأخبار وكل ما يعكر صفوه. هي حالة اشتقنا إليها منذ استشهاد رفيق الحريري، حيث كان يبدو في حالة طوارئ دائمة، يقرأ الصحف ويتابع نشرات الأخبار».

جورج حاوي لم يكن يشعر بأن حياته مهددة، كما يقول ثابت «لا أعداء له، وهو الذي يعرف كيف يقربهم إليه بالحوار. ولو كان شعر بذلك لكان اتخذ الإجراءات اللازمة أو كان نبهنا على الأقل».

يوم الاثنين، الساعة الرابعة بعد الظهر، قال ثابت «بعد بدك شي؟». أجاب حاوي: «لا، أعطني مفتاح السيارة وعُد غداً في الصباح، أنا ذاهب مع «الحكيمة»، ـ اللقب الأحب الذي ينادي به زوجته على حد تعبير ثابت».

يوم الثلاثاء، الساعة العاشرة إلا خمس دقائق، صرخ ثابت، فقال حاوي: «خلّص حالك».

يوم الأربعاء، ثابت يبكي ويقول «خسر الحزب حزباً اسمه جورج حاوي، ليته لم يؤجل سفره! لم نكن لنخسره».

يوم الاثنين، كان أبو أنيس سيستقل الطائرة عند الساعة السادسة والنصف لزيارة ابنته نارا في مصر، إلا أنه أرجأ سفره يوماً واحداً.

الثلاثاء عند السادسة والنصف، أقلعت الطائرة من دونه. هناك من أسرع به إلى عالم آخر.

المؤكد أن «أبو أنيس» عاش استشهاده فصرخ، وكان كلامه الأخير «خلّص حالك»!.

ـ جوزيف سماحة: الحيوية الفائضة

لننس أوضاع اليسار اللبناني اليوم. لننس ما كشفته لنا الانتخابات من أن التخندق الطوائفي يكاد يلغي المساحات المشتركة بين اللبنانيين. لننس ما يطيب للبعض تكراره من أن احتياطي اليسار في المجتمع اللبناني يفوق حجم التنظيمات. لنتذكر، فقط، أن هذا «الوطن المعلق»، الفاقد لأي عمود فقري، العاجز عن إنتاج مركز

توحيدي جدي، لنتذكّر أن هذا الوطن يحتاج، كضرورة لا بد منها، إلى تيار وطني ديمقراطي يساري عروبي.

إذا نسينا ما نسيناه وتذكرنا ما تذكرناه، أمكن لنا القول إنه لا مجال لكتابة تاريخ اليسار في لبنان، ولا مجال، أحياناً، لكتابة تاريخ لبنان في العقود الأربعة الماضية من دون حفظ مكان للشهيد جورج حاوي. لولاه لكان «الحزب الشيوعي اللبناني» دخل في مرحلة تكلّس ولكان صعباً أن يكون دوره الدور الذي كان عليه منذ مطالع السبعينيات.

كان أبو أنيس من الشيوعيين الذين اعتبروا أن وصمة يجب أن تمحى في تاريخ هذا التيار، وصمة الاعتراف بالتقسيم في العام 1948. لذا، وبعد عقدين، قاد، مع رفاق له، التحوّل الذي شهده المؤتمر الثاني في وقت كان فيه العرب يبحثون عن سبل الرد على هزيمة 1967، والعالم يعيش ربيع الشباب، والأفكار الماركسية تتعرض لعملية تجديد حاول البعض أن يصد رياحها عن اليسار العربي.

ولقد مهّد هذا التحوّل، المتلاقي مع الانقلابات التي تعيشها أحزاب الحركة القومية، مع الجذرية المندفع نحوها كمال جنبلاط، لنشوء المعسكر الذي قاد النضالات المطلبية العمالية والفلاحية والطالبية في لبنان. ولقد حصل ما حصل في لبنان، وكان يمكنه أن يكون لبنانياً فحسب، في ظل انعقاد طلب الإصلاح على شعار حماية المقاومة الفلسطينية التي تصاعد استهدافها وصولاً إلى اندلاع الحروب الأهلية ودخولها في منعطفات متعددة شديدة التأثر بما كان يدور في المنطقة.

كان حاوي من الرعيل اليساري اللبناني الذي حاول أن يقود بلاده في عكس المجرى العام للتراجع العربي، هذا التراجع الذي تبدّى، مرة، بمحاولة تأديب الوطنيين اللبنانيين، ومرة أخرى، وأخطر، بخروج مصر من دائرة الصراع. ظهرت في هذه المرحلة مواهبه القيادية، وحس المبادرة له، وقدرته الفائقة على التفلت من أسر المعادلات العقائدية الضيقة.

تحوّل حاوي، إعتباراً من العام 1975، إلى وجه عربي ودولي. إلى وجه عربي بصفته أحد المسؤولين (بعد رياض الترك) عن مصالحة اليسار الماركسي مع القضية القومية، وإعادة وضع فلسطين في موقعها، وتقديم قراءة يسارية للوحدة والتحرر والتقدم. وإلى وجه دولي بصفته واحداً من قلائل يخوضون نضالاً مسلحاً ضد القوى المرتبطة بالمشاريع الاستعمارية. وإذا كان حاوي غالى في الذهاب إلى التحالف مع الثورة الفلسطينية إلى أقصى مدى فإنه فعل ذلك كعمل تطهري يسمح له بأن يطرح في الآن معاً أزمة حركة التحرر الوطني العربية وأزمة البديل الثوري عن قيادتها.

لم يكن صدفة، والحال هذه، أن يكون من المبادرين إلى إطلاق «جبهة المقاومة الوطنية» ضد الغزو الإسرائيلي وأن يخوض معركة إسقاط الإتفاقات التي فُرضت على لبنان.

كان الرجل يتمتع بفائض حيوية. كان يعشق التكتيك. كان شديد الميل إلى مواءمة الشعار اليومي مع اللحظة الراهنة. باختصار، كان شديد المبالغة في التفاعل مع المستجدات. لم يكن

ليرضى بتراجع دور الحركة الوطنية واليسار. ولم يكن ليطيق أن حزبه يمكن أن يكون معزولاً وأن أحداثاً كان منخرطاً فيها يمكنها أن تستمر من دونه دافعة إياه إلى موقع المتفرج.

يمكن القول إن جورج حاوي هو الرجل اللاهث وراء الفعالية حتى لو قاده الأمر إلى استبدال نفسه بالحزب، وإلى أخذه على الرفاق التردد والرغبة في تلمّس موطئ القدم.

عندما يستشعر ضرورة المصالحة مع خصوم كان يبادر إلى المصالحة. وعندما يحس أن الريح تهب في جهة كان يحاول ركوبها. وعندما يشتم التطورات كان يسبقها ليلاقيها. وكان قادراً على أن يغرف من ريفيته التي لم يغادرها، ومن أمميته التي اختبرها، ومن ثقافته المطلة على بعض ما يجري في العالم، ومن ثقته الهائلة بالنفس، ومن رصيده النضالي، كان قادراً على ذلك كله من أجل تقديم الموقف، مهما كان جديداً، وكأنه استمرار حرفي لما سبق.

إلا أنه، في ذلك كله، لم يضع البوصلة التي تهديه إلى الأفق البعيد: التحرّر الوطني والقومي والإجتماعي. اختط لنفسه طريقاً للوصول إلى هذا الهدف، ودخل في منعرجات كثيرة، وبقي في ذهنه أن الانغراس في التربة المحلية، كما هي، وبكل إيجابياتها وسلبياتها، شرط من شروط الانوجاد، أي شرط من شروط الاحتفاظ بالنبرة اليسارية في برج بابل اللبناني هذا.

إن شعوره بأنه واحد من أبناء الجبل لم يفارقه. ولعل ذلك هو ما وفّر له الشرعية الداخلية المطلوبة للدخول في مغامرات

لا تحصى، في مغامرات فكرية، وسياسية، ونضالية، وعسكرية، وللعب دور المهماز الذي يرغم أياً كان على لوم نفسه لأنه بطيء الاستجابة.

كان جورج حاوي في المشهد السياسي اللبناني، خلال الشهور الماضية، حاضراً بقوة، ولو أنه حضور إعلامي أكثر منه تنظيمياً. كان في منطقة ما بين الحزب الشيوعي اللبناني، وهو عضو فيه، وبين الحساسية التي مثلتها «حركة اليسار الديمقراطي». إلا أن الأمانة تقتضي القول إنه كان مزعجاً لقوى وجهات أكثر مما يسمح به موقع «القوة الثالثة». ولعله لعب دوراً في الدفع نحو الانخراط النشيط في «انتفاضة الإستقلال»، ومارس هوايته المفضلة في اقتراح المخارج السياسية، والحلول الافتراضية، والسعي إلى توحيد ما يعتبره مشروعاً لدى الأطراف اللبنانية المتقابلة. كان يصعب عليه أن يبدأ حديثاً عن الأزمة من دون الانتقال إلى اقتراح التسوية، أي التسوية التي تعلم من تجاربه أن الوصول إليها حتمي... بعد خسارات لا تحصى.

إن الرد الوحيد على استشهاد أبو أنيس هو امتناع اليسار اللبناني عن الغرق في إنتصارية زائفة أو في سوداوية مستسلمة. إن بعضاً من نشاطيته الفائقة ضروري... مهما كان مكلفاً.

- بيروت حمراء جميلة في وداع حاوي:

في جنازة مهيبة، ودّعت بيروت الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني، مُطلِق جبهة المقاومة اللبنانية وكاتب البيان الأول لأول عملية فدائية ضد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، نفذّها

الشيوعيون، الديمقراطي الثوري والمناضل التقدمي، الرفيق الشهيد جورج حاوي.

نضال جورج حاوي الذي استمر خمسون عاماً، واتصف بالقومية والأممية في آنٍ واحد، واتسع ليتخطى لبنان إلى العالم، أكبر من أن تحيط به الكلمات ولكن هذه مجرد محاولة.

ـ قالوا عن جورج حاوي:

طلال سلمان: يكاد يكون أهم شيوعي عربي، ليس فقط لأنه «صهر» المؤسس أرتين مادويان، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي اللبناني، فتلميذ فرج الله الحلو، بل لأنه اقترب حتى كاد يندمج في الحركة القومية العربية وأسهم في تطوير منهجها الفكري، مهتدياً بقيادة جمال عبد الناصر في مواجهته الفذة للاستعمار القديم ولمشروع التوسع الإسرائيلي، ثم متعلماً من تجربة النضال الفلسطيني، ومن صمود القيادة المميزة لحافظ الأسد، ومن شقاء الدرس في جنوب اليمن، ومن بؤس التجربة الصدامية في العراق، ومن تيه المغامرات الفكرية لمعمر القذافي.

قال لنا انتهت الانتخابات استعدوا للتفجيرات.. ضحك الرفاق ولم يتوقع أحد منهم أن يستيقظ على تحقيق النبوءة، لم يكن وطنياً لبنانياً فقط بل وقومياً عربياً كبيراً. وأخاف أن استخدم الكلمة لما ابتذلت لكنه كان أممياً حقيقياً.

كان يعنيه ما يحدث في العالم قاطبة، فمصالح الفقراء والمهمشين تقلقه شخصياً.

جورج بطل: من الصعب، إن لم يكن من الاستحالة بمكان، متابعة رصد الدور الذي لعبه حاوي في السنوات اللاحقة دون المرور بالتطورات واحدة واحدة، وهذه تحتاج إلى صفحات وصفحات طويلة، لكن ما يمكن تأكيده جملة أن حاوي في مختلف هذه المحطات أكد على دور الشيوعيين في الصراع بأشكاله المتعددة، وعلى مختلف الجبهات.

وعندما وضع القتال أوزاره إلى هذا الحد أو ذاك راهن على تسوية تتجاوز بنية النظام اللبناني وإعطابه في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتفتح على حياة ديمقراطية حقيقية بعيداً عن الاحتراب بالسلاح.. كان حاوي على استعداد دائب للقاء كل من يمكن الإجتماع إليه بحثا عن نقطة ضوء في نفق كان يراه دوماً مفتوحاً على احتمال العودة إلى الاقتتال والعنف الأهلي.. ليس المهم هنا تعداد أسماء من التقاهم في لبنان وسوريا.. محاولاً بالأقل الحصول على وعود بالتغيير الوطني الديمقراطي، أو بالانتقال إلى تسوية تفتح الأفق المقفلة. هنا أيضاً لا بد من الإشارة إلى كل تلك الأفكار التي كان يسعى إلى إثارتها: مؤتمر للمصالحة، مؤتمر للحوار الوطني والوفاق.

كان يلح على أن اللبنانيين دوماً هم أمام خيارين: أولهما هو إجراء مصالحة وطنية شاملة والعودة بالصراع إلى أطره السياسية والإجتماعية على أسس الديمقراطية.

أما الخيار الآخر، فليس سوى الانتحار من خلال متاريس المواقف السابقة التي لا تستفيد من التجارب الذاتية وتعيد الحياكة

على النول القديم الذي كان في أصل انفجار الصيغة والكيان اللبناني.

زهير هواري: لا مجال لكتابة تاريخ اليسار في لبنان، ولا مجال، أحياناً، لكتابة تاريخ لبنان في العقود الأربعة الماضية من دون حفظ مكان للشهيد جورج حاوي.

لولاه لكان الحزب الشيوعي اللبناني دخل في مرحلة تكلّس ولكان صعباً أن يكون دوره الدور الذي كان عليه منذ مطالع السبعينيات.

جوزف سماحه: حسبي بك يا جورج أن هذا المشرد الفلسطيني المدعو يسوع الناصري كان يجذبك، وكان منحازاً إلى الفقراء.

التحرر من المادة عمارة فكر وميدان نضال، وقد راقنا نحن المؤمنين البسطاء أن نجعل هذا حركة قلب ومجال مشاركة، وأنت تذكر أن الأحرار وحدهم كانوا مواطني أثينا وإن العبد لا يواطن لأنه عبد، وفهمت أن لا مجال اليوم للرقيق بعد كل تيارات التمرد الذي قال بمساواة الإنسان للإنسان، والحرمان وجه من وجوه الرق والعدل، تقوله وتقيمه، شرط ارتقائك إلى الله وإلى الوحدة الإنسانية الكبرى. وكنت تعلم أن كل ذلك يتطلب نسكاً وعفة وصبراً، وأن الحكمة في الدعوة لا في العنف، إذ ليس من قضية مهما سمت تشرع العنف.

الذين سفكوا دمك ما كانوا يعلمون أنهم حولوك إلى قربان، وما كانوا يعلمون أن في الأمر شهادة، وهي تلقي العدمية في أوان الرضاء.

كنت تعلم أن في البدء كان الكلمة، وتكلم الكلمة لما صلب.

لذلك قلت في مطلع الأسبوع كلمة الهدى الأخيرة، بعدما حاولت أن تقدمها تفاحات، وبهذا برئت من خطاياك وبررت، وستمثل أمام البساطة الإلهية التي تراك وحدها في شفافية وتوشحك بالضياء كما توشح كل ذبيحة.

ذلك أن ربك خطفك من أيدي القتلة لحبسك على كرسي الحب، وستبقى العشير والصديق ويذكرك المجاهدون في سبيل القضايا الكبرى في هذا الوطن.

ـ الحزب الشيوعي اللبناني ينعي جورج حاوي:

ينعي الحزب الشيوعي اللبناني وجميع الشيوعيين اللبنانيين في التنظيم وخارجه وفي أي موقع كانوا قائدهم التاريخي الكبير الرفيق جورج حاوي الأمين العام الأسبق للحزب ومطلق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وقائدها والركن البارز في الحركة الوطنية اللبنانية.

وهم يدعون جماهير الشعب اللبناني التي عرفت في جورج حاوي قائداً وطنياً كبيراً وركناً بارزاً في حركة التحرر العربية إلى المشاركة الجماهيرية في تشييعه. وفي إدانة الجريمة النكراء بحق الوطن المندرجة في مسلسل جرائم الاغتيال والتفجيرات التي بدأت في محاولة اغتيال النائب مروان حمادة، التي تحمل كلها بصمات النظام الأمني. وفرق الموت التي يرعاها.

وإننا إذ ننعي قائدنا التاريخي الكبير، نعاهده على تكملة المسيرة التي ناضل في صفوفها وتقدمها عشرات السنين، نؤكد للجناة أن

يد أصدقاء ورفاق جورج حاوي طويلة ولن يفلتوا من العقاب.

ـ تشييع جورج حاوي:

شيع الشهيد الكبير يوم الجمعة في 24/6/2005 في تمام الساعة الثانية بعد الظهر من كاتدرائية القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس في ساحة النجمة مقابل مجلس النواب، ثم ووري الثرى في مسقط رأسه بتغرين بعد الصلاة على جثمانه.

وقد احتشد المشيعون في تمام الساعة الواحدة أمام الجامعة الأميركية وانطلقوا من هناك سيراً على الأقدام إلى الكاتدرائية في ساحة النجمة.

وتقبلت قيادة الحزب وأهل الشهيد التعازي يومي الأربعاء والخميس في 22 و23/6/2005 من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساءً، وذلك في صالون كنيسة مار يوحنا (المدافن) قرب مار الياس بطينا ـ وطى المصيطبة.

ـ إدانة دولية لاغتيال جورج حاوي:

* في تعليقها على اغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي قالت كوندوليزا رايس مخاطبة سوريا قبل مغادرتها بروكسل: «كفى، توقفوا عن ما تقومون به».

وقالت رايس انها لا تعرف من يقف وراء اغتيال حاوي ولكنها اتهمت سوريا بخلق حالة من عدم الاستقرار في لبنان بالرغم من سحب قواتها منه.

وأضافت رايس قائلة: «هناك جو عام وحالة من عدم الاستقرار، ونشاطات سوريا هي جزء من هذا الوضع وعلى سوريا التوقف عن ما تقوم به».

وقال مسؤولون أميركيون أن لديهم معلومات عن لائحة سورية من شخصيات لبنانية مستهدفة ممن يجاهرون بمعارضتهم للوجود السوري في لبنان، وقالت رايس إنها قلقة من موجة من أعمال العنف تستهدف هذه الشخصيات.

* وفي لندن، حثت وزارة الخارجية البريطانية السلطات اللبنانية على إجراء تحقيق «دقيق وشفاف» في الظروف المحيطة بمقتل حاوي من أجل القبض على الجناة وإحالتهم للقضاء.

* وفي نيويورك، أدان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان اغتيال حاوي مؤكداً على دعم الأمم المتحدة لإستقلال وسيادة لبنان.

وناشد عنان بدوره السلطات اللبنانية التحرك بسرعة للقبض على منفذي ومخططي عملية الاغتيال.

* أما سوريا، فقد أدانت اغتيال الحاوي، وقال مهدي دخل الله وزير الإعلام السوري إن سوريا تشعر بالأسى حيال الحادثة مؤكداً أن أعداء البلد هي التي تقف وراء مثل هذا الاغتيال.

ـ ميقاتي يستنكر:

وفي رد فعل أولي على الحادث قال رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي: «أصبنا بالذهول، عند كل إنجاز تقوم به الدولة اللبنانية نرى من يريد التربص بالأمن وإرسال الرسائل من هذا النوع».

ـ جنبلاط يحذر:

وفي تصريح أدلى به لتلفزيون «بي بي سي» قال رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط إن «اللبنانيين سيدفعون غالياً ثمن استلام زمام الأمور في البلاد»، مضيفاً أن «حياة كل من يريد أن يكون لبنان ديمقراطياً مهددة بالخطر».

وأشار جنبلاط إلى ضرورة «أن يستلم مجلس النواب المنتخب حديثاً مسؤولياته بأسرع وقت، ويتم تأليف حكومة جديدة تتمكن من التحكم بالأجهزة الأمنية، لأن حالة عدم الانضباط عند هذه الأجهزة تُدخل البلاد في المجهول».

ـ الوجوه الأربعة لمقتل جورج حاوي!

أصبح المشهد معتاداً، فقد انفجرت العبوة الموضوعة تحت المقعد الأمامي في عربة السيد جورج حاوي، ومعها تمزق جسد الرجل وتغطى وجهه بالدماء، وذهبت روحه إلى بارئها بعد فترة قصيرة. وعلى مسافة ليست بعيدة من الانفجار كان الشخص الذي ضغط على جهاز التفجير عن بعد قد شعر بامتنان لكفاءته في تنفيذ المهمة، فقد تم اغتيال رجل كان وجوده في الحياة معوقاً بشكل ما لمن أرادوا التخلص منه، وربما لم يكن معوقاً لأمر على الإطلاق، وإنما المسألة هي أن مقتله يمثل تحذيراً وإشارة لكثيرين، ومن يعلم فربما لم يكن حتى ذلك مقصوداً، ففي الغموض وضرب الأخماس في الأسداس والفوضى ما يفي أحياناً بالغرض. وبعد انسحاب صاحبنا، ينفرج المسرح اللبناني عن مسرحية مألوفة، وخلال فترة قصيرة من الزمن تم اغتيال رفيق الحريري، وتلاه

وبنفس الطريقة الصحفي سمير قصير، وبعد أسابيع أقل كان بطلنا قد أصبح جزءًا من قائمة قيل إن سوريا تستهدفها.

أو كان هذا على الأقل ما شكل رد الفعل الأولي بعد دقائق وساعات قليلة من الانفجار، حيث ظهرت استحالة فصل الحادث عن العلاقات السورية - اللبنانية القلقة على صفيح ساخن من الاتهامات، التي بدأت باتهام دمشق بمحاولة اغتيال النائب مروان حمادة، وانتهت بتفجير معدة جورج حاوي. ويستحيل ألا يكون الوجه الأول لأية قضية في لبنان غير مرتبط بالجار الأقوى. ولكن المدهش في هذا الوجه أنه أشبه بالعملة التي تستعمل على وجهيها، فلا تكون المسألة هي أن سوريا تريد الانتقام من أعدائها، ولكن المسألة هي تجهيز الحالة السورية للتغيير بتلطيخ السمعة وتشويه الوجه الذي أصبح مكروهاً عند بعض اللبنانيين، وسبباً لتوافق فرنسي - أميركي طال الحنين إليه من الجانبين.

ولكن الوجه السوري للموضوع على جانبيه لا بد أن يفسح الطريق فوراً للوجه الإسرائيلي، وفي علاقات الصراع التاريخية الممتدة لا يمكن حضور طرف دون حضور الطرف الآخر. وإسرائيل متهمة في العموم في كل النوائب العربية، ولا بأس من إضافة جريمة قتل جورج حاوي إلى جرائمها الكثيرة، ومن بين الخيارات الكثيرة أمام «الحزب الشيوعي اللبناني» لإلقاء الاتهامات عمن قتل السكرتير العام السابق، فإن الاختيار وقع على إسرائيل والمتعاونين معها من أنصار الطائفية. وهناك رأي عام لبناني يقول إن إسرائيل قلقة للغاية من وجود حالة استقرار في لبنان، ليس

لأن ذلك سوف يجعلها دولة قادرة على هزيمة إسرائيل، أو لأنه سوف يجعل «حزب الله» أكثر قدرة على إقلاقها، وإنما لأن لبنان، وبسبب مواهب أهله غير التقليدية، سوف يكون هو المنافس الرئيسي للدولة العبرية. وبعد «ثورة الأرز» الديمقراطية اللبنانية فإن أسْهُم لبنان لدى الغرب المتحرق شوقاً لحالة عربية ديمقراطية تزايدت بشكل كبير حتى أصبح واقعاً ضمن الدول التي طالها «الربيع» من الفصول. وهنا تكمن تحديداً قضية إسرائيل الإستراتيجية، فالهدف قصير الأجل هو إلقاء اتهامات إضافية على سوريا التي تبدو معزولة يوماً بعد يوم، ولكن الهدف طويل الأجل هو إضعاف لبنان ومع توالي عمليات الاغتيال هناك سقف يمكن للتركيبة اللبنانية الهشة تحمله، فيحدث الانفجار الكبير الذي يخاف منه الجميع ولكنهم يفعلون القليل لمنعه.

الوجه الثالث لمقتل جورج حاوي لبناني صاف ونقي. فلبنان في النهاية حالة عربية فريدة لن تجد لها مثيلاً في بلدان القبائل أو بلدان الأنهار أو بلدان الجبال، وأهله يعيشون على تلك الحافة الحادة للقاء أوروبا مع العصور الوسطى الشرقية، وعلى هذه الحالة الحادة يعيش الجميع في حالة من التوازن الدقيق لخصته الحكمة اللبنانية في مواقف الصراع بأنه لا غالب ولا مغلوب. وقديماً كان المؤرخ اليوناني القديم «ثيوسدوس» قد قال في كتابه عن حرب «البلوبنيز» بين أثينا وإسبارطة أنه رغم أن إسبارطة هي التي بدأت الحرب، فإن ارتفاع قوة أثينا كان هو السبب في الصراع، فلم يكن محاربو إسبارطة على استعداد لقبول اختلال حاد في توازن القوى.

وفي لبنان لا يوجد أثينيون ولا إسبارطيون ولكن التوازنات التي أقامتها سوريا في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية، بدأت تتعرض للاختلال منذ فترة، بعضها نتيجة ضعف شرعية النظام السوري بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، وبعضها نتيجة الإحتلال الأميركي للعراق، ولكن الأهم فيها كان انتقال الرئيس الحريري بما له من ثقل إقتصادي وفكري من الحكم إلى المعارضة. وكانت عملية اغتيال الحريري محاولة لتصحيح الاختلال، ولكن المعضلة أن الرجل صار أكثر قوة بعد الموت مما كان عليه وهو حي، وأعيد فرز الساحة اللبنانية كلها من جديد. وربما لم تكن هناك صدفة أن مقتل جورج حاوي جرى في ذات اللحظة التي انتهت فيها الانتخابات النيابية اللبنانية، والتي قادت إلى إنتصار كبير للمعارضة، وبدأ المسرح اللبناني كله يستعد للجولة الأخيرة من تصفية الحسابات اللبنانية بمطالبة الرئيس لحود بالانسحاب من الرئاسة اللبنانية، حتى قبل انتهاء فترة التمديد. لقد جاءت الجريمة استجابة لحالة من الاختلال السياسي لم يعد ممكناً التسامح معها، وهي مقدمة لعمليات أخرى لتصحيح حقيقة أنه قد أصبح هناك في لبنان غالب ومغلوب بالفعل!.

الوجوه الثلاثة لمقتل جورج حاوي أكبر كثيراً من الرجل، حيث تتصارع مقادير وإرادات كبرى بعضها إقليمي، وبعضها دولي، وبعضها تاريخي. ولكن وجه الرجل ذاته يبقى ملفتاً في تحرير الواقعة، فقد اكتفى كل من غطى الحادث بالقول إن الرجل كان السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، وأضافوا «الذي أصبح من أبرز منتقدي سوريا مؤخراً». وهذه المعلومات لا تفيد

كثيراً في فهم الموضوع، فلبنان في النهاية بلد صغير للغاية، وحزبه الشيوعي أصغر ما فيه من أحزاب لأنه يعتمد كثيراً على طائفة الأرثوذكسي الصغيرة العدد أيضاً. ومنذ ثلاثة عشر عاماً أي في العام 1993 استقال رجلنا من منصبه كسكرتير عام للحزب الشيوعي اللبناني، وقيل إنه تحول لأعمال المقاولات. ومع ذلك فقد كان الرجل أكبر قامة من كل ذلك، وفي ساحة ممتلئة باللاعبين والمقاتلين فإن بروز شخصية ما، حتى على المستوى السياسي والأيديولوجي، فإنه يكون ظاهرة. وقبل انهيار الإتحاد السوفيتي كان الرجل نجماً طالما أن موسكو كانت على استعداد لإبرازه ضمن عدد غير قليل من الرفاق البارزين في العالم، وفي أوقات كان بوسعه أن يلعب دوراً في الوساطات العربية بين الراديكاليين العرب اليساريين، الذين لم يكفوا عن القتال مع بعضهم في اليمن والساحة الفلسطينية واللبنانية. مثل هذه النوعية من الساسة ربما لم تعد مطلوبة في ساحة سوف يدوس فيها الأفيال على كثير من الزرع عن قصد أو غير قصد، وفي كثير من الصراعات الكبرى فإن الجولة الأولى يكون ضحاياها على الهامش..!

- كلمة المطران جورج خضر في تابين جورج حاوي في 24 حزيران/يونيو 2005.

كنت انتظره في صبيحة قريبة ليبسط لي أمور دنيانا ويلتمس أحياناً أمور الملكوت. هنا تعود بي الذكرى إلى لقاء بيننا في الموسم الفصحي صافحته باليد فقال لي لماذا لم تقبلني إذ هذه هي العادة عندنا فقلت له قُبلتي شرطها أن تقول المسيح قام فقالها.

نحن في هذا الضوء القيامي اليوم على قباحة هذا الإلغاء الجسدي الذي لا ينال من بهاء هذا الرجل. جورج على هذا الإيمان كان لك أن تذهب حيث تشاء وتقلب صفحات الفكر تأخذ منه ما شئت وتطرح ما شئت فهذا شأن الأقوياء.

حسبي بك أن هذا المشرد الفلسطيني المدعو يسوع الناصري كان يجذبك وعلى قدر فهمي لما قال كان متحيزاً للفقراء. التحرر من المادة عمارة فكر وميدان نضال وقد راقنا نحن المؤمنين البسطاء أن نجعل هذا حركة قلب ومجال مشاركة.

غير أنك فيما كان العقل يخضك وتخضه نشدت الحرية وأنت تذكر أن الأحرار وحدهم كانوا مواطني أثينا وأن العبد لا يواطن لأنه عبد ففهمت ان لا مجال اليوم للرقيق بعد كل تيارات التمرد التي قالت بمساواة الإنسان للإنسان. والحرمان وجه من وجوه الرق والعدل تقوله وتقيمه شرط ارتقائك إلى الله والى الوحدة الإنسانية الكبرى.

وكنت تعلم يا صاح أن كل هذا يتطلب نسكاً وعفة وصبراً وإن الحكمة في الدعوة لا في العنف إذ ليس من قضية مهما سمت تشرع الدم. الذين سفكوا دمك ما كانوا يعلمون أنهم حولوك إلى قربان وما كانوا يعلمون أن في الأمر شهادة وأنها ناطقة وهي تلغي العدمية في أوان الرضاء.

كنت تعلم أن «في البدء كان الكلمة» وتكلم الكلمةُ لما صُلب. لذلك قلت في مطلع الأسبوع كلمة الهدى الأخيرة بعد أن حاولت أن تقولها كفاحات وبهذا برئت من خطاياك وبُرِّرت وستمثل أمام

البساطة الإلهية التي تراك وحدها في شفافيتك وتوشحك بالضياء كما توشح كل ذبيحة.

ذلك أن ربك خطفك من أيدي القتلة ليجلسك على كرسي الحب وستبقى العشير والصديق ويذكرك المجاهدون في سبيل القضايا الكبرى في هذا الوطن. الوطن هو قضاياه إذا أحبها وتجند لها واستوى بها. أنت فهمت الكثير الكثير ببساطة وحماسة ومحبة وهي لا تلغي التحليل والعمق اللذين نشأت عليهما. وقد لمست فيك منذ فترة ليست بقصيرة مرونة تجاه من كانوا على خيارات أخرى، كشفت لي أنك لا تملي على مواطنيك قناعات نظرية وأنك مؤهل للإصغاء إليهم إلى حد الرحمة والقبول وأنك تالياً مستعد للحوار وكنت أراك قادراً على استيعاب ما يطرح عليك بعقلانية لا أثر فيها للانفعال والمزاجية وكأني اشتهيت في داخلي أن يتدرب كل المتأملين للمسألة السياسية على المنهجية التي كنتَ عليها ولعل جلّ ما يبقى من المدرسة التي انتميت إليها منهجيتها النافعة لكل مذهب سياسي.

وكأني بك وصلت إلى أن ما هو فوق كل محتوى سياسي الصدق والبساطة ورؤية الأمور كما يراها الأبرار. بعد بضع صبيحات قضيناها في داري بان لي أنك فهمت قول الشاعر: «ورئيس القوم لا يحمل الحقد» وما عدا ذلك هلاك للنفس. فإذا صحت رؤيتي إياك تكون خرجت من هذا العالم مزكى وكأنك تقول: إن هناك مساحات غير التي نقف عليها وإذا تمرسنا على طلب الحقيقة وحب الجميع سوف نكتشف من أخطأ ومن أصاب ويقبل المصيب المخطئ بخفر وورع.

أنت والذين قُتلوا من قبلك آباء هذا الوطن لأنكم متم حتى لا يبقى فيه أثر للكذب أو التباغض أو الاستعلاء والتقاسم والخوف الديني وإثارة الأهواء. هذا البلد مسعىً روحياً يكون أو لا يكون. أجل لا بد من بنى حتى يفهم اللبناني أن الفائدة كل الفائدة له وسلامته هما في طاعة الشريعة والقانون لأن الشريعة والقانون هما هديه.

نعدك بأننا سنفكر بإنهاض لبنان على رجاء الوفاق العميم وجدية الدرس لأحواله والقتلة سيموتون بأحقادهم. هم كتبوا الجحيم على أنفسهم. غير أننا بك بقوة الشهادة نحن سائرون على دروب الرجاء إلى القيامة.

لماذا يريدوننا على الموت العبثي؟ هل ليسكتوا الكلمة الحرة فتأتي كل كلماتنا لغواً ويبدو بلدنا شراذم ولا تبدو شعلة أو مشعلاً في دنيا العرب. لقد برهنت يا جورج منذ فترة قدرتك على ارتضاء هذا وذاك من البارزين المختلفين عنك وعلى أن بناء لبنان ممكن بالتلاقي الصادق والعاقل وبأن ملتقى الفكر والنشاط الوطني ممكنة إقامته بالتواجه الذي يكون فيه الوجه إلى الوجه إذا قبلنا جميعاً صفاء الحب والعقل ملتحمين. ويحزنني أن أسمع عند ارتكاب هذه الفظائع من يعزي نفسه بعجزه إذ يقول إن هذه تحدث في كل مكان كأنه مكتوب علينا أن نصير ضحايا قدر أعمى. هذه بحد نفسها استقالة من الشعور. إن كان لي عهد أطرحه على أخوتنا المواطنين ولاسيما المسؤولين من بينهم أن يقطع كل منهم لسانه قبل أن يستغل شعوراً طائفياً في المجال السياسي. فوق هذا قرار التوبة

بحيث لا يسمح أحد لقلبه بأن يختلج خلجة طائفية وإن تهمنا حرية الجميع على السواء. يبدو أن قاعدة الوجود قول الكتاب «بلا سفك دم لا تحصل مغفرة» (عبرانيين 9: 22). كل الذين حملوا شهادتهم بدمهم في الآونة الأخيرة يضرعون إلى الله أن يغفر لشعب لبنان كل خطاياه عسى يتوب ويصير شعباً للحقيقة والأخوة والوحدة.

سلام عليك يا جورج في هذه الرحلة المعطرة بالروح الجالبة علينا نعمة فوق نعمة. السلام عليكم يا آله ويا أحباءه ويا أيها القوم جميعاً لتظلوا على بركات الرسالة ولا تخافوا وتقيموا بلد الأرز على الرجاء.

الياس المر
(محاولة اغتيال في العام 2005)

الياس ميشال المر هو من الشخصيات البارزة التي مرت على الساحة السياسية اللبنانية. ويتحدر الياس المر الذي درس المحاماة من أسرة سياسية في المتن الشمالي في محافظة جبل المتن.

بدأ الياس المر أولى خطواته في السياسة في العام 2000 عندما حل محل والده ميشال المر على رأس وزارة الداخلية في عهد رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، وكان ـ وبحسب شهادة أغلب اللبنانيين وأغلب المسؤولين الأمنيين في العالم ـ من أنجح وزراء الداخلية الذين تعاقبوا على هذا المنصب في تاريخ لبنان الحديث.

أصرّ الياس المر في وزارة الداخلية على محاربة الجريمة، فعمل على مكافحتها وأصبح أغلب المجرمين في السجون، وكذلك عمل على مكافحة المخدرات والاتجار بها، فقطع شوطاً كبيراً في ذلك، وأصبح اللبنانيون في عهده يرون تجار المخدرات وراء القضبان. ولم يتوانَ الوزير الياس المر عن مكافحة الإرهاب، فقام بملاحقة الجماعات الأصولية المتطرفة، وضربها في عقر دارها، كل ذلك سبب له الكثير من الأعداء والذين يتحينون الفرصة للنيل منه.

بقي الياس المر في هذا المنصب حتى تشرين الأول/أكتوبر عام 2004 على الرغم من التعديلات العديدة التي أدخلها الحريري على حكوماته المتتالية. وفي نيسان/أبريل عام 2005 تولى حقيبة الدفاع في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

قاد الياس المر في 7 آب/أغسطس عام 2001 أكبر عملية اضطهاد للشباب المسيحي المعارض للوجود السوري في لبنان، وخصوصاً ضد ناشطي التيار الوطني الحر، وقد سجن في إطارها حوالي 250 شخصاً بينما حكم على ثلاثة ناشطين بالسجن بعد إدانتهم باتصالات مع إسرائيل.

في ربيع العام 2004 أكد أن أجهزته نجحت في تفكيك شبكة إسلامية يشتبه بأنها تقوم بتهريب أسلحة إلى العراق، وذلك في مجدل عنجر قرب الحدود السورية ـ اللبنانية، واتهمت مجموعات أصولية المحققين حينذاك باستخدام وسائل قاسية خلال عمليات الاستجواب مؤكدة أن أحد المتهمين وهو إسماعيل الخطيب توفي في السجن نتيجة هذه الممارسات.

ـ محاولة الاغتيال:

عادة يتسلم أمين المر زمام القيادة في سيارة وزير الدفاع. ومعروف عن أمين تأنيه في مراعاة متطلبات الطريق، كوجود مطبات وحفر، على عكس دولة الرئيس. لكن شيئاً ما دفع بنائب رئيس مجلس الوزراء الياس المر إلى تغيير قواعد اللعبة صباح ذلك اليوم. قرر، في سابقة نادرة، قيادة الـ «بورش كايين» بنفسه. فترك، مع الموكب، منزله في الرابية، قرابة العاشرة صباحاً. سلك الطريق

المعهودة المؤدية إلى حي السفارات، بلغ منطقة النقاش، وهناك، تجاوز الإشارة الشهيرة التي تشير إلى منزل النائب السابق جبران طوق نزولاً في اتجاه تقاطع أنطلياس، قرب مركز «سان إيلي». مر كعادته مرور الكرام على المطب المشهور في المكان. . . طبعاً، لم يكن يدرك أن الثانية التي كسبها من جراء عدم التمهل، قد تنقذ حياته. وهو خاطب وزير الصحة الدكتور محمد خليفة الذي زاره معايناً في غرفة العمليات لاحقاً قائلاً: «نجوت، على ثانية! لم أتوقف على المطب».

كانت العاشرة و15 دقيقة من صباح يوم الثلاثاء في 12/7/2005، عندما سمع أهالي المنطقة صفيراً خفيفاً. والصفير غير المألوف دفع بالياس رحال الذي يقطن المحلة إلى التوجه نحو حديقة منزله لتفقد كلبه، الذي أخذ ينبح بطريقة غريبة. مرت ثوان، تبعها دوي هائل. وفهم الياس وجيرانه، على الفور، أن «لعنة» الانفجار الخامس المرتقب، حلت عليهم هذه المرة، غير أنهم تأخروا في معرفة هوية الشخصية المستهدفة. ظنوا، بداية، أن المستهدف هو قائد التيار الوطني الحر النائب العماد ميشال عون بعدما باتت منطقة الرابية المجاورة مرادفة لاسمه. وزاد من ضبابية الوضع، ضباب الحريق والدخان الذي غطى الموقع. لوهلة، اختلط الحابل بالنابل، قبل أن يبدأ تدفق الأخبار بالتواتر: وزير الدفاع الياس المر هو الهدف. شوهد يخرج من سيارته المتضررة عقب الدوي ليستقل على الفور مرسيدس بيضاء تقودها امرأة. بقي في الميدان مصابون يزنرهم رجال أمن وعناصر من الصليب الأحمر. وعن بعد، وقف من تمكن من الوصول من

الإعلاميين، بعدما ضرب عناصر الجيش طوقاً أمنياً حول مكان الانفجار.

صحيح إن الحادث يستكمل أمنياً، حلقة جديدة من حلقات مسلسل الاغتيالات الذي انطلق منذ شهر شباط/فبراير 2005 باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وصحيح أنه يكشف، ربما، رقماً من أرقام لائحة الشخصيات السياسية المستهدفة، والتي أخذت تتناقلها وسائل الإعلام المحلية بعد الكشف عنها في الصحف الأميركية، ولكن بدا أن لهذه الجريمة خصوصياتها:

في المشهد السياسي العام، كانت الجريمة الأولى التي تطاول شظاياها شخصية موالية للنظام إذا صح التعبير، في وقت كان تركيز الاستهدافات السابقة على اصطياد معارضي الحكم في لبنان والنظام السوري. فأعادت خلط الأوراق. وهو خلط ظهرت أولى معالمه بالتعديلات التي طرأت على تصريحات السياسيين وخصوصاً المعارضين منهم عقب الانفجار. فخفف وهج اتهامات «النظام الأمني المخابراتي» ومرادفاتها عن الخطاب، لتحل محله المطالبات بالتعجيل في تشكيل الحكومة بغية وضع حد للفلتان الأمني.

في مكان الانفجار صدرت أوامر صارمة ردها بعض الضباط إلى النيابة العامة بعدم الاقتراب من ساحة الجريمة تحت طائلة التوقيف. وأخذ بعضهم يصرخ بالإعلاميين والمصورين تارة وبالمحققين والأمنيين وعناصر قالوا أنهم من «الأدلة الجنائية» طوراً لثنيهم بطريقة أو بأخرى عن التقدم قيد أنملة في اتجاه المكان.

المشهد نفسه تكرر في مستشفى سرحال الذي نقل إليها الوزير

المر، وبدا المكان أشبه بثكنة عسكرية. ففي محيطه، انتشرت القوى الأمنية التي منعت بدورها الدخول إلا للشخصيات والأطباء، في حين تحلق الإعلاميون ومراسلو المحطات المحلية والعالمية في الباحة الخارجية. أما الصالون الداخلي، فغص بالزوار من مختلف فئاتهم، تارة كان الرئيس لحود يتنقل بين الطبقات للاطمئنان إلى صحة صهره، وطوراً النائب ميشال المر أو زوجته سيلفي. إلى ذلك، كان لافتاً الاستقبال الذي لقيه الوزير خليفة إذ رافقه الرئيس لحود إلى غرفة العمليات حيث ارتدى الثوب الأبيض للإشراف على ما يجري. فخاطبه المر قائلاً: «أنت حكيمنا ونتكل عليك». وأكمل لحود: «محمد، أنت قرر» بعدما ترددت أخبار عن إمكان نقل المر إلى مستشفى الجامعة الأميركية. ولاحقاً أبلغ خليفة عائلة الوزير المر، قبل نقله إلى غرفة العناية الفائقة، أن صور الأشعة كانت إيجابية، فيما قطعت لحظات السكون ومن وقت إلى آخر صيحات تطالب الحضور بالتبرع بالدم. يذكر هنا أن شظايا الانفجار بلغت منطقة دبلوماسية بإمتياز باعتبار أن المكان لا يبعد سوى أمتار عما يسمى «منطقة السفارات». ولم تفلت منه زوجة السفير المكسيكي باتريسيا بونتي التي أصيبت بجروح. كما كان والد الوزير النائب ميشال المر تعرض لمحاولة اغتيال في مكان مجاور قبل 14 عاماً، وتحديداً في آذار/ مارس 1991.

ـ تفاصيل الانفجار:

وفي العودة إلى التفاصيل الأمنية للجريمة، أفادت المعلومات بأن السيارة المفخخة من طراز «ميتسوبيشي» رباعية الدفع نبيذية

اللون، وكانت تحمل عبوة تزن نحو 50 كيلوغراماً ومتوقفة إلى جانب الطريق العام من جهة مرافق المر العقيد الياس البيسري الذي تأذى بجروح بالغة.

أما الجثة التي عثر عليها محترقة فتبين أنها للمدرس خالد غبريال مورة والذي يعمل في مدرسة «الشانفيل» وكان يقود سيارته من طراز «مرسيدس 220 إس» أمام سيارة المر مباشرة عند وقوع الانفجار. وقد عملت القوى الأمنية على استخراج رقم هيكل السيارة المفخخة بعدما رجحت مصادر التحقيق أن تكون مسروقة منذ مدة طويلة.

وقال مصدر أمني أن موكب الوزير المر كان يضم سيارات عدة بينها سيارة جيب عسكرية. وأحدث الانفجار حفرة بعمق متر ونصف المتر وقطر مترين، وأدى إلى أضرار كبيرة وإلى انفجار قسطل كبير للمياه يغذي المنطقة. وسجل تحطم سبع سيارات كلياً وعشرات السيارات في شكل جزئي.

وحضر إلى مكان الانفجار وزير العدل خالد قباني والنائب سعد الحريري وقائد الجيش العماد ميشال سليمان. وأقفلت الطريق المؤدية إلى موقع الانفجار.

- الياس المر يروي تفاصيل الانفجار:

روى وزير الدفاع الياس المر تفاصيل الحادث الذي تعرّض له، وقال من سريره في مستشفى سرحال: «عندما وقع الانفجار، رأيت ناراً وكهرباء قويّة جداً في السيارة. نظرت إلى الضابط الذي يجلس

إلى جانبي فكان غائباً عن الوعي وكذلك مرافقي. حاولت أن أفتح أبواب السيارة لإنزالهما، لكنها كانت مقفلة، والنار تتصاعد. وقفزت من الشباك المكسور من جهتي».

وأضاف: «أوقفت سيارة تقودها سيدة صيدلانية مشكورة اليوم وغداً ودائماً وستكافأ، ومن هناك أجريت اتصالات لإعلام سيارات الإسعاف بالحادث ولنقل الضابط والمرافق والمصابين إلى أقرب مستشفى».

وتوجّه إلى اللبنانيين قائلاً: «المؤامرة مستمرة، ففيما كان فريق يتهم آخراً، تشجّع المستمرون في التفجير على متابعة أعمالهم، إذ بات هناك من يستطيع أن يلبس جرائم كهذه. لهذا السبب، أتصوّر أن الاتهامات التي عشناها في الأشهر الماضية شجّعت المجرمين والإرهابيين. من هنا، فإن التكاتف والوحدة الوطنية يخرجان البلاد والناس من الأزمة، وعلينا ألا نتيح لمن يريد أن يفجّر ويخرّب، الفرصة لتنفيذ مخططه، ثم يلبس غيره».

ـ ردود الفعل المحلية على الجريمة:

فور تلقيه نبأ محاولة الاغتيال ألغى رئيس الجمهورية إميل لحود مواعيده الرسمية في قصر بعبدا، وعاد المر في قسم الطوارئ الذي نقل إليه واطمأن إلى أن إصابته اقتصرت على جروح في يديه ورجليه ورضوض في وجهه وأنحاء مختلفة من جسمه.

قطع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي زيارته إلى نيس في فرنسا

وعاد إلى بيروت، وطلب من القيادات الأمنية الإسراع بإجراء التحقيقات.

ووصف النائب وليد جنبلاط الاعتداء الذي استهدف وزير الدفاع الياس المر بأنه «مخطط لإزالة كل شاهد يمكن أن يعطي معلومات عن عملية اغتيال الشهيد رفيق الحريري» في 14 شباط/ فبراير، ورداً على سؤال عن الهدف من استهداف المر الموالي لسوريا، قال جنبلاط «في المدة الأخيرة وقبل استشهاد الرئيس الحريري، كانت هناك لقاءات بين الوزير المر وبين الشهيد الحريري في الخارج، وأعتقد أنه كان من بين المغضوب عليهم أيضاً الياس المر، وهذه المحاولة تأتي لإزالة أي شاهد»، إلا أنه رفض توجيه الاتهام إلى أي جهة في الوقوف وراء الاعتداء، وقال «قبلنا أن نقوم بتسوية مع نظام أمني سياسي مسؤول في مكان ما سياسياً على الأقل بما جرى مع الشهيد الحريري ومع النائب باسل فليحان الذي قضى مع الحريري والنائب مروان حمادة الذي تعرض لمحاولة اغتيال في أيلول/ سبتمبر 2004، وعندما تقبل بالتسوية، عليك أن تنتظر نتائج تلك التسوية».

وقال النائب سعد الحريري، نجل رفيق الحريري، للصحفيين بعد زيارته المر في المستشفى، «هذا الحادث من ضمن مسلسل، وعلى كل اللبنانيين محاربته، والخلافات في ما بينهم يجب أن تتوقف لمحاربة اليد المجرمة التي تنال منهم».

من جانبه رأى وزير الداخلية حسن السبع أن الاعتداء الذي استهدف وزير الدفاع الياس المر يستهدف كل لبنان، وقال «إنها

رسالة موجهة إلى كل لبنان، رسالة من أجل زعزعة استقرار لبنان وإغراق شعبه في الخوف واليأس».

واستنكر الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل محاولة الاغتيال وقال: إن الانفجار يأتي ضمن سلسلة تفجيرات من أجل زعزعة الاستقرار الداخلي وتصفية بعض القيادات الوطنية، كما استنكر السيد عبد الرحيم مراد وزير الدفاع اللبناني السابق محاولة اغتيال خلفه الياس المر «صهر الرئيس إميل لحود» معرباً عن اعتقاده بوجود أصابع غربية أجنبية وبعض القوى التي تسعى لخلق الفوضى في لبنان.

- ردود الفعل الدولية على الجريمة:

نددت فرنسا بحزم بالاعتداء على موكب وزير الدفاع اللبناني الياس المر مؤكدة تمسكها الثابت باستقرار لبنان في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتاي خلال مؤتمر صحفي في باريس «نأمل أن يتم التعرف بسرعة على مرتكبي هذا الاعتداء وأن يحاكمهم القضاء اللبناني»، وقالت «إن فرنسا تعبر مرة جديدة عن تمسكها الثابت باستقرار لبنان في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة».

من جانبها نددت روسيا بالاعتداء بالسيارة المفخخة الذي استهدف وزير الدفاع اللبناني الياس المر ودعت اللبنانيين إلى «عدم الاستسلام إزاء التحريضات الهادفة إلى زعزعة الوضع السياسي الداخلي، وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية أن «موسكو تدين بقوة العمل الإرهابي الجديد الذي سبقته سلسلة

من الأعمال المشابهة التي لم يتم الكشف عنها للأسف حتى الآن وعن المخططين لها ومنفذيها»، وأضاف البيان «نأمل ألا يستسلم اللبنانيون إزاء التحريضات وأن يكملوا مسيرتهم نحو الوفاق الوطني وأن يعاقب المسؤولون عن هذه الأعمال الإجرامية». واعتبرت الخارجية الروسية أنه «ما من شك بأن هدف هذه الجرائم هو زعزعة الوضع السياسي الداخلي في لبنان وتقسيم المجتمع المدني وفض الوفاق بين مختلف الطوائف في هذا البلد».

بدورها أدانت سوريا بشدة الانفجار الذي استهدف الياس المر وزير الدفاع، وأوضح مصدر إعلامي رسمي أن سوريا تعتبر هذا العمل الإرهابي حلقة أخرى في سلسلة الانفجارات والاغتيالات التي تهدف إلى زعزعة استقرار لبنان وإضعاف وحدته الوطنية، بعد أن استطاع في السنوات الماضية توطيد أسس الاستقرار والأمن والبناء، وأضاف المصدر في تصريح له أن سوريا إذ تتقدم من السيد المر والجرحى الآخرين بأطيب الأمنيات بالشفاء العاجل ومن أهالي الضحايا بأصدق التعازي والمواساة، لتشير إلى أن هذه الأعمال الإرهابية تستهدف اللبنانيين من جميع الاتجاهات والتيارات السياسية مما يؤكد أن من يقف وراءها يرتبط ارتباطاً مباشراً بأعداء لبنان وأعداء الاستقرار في المنطقة.

هذا وقد أبدت المصادر السورية استغرابها الشديد لهذه الحملة التي تروجها بعض وسائل الإعلام والفضائيات العربية من أن سوريا قامت بإغلاق غير معلن لحدودها مع لبنان، كنوع من الضغط على

الجانب اللبناني، وهو ما يعكس حالة التوتر في علاقات البلدين بعد صدور القرار 1559 واغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، مؤكدةً أن الجانب السوري لم يقدم على أي خطوة من هذا القبيل، ولو كان حدث ذلك لجرى الإعلان عنه رسمياً.

موسى عرفات

(1941 - 2005)

ما أن أقال الرئيس ياسر عرفات القائد العام للشرطة في غزة، حتى عين ابن عمه موسى عرفات كقائد للأمن هناك، إلا أن هذا القرار جاء كمن صب الزيت على النار، فانطلقت المسيرات المنددة والرافضة، بل تعدت إلى أن خرجت مجموعة من كتائب شهداء الأقصى إلى مقر الاستخبارات وقاموا بحرقه. كل هذا الزلزال جاء لتعيين موسى عرفات، فهل سجله الماضي كان كافياً لكل ما حدث؟!

- موسى عرفات في سطور:

ولد اللواء الركن موسى عرفات عام 1941 في مدينة يافا، لأم مقدسية وأب من غزة. ورحل وهو في سنواته السبع من العمر مع عائلته إلى مدينة غزة إبان نكبة عام 1948، حيث تلقى تعليمه في المراحل الإبتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس المدينة.

في العام 1961 التحق بجامعة القاهرة ودرس الحقوق هناك، إلا أنه لم يتم دراسة السنة الأخيرة حيث اعتقلته أجهزة الأمن المصرية في غزة عام 1965 وكانت مصر لا تزال تدير غزة يومها.

وحصل على الماجستير في العلوم العسكرية من أكاديمية «تيتو» في يوغسلافيا منذ أوائل الثمانينات، وشارك في العديد من الدورات العسكرية في مصر وسوريا وفيتنام والصين وروسيا ويوغسلافيا.

أصبح من شخصيات فتح البارزة التي شاركت في طلائع قوات «العاصفة» التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، مع إنطلاق العمل الفلسطيني المسلح مطلع عام 1965. ومن المعلومات المتداولة أنه شارك في حرب العام 1967 على الجبهة السورية وأنه قاد القطاع الجنوبي من الأردن خلال الأعوام 1968 و1969 و1970 كما شارك في معركة الكرامة في آذار/مارس عام 1968.

اعتقلته قوات الأمن الأردنية في السبعينات، كما اعتقلته قوات الأمن السورية أيضاً، إلا أنه لم يدخل المعتقلات الإسرائيلية.

تقلد في تونس منصب نائب مدير الاستخبارات العسكرية، وقضى سني حياته بعدها وحتى العام 1992 متنقلاً بين الجزائر والسودان واليمن، إلا أن أغلب وقته قضاه في تونس حيث مقر القيادة الفلسطينية.

وحينما نشأت السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا بموجب إتفاق أوسلو شرع عرفات في تنظيم وتشكيل جهاز الاستخبارات العسكرية الذي سرعان ما أصبح مديراً له.

ويعد موسى عرفات عموماً من الشخصيات المثيرة للجدل في الساحة الفلسطينية، فوصف بأنه «رمز الفساد» رغم عدم وجود أدلة ضده في أي قضية فساد. واشتهر بشدة بأسه وصرامته خصوصاً في عملية «قصقصة ريش حماس» في العام 1996.

ـ محاولات اغتياله:

تعرض اللواء موسى عرفات لمحاولة اغتيال حينما أطلق مجهولون قذيفة صاروخية يوم 24 ـ 7 ـ 2003 على مكتبه في مبنى السرايا (مجمع الدوائر الحكومية في مدينة غزة)، غير أن القذيفة أخطأت هدفها وسقطت في ساحة للمعتقلين الجنائيين في سجن غزة المركزي، فأصابت 7 معتقلين و3 عسكريين.

وسبق تلك المحاولة بعامين قيام مسلحين من لجان المقاومة الشعبية بتاريخ 23 ـ 7 ـ 2001 بإطلاق النار على منزل اللواء موسى عرفات بعد إقدام أفراد جهاز المخابرات الفلسطينية قبلها بيومين بإطلاق النار على مجموعة من عناصر لجان المقاومة الشعبية، وكتائب الشهيد عز الدين القسام أثناء عودتهم من عملية عسكرية، وهو ما أدى إلى إصابة 3 منهم بجراح.

ـ اغتياله:

في 7 أيلول/ سبتمبر عام 2005 اهتزت صورة السلطة الفلسطينية بشكل غير مسبوق عندما قام عشرات من المسلحين باقتحام منزل اللواء موسى عرفات مستشار الرئيس محمود عباس وأردوه أمام زوجته وأولاده في غزة، قبل أن يخطفوا نجله منهل في عملية هي الأولى من نوعها في قطاع غزة. وفيما أدانت السلطة الفلسطينية الجريمة وتوعدت بملاحقة مرتكبيها أعلنت لجان المقاومة الشعبية مسؤوليتها عنها.

ـ تفاصيل العملية:

أفاد شهود عيان أنه «في ساعات الفجر الأولى قام عشرات من المسلحين بمحاصرة منزل اللواء عرفات في حي تل الهوا جنوب مدينة غزة، ووقع اشتباك بين حرس عرفات والمسلحين الذين قدر عددهم بمائة حيث استخدموا قذائف الـ «أر بي جي» وقنابل يدوية وأسلحة رشاشة. وأضاف الشهود أن «المسلحين اقتحموا المنزل بعد أكثر من ساعة من الاشتباك المسلح ثم أطلقوا النار على اللواء عرفات وأردوه قتيلاً ثم سحبوا جثته إلى الشارع وأطلقوا النار بكثافة عليها وتركوها في مكانها، وقاموا باختطاف ابنه البكر منهل الذي يعمل مديراً لمكتبه». وأكدت مصادر طبية فلسطينية وفاة اللواء عرفات حيث وصل إلى مستشفى الشفاء في غزة جثة هامدة وتوجد آثار أكثر من 20 رصاصة في جسده. وأعلن أبو عبير المتحدث باسم لجان المقاومة الشعبية أن «ألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكري للّجان تعلن مسؤوليتها الرسمية عن تصفية العميل موسى عرفات وخطف ابنه منهل لأسباب خاصة»، مضيفاً أنه «سيتم نشر هذه الأسباب لاحقاً».

وأضاف أن الجناح العسكري للجان المقاومة قام بتصفيته «تنفيذاً لشرع الله فيه». وكان اللواء عرفات ابن عم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والمستشار العسكري للرئيس الفلسطيني محمود عباس، والمسؤول السابق عن جهاز الأمن العام الفلسطيني والاستخبارت العسكرية الفلسطينية، قد تعرض لعدة محاولات اغتيال ويتهمه بعض الفلسطينيين بالفساد. وقد تأسست «لجان المقاومة الشعبية» ـ التي تضم أعضاء سابقين من الفصائل الفلسطينية

مثل «فتح» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» - في بداية الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر عام 2000. وكانت هذه المجموعة قد تبنت عدة هجمات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية. وأدان الرئيس الفلسطيني محمود عباس في بيان اغتيال اللواء عرفات مؤكداً «التصميم على إنهاء التحقيقات في هذه الجزيمة النكراء».

وأضاف عباس إن «وزارة الداخلية تبذل كل جهد للكشف عن الذين ارتكبوا الجريمة وتقديمهم للمحاكمة والعمل على الإفراج عن نجله منهل (ضابط في الاستخبارات العسكرية)».

وتابع البيان إن عباس عبر عن «تصميمه على إنهاء التحقيق في ملابسات هذه الجريمة النكراء بأسرع وقت ممكن»، مشدداً على أن «هذه الجريمة لن تثنينا عن الجهود لتثبيت سيادة القانون وترسيخ النظام العام». كما قدم الرئيس عباس تعازيه لعائلة اللواء موسى عرفات مستذكراً انخراطه في الثورة الفلسطينية والواجبات من خلال مراسمه المتعددة.

وأعلن اللواء نصر يوسف وزير الداخلية في السلطة الفلسطينية في بيان «حالة الاستنفار في صفوف قوات الأمن»، وأكد على «ملاحقة الجناة مهما كلف الثمن». كما أضاف البيان أنه «تم تشكيل لجنة تحقيق في ظروف وملابسات الحادث تشارك فيها كافة الأجهزة الأمنية المختصة. وباشر اللواء نصر يوسف الإشراف شخصياً على سير عملية التحقيق». واعتبر البيان أن «جريمة اغتيال اللواء موسى عرفات تمثل تصعيداً خطيراً في الوضع الأمني الداخلي لا يمكن أن يمر مرور الكرام ولن يفلت الجناة من العقاب مهما كلف الثمن،

خصوصاً وإن الجريمة البشعة تأتي في ظروف مصيرية لشعبنا وقضيته». وأشار البيان إلى أنه «جرى اغتياله في منزله في مدينة غزة على أيدي مجموعة من المسلحين الملثمين بعد أن أطلقت عدة قذائف باتجاه المنزل وتفجير بوابته الخارجية واشتبك معهم الحراس وتبادلوا معهم إطلاق النار بالأسلحة الرشاشة». وقال سامي أبو زهري المتحدث باسم حركة «حماس» تعقيباً على عملية اغتيال اللواء عرفات «في جميع الأحوال نحن نرفض سياسة الاغتيالات»، وتابع «ما زالت المعلومات غير واضحة ولا الجهة أو الأفراد الذين يقفون وراء حادث الاغتيال».

وأضاف «الذي يضمن ضبط الساحة الفلسطينية هو أن يتم تطبيق القانون على الجميع وللجميع». ومن جهته اعتبر عبد الله الإفرنجي مسؤول التعبئة والتنظيم في حركة «فتح» عقب إجتماعه مع الرئيس الفلسطيني أنه «لا يمكن التعامل مع هذا الحادث بسهولة لأنه يشكل خطراً على كل المسيرة الفلسطينية خاصة بعد خروج الإحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة». وكان الرئيس الفلسطيني قد دعا في ساعة مبكرة من الصباح إلى إجتماع لمجلس الأمن القومي الفلسطيني بعد أقل من ساعة من اغتيال اللواء عرفات. وكان موسى عرفات قد نجا من محاولة اغتيال في تموز/يوليو عام 2003 عندما ألقى مجهولون قنبلة يدوية باتجاه السيارة التي كان يستقلها. ثم تعرض لمحاولة اغتيال أخرى في تشرين الأول/أكتوبر عام 2004 بواسطة سيارة مفخخة، اتهم «طابوراً خامساً» بالوقوف وراءها. ويأتي اغتيال موسى عرفات في الوقت الذي تستعد فيه قوات الأمن الفلسطينية لتسلم السيطرة في قطاع غزة مع انسحاب الجيش الإسرائيلي منه.

وكان موسى عرفات قد أقيل من منصبه كمدير عام لجهاز الأمن العام الفلسطيني في نيسان/أبريل عام 2005 بعد أن أبعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس عدداً من المسؤولين الذين كانوا مقربين من الرئيس الراحل ياسر عرفات. وقد عين مستشاراً للشؤون العسكرية بمنصب وزير. وعندما عين موسى عرفات في منصبه على رأس جهاز الأمن العام في تموز/يوليو 2004 حصلت حركة معارضة ضده في قطاع غزة ومن داخل حركة فتح نفسها. وقد وصل موسى عرفات إلى الأراضي الفلسطينية في منتصف التسعينيات بعد إتفاقات أوسلو عام 1993. وبعد أن عُين مسؤولاً عن الاستخبارات العسكرية شارك في قمع الفصائل المسلحة الفلسطينية.

وقال النائب في المجلس التشريعي عن حركة «فتح»، قدورة فارس، إن عملية الاغتيال «تشكل ضربة موجهة لهيبة السلطة وصورتها».

وأضاف «نحن ندرك أنه من المستبعد تكرار مثل هذا العمل، لكنها ضربة قوية بالفعل للسلطة ولسيادة القانون». واعتبر فارس أنه «يتعين على السلطة اتخاذ سلسلة من الخطوات والإجراءات في سياق عملية الاغتيال وغيرها من أجل استعادة هيبتها». وتم اغتيال موسى عرفات قبل أيام من خروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وانتظار أن تؤول السيطرة الأمنية هناك إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية.

ولطالما أكدت رئاسة السلطة على قدرتها على تولي المسؤوليات الأمنية، لكن حادثة الاغتيال هذه تلقي بظلال شك كبيرة على ذلك.

واعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت علي الجرباوي أنه «عندما تقبل السلطة الحديث عن تعيين أمراء أمنيين في البلد، فمعنى ذلك أن ثمة إشكالية كبيرة في قدرة السلطة على ضبط الأمور». وقال «الجميع يخسر في هذه الحالة، وليس هناك من رابح حتى الآن سوى الفوضى والفلتان الأمني». وعلى بعد نحو مائتي متر فقط من منزل الرئيس محمود عباس، قتل عرفات أمام زوجته وأولاده وسحبت جثته في الشارع العام الذي يفضي أيضاً إلى المقر الرئيسي لجهاز الأمن الوقائي. ويقع منزل اللواء عرفات في حي تل الهوى بمدينة غزة على مقربة من مقر الرئاسة وحيث تتخذ وزارة الداخلية وجهاز قوات الـ «17» مقرات لها هناك.

من المثير للاستغراب أنه وطيلة 45 دقيقة من تبادل إطلاق النار، لم يظهر لأي شرطي وجود في مكان الحادث. كيف يمكن لهذا أن يحصل الإشارة الأولى جاءت من عند اللواء ماهر فارس، مدير المخابرات العسكرية في نابلس، الذي شكك في قدرة ميلشيات الناصر صلاح الدين على القيام بمثل هذا الهجوم. وقد صرح في حوار له مع قناة الجزيرة في 7 أيلول/ سبتمبر 2005 قائلاً: «لقد استعملت في العملية قاذفات صواريخ وأجهزة تفجير. وتواصلت المواجهات حوالي 45 دقيقة، بالرغم من قرب منزل موسى عرفات إلى مقر إقامة الرئيس عباس والكثير من مقرات ومنازل مسؤولي أجهزة الأمن الفلسطينية. . . إن هذا يبين تقصيراً واضحاً من طرف وزارة الداخلية الفلسطينية وجميع الأجهزة الأمنية في المنطقة»!!!.

ميّ شدياق
(محاولة اغتيال في العام 2005)

عندما تسقط المحظورات يصبح الحوار أسلس، لكن ثمّة إعلاميين لا يعترفون بالمحظورات، ويسيرون بين الألغام، لكنّهم يتراجعون قبل أن يقع المحظور. مي شدياق من المذيعات اللواتي كسرن خط الجرأة التقليدي، فتعرّضت لتهديدات وصلت إلى حد التهويل، لكنها رفضت أن تسير على الخط المرسوم لكل الإعلاميين الذين خاضوا المجال السياسي في ظل الضغوطات التي مورست في الفترة الأخيرة.

تقول مقدمة برنامج «نهاركم سعيد» والنشرة الإخبارية على القناة الأرضية للمؤسسة اللبنانية للإرسال:

ـ ككل الزملاء كنت أتعرض لكمّ من الضغوطات، لكن ما كان يميزني جرأتي الكبيرة التي لا تقف عند حدود، على الرغم من المجازفات التي أقوم بها أحياناً في دفاعي عن فريق لم يكن من المستحب أن نذكره حتى في ظل تلك المحظورات، أو الدفاع عن قضية ليست مستساغة من قبل السلطات، وكنت أتلقى ملاحظات عدّة من الإدارة. لكن هذا

لا يمنع أني كنت أقرّ بوجود خطوط حمر، لأستمر وأعبّر عن مواقفي. أحياناً كنت أعتبر أن تخطي بعض الأمور قد يؤدي إلى فقداني منبري الإعلامي الذي أعبّر من خلاله عن شرائح مهمشة من المجتمع. اليوم تغيرت المعطيات لكني ما زلت أكمل في نفس الطريق الذي رسمته لنفسي.

ـ كنت أتلقى تهديدات من جهات أفضّل عدم ذكرها، وكانت ترد اتصالات مهددة ومتوعدة إلى المحطة حين يتخطى حواري مع أحد الضيوف السقف المسموح به. لكن بالنتيجة ولنكن موضوعيين، لم يتعرض لي أحد وما زلت في موقعي الإعلامي، إنما هذا لا يلغي أن ثمة حالات من الخوف كانت تعتريني في ذلك الجو، فالرئيس رفيق الحريري تم اغتياله، بالتالي ما الذي يمنعهم من قتل صحافية؟ العين كانت مسلطة علينا طوال الوقت، وكل الذين يعملون في هذه المهنة كانوا معرضين لمثل هذه التهديدات.

ـ على الرغم من جرأتي كنت أمارس نوعاً من الرقابة الذاتية، ولا أنكر أنني كنت أتلقى ملاحظات من الإدارة، كانت تربكني كثيراً خصوصاً أن ثمة اتصالات كانت تردها من سياسيين ذوي نفوذ، كان من الممكن أن يؤثروا في عملي. نحن اعتدنا على المشي بين السطور والمخاطر.

ـ بغض النظر عن الأحداث السياسية، أنا أقوم بتقديم ثلاث حلقات من برنامج «نهاركم سعيد» في الأسبوع، بالتالي أنجز عملي من تحضيرات ومتابعة مستمرة ما يحول دون شعوري بالفراغ. وأعتقد أن المشاهد الذي يهوى متابعة البرامج

السياسية سيظل على هوايته حتى لو خف وهج الحياة السياسية، فضلاً عن أهمية المحاور في البرامج السياسية وبرامج التوك شو، ولا شك أن المقدم يلعب دور النجومية فضلاً عن أهمية الضيف.

- بيني وبين ضيوفي ثمة احترام كبير، وهنا أود أن أذكر النائب الشهيد باسل فليحان الذي كان من المقرر أن يكون ضيفي في إحدى الحلقات وقام بالاعتذار لأسباب خاصة فاستضفت الوزير فؤاد السنيورة وكانت حلقة قوية جداً بسبب الانتقادات التي كانت تواجهها وزارته حينها، وحين شاهد فليحان الحلقة قال لي أن حظه جيد لأنه لم يكن ضيفي في تلك الحلقة. المهم أن يكون الإعلامي ملماً بالموضوع الذي يطرحه.

- المتابعة اليومية أمر لا بد منه للإحاطة بكل المواضيع المطروحة، سواء متابعة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، في هذه المهنة ليس ثمة وجود للراحة.

- لا أفهم لماذا يصر بعض الزملاء على العبوس للإيحاء بأنهم جديون، علماً بأن الابتسامة تريح الضيف، وتمكن الإعلامي من الحصول منه على أجوبة بعيداً عن إحراجه وحشره في زاوية معينة. قناع الجدية يخفي تحته أحياناً عدم تفاعل المقدم مع ما يذيعه من أنباء، وثمة مدرسة تقليدية في الإعلام تركز على قراءة الخبر بصورة محايدة وبمخارج حروف قوية، وهذه المدرسة لم تعد تواكب العصر. أنا من أنصار مدرسة التفاعل مع الخبر.

- أحياناً يمر الإعلامي في مراحل يكون لزاماً عليه أن يتعاطى مع القضايا المطروحة ضمن الأطر الموجودة، وعليه في هذه اللحظة ألا يتخلى عن قناعاته وأن يحترم المؤسسة التي يعمل فيها في نفس الوقت. سياسة المحطة تأتي قبل قناعات الإعلامي الشخصية، وفي حال لم يتمكن من احترامها والاندماج معها، عليه الانسحاب من المحطة.

- لم أشعر بارتباك إطلاقاً على الرغم من أن النهار لم يكن متوقعاً بأحداثه. أذكر في ذلك الصباح [14 شباط/ فبراير 2004] أنني كنت غاضبة بسبب إجتماع صباحي، واضطراري إلى البقاء في المحطة لإذاعة نشرة الأخبار المسائية، لأن منزلي بعيد، وإمكانية العودة إلى البيت كانت صعبة في ظل زحمة السير. وأذكر أنني كنت أعد ليوم «عيد العشاق» من خلال الملابس الحمراء، وفور انتهاء الإجتماع سمعنا صوت انفجار وتوالت الأخبار وعرفنا باستشهاد الرئيس الحريري، فانقلب اليوم رأساً على عقب. الخبر صدمني على الرغم من أني لم أكن من مناصري الحريري في حياته، بكيت قبل أن أطل على المشاهدين، وشعرت للحظات بأني سأقع على الهواء لشدة ما بذلت من جهد، خصوصاً أن الأجواء كانت مشحونة جداً وكان علي أن أخبئ مشاعري الشخصية وسط التجاذبات التي كانت قائمة بين المعارضة والموالاة. عندما استشهد الرئيس شعرت بأن حلم لبنان تلاشى.

- أحب السياسة ولا أرى الإعلام إلا من بابه السياسي، لا يعنيني أبداً الإعلام الفني على سبيل المثال.

ـ أنا لبنانية حتى العظم، ورفضت العيش خارج بلدي لأني لا أتخلى عن لبنان، لكن في ظل المعطيات الموجودة، الفوز في الانتخابات صعب للغاية، لذا لا أفكر حالياً في الموضوع.

هذه مقتطفات من أحاديث صحفية أدلت بها مي شدياق، وهذه الأحاديث تعبّر عن صحافية كانت القدوة لزملائها يوم كانت الكلمة الحرة محظورة، والوطن الصغير في غياهب السجون.

مي شدياق إعلامية لبنانية بارزة. مكّنت فضائية المؤسسة اللبنانية للإرسال «أل بي سي» صوتها العذب من الانتشار في عالم المغتربين المترامي الأطراف. لعل لها حصة وازنة أيضاً لدى الجمهور العربي المعجب بوجهها الصبوح وابتسامتها المشرقة. غير أن ميزتها النادرة تبقى جرأتها اللافتة. إنها أجرأ امرأة لبنانية ناطقة اسم «الحرية». لها، بطبيعة الحال، خصوم كثيرون لاعتبارات سياسية. لكن آراءها السياسية لم تؤدِ طيلة مدة كفاحها التلفزيوني المديد ـ نحو 20 عاماً ـ إلى عداوة. كان سحرها يبدد دائماً أية عداوة محتملة... أو هكذا كنا نظن.

يوم الأحد 25 أيلول/سبتمبر عام 2005 امتدت يد آثمة لتدس عبوة ناسفة تحت مقعد السائق في سيارتها الرانج روفر لتنفجر فور أن همت بتشغيل المحرك.

نجت مي بأعجوبة، لكنها تضررت كثيراً. فقدت يدها اليسرى وساقها اليسرى وما زالت تعاني حروقاً في شتى أنحاء جسدها. أصبحت مي شهيدة حية.

طريقة التفجير أضحت تقليدية وخاصة باغتيال قادة الرأي والإعلاميين: عبوة ناسفة تلصق بأسفل السيارة تحت المقعد الذي يجلس عليه «المرشح» للاغتيال، سواء كان هو من يقود السيارة أو يجلس إلى جانب السائق. هكذا تم اغتيال سمير قصير وجورج حاوي وأخيراً مي شدياق. من تراه يكون المرشح المقبل؟

نجت مي من الموت لكنها دفعت ثمناً غالياً... غالياً... جرأتها لم تفارقها منذ عشرين عاماً حتى اليوم... مي إحدى العلامات الفارقة في تاريخ «المؤسسة اللبنانية للإرسال»... منذ طلتها الأولى حين أذاعت النشرة الإخبارية الأولى... لم تُرهبها الحرب، بل الحروب، عملت وراء أكياس الرمل في المؤسسة أثناء الحرب... نامت في الاستديو... حبُّها لعملها الصحافي لم يكن يوازيه سوى حبها للحقيقة... مدافِعة بقوة عن القيم الوطنية... تقول قناعاتها بكل جرأة... تناقش بصدق ولا توارِب... هكذا هي مي تدفع اليوم كل هذه الأثمان عن الكل. هل هي رسالة إلى مي أم إلى المؤسسة اللبنانية للإرسال ككل؟ هل هي رسالة إلى الجسم الصحافي اللبناني أم إلى السياسة الحرة في لبنان؟ قد لا يأتي الجواب باكراً لكن ما هو مؤكد أن الإرهاب والإجرام ما زال متغلغلاً في كل جنبات الوطن يصطاد الصوت الحر والكلمة الجريئة ويوجِّه عبرها رسائل دموية إلى مَن يتجرأ على رفع الصوت.

ـ ردود الفعل على محاولة الاغتيال:

أعلن وزير الإعلام غازي العريضي، يوم الخميس في 29 أيلول/سبتمبر 2005، يوماً للتضامن مع الإعلامية مي شدياق

والمؤسسة اللبنانية للإرسال في الثانية عشرة ظهراً في مبنى الـ «أل. بي. سي» في أدما.

وجاءت هذه الدعوة أثناء عقد المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع إجتماعاً برئاسة الوزير العريضي، وحضور رئيسه عبد الهادي محفوظ والأعضاء وممثلين عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وحشد من الإعلاميين، تحول إلى لقاء تضامني مع مي شدياق والمؤسسة اللبنانية للإرسال.

وقد تم في خلال الإجتماع مناقشة ما يتعرض له الواقع الإعلامي في لبنان، وخصوصا الجريمة الآثمة التي استهدفت الإعلامية مي شدياق العاملة في المؤسسة اللبنانية للإرسال.

ووجه وزير الإعلام «أطيب التحيات لمي شدياق وهي على فراش المعاناة والألم، التحيات لكفاءتها وشجاعتها وديمقراطيتها ومواقفها ومعرفتها ومتابعتها وحضورها المميز كإعلامية في الجسم الإعلامي الذي يعتز بها».

من جهته، دعا رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ، إلى يوم تضامني مع الـ LBC، ومع مي في مبنى المؤسسة في أدما.

ولفت محفوظ، إلى أن الإجتماع يهدف إلى «تحصين القطاع المرئي والمسموع أمنياً».

وتجدر الإشارة، إلى أن جميع المؤسسات الإعلامية من مرئية ومسموعة ومكتوبة، وعدداً كبيراً من مؤسسات القطاع المدني،

شاركت في الاعتصام في مبنى الـ LBC ظهر الخميس في 29 أيلول/ سبتمبر.

في 27 أيلول/سبتمبر عام 2005 نفذ إعلاميو الشمال اعتصاماً في باحة قصر العدل في طرابلس احتجاجاً على الاعتداءات التي يتعرض لها الصحافيون، شارك فيه رئيس إتحاد بلديات الفيحاء المهندس رشيد جمالي، ممثل نقيب المحررين ملحم كرم، عضو مجلس نقابة المحررين نسيم دبليز، الأمين العام لـ «شباب التحرر العربي» الدكتور خلدون الشريف وشخصيات وهيئات سياسية وإجتماعية.

ورفع المعتصمون الأعلام اللبنانية ولافتات تندد «بالاعتداءات المتكررة على الإعلاميين في لبنان، خصوصاً الاعتداء الأخير الذي استهدف مي شدياق».

وأنشد الإعلاميون النشيد الوطني اللبناني، وأصدروا بياناً أكدوا فيه أن «الأعمال الإرهابية التي تطال مقومات البلد تهدف إلى النيل من الحريات، خصوصاً حرية الكلمة والتعبير، وطالبوا بإنزال أقصى العقوبات بحق المجرمين وفضح الخلفيات التي ينطلقون منها».

كذلك، نفذ الإعلاميون في منطقة النبطية اعتصاماً أمام السراي الحكومي، استنكاراً لمحاولة اغتيال مي شدياق.

مصطفى العقاد

(1935 ـ 2005)

لم تعرف أحلام مصطفى العقاد حدوداً، ولم تولد كبيرة لتضمحل وتنزوي في ركن ما من الذاكرة. أحلام العقاد كان يولدها الواقع العربي الذي كان يدفعه إلى مواصلة كفاحه في الغرب لإزالة الغبار عن صورة العرب والمسلمين.

الحديث عن مصرع العقاد عكسته مراسم تشييع الإبداع في سوريا والأردن، فدموع ذويه وبكاء محبيه لونت صورته السينمائية التي بعثرتها شظايا الإنفجارات وخلفت تساؤلات حانقة جوهرها لماذا يودع العباقرة بمشاهد مأساوية؟ ولماذا لا نتذكر عظماءنا إلا وهم أموات؟

مسيرة العقاد من سوريا إلى الولايات المتحدة ومن هوليوود إلى الأردن ومنها إلى مثواه في حلب أكبر وأطول من أن تحتضنها تغطية إخبارية. ولكن من حقه علينا أن نسرد للعالم حكايته مع الطموح والغربة والشهرة والموت.

ـ سيرته:

ولد مصطفى العقاد في مدينة حلب وسط سوريا عام 1935 في

أسرة متواضعة وفقيرة. وتلقى فيها تعليمه الإبتدائي والثانوي. وفيها بدأ عشقه للسينما وحلم بدراسة الإخراج السينمائي عندما بلغ 18 عاماً.

قبل أن يكمل عقده الثاني غادر العقاد الشاب سوريا عام 1954 إلى الولايات المتحدة ليدرس الإخراج في جامعة «UCLA» في ولاية كاليفورنيا.

تخرج من الجامعة عام 1958 ليبدأ مرحلة المعاناة في سوق العمل، حيث رفضت سبعة استوديوهات ضخمة وجميع محطات التلفزة ووكالات الإعلان توظيفه.

في العام 1962 استطاع العقاد أن يقتحم أبواب هوليوود ويعمل مخرجاً ومنتجاً منفذاً وممثلاً. وظل على هذا الحال طيلة 45 عاماً.

بلغ العالمية عام 1976 عندما أخرج فيلم «الرسالة»، أول فيلم عربي عالمي عن رسالة الإسلام وصدر بنسختين عربية وإنجليزية.

عام 1981 أخرج فيلم «أسد الصحراء - عمر المختار» بالإنجليزية، وتناول فيه بطولة الشعب الليبي ضد الإحتلال الإيطالي تحت قيادة المناضل عمر المختار الذي ينتهي الفيلم بإعدامه وتمت دبلجته باللغة العربية.

أصبح العقاد المنتج المنفذ العالمي الوحيد الذي شارك في جميع سلسلة أفلام هالوين من العام 1978 حتى العام 2002.

قتل العقاد وابنته ريم في تفجير وقع في فندق غراند حياة في العاصمة الأردنية عمان في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر عام

2005. ليعود أخيراً إلى حلب التي ظل يحلم كثيراً بالعودة إليها جثة هامدة محمولة على الأكتاف.

ـ أعماله:

أنتج مصطفى العقاد 13 فيلماً أخرج ثلاثة منها.

* أنتج وأخرج فيلم «الرسالة» في العام 1976 النسخة العربية بطولة عبد الله غيث ومنى واصف، ويحكي قصة ظهور الإسلام في الجزيرة العربية وسيرة الرسول محمد ﷺ.

* أنتج وأخرج فيلم «الرسالة» النسخة الانجليزية (The Message) في نفس السنة وقام بأدوار البطولة أنتوني كوين وإيرين باباس. وتعمد العقاد تصوير الفيلم بنسخة إنجليزية ليزيل التشويه عن صورة الإسلام في الغرب.

* أنتج العقاد الجزء الأول من فيلم الرعب هالوين (Halloween) عام 1978. ويتحدث الفيلم الذي حمل عنوان «جرائم قتل جليسات الأطفال»، (The Babysitters Murders) عن جرائم قتل يرتكبها قاتل مهووس يرتدي قناعاً أبيض. ويُعد الفيلم من أهم أفلام الرعب النفسي والفانتازيا حتى يومنا هذا. الفيلم بطولة جيمي لي كيرتيس ودونالد بليزينس ومن إخراج جون كاربنتر.

* في العام 1981 أنتج وأخرج فيلم «أسد الصحراء ـ عمر المختار» (The Lion of the desert) ويحكي الفيلم قصة نضال وكفاح المناضل الليبي عمر المختار لطرد الاستعمار الإيطالي من بلاده.

والفيلم أيضاً من بطولة أنطوني كوين وإيرين باباس برفقة نجم هوليود الراحل أوليفر ريد.

* في العام ذاته أنتج العقاد الجزء الثاني من فيلم «هالوين» الذي أخرجه هذه المرة ريك روزنتال. وصُنع هذا الجزء من الفيلم كتكملة لرحلة القاتل الذي يطارده طبيب نفسي لكبح جماحه.

* عام 1982 أنتج العقاد الجزء الثالث من فيلم «هالوين» الذي حمل عنوان «زمن الساحرة» (Season of the witch)، يتحدث هذا الجزء الذي أخرجه طومي لي والاس، عن رحلة بطل هالوين مايكل مايرز في قتل الأبرياء.

* عام 1985 أنتج فيلم الرعب الرابع «موعد مع الخوف» (Appointment with fear) ويحكي الفيلم الذي أخرجه آلان سميث، قصة محقق يبحث عن مرتكب مجموعة جرائم قتل، ويقوده التحقيق إلى نزيل في أحد الأديرة شديدة التحصين.

* أنتج العقاد عام 1986 الفيلم الكوميدي «توصيلة مجانية» (Free ride) الذي يحكي قصة شاب يسرق سيارة محملة بمئات آلاف الدولارات من مجموعة من اللصوص من أجل أن يثير انتباه حبيبته. الفيلم بطولة غاري هيرشبيرغر ودون شنايدر.

* عام 1988 أنتج العقاد الجزء الرابع من فيلم «هالوين» الذي حمل عنوان «عودة مايكل مايرز» (The Return of Michael Myers).

* عام 1989 أنتج الجزء الخامس من الفيلم نفسه وحمل عنوان «انتقام مايكل مايرز» (The revenge of Michael Myers).

* عام 1995 أنتج العقاد الجزء السادس من «هالوين» وحمل عنوان «لعنة مايكل مايرز» (The Curso of Michael Myers).

* أنتج عام 1998 الجزء السابع من «هالوين» وحمل هذه المرة عنوان «هالوين» (H2O).

* في العام 2002 أنتج الجزء الثامن والأخير من الفيلم الذي حمل عنوان «القيامة» (Resurrection).

ـ الرسالة وعمر المختار:

من أشهر أفلام مصطفى العقاد فيلما «الرسالة» و«عمر المختار»، أما الأول وعلى الرغم من مضي 28 عاماً على إطلاقه ما يزال ممنوعاً من العرض في سوريا ومصر رغم السماح بعرضه في كل دول العالم.

واليوم وبعد مرور هذه الفترة ما يزال الفيلم في المحاكم رغم موافقة الأزهر والمراجع الشيعية عليه. والغريب أن ملف «الرسالة» في الرقابة لا يوجد فيه أي اعتراض رقابي.

كما أن كلاً من عبد الحميد جودة السحار وتوفيق الحكيم وأحمد شلبي شاركوا هاري كيغاف على مدى عام كامل في كتابة سيناريو الفيلم. أما الموسيقى التصويرية التي لا تنسى للفيلم فقد استوحاها مؤلفها الفرنسي موريس جار من صوت الآذان أثناء زيارته للقاهرة للتعرف على الموسيقى العربية المناسبة للفيلم.

أما فيلم «عمر المختار» فجعل مصطفى العقاد يكتشف مدى فظاعة جرائم الفاشيست الإيطاليين في ليبيا عندما قام الجنرال

رودلفو غراتسياني (أوليفر ريد) أثناء محاولاته اليائسة لتنفيذ خطته في ترسيخ الاستيطان الاستعماري في ليبيا، بقتل 200 ألف من المواطنين الأبرياء في غضون ثلاث سنوات فقط، قبل أن يتمكن من إلقاء القبض على الثائر عمر المختار وإعدامه.

وأخذ بعض النقاد على العقاد أنه استخدم في الفيلم نوعاً من السيارات الحربية أثناء محاصرة عمر المختار لاعتقاله ولم تكن القوات الإيطالية في أفريقيا قد استخدمتها في ذلك الحين. ويقول العقاد في هذا الصدد «إنه استعان بخبراء في ذلك وإنهم قطعاً لم يكن باستطاعتهم توفير العربات التي استخدمها الإيطاليون بالفعل، وهذا لا يعد خطأً وإنما أمر فرضته الضرورة». كما أن الشخص الذي لف حبل المشنقة على رقبة المختار لم يكن إيطالياً كما ظهر في الفيلم وإنما كان الزنجي لونغو «الطويل»، وهو سكير مات في ضاحية البركة بمدينة بنغازي، كما يروي أحد الشهود العيان الذين عاصروه وعرفوه، ووفقاً لما ذكره سجان الشهيد في اعترافاته.

أما العقاد فقال: «إن من شنق المختار غير مهم، فالمهم أن التاريخ لن يرحم الفاشيين الذين استباحوا دماء الشعب الليبي».

على الرغم من إقامة العقاد أكثر من نصف حياته في الغرب فإن هموم العرب والمسلمين لم تفارقه حتى مماته. وظل يحلم بمدينة عربية للإنتاج السينمائي يصنع فيها سنوياً فيلماً عن مآثر العرب وتاريخ المسلمين.

كان العقاد يحلم بصناعة فيلم عن صلاح الدين الأيوبي يختلف

عن الأعمال السابقة التي أنتجت عن القائد المسلم لأنها كانت تخاطب المشاهد العربي.

أراد أن يصنع فيلمه بلغة سينمائية تخاطب الجمهور الغربي ويجسدها ممثلون يعرفهم المشاهد الأجنبي لكي يتحقق للفيلم الإقبال الجماهيري المطلوب، وتصل الرسالة إلى أكبر عدد ممكن.

وأراد تقديم تراث الأمة العربية ممثلاً بشخصية صلاح الدين لأنه يعتقد بأن الأمة العربية والإسلامية تحتاج إلى قائد كصلاح الدين يتحدث للغرب باسم المسلمين أو بالنيابة عنهم.

ويقول مصطفى العقاد لصديقه الناقد والمؤلف السينمائي الأستاذ محمد رضا: «أنا الآن في التاسعة والستين من عمري، إذا لم أحقق «صلاح الدين» الآن، لن أستطيع تحقيقه حين أصبح في الخامسة والسبعين. إنه سن التقاعد وكتابة المذكرات».

ويتابع محمد رضا: «لقد قال مصطفى العقاد هذا أكثر من مرة، وقبل يومين من مغادرته لوس أنجلس إلى عواصم عربية. أنا مدعو إلى فرح في الكويت. بعد ذلك سأبقى في بيروت بعض الوقت ثم أقصد حفلة عرس في عمان». صمت قليلاً ثم تابع: «سأراك إذاً في القاهرة». كنت أريد أن أقول له: لم كل هذه الدعوات؟ أين أصبح «صلاح الدين»؟ هل هناك من دعوة عمل لبحثه؟ لكنني كنت أعلم، من لقاءاتنا المتكررة الدائمة، أن كل الدعوات السابقة التي تلقاها لم تثمر عن نتيجة»[1].

(1) جريدة «الحياة»، محمد رضا، العدد 15570، تاريخ 18/ 11/ 2005.

وشغلت بال العقاد قضايا أخرى مثل الشيشان والبوسنة والهرسك، وكان يتمنى أن يقدم فيلماً عن محمد شامل الشيشاني الذي حارب الروس القياصرة، وكان هناك مشروع عن صبيحة الأندلسية، المرأة التي حكمت الأندلس.

كما كان منشغلاً بالتحضير لسيناريو فيلم يتحدث عن الوثيقة التاريخية التي نشرتها صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية عن وفد أرسله ملك إنجلترا جون الثالث إلى الخليفة الإسلامي في قرطبة عام 1213م، يقترح فيها أن تكون بلاده تحت حماية الخليفة وأن تعتنق الإسلام، وأن تدفع إنجلترا جزية إلى الخليفة.

لكن جواب الخليفة كان «إن ملكاً يقبل أن يبيع شعبه ومملكته لا يستحق حمايتنا».

ـ اغتيال مصطفى العقاد:

لم يكن يخطر في بال هذا الرجل الذي طاولت يداه النجوم، أنه بعد عشاء في بيروت داخل مطعم «ميتيس» في الأشرفية مع ابنته ريما وصهره زياد المنلا، أنه سيكون في اليوم التالي على موعد مع الموت الزؤام هو وابنته، لأن القدر أرجأ سفر زياد المنلا أربعاً وعشرين ساعة. وكان الثلاثة مدعوين إلى مدينة العقبة لحضور زفاف دانا كريمة زاهي المصري شقيق رئيس الوزراء السابق طاهر المصري.

ففي ليلة التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر عام 2005 فجَّر إسلاميون إرهابيون في عمان صاحب «الرسالة» فانقلب السحر على

الساحر، وتبرأ منهم كل مسلم يخاف الله،ويؤمن بالآية الكريمة **﴿من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً﴾**. وعاد مصطفى العقاد إلى تراب حلب... وأصبحت سمعة «الإسلاميين» أصحاب الحزام الناسف في... التراب[1].

- ردود الفعل على الجريمة:

الزعيم الليبي معمر القذافي نعى الراحل معتبراً أنه حمل رسالته بكل إخلاص وتفان قومي وإسلامي واعتبر القذافي أن جريمة قتل العقاد لا تقل فظاعة عما فعله الإيطاليون في ليبيا واصفاً إياها بأنها أسوأ الأعمال الجنونية غير المنطقية وغير الهادفة ولا تخضع لأي قياس تبريري.

كما أكد الزعيم الليبي أنه كان ينوي الاستعانة بعبقرية العقاد مرة أخرى في إنجاز عمل عن سنوات العذاب والظلم التي تعرض لها الشعب الليبي على يد الإيطاليين عن قصة تراجيدية كتبها القذافي نفسه.

المخرج وليد سيف: نشعر بالحزن على فقدان مبدع كبير مثل مصطفى العقاد إلا أن الإضافة الخاصة التي تزيدنا ألماً هي تلك العبثية ودورها المفجع في طريقة موته بهذه الطريقة، لقد كان ضحية للإرهاب وهو في أثناء تحضيره لتقديم أعمال ذات أهمية خاصة. وأضاف سيف أن فيلم «صلاح الدين» لو كان خرج ببصمة العقاد لاختلف تماماً عن فيلم يوسف شاهين الذي قدمه، لأن الرؤية

(1) مجلة «أفكار»، وليد عوض، عدد 1214، تاريخ 21/ 11/ 2005.

ستكون مختلفة كما أن وسائل الإنتاج اختلفت هي الأخرى وتطورت، موضحاً أن العقاد بالتأكيد كان في وعيه مخاطبة المسكونين بهاجس اليوم حول ترسيخ حوار الحضارات بدل صدامها عن طريق شخصية هذا القائد المسلم.

المخرج يوسف شاهين الذي طالما اختلف مع المبدع الراحل إلا أنه حينما علم بموته نعاه على الفور قائلاً «إنه مخرج عظيم قدم لأمته الكثير ويستحق التقدير والاحترام لما خاضه من تحد لعقليات قديمة واستطاع أن يتجاوزها ويقنعها بأعماله».

حسين عساف
(محاولة اغتيال في العام 2005)

في تطور أمني مثير للتساؤلات لجهة الأهداف والتوقيت، نجا أحد مسؤولي «حزب الله» ليل العاشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 2005 من انفجار في سيارته في بعلبك. وقد اتهم الحزب إسرائيل بالوقوف وراء الانفجار لكن هذه نفت أي علاقة لها به.

مراسل جريدة «النهار» في بعلبك أفاد أنه عند الحادية عشرة إلا ربعاً ليلاً دوى انفجار أمام مركز لـ «حزب الله» في حي الشيخ حبيب في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة على بعد نحو 150 متراً من منزل الشيخ محمد يزبك الوكيل الشرعي لمرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإمام علي خامنئي وعضو شورى الحزب.

وقد تبين أن الانفجار استهدف سيارة من نوع «مرسيدس 600» سوداء اللون تخص أحد كوادر الحزب ويدعى حسين عساف. وأدى الانفجار إلى تحطم السيارة وإلحاق أضرار بالمنازل المجاورة. وترددت أصداء الانفجار بقوة في أرجاء المنطقة

وسارعت عناصر الحزب وقوى الجيش والأمن الداخلي إلى تطويق مكان الحادث، ومنع الإعلاميين من الاقتراب منه. ثم سمح للمصورين، بعد مشاحنات، بالتقاط صور للسيارة، وكانت مضت ساعة على الحادث.

وفي المعلومات أن الانفجار نتج عن عبوة كانت مدسوسة في السيارة. وقد انفجرت بعد دقائق من نزول المسؤول الحزبي منها، فنجا بأعجوبة.

ووصف مصدر أمني بارز الكادر المستهدف بأنه مسؤول تدريب مركزي في الحزب.

- «حزب الله»:

أصدر الحزب إثر الحادث البيان الآتي نصه: «مساء هذا اليوم وفي تمام العاشرة والدقيقة خمسين تعرض أحد الإخوة من كوادر المقاومة الإسلامية لمحاولة اغتيال آثمة بواسطة تفجير سيارته المتوقفة في حي الشيخ حبيب بالقرب من منزل سماحة الشيخ محمد يزبك عضو شورى «حزب الله».

إن هذه العملية باءت بالفشل بسبب ترجل الأخ من سيارته قبيل ثوان قليلة من حصول التفجير.

إننا نحمّل العدو الصهيوني المسؤولية الكاملة تخطيطاً وتنفيذاً وهي ترجمة صريحة للتهديدات المعلنة والمتواترة التي انطلقت على لسان المسؤولين الصهاينة. وهنا نؤكد أن المقاومة الإسلامية سوف تتحمل مسؤولياتها كاملة على هذا الصعيد، وستقوم بكل ما هو

ضروري لقطع الأيدي التي تمتد بالغيلة والغدر إلى مجاهدي المقاومة في إطار التزامها الكامل حماية لبنان وشعبه ورد التهديد والعدوان إلى نحره»[1].

(1) جريدة «النهار»، 10 كانون الأول/ديسمبر عام 2005.

جبران تويني
(1957 ـ 2005)

لطالما شعر جبران تويني بأنه «مشروع شهيد». لعله كان يُسرع الخطى نحو حتفه. هو، كما كان يردد دائماً، مجنون في المهنة والسياسة. ينفعل. يندفع. يتطرف. يتراجع و«لِمَ لا»؟ يسأل السؤال، ويجيب «نعم أخطأت كثيراً في حياتي.. وأسدد الفاتورة وحدي وأعض على جراحي».

لا لن يعض جبران تويني على جرحه. تبدو قصة عائلة تويني الأرثوذكسية اللبنانية معتقة بالتراجيديا اليونانية. ليس هرباً من السياسة أن نذهب نحو العائلة، ولكن من أجل مقاربة جرح من سيسدد هذه الفاتورة الغالية جداً. والد الشهيد غسان تويني، هذا الرجل المجلل بالحيرة والحكمة، صار جزءاً من التراجيديا، لا بل في صلبها.

تتماهى سيرة الابن مع سيرة الأب: خسر غسان تويني والده جبران تويني شاباً. مات جبران الجد وهو يلقي خطاباً في سانتياغو في العام 1947. في العام التالي تسلم غسان رئاسة تحرير «النهار»، متأثراً بثلاثة جاؤوا من آفاق متباعدة ساهموا في رسم شخصيته

وتلوينها: تعلم من والده كل شيء، ومن شارل مالك الفلسفة، ومن أنطون سعادة الإيمان بالعقيدة. . . وأمثولة الاستشهاد.

تزوج غسان من ناديا حمادة ابنة السفير محمد علي حمادة في العام 1954 ورزقا بثلاثة أولاد، نايلة كانت باكورتهم ولكن الفرحة لم تكتمل. اجتاحها مرض عضال في عامها السابع (1955 ـ 1962)، وبعد ثلاث سنوات أُصيبت الأم بداء السرطان وبدأت رحلة آلام ومعاناة ومكابدة طويلة مع المرض بين بيروت وباريس، ربما أعطتها قوة توكيد للذات والحياة، فإذا بها تغرد شاعرة في فضاء الفرنكوفونية واللبنانية والعروبة حتى لحظة وفاتها في العام 1983.

تزنر غسان تويني وأولاده بالصبر ولم تكد تمض سنوات قليلة، حتى فُجعت العائلة بحادث مأساوي كبير: وفاة مكرم الابن الثاني لغسان تويني في حادث سير مروع في العاصمة الفرنسية. حصل ذلك في العام 1987 ولبنان يحترق بالنار من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب مروراً بالعاصمة بيروت والجبل والبقاع.

هذه أسطر قليلة من سيرة غسان تويني. من بعدها يصبح التعريف بجبران تويني منطقياً أكثر.

ولد جبران تويني في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر عام 1957 في محلة الأشرفية في بيروت. يمثل الجيل الثالث في «النهار». نال جبران تويني إجازة من المعهد العالي للصحافة في باريس ومن ثم من معهد الدراسات الدولية العليا في العاصمة الفرنسية أيضاً في العام 1980. عندما اندلعت الحرب اللبنانية في العام 1975، كان جبران قد بدأ العمل متدرجاً على يد مدير التحرير فرنسوا عقل

وعندما أسس والده أسبوعية «النهار العربي والدولي» (الملحق) في العام 1978، انتقل للعمل فيه تحت إشراف رئيس التحرير كلوفيس مقصود وخاله مروان حمادة، وفي التاريخ نفسه، عين الرئيس الياس سركيس غسان تويني سفيراً في الأمم المتحدة ليضيف «سعادة السفير» إلى ألقاب متعددة بينها أكثر من مرة «صاحب المعالي» و«سيادة النائب».

في العام 1982، عُرف عنه حماسه الشديد للرئيس الراحل بشير الجميل وإيمانه الكبير بشعار الـ «10452 كلم2». سقط بشير، فأعلن جبران تويني ولاءه لإيلي حبيقة على رأس «القوات اللبنانية». جاء إيلي حبيقة إلى رأس الهرم القواتي بفعل تواطؤ حصل بين مجموعة المتضررين من الرئيس أمين الجميل. لم يكن جبران تويني يساير في قناعاته أقر بالمقربين إليه ولا سيما والده غسان الذي كان في ذلك الوقت قد عمل مستشاراً لأمين الجميل لأشهر قليلة.

اقترب إيلي حبيقة من دمشق في زمن «الإتفاق الثلاثي»، فابتعد عنه جبران تويني، بعد أحداث الخامس عشر من كانون الثاني/يناير عام 1986 الدموية، وأعلن انضواءه تحت راية سمير جعجع الآتي من بشري للانقلاب على القيادات التاريخية في الكتائب، خاصة بعد تجربة «حرب الجبل» المُرَّة في العام 1983.

بقي جبران تويني موالياً لسمير جعجع طيلة ثلاث سنوات تقريباً، كان خلالها قد أصبح عضواً في «الجبهة اللبنانية» واستمر في ذلك حتى العام 1989، تاريخ اندلاع الخلاف بينه وبين «القوات اللبنانية».

فمع انتقال زمام السلطة إلى العماد ميشال عون، وبروز خلاف بين عون وجعجع على خلفية اقتراب الثاني من السوريين والمبادرة العربية لإنهاء الحرب الأهلية، قرر جبران تويني الانحياز إلى الجنرال وكان من أبرز مؤيدي حرب التحرير التي أعلنها العماد ميشال عون ضد سوريا في الرابع عشر من آذار/مارس عام 1989. لم يكتفِ بالتأييد والمشاركة في اعتصامات «بيت الشعب» في بعبدا، بل بادر إلى إنشاء «حركة دعم التحرير» وطرحت أمامها سلسلة مهمات أبرزها «دعم الجيش اللبناني في معركة تحرير لبنان من الغرباء وفي مقدمتهم الجيش السوري».

ومع اقتراب موعد ولادة تسوية الطائف التاريخية، بادر جبران تويني إلى تنظيم اعتصام حول مقر السفارة الأميركية في عوكر، وذلك بعيد إعلان النواب اللبنانيين في مدينة الطائف ـ السعودية، التوصل إلى إتفاق سياسي وأمني برعاية عربية ودولية. وسرعان ما رد الأميركيون على قرار الاعتصام المفتوح أمام السفارة في عوكر بإعلان إجلاء رعاياهم العاملين في السفارة «خوفاً من أي تهديد لسلامتهم» كما جاء في بيان الخارجية الأميركية وقتذاك.

وكما وقف جبران تويني مع ميشال عون في معركته «ضد الغريب السوري»، انحاز إلى الجنرال في معركة المناطق الشرقية أو ما يطلق عليها القواتيون بـ «حرب الإلغاء» المفتوحة بوجه سمير جعجع و«قواته اللبنانية» وأعلن في مطلع العام 1990 عن تأسيس «جبهة لبنانية» جديدة، وتم انتخابه أميناً عاماً للجبهة لمدة سنتين

وطرحت أمامها سلسلة مهمات أبرزها مواجهة إتفاق الطائف و«اللاشرعية اللبنانية» المتمثلة بالياس الهراوي وحكومة الطائف الأولى برئاسة الرئيس الدكتور سليم الحص.

بقيت «الجبهة اللبنانية الجديدة» اسماً على غير مسمى وأُطيح بالعماد ميشال عون من قصر بعبدا وكان مصيره النفي إلى باريس، وفي هذه المرحلة التي تكرست فيها رعاية سوريا للتسوية الداخلية في لبنان، أقام جبران تويني فترة من الوقت في العاصمة الباريسية، قبل أن تثمر وساطات المقربين من دمشق تسهيلاً لعودته حيث انخرط في إدارة مؤسسة «النهار»، وأصبح مديرها العام (1993 ـ 1999) ومديراً عاماً لمجلة «نون» النسائية الشهرية باللغة الفرنسية (1997 ـ 2002)، ثم رئيساً لمجلس الإدارة، المدير العام لمؤسسة «النهار» منذ شهر كانون الثاني/يناير عام 2000 حتى تاريخ استشهاده.

حاول كثيرون من أقاربه فتح أبواب دمشق أمامه، ولكنه كان يبتعد سريعاً. مع ولادة لقاء «قرنة شهوان» في العام 2001، انخرط جبران تويني فيه وكان أحد أركان أمانة السر ومقرباً من رئيس «القرنة» المطران يوسف بشارة، وعندما سئل في يوم من الأيام عن «سر تقلباته السياسية»، أجاب بصراحته المعهودة: «كنت صديقاً لـ «القوات» في عهد بشير الجميل. عندما ذهب إيلي حبيقة إلى «الإتفاق الثلاثي» اختلفت معه وتركته. لو سرت معه كنت كمن يخون نفسه. الأمر ذاته تكرر مع سمير جعجع. سرت معه فترة من الزمن ثم اعتبرت أن الخيار الذي اختاره ليس الخيار الذي أصبو

إليه... «حرب التحرير» الفعلية التي أعلنها العماد عون في العام 1989 اعتبرتها الثورة الفعلية لتحرير لبنان. لاحقاً اختلفت وجهة نظري مع العماد عون وانتهى الأمر. بكل صراحة أنا لم أقسم اليمين مع أحد».

أعلن جبران تويني ترشيحه للمقعد الأرثوذكسي في المتن الشمالي، بعد شغور مقعد النائب الراحل ألبير مخيبر في أيار/مايو عام 2002. بعد فترة وجيزة أعلن سحب ترشيحه وانخرط في المعركة الانتخابية لمصلحة مرشح المعارضة غبريال المر. صار جبران جزءاً من نزاع سياسي كان طرفا الصراع فيه عمه السابق ميشال المر وشقيقه غبريال (تزوج جبران في نهاية السبعينات من ميرنا ابنة النائب والوزير السابق ميشال المر وتطلقا لاحقاً ولهما ابنتان: ميشال ونايلة).

تزوج جبران للمرة الثانية من سهام بيار عسيلي في 20 تموز/يوليو عام 2002 ولهما ابنتان توأمان (غابريلا وناديا).

انخرط جبران تويني في لقاء البريستول منذ ولادته في أعقاب التمديد لإميل لحود في أيلول/سبتمبر عام 2004، وغداة استشهاد الرئيس رفيق الحريري أصبح عضواً في لقاء المعارضة، وأعلن في خطاب أمام المشاركين في مسيرة الرابع عشر من آذار/مارس 2005 قسمه الشهير، ودعا المحتشدين في ساحة الشهداء لأن يعيدوا وراءه القسم الجديد: «نقسم بالله العظيم، مسلمين ومسيحيين، أن نبقى موحدين، إلى أبد الآبدين، دفاعاً عن لبنان العظيم، عشتم وعاش لبنان». وقبيل إعلان القسم قال تويني: «نريد الحقيقة، نريد السيادة

الحقيقية، نريد الإستقلال، كل الإستقلال بلا مخابرات وعسكر وبلا سلطة تحت الوصاية. أتيتم لتقولوا لكل الأجهزة وكل من أراد أن يقسّمكم أنكم شعب واحد موحد لن ينقسم، فلن تكون هناك حرب أهلية بعد اليوم في لبنان».

قرر جبران تويني الترشح عن المقعد الأرثوذكسي في دائرة بيروت الأولى في دورة العام 2005 على لائحة «تيار المستقبل» ونال 30591 صوتاً وأصبح مقرباً من رئيس كتلة المستقبل النيابية النائب سعد الحريري.

عرفت عنه معارضته للتدخل السوري في لبنان، وأعلن في نهاية آب/ أغسطس 2005 أنه تلقى معلومات دقيقة من لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري بأن اسمه مدرج على لائحة الاغتيال، وكان قد مر على اغتيال الصحافي الشهيد سمير قصير حوالي الشهرين. وقرر بعد ذلك تمضية معظم وقته في باريس برفقة زوجته وأحياناً ابنتيه نايلة وميشال.

لطالما اتُهم جبران تويني من الأقربين والأبعدين بأنه متهور سياسي بإمتياز، وكان يجيب: «يقولون إنني متهور ولا أجيد التصرف الدبلوماسي، أنا أقول إنني أعرف أن طريق الوزارة وطريق النيابة بدمشق، هذا أعرفه لكنني لا أريده، والناس لا تصدق أنني لا أريد هذه الأشياء».

اختلف جبران تويني مع «الجنرال» العائد من المنفى الباريسي، علماً أنه الوحيد الذي كان بين مستقبليه في مطار بيروت ثم في ساحة الشهداء، وقال في مقابلة مع «النهار» في السابع عشر من

أيار/مايو 2005 «إن المطلوب من ميشال عون التروي والنظر في تحالفاته، لأنه لا يجوز أن يتحالف مع من تآمر على الوطن وسلمه وباعه لسوريا ومخابراتها».

تحدى جبران تويني نصائح كثيرين له بالبقاء في فرنسا وقرر العودة مؤخراً إلى بيروت، إلا أنه قطع عودته بالسفر إلى باريس قبل أسبوع من اغتياله حيث شارك مع عائلته في احتفال منح وسام جوقة الشرف الفرنسي برتبة ضابط إلى والده غسان تويني.

قرر مساء يوم السبت في 10/12/2005 زيارة مي شدياق حيث تخضع لعلاج في إحدى المستشفيات الفرنسية وذلك برفقة زوجته والصحافي علي حمادة وهناك تبادلا الكثير من الأخبار، وقالت له مي شدياق «لقد تأخروا. مضى شهران ولم يسقط شهداء جدد». ضحك جبران ومضى عائداً إلى بيروت في مساء اليوم التالي، ولم يكن يدري أن اسمه مدرج على رأس اللائحة وهناك من يرصده بدقة.

«أنا متمرد والصحافة قد تكلفني حياتي.. أنا مجنون صحافي» هذه العبارة لطالما رددها جبران تويني.

غريب أمر هذه الصدفة. تنبأ له ميشال حايك بالموت علناً وفي المجالس الخاصة.

صباح يوم الاثنين الواقع في 12/12/2005 وبينما كانت سيارته المصفحة تطارد رائحة الاغتيال، انفجرت عبوة حاقدة أصابت منه مقتلاً مع اثنين من مرافقيه.

مجدداً، تتسلل التراجيديا اليونانية إلى حياة الأرثوذكسي المعتق غسان تويني. الوالد ندر أن يكتب عن ابنه ولكنه فعلها بالأمس للمرة الأولى. قال غسان تويني في افتتاحية «النهار» عن ابنه جبران: «أظل خائفاً أن ينحرف عن الطريق السوي».

لم ينحرف جبران تويني عن الطريق السوي. غيره هو من انحرف. نعم غيره ينحرف وجنازة الصحافي هي جنازة لكل الصحافيين.

ـ هواياته:

ركوب الخيل، السباحة، قيادة الزوارق البحرية، قيادة الطائرات، قراءة، موسيقى.

ـ الطفولة الصعبة:

لم تكن طفولة جبران تويني سهلة. كانت شقيقته وصديقة الطفولة نايلة تكبره بسنة واحدة عندما اختطفها المرض «كنت في السابعة من عمري، أذكر أنّ والدتي ووالدي تأثرا كثيراً، لم أكن أعرف ماذا حصل لها ولم اختفت، قيل لي إنها سافرت. ومع مرور الوقت فهمت لوحدي». بضعة أعوام مرّت وغرفة الشقيقة مقفلة والحزن مخيّم على المنزل الوسيع في بلدة بيت مري، إلى أن ولد مكرم الذي أدخل البسمة من جديد إلى العائلة الصغيرة. الطفولة الشقية التي عاشها جبران ترافقت مع حوادث مرّة ضربت عائلته، بدأت بموت نايلة ولم تنته مع مرض الوالدة الطويل الذي استمرّ بين عامي 1965 ولغاية وفاتها عام 1983.

ارتبط جبران بعلاقة وطيدة مع والدته ناديا، في المقابل كانت علاقته بوالده علاقة احترام تحكمها الهرمية العائلية، «كنا نراه أيام الويك أند فحسب، بسبب انشغالاته الكثيرة».

لكنّ المراهق لم يتسلل إلى الجوّ الشعري لوالدته إلا حين توفيت، فهو لم يكن ينظر إليها كشاعرة مرموقة باللغة الفرنسية بل كأمّه فحسب. «لم تجعلنا مرّة نشعر بالضعف أو بالخوف، كانت تواجه المرض بكثير من الشفافية والرأس المرفوع والكبرياء، بقيت توزع بسمتها في أرجاء المنزل. أذكرها تكتب ليلاً. لا يمكننا معرفة قيمة الشخص إلا بعد فقده». في العام 1983 غادرت ناديا تويني هذه الحياة، وما لبث أن لحق بها نجلها الأصغر مكرم.

كان جبران يجلس في مستشفى فرنسي متضرعاً إلى الله والقديسين ليشفعوا بشقيقه، لكن ما لبث أن وقع الخبر كالصاعقة. رحل مكرم ابن الحادية والعشرين عام 1987 في حادث سير مروع، وزرع الحزن العميق في قلب الوالد غسان الذي لم يعد لديه سوى ابنه جبران. وكان مكرم لم يرضخ لرغبة شقيقه الأكبر في العودة إلى لبنان، إذ اعتبر أنه اختطف منه والدته. وكان مكرم «صغير العائلة»، عاش مع والديه في نيويورك في شقة صغيرة جعلته أكثر التصاقاً بوالديه، فيما كان جبران يتابع دراسته لوحده في باريس منذ العام 1976 حيث تخصّص في الصحافة وفي العلاقات الدولية.

صحيح أن الاتصالات واللقاءات ظلت قائمة مع الوالد الذي كان يشغل منصب مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة، لكن خاله

مروان حماده وجدّه لوالدته محمد علي حمادة كانا دائماً إلى جانبه في المواقف الصعبة وحين يكون غسان تويني منشغلاً بقضايا لبنان التي لا تنتهي.

- العلاقة بغسان تويني:

هذه الظروف حددت ملامح شخصية جبران ورسمت آفاق التواصل مع عائلته، وخصوصاً مع والده الذي يصف علاقته به بقوله: «الوالد إنسان صارم ومتطلب عن حق، لا يحب التقصير. خلافاتنا في وجهات النظر في السياسة بقيت محدودة، ووالدي ليس من النوع الذي يؤنّب».

مثّل غسان تويني بالنسبة إلى جبران مفخرة كبيرة، هو يعتزّ بهذا الإرث الحيّ، ليس فقط لأنه مدرسة في المهنة وإنما أيضاً في الحياة، «كثيراً ما يوحي جبران لوالده أنه لا يسمع نصائحه، لكنه في العمق يكون مستمعاً جيداً ويأخذ بهذه النصائح أحياناً كثيرة من دون أن يدري والده». يقول علي حمادة، الخال الأصغر، الذي لم يتعدّ فارق السن بينه وبين جبران الأعوام الأربعة، والذي كان الصديق المستمع والمصغي ورفيق المشاغبات على أنواعها، ويضيف: «إن حب غسان الوالد لجبران الإبن كبير جداً، وكان الإبن في مراهقته يشعر بهذا الحب في مقابل شعور مواز بأنه لا يعطيه المقدار الكافي من الوقت. وفي حين قيل عن غسان تويني إنه تزوج امرأتين زوجته و«النهار»، كان جبران يشعر بشوق إلى الحضن الدافئ لوالده».

في هذا الوقت كانت الوالدة ناديا تعاني المرض العضال الذي

كان يحوِّل ليلها نهاراً ونهارها ليلاً، بسبب الآلام التي أقعدتها 18 عاماً، وعاش جبران ذلك.

«كان يدرك بأن والديه يحبانه كثيراً، لكنه كان في الوقت ذاته متعطشاً إلى مزيد من الحنان، وعندما يسأل كان يجيب: «كان بودي لو لم تكن والدتي مريضة ووالدي غارقاً في السياسة والصحافة إلى هذا الحد». والسؤال هو: هل إن جبران الذي غرق في السياسة والصحافة حتى أذنيه، استطاع أن يجد الوقت الكافي لبناته الأربع، أم أن لديه زوجة أولى والثانية هي «النهار» كما كان يردد عن غسان تويني أيضاً؟» يسأل علي.

هذا الشعور رافق جبران، على رغم أن غسان تويني كان يكرس أيام الآحاد لعائلته، يبقى مع أولاده وزوجته، ولا يخرج من المنزل ولو حدث زلزال في السياسة، علماً بأن ناديا تويني الأديبة والشاعرة والصحافية كانت تعيش حياة زاخرة بالنشاطات على رغم آلام المرض. «لكن جبران كان يريد المزيد من الحوار والصداقة من غسان مدمن العمل في الصحافة والسياسة. كان غسان صاحب عطف وحب كبيرين تجاه عائلته، لكن الوقت الضيق لم يكن يتيح له ترجمة ذلك على نحو كاف».

ويضيف علي: «من يراقب خوف غسان على جبران، وملاحقته أدنى تفاصيل حياته، ليس للتدخل بل لدرء الأخطار عنه ولدفعه دائماً إلى الأمام، يكتشف كم أن غسان تويني هذا الرجل الممتلئ عاطفة يدفع بجبران إلى الأمام، وفي كثير من الأحيان من دون أن يدري الإبن بذلك».

في مرحلة المراهقة الحساسة كان مروان حمادة، الخال الأكبر، في مثابة الأب الثاني لجبران نظراً إلى طباعه الاستيعابية التي تجعله يمتص المشاكل التي يتعرض لها الشباب، مما أكسبه محبة جبران الشاب المغامر. واللافت أن غسان تويني كان بدوره أباً ثانياً لمروان «عندما تعرض مروان حمادة لمحاولة اغتيال في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004، ولدى وصول غسان إلى مستشفى الجامعة الأميركية بعينين دامعتين وتأثر باد على وجهه المهيب الذي علاه الاصفرار، قال له أحدهم: أنت متأثر جداً يا أستاذ غسان. فأجاب الأخير: «كيف تريدني أن أكون وهذا الذي في غرفة العمليات هو مثل إبني؟» يروي علي.

ـ حالم كبير وثائر لا يلجمه خطر ولا خوف:

قبل أقل من شهر من اغتياله، وتحديداً عشية عيد الإستقلال، كان آخر حديث أدلى به شهيد الحرية «الشاب الأبدي» جبران تويني إلى الصحفية مارلين خليفة في منزله في بيت مري. كان من المفترض أن ينشر هذا اللقاء في كتاب ضمن مجموعة مقالات لشخصيات، فإذا بشهيد الحرية يأبى إلا أن يكون حديثه الأخير «مانشيت» صباحية لـ «النهار» التي أحبها حتى الموت.

بين جبران تويني الصحافي وجبران تويني النائب تغلب الصفة الأولى الثانية وتتخطاها بأشواط. صاحب الشباب الدائم، المعجون بثقافة الحرية، منح البرلمان اللبناني منذ انتخابه صيف 2005 نضارة تنبثق من شخصيته المليئة بالتحدي والغنية بتركيبتها وبخبراتها وبتوقها المستمر إلى التجريب، وبتمرد حاد.

هكذا هو جبران تويني: حالم كبير، صحافي يواكب الحداثة، سياسي ثائر لا يلجمه خطر، إنسان «أوريجينال» في كل شيء. حتى في خطبته طلب يد زوجته سهام عبر الميكروفون! يصعب أن تلتقط انفعالاته أو خجله الذي يخبئه بالسخرية. قدري، مؤمن، أرثوذكسي باستقامته، وماروني ومسلم ودرزي في تحالفاته. سريع البديهة، جوابه «مبكل»، موهوب في مواجهة الأسئلة المحرجة ويتمتع بقدرة عجيبة على شهرها سلاحاً في وجه سائلها. دقيق الملاحظة، ومباشر في كتاباته وفي تعابيره.

مراهق دائم وطفل كبير. هذا هو الإنطباع الذي يتكون لدى من يتعرف إلى جبران تويني، الأنيق برصانة، على رغم نضج عميق هو نتيجة خبرات الحياة ومآسيها وأفراحها.

ـ الصحافي المحدث:

كان هم جبران منذ بداياته، إضافة إلى فخره الكبير بأنه إبن غسان تويني القامة الاستثنائية، أن يبني لنفسه شخصية كاملة المواصفات «أردت أن أثبت قدراتي المهنية فأسست «النهار العربي والدولي» وأعطيتها شيئاً من شخصيتي ومن لوني، شعرت أنه في «النهار» لن أبرز بل من الممكن أن تدهسني».

لكن تدرجه كان في «النهار»: «بدأت بتنظيف المطابع عند عمي وليد، ثم شرعت في الكتابة في صفحة الطلاب، ثم عملت في قسم الإشتراكات، وفي باريس كتبت المقابلات ونظمت طاولات مستديرة». وماذا إذا اختارت ابنته نايلة، التي بدأت باكورة كتاباتها

في «النهار»، رسم خط مستقل عنه كما فعل سابقاً؟ جواب سريع: «فلتفعل، إذا كانت مقتنعة بما تقوم به». جواب أكثر هدوءاً: «يبقى الولد في نظر أهله ولداً. أشعر اليوم بما شعر به والدي في السابق وأدرك أن لا عمر للأولاد. واللافت أنك لا تشعر بأنهم كبروا إلا حين تتعرف إلى أصدقائهم، تشعر بالعمر، تنقز. . . هذا ما أشعر به اليوم حين أشاهد أصدقاء نايلة».

عمل جبران تويني منذ تسلمه «النهار» عام 2000 على الحفاظ على الديمقراطية والتنوع في المنابر، وظهر الأمر جلياً في الردود التي تنشر في بريد القراء ومنها ما يهاجمه، لكن «لم أسمح يوماً باستخدام الصحيفة للدفاع عن السياسة السورية على حساب سيادة لبنان».

كوادر كثيرة من «النهار» تركتها للعمل في الخارج بسبب عروض أفضل قدمت إليها، لا سيما مادّياً، هذا الأمر استمر في عهد جبران تويني. ألا يعني ذلك بأن الجريدة تخسر طاقاتها؟ يجيب: «جريدة «النهار» لم ترد يوماً الوقوف في وجه نجاح أحد، والصحيفة كالجامعة يدخلها أناس ويخرج آخرون».

حاول تويني جاهداً تحويل الصحيفة إلى مؤسسة مستمرة لا ترتبط بأي شخص «ستبقى «النهار» جريدة تمثل التنوع، تواكب العصر حاملة رسالة أساسية كمنبر للديمقراطية والحق والحقيقة، أريدها أن تكمل من بعدي، لذا أسعى إلى إرساء مؤسسة وليس جريدة شخص».

ـ الاستشهاد:

تمكنوا منه بالجسد فمزقته سيارة مفخخة ترصدته وهو ينتقل من منزله في بيت مري إلى مبنى «النهار» في وسط بيروت. وتمكنوا من مرافقيه الشهيدين أندره مراد ونقولا فلوطي. وتمكنوا من إصابة «النهار» بفاجعة صاعقة. لكنهم لم يتمكنوا من جبران تويني الرمز والصوت الصارخ وروح الحرية والتحرر والحداثة، وفارس الصحافة المقدامة والمواقف التي لا تعرف «الرمادي» ولا النصف نصف، ولا المسايرة ولا المداهنة، ولا الرياء.

جبران تويني الشهيد لم يمت، و«النهار» مستمرة. هذا هو الرد على الرسالة القاتلة، الرسالة الإرهابية.

في كل لبنان كما في سائر العالم أحدثت الصدمة المفجعة دوياً مضاعفاً. من جهة جبران تويني هو ما هو رمز من رموز الحريات ووجه لبناني يرمز إلى توق شباب لبنان إلى القيم التي جسدها في شخصه. ومن جهة أخرى فاضت كأس الإرهاب والقتل والإجرام والاستهداف فضج العالم للمسلسل المتمادي يأكل ضحية تلو أخرى منذ محاولة اغتيال مروان حمادة إلى اغتيال جبران تويني.

لم تبق دولة إلا وسارعت، على ألسنة زعمائها ورؤسائها ومسؤوليها، إلى إدانة الجريمة، ثم توجت الضجة العالمية بانعقاد مجلس الأمن الدولي ليلاً بتوقيت بيروت في جلسة مشاورات لم تكن مقررة في جريمة اغتيال جبران تويني مصدراً على الأثر بياناً دان فيه «بأشد العبارات» هذا الاغتيال.

لم يكن الصدى اللبناني أخف وطأة، إذ فجر اغتيال جبران

تويني غضبة شعبية عارمة فشهدت شوارع بيروت تظاهرات فورية طوال النهار وأحاط المتظاهرون بمبنى «النهار» حتى الليل.

وانطلقت النداءات والدعوات إلى الإقفال العام، استعداداً لمراسم الجنازة الكبرى التي جرت في اليوم التالي، وانطلقت من قلب بيروت.

ولم يقتصر الأمر على الغضب الشعبي والشبابي خصوصاً، بل امتدت مفاعيل الاغتيال إلى قلب الحكومة، وللمرة الأولى حسم الرد بالتصويت. واتخذ مجلس الوزراء في جلسة امتدت لأكثر من ثلاث ساعات قراراً بالطلب من الأمم المتحدة إنشاء محكمة ذات طابع دولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. كما طلب من مجلس الأمن توسيع لجنة التحقيق الدولية أو إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق لمساعدة السلطات اللبنانية في إجراء التحقيقات في كل جرائم الاغتيال ومحاولات الاغتيال نظراً إلى الترابط الواضح في ما بينها. ولكن الرد الحكومي تسبب بخروج وزراء «أمل» و«حزب الله» من الجلسة وتعليق مشاركتهم فيها للعودة إلى مراجعهم.

- ردود الفعل على عملية اغتيال:

أ - مجلس الأمن:

في نيويورك دان مجلس الأمن الدولي «بأشد العبارات» اغتيال جبران تويني.

وندد المجلس في بيان تلاه المندوب البريطاني أمير جونز باري

رئيس المجلس خلال كانون الأول/ ديسمبر «بأشد العبارات عملية التفجير الإرهابية» التي قضى فيها تويني «أحد كبار المناهضين لسوريا».

واعتبر المجلس في بيانه أن تويني كان «رجلاً وطنياً ورمزاً لحرية لبنان وسيادته وإستقلاله السياسي».

وجدد «قلقه العميق من انعكاسات الاغتيالات السياسية وأعمال إرهابية أخرى على الاستقرار في لبنان».

وكرر تحذيره «منفذي هذا الاعتداء الأخير والاعتداءات الأخرى (...) الذين يتمثل هدفهم، كما هو واضح، في القضاء على الأمن والاستقرار والسيادة والوحدة الوطنية والإستقلال السياسي وحرية الصحافة في لبنان».

ب - جورج بوش:

ومن واشنطن كتب مراسل «النهار» هشام ملحم: ندد الرئيس الأميركي جورج بوش بقوة بجريمة اغتيال المدير العام لـ «النهار» جبران تويني. وقال: إن الهدف منه إخضاع لبنان للهيمنة السورية وإسكات الصحافة اللبنانية». وأشاد بشجاعة تويني وتحمله الأخطار من أجل الإستقلال وتعزيز الديمقراطية. وطالب سوريا «بالإذعان للقرارات الدولية وبإنهاء تدخلها في لبنان مرة واحدة وإلى الأبد».

وجاء في البيان: «إن جريمة قتل جبران تويني، اللبناني الوطني، العضو في البرلمان وناشر إحدى الصحف اللبنانية الرائدة،

هو عمل آخر من أعمال العنف يهدف إلى إخضاع لبنان للهيمنة السورية وإسكات الصحافة اللبنانية.

لقد كان السيد تويني معارضاً معروفاً للتدخل السوري في لبنان. ومثله مثل آخرين من اللبنانيين الشجعان، كان السيد تويني يعرف أن شجاعته هي باسم إستقلال لبنان وحريته اللذين ينطويان على مخاطر كبيرة. وعلى الرغم من هذه المخاطر التي تهدد حياته، عاد إلى لبنان قبل يوم من اغتياله ليستمر في جهوده من أجل تعزيز الحرية والديمقراطية في بلده. إنني أندد بقوة بالهجوم الوحشي على السيد تويني وأقدِّم تعازي إلى عائلته وعائلات الضحايا الأبرياء الآخرين الذين قتلوا في لبنان. إن سوريا يجب أن تذعن لقرارات مجلس الأمن 1559 و1595 و1636 وأن تنهي تدخلها في لبنان مرة وإلى الأبد».

ج ـ البيت الأبيض:

وصرح الناطق باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان: «ندين بقوة اغتيال السيد تويني، ونقدم تعازينا إلى عائلته وعائلات الآخرين الذين قتلوا في هذا الهجوم الوحشي». وأضاف إن الجريمة هي «عمل إرهابي يهدف إلى إخضاع لبنان للهيمنة السورية.

لقد كان تويني وطنياً لبنانياً، وعضواً في البرلمان وناشراً لإحدى الصحف الرائدة، وكان مناوئاً قوياً ومعروفاً لسوريا، وشخصاً مؤيداً للديمقراطية ولسيادة لبنان».

وذكر بتوقيت الاغتيال مع عودة تويني إلى لبنان الذي غادره

بسبب قلقه حول أمنه الشخصي، في إشارة إلى التهديدات التي تلقاها تويني. وقال: «هذا الهجوم الوحشي يهدف إلى ترهيب أولئك اللبنانيين الذين يعبرون عن آرائهم بشجاعة وصراحة. وهذا هجوم عنيف ومباشر على حرية الصحافة في لبنان». وأضاف: «الهجوم هو تذكير لنا بأننا جميعنا في المجتمع الدولي يجب أن نواصل الإصرار على تطبيق قرارات مجلس الأمن الهادفة إلى إنهاء تدخل سوريا في لبنان نهائياً».

ومع أن ماكليلان وضع اغتيال تويني في سياق التدخل السوري في لبنان، إلا أنه قال أنه من السابق لأوانه القول بدقة من هو الطرف المسؤول عن الهجوم. لكن مسؤولاً أميركياً آخر، طلب عدم تحديد هويته، قال لـ «النهار»: يخطئ من يعتقد أن سوريا سوف تفلت من المحاسبة على أعمالها وانتهاكاتها في لبنان».

د ـ وزارة الخارجية الأميركية:

من جهتها قالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في بيان صدر باسمها: «أشعر بالسخط الشديد لاغتيال جبران تويني، وأقدِّم تعازي إلى عائلته وعائلات الضحايا الآخرين لهذا الهجوم الوحشي. إن موته عمل إرهابي قاس ضد وطني لبناني، وصوت للحرية. وهذا الصوت لن يتم إخراسه». وأضافت: «أميركا سوف تبقى صامدة في دعمها للشعب اللبناني. إن القوى التي تقف وراء الهجوم الأخير، في سلسلة من الهجمات الوحشية ضد الصحافيين اللبنانيين والقادة السياسيين في الأشهر الأخيرة، يجب أن تحاسب على جرائمها. ومعاً نحن والمجتمع الدولي سنواجه ونهزم أولئك

الذين يسعون إلى ترهيب وإخضاع لبنان المستقل والفخور(. . .) إن التدخل السوري في لبنان مستمر، ويجب وضع حد نهائي وشامل له، وستعمل الولايات المتحدة مع شركائها في مجلس الأمن وفي المنطقة من أجل تطبيق قراري مجلس الأمن 1595 و1636 بشكل شامل».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية أدم إيريلي أن سوريا تواصل التدخل في شؤون لبنان الداخلية عبر أجهزة مخابراتها العاملة فيه. وطالب بإنهاء هذا الوجود. وقال إن أي إجراءات يتخذها مجلس الأمن في حق سوريا متروكة للأعضاء، مؤكداً أن إستقلال لبنان وسيادته مسألتان «لا تزالان في الواجهة وعلى جدول أعمال مجلس الأمن». وأشار إلى التكهنات حول دور سوريا في اغتيال تويني، لكنه قال أنه لا يريد المساهمة في هذه التكهنات، لأنه لا يعرف الجهة المسؤولة. ولكنه أوضح أن الصحافيين الثلاثة الذين تعرضوا لهجمات (سمير قصير ومي شدياق وجبران تويني) كلهم انتقدوا سوريا، وكلهم يؤمنون بلبنان مستقل وحر. ثم لفت في هذا السياق إلى استمرار الوجود المخابراتي السوري في لبنان. وبعدما ذكر أن لبنان دعا إلى تحقيق دولي في جريمة اغتيال تويني، قال أن حكومته ستدرس المسألة وستعمل مع لبنان لمحاسبة المسؤولين عن الجريمة.

وأعلن أن الوزيرة رايس أجرت اتصالاً بنظيرها الفرنسي فيليب دوست بلازي وناقشا الاغتيال. وأشار في هذا السياق إلى التعاون الأميركي ـ الفرنسي لدعم إستقلال لبنان وسيادته و«سنواصل العمل عن كثب لتحقيق هذه الأهداف». وقال أن رايس ودوست بلازي «ناقشا أهمية محاسبة المسؤولين عن هذه الجريمة، ومواصلة دعم

تحقيق ميليس واستمرار التزام البلدين العمل مع الأمم المتحدة لدعم القرار 1636».

وأجرى مساعد الوزيرة رايس لشؤون الشرق الأوسط السفير ديفيد ولش اتصالاً بمكتب «النهار» في واشنطن منددا بالجريمة ومقدماً تعازيه إلى عائلة تويني وأسرة «النهار» التي زارها قبل أسابيع عندما كان في المنطقة. وأضاف ولش أن الوزيرة رايس اتصلت به هاتفياً، وهو في ليبيا بعد سماعها خبر الاغتيال، للتشاور حول الموقف الأميركي من الجريمة. وقال أنه أطلعها على مواقف جبران تويني كصحافي وسياسي ووطني لبناني، وتمسكه العنيد بحرية التعبير، والكفاح من أجل إستقلال لبنان، ودور مؤسسة «النهار» ورئيس تحريرها غسان تويني.

وأضاف ولش فور وصوله إلى لندن من ليبيا: «كلنا نعرف «النهار» وما تمثله بالنسبة إلى الصحافة الحرة، ليس فقط في لبنان بل في العالم العربي. وإني أتصل بكم للتعبير عن الصدمة ومشاعر السخط التي تنتابني لأن مؤسسات الصحافة الحرة في لبنان لا تزال معرضة لمثل هذه الهجمات الإجرامية، ولتقديم التعازي إلى أسرة تويني وأسرة «النهار» وإلى كل صحافي ووطني لبناني يجازف بحياته من أجل الحرية والإستقلال». وتطرق إلى لقائه وأسرة «النهار» وقال: «لقد تأثرت بصراحة الحوار وتعدد الآراء».

هـ ـ لجنة الدفاع عن الصحافيين:

ونددت لجنة الدفاع عن الصحافيين في الولايات المتحدة باغتيال تويني، وقالت مديرة اللجنة آن كوبر: «هذا الهجوم

هو هجوم على حرية التعبير وحرية الصحافة، وندعو السلطات اللبنانية والمجتمع الدولي للعمل بسرعة لوضع حد نهائي لهذه الهجمات على الإعلام».

وجددت دعوتها مجلس الأمن لتوسيع تحقيقه باغتيال الرئيس رفيق الحريري ليشمل الهجمات الأخرى التي تعرض لها الصحافيون بمن فيهم تويني والزميل سمير قصير والزميلة مي شدياق، وأضافت: «الإخفاق في محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات المشينة أمام العدالة، يعطل وبشكل خطير قدرة جميع الصحافيين على القيام بعملهم بحرية».

وتطرق بيان اللجنة إلى كتابات تويني التي انتقد فيها الحكومة السورية وحلفاءها اللبنانيين. وأشار إلى مقاله الشهير الذي كسر فيه أحد المحرمات المهمة عام 2000 عندما وجه رسالته المعروفة إلى الرئيس بشار الأسد ودعاه إلى سحب القوات السورية من لبنان وفقاً لإتفاق الطائف.

ـ التشييع:

ـ شارك مئات الألوف في أضخم حشد منذ 14 آذار/مارس وسط مشاركة وطنية شاملة.

في يوم الوداع الكبير أبى جبران تويني إلا أن يوقظ «الانتفاضة»، انتفاضة 14 آذار، ففجر بصوته الذي ظل يصدح بقسم لبنان الجديد حتى طوى جسده وجسدي مرافقيه التراب في أرض الأشرفية، «انتفاضة القسم».

لم يقتصر يوم الوداع الكبير على مئات الألوف الذين انهالوا في شلال بشري هو الأضخم منذ 14 آذار. بل كانت كلمة غسان تويني في كاتدرائية القديس جاورجيوس في وسط العاصمة، وأمام النعوش الثلاثة للشهداء جبران تويني وأندره مراد ونقولا فلوطي ذات دوي في حجم الفاجعة وأكثر، إذ دعا فيها إلى «لا انتقام ولا حقد ولا دم» وإلى أن ندفن مع جبران الأحقاد كلها والكلام الخلافي.

وقد استعادت بيروت مشهد أكبر حشد شعبي منذ 14 آذار، إذ قدر المشاركون في جنازة جبران ومرافقيه بما يتجاوز الـ 300 ألف شخص، وفق «وكالة الصحافة الفرنسية» فيما قدرت أوساط محلية الحشود بما يقارب النصف مليون شخص مع احتساب الحشود التي انتظرت موكب النعوش الثلاثة في الأشرفية وساحة النجمة.

وطافت الحشود بالنعوش من الأشرفية إلى مبنى «النهار» في وسط العاصمة إلى ساحة النجمة فالكنيسة، وسط مشاركة جميع القوى والأحزاب والطوائف، من مختلف المناطق اللبنانية التي عمها من الجنوب إلى الشمال مروراً بالبقاع والجبل والعاصمة إقفال تام وحداد شامل.

وعقد مجلس النواب جلسة قبيل وصول نعش النائب الشهيد توالى فيها على رثائه نحو 15 نائباً تقدمهم رئيس المجلس نبيه بري. واكتسبت كلمة الوزير مروان حمادة وقعاً مختلفاً حين أثار جملة تساؤلات عن اغتيال الرؤساء والقادة والسياسيين والصحافيين ليصل إلى السؤال: «كيف نسكت على نظام استبدادي معتد على لبنان في سعيه إلى الإستقلال والسيادة والعلاقات المميزة؟».

محمود ونضال المجذوب

(1965 ـ 1968 ـ 2006)

في السادس والعشرين من أيار/مايو عام 2006 وغداة الذكرى السادسة لتحرير الجنوب اللبناني من الإحتلال الصهيوني، ضربت إسرائيل في العمق اللبناني، عبر عملية تفجير استهدفت أحد قادة «حركة الجهاد الإسلامي» (الفلسطيني)، محمود محمد المجذوب الملقب بـ «أبو حمزة» من مواليد العام 1965 وشقيقه نضال المولود في العام 1968، في مدينة صيدا.

وقد سارعت «حركة الجهاد» إلى اتهام إسرائيل ووعدت «برد قاس وعنيف ومؤلم في العمق الإسرائيلي»، فيما قال مصدر عسكري إسرائيلي أنه ليست لديه معلومات بشأن أي تورط إسرائيلي في العملية.

وقالت مصادر أمنية لبنانية إن عبوة ناسفة انفجرت عند العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة الواقع في 26/5/2006 في سيارة مرسيدس رقمها 146350 فضية اللون، كانت مركونة قبالة مبنى البربير، حيث كان محمود المجذوب يغادر المبنى برفقة مرافقه الشخصي شقيقه نضال، وتبين أن العبوة حديثة ومتطورة وموجهة

وتزن أقل من كيلو من مادة الـ «تي أن تي» من المواد المضغوطة الشديدة الانفجار ومحشوة بالكرات الحديدية، وقد انفجرت لحظة خروج الاثنين من المدخل الإجباري للمبنى، فاستشهد نضال على الفور بينما أصيب محمود بجروح بالغة وما لبث أن فارق الحياة بعد أقل من أربع ساعات متأثراً بجراحه.

وحسب المصادر، فإن محمود المجذوب (41 سنة)، وهو من مواليد صيدا، كان تعرّض لمحاولة اغتيال يوم الثلاثاء 27 تشرين الأول/أكتوبر عام 1989، حيث أصيب هو وزوجته بجروح، وحَملت الجريمة رسالات ودلالات متعددة بينها:

1 ـ إن الاغتيال جرى مع الاحتفالات بذكرى إنتصار المقاومة على المحتل الإسرائيلي ودحره، وبالتالي أراد عملاء الإحتلال تأكيد تمكنهم من التغلغل مجدداً إلى الساحة اللبنانية.

2 ـ إن الانفجار جرى على بعد عشرات الأمتار من الطريقين الرئيسيين في صيدا بوليفار رياض الصلح والدكتور نزيه البزري (الشرقي) وهما الطريقان اللذان سلكهما قبل أقل من 24 ساعة من حصول الجريمة رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي دشن عدة مشاريع جنوبية، وأمين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله الذي تحدث في مهرجان صور.

3 ـ إن اختيار مدينة صيدا ساحة لتنفيذ هذه الجريمة، فيه الكثير من المعاني والأهداف، بعدما نجح وعي فاعليات المدينة

والجوار وبالتنسيق والتفاهم مع القيادات الفلسطينية في إفشال محاولات الفتنة ووأدها في مهدها.

4 ـ إن المسؤول المستهدف «أبو حمزة» هو صيداوي لبناني يتولى مسؤولية قيادية في الجناح المقاوم لتنظيم فلسطيني «الجهاد الإسلامي»، وبالتالي يهدف إلى تسليط الأضواء على سلاح المقاومة بشقيه اللبناني والفلسطيني.

5 ـ إن هذا التفجير جاء ليؤكد أن العبوات والمتفجرات التي كان يعثر عليها في منطقة صيدا، كانت رسائل ذات معانٍ ومغازٍ، وربما لم يأخذ البعض لها أهمية، بل هدف جزء من هذا البعض إلى التخفيف من أهميتها، إلى أن وقع المحظور، ويأتي في طليعة ذلك التحذيرات الأمنية التي كانت تلقتها النائب بهية الحريري والعبوات والقذائف التي وجدت على مقربة من دارتها، وكذلك الاشتباه بحقائب بالقرب من منزل رئيس «التنظيم الشعبي الناصري» النائب الدكتور أسامة سعد، وإلقاء قنبلة باتجاه منزل رئيس بلدية صيدا الدكتور عبد الرحمن البزري، والعثور على صواريخ وُضعت بالقرب من مكب للنفايات أثناء زيارة قائد التيار الوطني الحر العماد ميشال عون إلى صيدا.

6 ـ إن استهداف كادر مقاوم في تنظيم فلسطيني نفذ العديد من العمليات الجهادية في فلسطين المحتلة، يثبت عجز الإحتلال عن مواجهة المقاومين داخل فلسطين المحتلة، ويعدها فشل في إشعال نار الفتنة بين حركتي «فتح» و«حماس».

7 ـ إن الأسلوب المستخدم في الاستهداف لم يكن بإلقاء قنبلة أو حتى تفجير عبوة وضعت داخل أو تحت سيارة أبو حمزة بل أن سيارة أخرى شبيهة بسيارته هي التي كانت مفخخة وتم تفجيرها لاسلكياً عبر «ريموت كونترول».

وأفادت مصادر أمنية أن سيارة المرسيدس التي انفجرت كان يملكها شخص يدعى س.ع.ج من سكان بيروت ومباعة لشخص في الشمال ويجري التحقيق في احتمال أن تكون مسروقة وأوراقها مزورة.

وقال المسؤول في حركة الجهاد الإسلامي علي أبو شاهين لـ «رويترز»: «هذا هجوم إسرائيلي وتصعيد خطير وتجاوز للخطوط الحمراء باستهداف مسؤولين خارج الأراضي الفلسطينية، وهذا يغير الأوضاع».

وقال أبو أحمد المتحدث باسم الجناح المسلح لحركة الجهاد في غزة أنه لن يكون هناك رد خارج الأراضي الفلسطينية، ولكنه حذر من «ردود فعل عنيفة ومؤلمة في عمق الكيان الصهيوني».

ونقل موقع «هاآرتس» الالكتروني عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها أن إسرائيل «لا تعلق من الناحية المبدئية على عمليات اغتيال يتم تنفيذها خارج الحدود أو عمليات اغتيال بواسطة عبوات ناسفة».

وقال موقع «معاريف» الالكتروني إن المجذوب هو رئيس الخلية التي تشرف على الاتصال بين «الجهاد» و«حزب الله»، و«كان مسؤولاً عن عدد من الهجمات ومحاولات تنفيذ هجمات أبرزها

الهجوم على «كيبوتس ماتسوفا» بمحاذاة الحدود الشمالية مع لبنان وأسفر عن مقتل ستة إسرائيليين آنذاك».

وفي اليوم التالي لجريمة الاغتيال شيعت مدينة صيدا الشهيدين المجذوب في احتفال شعبي حاشد شارك فيه الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين رافعين أعلام «الجهاد الإسلامي» وأعلام «حزب الله»، وفي ظل إقفال شامل وإضراب دعت إليه قيادات المدينة والفصائل الفلسطينية.

ـ ردود الفعل على عملية الاغتيال:

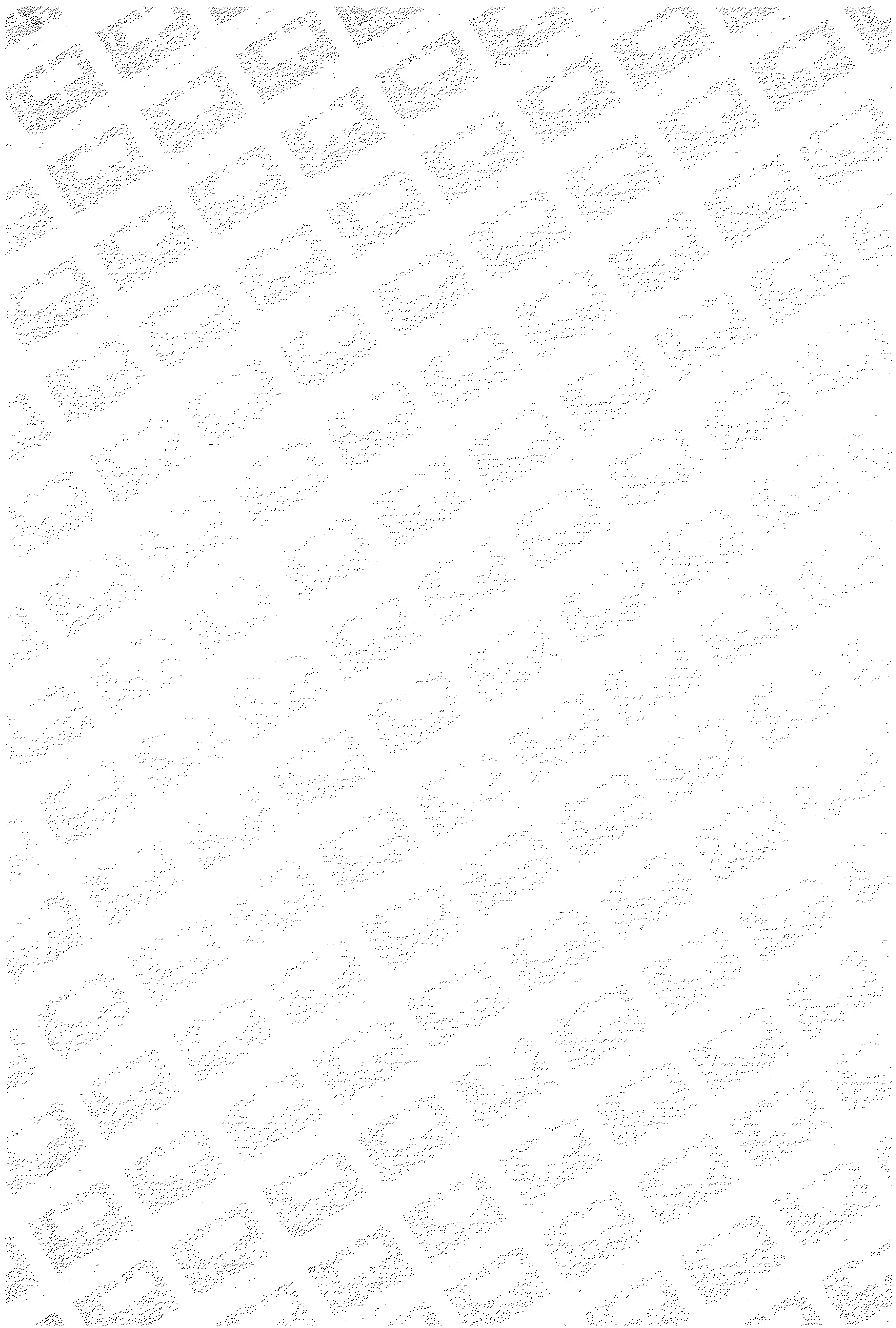
أبدى مجلس الوزراء اللبناني استنكاره للجريمة التي حصلت في صيدا، وأكد أن بصمات الإحتلال الإسرائيلي واقعة عليها، وإن التحقيق سيأخذ مجراه وبسرعة للوصول إلى الحقيقة.

وقد أجمعت الفاعليات الصيداوية والفلسطينية والحزبية على إدانة الجريمة، محملين العدو الصهيوني وعملائه المسؤولية، وداعين إلى المشاركة الحاشدة في التشييع من مسجد الشهداء في صيدا[1].

(1) جريدة «الديار»، تاريخ 27/5/2006.

الفهرس





مركز الشرق الأوسط الثقافى